مذكرات

سايروس فانس

خيارات صعبة

حقوق الطبع محفوظة لـ:
المركز العربي للمعلومات (ش . م . م)
هاتف : ٨٠١١٨٣ ـ ٨٠٢٥٢٠
ص. ب : ٨٢٨ / ١٣٥ ـ تلكس : ٢١٤٨٤ LE
بيروت ـ لبنان
الطبعة الأولى ـ تموز (يونيو) ١٩٨٣
الطبعة الثانية ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤

ماوراء الكلمات

في حرب الايام الستة من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، اوقعت اسرائيل هزيمة حاسمة بكل من مصر وسوريا والاردن، واستحوذت على تفوق عسكري كامل في المنطقة. من اراضي مصر ، احتلت اسرائيل شبه جزيرة سيناء حتى قناة السويس، بما في ذلك قطاع غزة. وأخرجت القوات الاردنية من الضفة الغربية في ما بين نهر الاردن وخطوط التخوم الاسرائيلية التي استقرت في ١٩٤٩ ، بما في ذلك القدس الشرقية. واخيرا استولت اسرائيل من سوريا على مرتفعات الجولان الاستراتيجية، وهي التلال التي كانت المدفعية السورية تقصف القرى والمزارع الاسرائيلية في سهل الجليل.

بعد حرب ١٩٦٧ ، وبعد خمسة اشهر من المفاوضات ، تمَّ تبني قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ . وقد دعا هذا القرار ٢٤٢ الى الاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود امنة ومعترف بها، والى انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة. وكان القرار ٢٤٢ يمثل اجماع المجتمع الدولي على ان السلام الدائم يمكن أن يتحقق فقط من خلال مساومة بين اسرائيل وجيرانها العرب ، حيث تتخلى أسرائيل عن أرض مقابل قبول العرب بحق اسرائيل في العيش في سلام وأمن .

ونشب خلاف رئيسي في تفسير القرار ٢٤٢ بين اسرائيل وغالبية دول العالم، خصوصا بشأن عبارة «الانسحاب من اراض »❖. ففي النهاية فسرت اسرائيل العبارة على انها تطلب الانسحاب من بعض، وليس اساسا من الاراضي المحتلة كلها، كذلك استبعدت اسرائيل الانسحاب من القدس الشرقية، التي يحكمها الاردن منذ ان انتهت حرب استقلال اسرائيل في ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩. وفي تموز (يونيو) ١٩٦٧، في عملية ضم واقعي، مدّت اسرئيل العمل بقانونها الى هذا القسم من المدينة ايضا.

وفسرت الدول العربية العبارة المعنية على انها تطالب انسحابا إسرائيليا من الأراضي التي احتلت في ١٩٦٧ جميعها. وفهمت الولايات المتحدة روح القرار على انه يتطلب انسحاب اسرائيل من معظم الاراضي، لكنها قبلت ضرورة احداث تغييرات طفيفة في الحدود لأسباب امنية أو انسانية وللسماح بترتيب معقول في القدس. كذلك اتخذت الولايات المتحدة الموقف القائل بأن الحدود النهائية يجب ان تتقرر في مفاوضات. وشاطرتها إسرائيل هذا الرأي، بينما تمسكت الدول العربية بأن القرار ٢٤٢ يتطلب انسحاب اسرائيل الكامل.

ان لغة القرار ٢٤٢ المبهمة، والتي كانت ضرورية لتأمين موافقة مجلس الأمن عليه، قدر لها أن تصبح مصدرا للخلاف الحاد بين اسرائيل والولايات المتحدة .

أولا ، بينما كانت حكومات حزب العمل الاسرائيلي في ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٧ تقبل من حيث المبدأ ان القرار ٢٤٢ يتطلب قدرا من الانسحاب على الجبهات جميعا، أصبح واضحا ان اسرائيل

تنوي اعادة تخطيط كبرى للحدود لأسباب امنية. ثم في ظل رئيس الوزراء مناحيم بيغن، أصبح واضحا على نحو متزايد ان حكومة الليكود الائتلافية تنوي تأكيد دعوى بالسيادة على الضفة الغربية وربما غزة ، وانها لن تقبل بأن ينطبق مبدأ الانسحاب على تلك المناطق.

وقد تعامل القرار ٢٤٢ مع المسألة الفلسطينية على انها مشكلة لاجئين فقط. وفي ظل الظروف التي كانت قائمة، فان الولايات المتحدة وغيرها في اوروبا والعالم العربي من الذين ايدوا القرار ٢٤٢ ، فهموا ان الاراضي التي سوف تنسحب منها اسرائيل سوف تعود الى السلطات العربية التي كانت تسيطر عليها قبل ١٩٦٧. ولم يركزوا في ذلك الحين على مسألة دولة فلسطينية. ولم يبدأ اهتمام جدّي يتركز على الشعب الفلسطيني وتطلعه الى وطن قومي في الضفة الغربية وغزة الا منذ عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ .

وقد أدت معارضة الدول العربية والتنظيم السياسي الفلسطيني الرئيسي، (منظمة التحرير الفلسطينية)، للمفاوضات ولحق اسرائيل في الوجود، الى تعتيم اي امل حقيقي في تسوية سلمية. وازداد اعتماد بعض الاطراف العربية على الاتحاد السوفياتي من اجل السلاح والدعم السياسي. ومن الناحية الاخرى، فان تطابق الولايات المتحدة مع اسرائيل، قلل من مرونة الولايات المتحدة الديبلوماسية في الوساطة بين الجانبين. وخلال الفترة بين الحربين العربيتين ـ الاسرائيليتين في ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، حاولت الامم المتحدة، بتأييد الولايات المتحدة ان تأتي بالأطراف الى مائدة المفاوضات.

واذ واجه العرب ركودا مطولا في جهد السلام في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، عاد العرب الى اللجوء الى القوة العسكرية والضغط الاقتصادي، وانكسر الركود السياسيي والديبلوماسي في الشرق الأوسط بالهجوم المصريـ السوري المنسَّق على اسرئيل والحظر النفطي العربي الانتقائي ضد الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وغيرها ممن يدعم اسرائيل. ومع ذلك، قصر الهجوم العربي عن اخراج اسرائيل من الاراضي المحتّلة، وتغير المناخ في الشرق الأوسط كله تغيرا دراماتيكيا. فالمكاسب العربية العسكرية المحدودة وحظر النفط ساعدت على استعادة العرب احترامهم للنفس، وجعلتهم اكثر وعيا بسطوتهم الاقتصادية على الغرب، بينما اظهرت قوة اسرائيل العسكرية للعرب ان اراضيهم لا يمكن استعادتها بالقوة. والحقيقة، فالدلائل تشير الى غرض الرئيس انور السادات من شن الحرب كان اساسا سياسيا وديبلوماسيا. وبقبول مصر قرار مجلس الامن الرقم ٣٣٨ الذي وضع حدا للحرب ودعا الى المفاوضات، فانها قبلت صراحة ضرورة التفاوض مع اسرائيل وقبلت ضمنا شرعية اسرائيل كدولة. ومع ذلك فلا مصر، ولا اي من اللاعبين العرب الرئيسين كان بعد مستعدا للنظر في ما هو اكثر من انهاء حالة الحرب مع اسرائيل ، كانوا ابعد ما يكونوا عن التفكير في السلام الكامل وتطبيع العلاقات .

كذلك فأن حرب ١٩٧٣ وحظر النفط أوجدا تحولا في دور الولايات المتحدة في البحث عن السلام في الشرق الأوسط. فلم يعد بمقدور الولايات المتحدة أن تترك المسؤولية الأولى في

تقديم مبادرات لتحقيق تسوية بأيدٍ اخرى غير أيديها. ولا عاد بوسع الولايات المتحدة ان تظهر في أعين العرب معدومة الحساسية للمشاكل الفلسطينية ولأحتلال أراضيهم. ان العلاقة المتبادلة بين النفط العربي والمصالح الاستراتيجية والاقتصادية للغرب الصناعي في استقرار الشرق الاوسط، وتزايد حدّة بؤرة المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في العالم الثالث ، والاثر على الولايات المتحدة الذي لا يمكن حسابه لحرب عربية اسرائيلية كبيرة خامسة، قد احدثت تحولا اساسيا في مصلحتنا بتحقيق حلٍّ سلمي ودائم للنزاع. وبدون ان تضعف الولايات المتحدة التزامها الاساسي بوجود اسرائيل، فبدأت تتحرك باتجاه وضع الوسيط النشيط بين الجانبين .

ان الانغماس الاميركي بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣كان مبرراً لأسباب عدّة، فالعرب قد ادركوا اخيرا ان الاتحاد السوفياتي يمكن ان يفعل القليل في ما عدا تقديم المعونة العسكرية. وبسبب خوف اسرائيل من الاهداف السوفياتية في المنطقة ، فان الاتحاد السوفياتي لم يكن قادرا على اخذ المبادرة لتشكيل عملية للسلام. بالاضافة الى هذا، فان الدول المحافظة، مثل السعودية ودويلات الخليج، والزعماء المعتدلين مثل الرئيس المصري انور السادات والملك الاردني حسين، كانوا يشاطرون اميركا قلقها من أن الراديكالية العربية، التي تتغذى على المواجهة العربية الاسرائيلية، يمكن ان توفر قاعدة لتوسيع النفوذ السوفياتي. والاتحاد السوفياتي الذي تخافه اسرائيل، ويعامل بحذر من قبل حتى اقرب اصدقائه العرب، اصبح محصورا بدور ثانوي في جهد ما بعد ١٩٧٣، لبدء المفاوضات. وعلى العكس، فان الولايات المتحدة، رغم اقترانها الطويل باسرائيل، كان لها مدخل الى الاطراف كلِّها، بما في ذلك الأطراف العربية الرئيسية. ولقد فهم الزعماء العرب المعتدلون انهم لا يستطيعون أن يهزوا التزام الولايات المتحدة بأمن اسرائيل، ولكنهم كانوا يعتقدون ان المصلحة الوطنية الاميركية الواضحة بالاستقرار في الشرق الأوسط تمنحهم اداة لها مغزاها في السعي الى تسوية سياسية مقبولة .

ومنذ أن أبعد السادات المستشارين العسكريين السوفيات في ١٩٧٢، فان مصر، بدعم مالي وسياسي من السعودية كانت تبتعد عن الاتحاد السوفياتي وعن الدول العربية الاكثر راديكالية. وبعد حرب ١٩٧٣، بدأ تطلع السادات يتزايد الى الولايات المتحدة باعتبارها اقوى الفعاليات المحتملة لتأمين عودة الاراضي العربية ولحل مقبول للمشكلة الفلسطينية ولسلام دائم في الشرق الأوسط. وجنبا الى جنب مع هذا التحول في التوجه السياسي، استقر رأي الرئيس السادات ايضا على سياسة اقتصادية تستهدف تقريب اقتصاد مصر وتطورها الى الغرب.

في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣، دعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، تحت رعاية الأمم المتحدة ، كلا من مصر وسوريا والاردن واسرائيل للأشتراك في مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط يعقد في جنيف، وكان مقرراً أن يكون اساس المفاوضات هو مبادىء القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ورفضت سوريا الحضور حيث اغضبها ما اعتبرته خيانة السادات بايقافه _حرب ١٩٧٣. وبعد يومين من

المناقشات التمهيدية، رفع المؤتمر لينظر في مسائل محددة في مجموعات عمل ثنائية. وكان الامل إن تحقق تقدما كافيا، فان المؤتمر يعود الى الانعقاد ليعقد اتفاقية سلام شامل. والحقيقة ان الجانبين كانا متباعدين تباعداً عميقا يحول حتى دون ان يناقشا المسائل الرئيسية: (السلام ، الامن، الحدود والمسألة الفلسطينية). ومع ذلك، ففي بداية ادارة كارتر، كان المؤتمر ما زال ينظر اليه على انه انسب الصيغ للتفاوض على سلام شامل.

وعلى هذه الخلفية، قام هنري كيسنجر، بضربة ديبلوماسية مذهلة، بالتفاوض على اتفاقيتي ١٩٧٤ لفض الاشتباك في سيناء ومرتفعات الجولان، واتفاقية سيناء الثانية في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥، والتي انسحبت اسرائيل بمقتضاها من قطعة اخرى من سيناء واعادتها الى مصر. ولقد شعر كيسنجر بان عدم الثقة بين مصر وسوريا، وتعنت الراديكاليون العرب، والتفكك العربي تحول دون محاولة جديّة للتوصل الى حل شامل. ومن هنا صاغ ما سمي استراتيجية «الخطوة . خطوة» التي تقوم على اتفاقات ثنائية لفصل الاطراف وتقليل مخاطر تجدد القتال، وبدء عملية طويلة لبناء ثقة كل طرف في عملية التفاوض .

كانت مصالح مصرفي المفاوضات واضحة. فقد فهم السادات ان الحرب لا تقدر ان تستعيد الارض المفقودة. وقد اكسبت عودة جزء من سيناء السادات وقتا لتقوية قاعدته السياسية الداخلية ولتشجيع الولايات المتحدة على القيام بدور اكثر توازنا بين العرب والاسرائيليين. لكن الثمن الذي اخذته اسرائيل للانسحاب الصغير من سيناء كان كبيرا. وكان فهم اسرائيل هو انها تتخلى عن ارض هي حاجزها الامني ورصيدها الاكبر في المساومة، مقابل ضمان قليل بان الخطوات المفيدة باتجاه السلام الحقيقي والتطبيع الكامل للعلاقات سوف تستمر. وهكذا طلبت ان توافق ادارة فورد، بين اشياء اخرى، على ان تنسق في المستقبل مع اسرائيل اي اقتراحات اميركية للسلام وان تمتنع عن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية او ان تتفاوض معها الى ان تعترف المنظمة بحق اسرائيل في الوجود وتقبل القرارين ٢٤٢ و٣٣٨. ولقد فسّر الاسرائيليون الالتزام الاول بانه حق النقض (فيتو) على تقديم الولايات المتحدة افكارا للسلام الى العرب. اما الالتزام الثاني، فبينما كان حيويا لثقة اسرائيل في الولايات المتحدة كوسيط، فقد كان من شأنه ان يجعل مهمتنا في ايجاد طريقة للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ، قريبة من المستحيل ، في وقت كانت فيه المسألة الفلسطينية تصبح مسألة مركزية .

من نيكسون . فورد الى كارتر
الاتفاق والافتراق

ناقش الرئيس كارتر معي العناصر الاساسية لتناول ادارته للشرق الاوسط مناقشة مطولة لاول مرة ، اثناء مراجعتنا للسياسة الخارجية في بيته في «يلينز» (Plains) في اواخر ١٩٧٦.

وكان هناك قدر كبير من التوافق بين تقييم نيكسون فورد لمصالح الولايات المتحدة السياسية والاستراتيجية والاقتصادية في سلام الشرق الاوسط وبين تقييم الرئيس كارتر وتقييمي. وتوصلنا

الى ان اسلوب «الخطوة ـ خطوة» قد استنفد امكاناته، وانه آن الآوان لتجديد السعي الى سلام شامل. ولم يكن محلاً للسؤال ان حجر الأساس في سياسة كارتر حيال الشرق الاوسط، سيبقى هو التزامنا بأمن اسرائيل. ومع ذلك، اتفقنا على ان الاهمية الحيوية لنظم حكم مستقرة، معتدلة وموالية للغرب في الشرق الاوسط ، ووجود مطال الى النفط العربي، تعني ان العودة الى موقف اميركي سلبي هو امر غير واقعي. فعلى الولايات المتحدة ان تكون وسيطاً نشيطاً وعادلاً بين الجانبين، اذا اريد ان تكون هناك أي فرصة لسلام حقيقي.

ان القيام بهذا الدور يتطلب بالضرورة اهتماما جديا من جانب الوسيط بجانبي النزاع وجهداً مخلصاً لمعالجة المشكلة الفلسطينية. وبسبب الارتباط الاميركي الوثيق مع اسرائيل في الجهود السابقة للسلام في الشرق الأوسط، فان قيام كارتر بتبني سياسة نشطة متوازنة كان يحمل معه مخاطرة سياسية لها وزنها. فقد ينظر اليه في الداخل وفي اسرائيل على انه اخذ يميل نحو العرب، وانه يضغط على اسرائيل لتقديم تنازلات اقليمية خطرة وفي هذه المسألة قرارات كثيرة كما في غيرها في مطلع ادارته ، رفض جيمي كارتر ان يتخذ العرب السهل في الامور الحسّاسة في السياسة الخارجية دون إهتزاز، ان يتخذ الدرب السهل في الامور الحساسة في السياسة الخارجية.

واتفقنا: كارتر وانا، على ان تجنب حرب كبيرة أخرى في الشرق الاوسط ضروري لمصالح الولايات المتحدة والغرب. فرغم التفوق العسكري الاسرائيلي الغالب، اعتقدنا ان امكانية مقامرة عسكرية عربية جديدة، او هجوم اسرائيلي استباقي، لا يمكن استبعادهما. وكان احد عناصر قلقنا هو الامكانية الخطرة لان تؤدي حرب اخرى الى مواجهة اميركية ـ سوفياتية في المنطقة ـ أما مباشرة أو نيابة عن الاصدقاء وانها قد تتصاعد الى حرب .

وكان هناك بعد اضافي لسياسة كارتر ميز بحدة تناولنا للشرق الاوسط عن تناول اسلافنا. ان السلام في المنطقة من شأنه ان يكون عنصراً حيوياُ في استراتيجية اميركية أعرض لتشكيل نظام دولي اكثر تعاوناً في الحقب المقبلة. ولكي نواجه التحديات المعقدة التي تولدت عن فترة طويلة من القلاقل الشديدة الواسعة ، اعتقدنا ان علينا ان نعمل باتجاه ايجاد مؤسسات ومسالك لحل المنازعات فوراً وبنظام، وللاستجابة للتغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ولقد شعرت ايضا، بأنه بالاضافة الى خدمة شعوب المنطقة، فان السلام في الشرق الاوسط من شأنه ان يدعم، في الداخل وفي الخارج، من يؤمنون بأن حل المنازعات المحتملة أو القائمة يمكن أن يتحقق بوسائل سلمية.

وكان شعوري هو ان قلب مسألة الشرق الاوسط هو الحق الاصيل لكل من اليهود والعرب في ان يعيشوا جنباً الى جنب في سلام وأمن. فالفلسطينيون، الذين اخرجوا من بيوتهم، واصابتهم المرارة وتحولوا الى الراديكالية، يعيشون في بؤس وبأس، يبقون هم مسألة حقوق الانسان المركزية في الشرق الاوسط والتي لم تحل. وكان الرئيس وأنا مقتنعين بأن حلا دائما في الشرق الاوسط لن يكون ممكنا الى ان توجد اجابة عادلة على السؤال الفلسطيني. اجابة تؤدي بالتأكيد الى وطن قومي فلسطيني وشكل ما لحق تقرير المصير ، وتتوافق مع حق اسرائيل في العيش بسلام وأمن.

ولم يكن لدى أيٍّ منّا وهم بأن السعي للسلام سيكون سهلا، وخاليا من المخاطر الممضة فالفشل يمكن ان يؤدي الى الاطاحة بالزعماء العرب المعتدلين، وتقوية الراديكاليين المعادين للغرب وزيادة في النفوذ السوفياتي، وعودة الى حافة الحرب. ومع ذلك ، فقد ادركنا انه لايمكن احياء عملية السلام الا اذا قدمت الولايات المتحدة القيادة. فالولايات المتحدة دون غيرها تملك ما يكفي من النفوذ والمداخل الى اطراف النزاع بحيث تقدر على اتخاذ مبادرة كبرى. ومع هذا نصحت كارتر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦، بأن هذه مسألة عملية، فالاتحاد السوفياتي بماله من مصالح سياسية في المنطقة، وكراعٍ لعدد من الدول العربية ، يجب ان يُمنح في المفاوضات دور يساعد على منعه من الاضرار بجهودنا، فلا شك ان موسكو تسعى الى زيادة نفوذها بطرق قد تعارضها، لكن بأي حساب عاقل، فان للاتحاد السوفياتي مصلحة اساسية في تجنّب مواجهة بين الدولتين الكبريين في تلك المنطقة المركزية .

واتفقنا، الرئيس كارتر وانا: على أن تقوم الادراة بدور قيادي فوري لأيجاد حياة جديدة في عملية السلام في الشرق الاوسط، على الاسس التي ارساها أسلافنا. وقبل ان يتولى الرئيس مهام منصبه خططنا ان اذهب الى الشرق الاوسط في شباط (فبراير) ١٩٧٧ . ولكي اجعل هذا الأمرَ ممكنا، طلبت الى بريجنسكي ان يعجل عملية المراجعة السياسية التي يقوم بها مجلس الامن القومي، لتحقيق اجماع وزاري على اهدافنا .[1]

---

[1] هوامش :

* الخلاف بين التفسيرين العربي من ناحية والاسرائيلي ــ الاميركي من ناحية للمقصود من القرار ٢٤٢ بالنسبة للاراضـــي معروف . النص الانكليزي للقرار على حيلة لغوية تقوم على حذف اداة التعريف ، مما يجعل العبارة اذا ترجمت الى لغة اخـــرى قابلة لان تحمل اداة التعريف أولا تحملها .

وفي سياق الحلقات كلها ، اعتمدنا استخدام «اراض» بدلا من «الاراضي» لان المفهوم ان هذا هو ما يقـــصده فانس..

فن التفاوض

وفرصة ضاعت

كان المستشاران الرئيسيان لي حول الشرق الاوسط هما روي (الفريد) اثرتون، الذي كان حينئذٍ مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط وجنوب اسيا، ثم اصبح سفيرا فوق العادة في مفاوضات الشرق الاوسط، وهال (هارولد) سوندرز ، الذي كان حينئذٍ مدير الاستخبارات والابحاث ثم خلف اثرتون .

وكان هذان الديبلوماسيان اللذان يتميزان بكفاءة غير عادية يتمتعان بفهم لا مثيل له للمسائل العربية الاسرائيلية، اذ كان كل منهما منغمسا في المشاكل . الاسرائيلية لاكثر من خمسة عشر عاما . وقد تضاعفت هذه المؤهلات بقدرتهما الملهمة على العمل معا ومع اخرين من خارج وزارة الخارجية دون منافسة بيروقراطية. وقد كانت تحليلاتهما ومساندتهما البريئة من المصلحة والصبورة والغنية بالخيال حيوية لمشاركتنا في عملية السلام على مدى السنوات الثلاث التالية.

وبمشاركة انطوني لاك، المدير اللامع الذي لا يقدر للتخطيط السياسي في وزارة الخارجية والذي اعتمدت عليه اعتمادا كبيرا في العديد من الامور، قام سوندرز واثرتون والعاملون معهما بمراجعة شاملة للوضع في الشرق الاوسط في مطلع ١٩٧٧، وقدموا الخيارات السياسية العريضة التي اعتقدوا انها مفتوحة امام ادارة كارتر . وقد شاركهما في هذا المشروع الرجل الموهوب واسع الخيال ويليام كوانت، خبير الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي. ولقد عمل كوانت بانسجام كلي مع نظرائه في وزارة الخارجية، ولقد كان التعاون بين هذا الفريق المشترك نموذجا يحتذيه الآخرون.

ولقد عرض الخبراء استراتيجيّتين بديلتين لينظر الرئيس فيهما ولجنة مراجعة السياسة كانت الاستراتيجية الاولى: استراتيجية لـ «الحد من الصور» تقوم على الحد الادنى من الانغماس في مواجهة ما كان واضحا انه مسائل لا يمكن تتبعها الى اصولها وفي مواجهة مخاطرة كبيرة بالفشل. وكانت الاستراتيجية الثانية استراتيجية عمل تميل الى استبقاء المبادرة للولايات المتحدة واقناع الاطراف بأن الادارة الجديدة مهيأة لان تشارك مباشرة في احياء عملية التفاوض. ولقد قدم الخبراء الاستراتيجية الأولى بغرض تأكيد ان الادارة الجديدة تدرك تماما الجو السياسي الثقيل الذي يمكن ان تثيره مبادرة سلام جدّية لكنهم اوصوا بقوة بأن نبدأ التحرك فورا لكسر الطريق السياسي المسدود القائم ولاستعادة قوة الدفع كما كانت في ١٩٧٤و ١٩٧٥ .

ومع ذلك ، فقد حذروا من ان الأخذ باستراتيجية العمل من شأنه بالتأكيد ان يؤدي الى توترات في علاقاتنا باسرائيل، وكما كان الرئيس وأنا قد ادركنا من قبل أن هذه المخاطرة لم يكن بالامكان تجنبها. فاسرائيل، حيث كان وجودها القومي موضعاً للخطر ، والتي كانت مرتابة في

اخلاص العرب ، كانت تخشى التغيير السريع والضغوط الخارجية ومواجهة قرارات مخيفة بشأن امنها وكان اي جهد تفاوضي جدّي يتوجه الى تسوية شاملة يتطلب من اسرائيل اعمالا تثير الانقسام الداخلي. وكان واضحا، انه من الصعب على اسرائيل ان تتخذ قرارات من هذا القبيل، ويجب اقناع قيادتها، عبر عملية حذرة تتعامل مع المسائل العملياتية المحددة بأن الاعمال المقترحة تتوافق مع مصالح اسرائيل القومية. ان التأثير المتراكم لسلسة من القرارات المفردة يمكن في النهاية ان ينتج تغيرات اساسية في موقف اسرائيل، مع المحافظة على ثقتهم بأن العملية محكومة وتتجه في اتجاه مقبول .

وكذلك، بالطبع، ستكون هناك توترات في العلاقات الاميركية العربية ، خلال مسعانا لأقناعهم بأن الاراضي المحتلّة لايمكن استعادتها، والمسألة الفلسطينية لا يمكن حلّها الا من خلال قبول عربي لا يحيطه التحفّظ لاسرائيل بسلام كامل في حدود امنة، ومع ذلك مفتوحة، وعلاقات سياسية واقتصادية طبيعية. ولم تكن الدول العربية ، حتى تلك الملتزمة بتسوية، مهيأة نفسيا بعد لقبول السلام الحقيقي كانت هذه الدول تنظر الى السلام ، على الأكثر ، على انه انهاء لحالة الحرب. لكل الدول العربية الرئيسية، كمصر وسوريا والاردن ، كانت تريد وساطة الولايات المتحدة وتتوقع منا ان نضغط على كلا الجانبين للتوفيق بين مطالبهما القصوى .

وكان السؤال الاول الذي يجب اتخاذ قرار بشأنه في تلك الاسابيع الأولى المزدحمة هو ما كان غرضنا الاساسي هو تسوية جزئية ام تسوية شاملة. ومرة اخرى تَوافَقَ تحليل الخبراء مع شعوري الشخصي بأن تسوية شاملة، وليس استئناف المجهود للتوصل الى اتفاقات وقتية، هي الطريق السليم الذي يجب إتّباعه. لكن محاولة التوصل الى سلام شامل، لا تستبعد بالطبع، العودة الى مزيد من الاتفاقات الجزئية اذا تبين انها هي كل ما يمكن .

وقد أملى القرار بالسعي الى تسوية شاملة هدفنا الاول بان نجعل الاطراف تتفق على استئناف عقد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط، الذي كان فمثلاً منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ ، وكان هذا يبدو ميسورا على الجانب العربي. من حيث المبدأ على الاقل. طالما ان مصر وسوريا والاردن تميل الى مطابقة مؤتمر جنيف مع التفاوض على تسوية شاملة. والتسوية الشاملة تعني عند العرب حل المسألة الفلسطينية واعادة الاراضي المحتلّة. وكانت الصعوبة الكبرى هي ان اسرائيل تفضل ان تتفاوض على انفراد مع كل دولة عربية على حدة كي تتوصل الى تسويات منفصلة. ولم يكن هذا مقبولا لدى غالبية العرب، الذين يرون القوة في الوحدة العربية . وبغض النظر عن هذا، اعتقدت انه من المحتمل ان تذهب اسرائيل الى جنيف طالما ان جدول الاعمال والترتيبات الاجرائية لا تضعف موقفها سلفا .

كان هذا الاجماع الواضح لصالح استئناف مؤتمر جنيف يخفي عددا من المسائل الجوهرية المعقّدة، ولم يكن مؤكدا على اي نحو ان هذه الامور يمكن حلّها في الوقت الذي يتلاءم مع الموعد الذي استهدفناه وهو نهاية ١٩٧٧. اذ كنّا قد توصلنا الى انه من الضروري تحقيق تقدم واضح في ذلك الموعد اذا كان للعرب المعتدلين ان يصمدوا للضغوط الداخلية والخارجية باتجاة استئناف المواجهة مع اسرائيل .

ولتجنب تكرار مؤتمر ١٩٧٣ الذي لم يتوصل الى شيء، أصرً العرب على قدر كبير من الاتفاق المسبق على المسائل الجوهرية، خصوصا انسحاب اسرائيل الى الحدود التي كانت قائمة في ١٩٦٧. من الناحية الاخرى، كان العرب منقسمين انقساما عميقا حول اجراءات المؤتمر، الامر الذي كان انعكاسات للشكوك الداخلية واختلاف الاهداف. فقد كان المصريون بوضع «الدولة الكبرى» العربية، ولكونهم اكثر تجربة في التفاوض مع اسرائيل، يفضلون ارسال وفد مصري والتعامل ثنائيا مع اسرائيل، بينما كان السوريون الذين يشعرون ان السادات تركهم في المآزق بانهاء حرب ١٩٧٣ ، ولحاجتهم الى وزن مصر في ميزان التفاوض، يريدون وفدا عربيا واحدا كي يمنعوا مصر من عقد اتفاق قبل ان تستطيع سوريا والاردن التسوية مع اسرائيل. وقد اتخذت مناقشة هذه المسألة شكل الجدول حول ما اذا كان المؤتمر يجب ان يتفاوض في جلسات عامة ، او ، مثل ما حدث في ١٩٧٣ ، ان يقسم الى لجان منفصلة .

واتصالا بهذا كانت مسألة اذا ما كانت اللجان ستقوم على اساس جغرافي (مثلا: مصر. اسرائيل) او على أساس الموضوعات (مثلا: الحدود، الأمن ، وهكذا). وكانت مصر تفضّل تناولا جغرافيا، بينما كانت سوريا والاردن تفضلان ان تكون الموضوعات هي الاساس .

وراء كل هذه المسائل ، كانت تبدو كبرى المشاكل الأجرائية:

كيف يمكن ان يشارك الفلسطينيون؟ هل يمكن ان تحضر منظمة التحرير الفلسطينية مؤتمرا للسلام، وقد عمدها العرب «الممثل الشرعي الوحيد» للشعب الفلسطيني ومع ذلك فهي العدو المستميت لاسرائيل؟ هل تشكل وفدا منفصلا او تدمج في وفد عربي شامل؟ فاذا كانت القاعدة هي الوفود الوطنية، ففي اي الوفود يجب ان تمثل؟ وهل الاسرائيليون الذين يعارضون معارضة صمّاء اي اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية يمكن ان يقبلوا اي حيلة تمكن ممثلي المنظمة من الحضور ؟

وكانت لاسرائيل اراء متشددة في هذه المسائل، وبالاضافة الى هذا، كانت هناك كوابح قوية على مرونة الولايات المتحدة في اقتراح حلول لاي من هذه المشاكل . فقد كانت التزامات ادارتي نيكسون وفورد اللتان سبق ذكرهما لا تمنحنا سوى خيط رفيع نسير عليه في مناقشة افكارنا مع اسرائيل قبل ان تختبر تلك الافكار مع العرب.

على هذه الخلفيّة، اصبح واضحا ان رحلتي الاولى الى المنطقة يجب ان تخصص في معظمها لاستكشاف المسائل واستطلاع افكار الاطراف. ومع ذلك، فقد كان هدفي هو ان ابدأ مناقشة الافكار الاميركية للتغلب على العقبات التي تقف في طريق المؤتمر وبينما كنت استعد للسفر ، قرر الرئيس ان هدفنا هو التوصيل الى اجماع على انه بقيادة نشيطة من جانب الولايات المتحدة ، فان الهدف المشترك هو مؤتمر جنيف جديد في النصف الثاني من ١٩٧٧ .

اخيرا ، قدر لي ان ابدأ المهمة الطويلة المجهدة ، مهمة ان اجعل الاطراف يرون ان اهدافهم غير متماثلة. فالعرب يريدون عودة الاراضي المحتلة كلها في مقابل مجرد انهاء قانوني لحالة

الحرب. بينما اسرائيل تريد سلاما كاملا وتطبيعا للعلاقات والامن، في مقابل انسحاب جزئي فقط من الاراضي المحتلة. وطالما تمسكت الاطراف بهذه المواقف القصوى، فلا فرصة لمفاوضات ناجحة .

تطلعاً الى ما بعد جولة شباط (فبراير) اتفق الرئيس ولجنة مراجعة السياسة على ان الرئيس يجب ان يلتقي الزعماء العرب الرئيسين ورئيس الوزراء الاسرائيلي خلال الربيع وبداية الصيف ، فمن شأن هذه الاجتماعات ان توضح ان الرئيس يربط وزنه ونفوذه الشخصي بعملية السلام ، فقد كانت افضل طريقة لجعل الاطراف ، خصوصا الاسرائيلين ، يواجهون الخيارات الصعبة والخطرة هي ان يتدخل كارتر مباشرة في عملية التفاوض في اللحظات الحرجة . وبدون تدخله الشخصي لم يكن من المحتمل ان يثق الاطراف ، العرب او الاسرائيليون ، ثقة كافية تجعلهم يتحملون المخاطر الضرورية للتوصل الى السلام .

في ١٤ شباط (فبراير) سافرت في رحلة مدتها ثمانية ايام الى اسرائيل ومصر والاردن والسعودية وسوريا وربما في اول تجربة للديبلوماسية المكوكية. كنت مبعوث ليندون جونسون اثناء ازمة قبرص في ١٩٦٧ ، وتنقلت ذهابا وايابا بين انقرة واثينا ونيقوسيا الى ان تم التوصل الى اتفاق حال دون نشوب الحرب بين اليونان وتركيا، والان اوشك على ان ابدأ اولى زياراتي العديدة للشرق الأوسط على مدى السنوات الثلاث اللاحقة .

للديبلوماسية المكوكية مزاياها وعيوبها، مزاياها واضحة، فهي تظهر الاهمية المعلقة على المهمة وتجري عادة على مستوى عال مما يسمح باتحاذ القرارت فوراً. وقد اصبحت اسلوباً متوقعاً، خصوصا في الشرق الاوسط ، حيث للديبلوماسية الشخصية اهمية كبيرة . أما عيوبها فخطيرة . فالتحرك المكوكي على مستوى وزاري يستدعي تركيز الاضواء . ويجري كل شيء في ضوء اعلامي ساطع يكتب التنازلات والتسويات . ويرفع من مخاطر البلد الوسيط لان كل مهمة تقاس بمقاييس النجاح او الفشل، ويفرض ضغوطا جسمانية وذهنية شديدة على المشاركين. وهو امر يجري عادة في اطار زمني مضغوط وفي بعض الاحيان تتخذ القرارات وفود مرهقة. واخيرا ، فهي تأخذ الوزير بعيدا عن واجباته في الوطن ، واجبات تسيير وزارته ، ورغم هذه الصعاب ، على اي حال ، فانه كثيرا ما تكون الدبلوماسية المكوكية لازمة لفتح الطرق المسدودة التي لا يمكن ان تسلم نفسها للوسائل الديبلوماسية التقليدية .

من مناقشاتي اثناء هذه الرحلة الاولية ، ظهرت اربع مسائل اساسية تجب مخاطبتها بدرجات متفاوته من التحديد قبل ان يكون بوسعنا ان تصل الى مائدة السلام: طبيعة السلام الذي سيجري التفاوض عليه، الحدود النهائية بين اسرائيل وجاراتها، مسألة الوطن القومي الفلسطيني، والمسائل الاجرائية التي تتناول كيفية تنظيم وتسيير مؤتمر جنيف جديد بما في ذلك تمثيل الفلسطينيين .

طبيعة السلام

بالنسبة للاسرائيليين كانت طبيعة السلام التي يتفق عليها هي الاختبار الاقصى لاخلاص العرب . ففي مناقشاتها يوم ١٦ شباط (فبراير)، ركز رئيس الوزراء اسحق رابين، وهو سياسي . جندي داهية وصارم ، على ان السلام لايعني غياب حالة الحرب. بل يجب ان يكون هناك سلام كامل مع تطبيع علاقات وحدود مفتوحة وقبول عربي لاسرائيل كدولة شرعية. وقد كان رابين عميق التوجس من النوايا العربية، وكان متشددا في ان اسرائيل لن تبادل الاراضي بايماءات عربية رمزية يمكن سحبها في اي وقت .

وقد ابدى انور السادات مرونة بشأن مسألة السلام اكثر من الزعماء العرب الاخرين الذين التقيتهم. ورغم انه لم يكن مستعدا لان يوافق مسبقا على علاقات طبيعية مع اسرائيل ، فقد اشار الى انه يتوقع ان تنمو مثل هذه العلاقات مع الزمن ومع حل المسائل الاساسية ومع تعود العرب والإسرائيليون على السلام. وكان الرئيس حافظ الاسد صلبا ضد السلام الكامل، مُصِراًّ على ان تاريخ النزاع العربي . الاسرائيلي لن يسمح باكثر من التعايش السلمي لزمن طويل في المستقبل. اما الملك الاردني حسين القلق على بقاء دولته وسط أقوى من كل جانب، فلن يذهب ابعد من السادات او الاسد، اذ ان حمايته ضد الفلسطينيين وضغوط الراديكاليين على مملكته هي الوحدة العربية [(١)] .

الحدود

أبلغني رابين ان اسرائيل مستعدة للمساومة على الحدود لكنها لن تعود الى خطوط ١٩٦٧ . فبالنسبة له لم تكن المسألة المركزية هي السيادة او الاراضي ، انما الامن لأسرائيل الذي يعني وجود جيش الدفاع الاسرائيلي، وليس قوات الامم المتحدة او حتى قوات الولايات المتحدة، داخل حدود يمكن الدفاع عنها. ولم يكن رابين ولاخلفه يريان في ضمانات الامن، بما في ذلك معاهدة دفاع مع الولايات المتحدة، حافزا كافيا للانسحاب وبالنسبة ان هناك ما يمس هذا الوتر الحساس أكثر من تأكيد الموقف الاميركي الثابت ضد ضم القدس الشرقية .

أصرَّ الزعماء العرب جميعا على ان اسرئيل يجب ان تنسحب الى خطوط ١٩٦٧ ، وقدم الملك حسين مطلبا شديد الاصرار بالسيادة العربية على القدس الشرقية. وبينما طالب السادات بانسحاب كامل من سيناء ومرتفعات الجولان، فقد اعترف بان تعديلات معينة على الحدود بين اسرائيل والضفة الغربية ستكون ضرورية، حيث ان الخط لم يعترف به دوليا على الاطلاق. كذلك فقد قبل حقيقة هموم اسرئيل الامنية وكان مستعدا للتفاوض على حدود «آمنة» رغم انه حدد

---

(١) يلحظ ان فانس في هذه الفصول كلها يستخدم عبارة «الوحدة العربية » كناية عما يسميه القاموس السياسي العربي «التضامن العربي ».

الحدود الآمنة بمعنى مناطق منزوعة السلاح، وقوة دولية لحفظ السلام، واجراءات خاصة للرصد. وكان الملك حسين ايضا مستعدا للنظر في تغييرات متقابلة محدودة في سياق انسحاب اسرائيلي من الضفة الغربية. وركز السادات على ان الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة يجب ان لا يمتد الى فترة طويلة. فمن تجربته في التفاوض مع الاسرائيليين حول سيناء، كان مقتنعا بان الاسرائيليين سيحاولون التلكؤ في الانسحاب لأطول فترة ممكنة .

المسائل الفلسطينية

أنّي كمفاوض، شعرت بأن هناك مجالا للمساومة حول طبيعة السلام وحتى، بالبراعة والمرونة، حول الحدود. اما في المسألة الفلسطينية فقد واجهنا جوهر النزاع العربي الاسرائيلي. فقد كانت مسألة متجذّرة في التاريخ والعواطف والتحيز والخوف والكراهية. وما لم توجد وسيلة لتناول هذه المشكلة المتفجرة بعقلانية، فلا يمكن ان تجري مفاوضات ، ولا سلام ، وفي المدى الطويل لا امن لاسرائيل ولا استقرار في الشرق الاوسط .

ابلغني رابين ان اسرائيل لا تستطيع مطلقا ان تقبل دولة فلسطينية مستقلة لان الهدف العربي الحقيقي هو اعادة فلسطين كلها. وأشار الى ان العرب لم ينشئوا دولة فلسطينية عندما كانوا يسيطرون على الضفة الغربية وقطاع غزّة قبل ١٩٦٧ ، واصر رابين على ان منظمة التحرير الفلسطينية لن تقبل ابدا دولة فلسطينية صغيرة كحل نهائي وانها سوف تستخدمها كقاعدة لتواصل نضالها لتدمير اسرائيل. وقال ان اسرئيل مستعدة للتفاوض حول الضفة الغربية مع حسين، لكن لا يمكن ان توجد دولة مستقلة بين اسرائيل والاردن ، ورفض رابين ان يكون اكثر تحديدا، لكن الموقف التقليدي لحزب العمل كان ان اسرئيل مستعدة للتفاوض على اقتسام الضفة الغربية مع الاردن .

المدهش، ان بعض الزعماء العرب ، بدوا مستعدين للبحث في ما هو اقل من دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة كجزء من تسوية شاملة. وعلى أي حال ، فقد كان جميع الزعماء ملتزمين التزاما لا يرد بمبدأ ان تسوية شاملة يجب ان تتضمن حل المشكلة الفلسطينية. وأوضح السادات ان المسألة الفلسطينية، ليست سيناء او مرتفعات الجولان ، يجب ان تكون على رأس جدول اعمال المفاوضات . وكان الحل الذي يراه دولة فلسطينية مرتبطة دستوريا مع الاردن. ففي القمة العربية في الرباط ١٩٧٤، اعفي حسين من دوره في تمثيل الفلسطينيين في الضفة الغربية، وبالتالي رفض اتخاذ موقف رسمي ، وقد استنتجت على اي حال ، انه ايضا يجيد شكلا من الفيدرالية او الكونفودرالية بين المملكة الاردنية وبين دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة وكان في ١٩٧٠ قد قاتل منظمة التحرير الفلسطينية في حرب دامية لاستعادة السيطرة على بلده، وبدأ انه الان يعمل لبناء قاعدة سياسية غير موالية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية، كبديل او كوزن مقابل لسيطرة المنظمة على دولة فلسطينية في المستقبل .

والمدهش ان الاسد، وهو اكثر الزعماء العرب الثلاثة تشددا في معظم المسائل، بدا ايضا مستعدا لقبول ما هو أقل من دولة فلسطينية كاملة الاستقلال . فقد خف تأييده السابق الشامل لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية بعد المصادمات المسلحة المريرة بين سوريا والمنظمة في لبنان. وقد اعترف بشيء من التحفظ بأن حبل الحديث منقطع بينه وبين المنظمة وعلى اي حال، فقد كان مثل حسين، غير مستعد لان يكون محددا في شأن صيغة التسوية النهائية لمسألة الوطن القومي الفلسطيني، مكتفيا بمجرد التأكيد على انه يقبل ما يقبله الفلسطينيون.

الاجراءات

بالطبع، لا يمكن تسوية أي من المسائل السابق ذكرها، ما لم تأت الاطراف الى مائدة المفاوضات وهكذا اطلقت مسألة الاجراءات مناقشات مطولة مصحوبة في حالة اسرائيل بمستوى عال من المشاعر .

رفضت اسرائيل تماما البحث في مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً في جنيف مشيرة الى التزام الولايات المتحدة الذي قدمته في مؤتمر جنيف الاول بان تمنع حضور اي طرف لم يحضر مفاوضات ١٩٧٣ [(٢)]، ومع ذلك ابلغني رابين انه في مؤتمر جنيف لن تسعى اسرائيل الى فحص وثائق اعتماد الوفد الاردني، وفهمت هذا على انه يعني ان اسرائيل تتوقع وجود فلسطينيين في الوفد الأردني وانها ستتغاضى عن ذلك. وعلى اي حال، فمن الناحية الرسمية لن تقبل اسرائيل وجود اي ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية. كذلك ابلغنا وزير الخارجية الاسرائيلية ييغال الون ان «منظمة التحرير الفلسطينية التي تقبل القرار ٢٤٢ لن تعود هي منظمة التحرير الفلسطينية » الامر الذي جعلنا ندرس كيف يمكن ان نجعل منظمة التحرير الفلسطينية تقبل قرار مجلس الامن الدولي رقم٢٤٢ .

كانت للزعماء العرب مواقف متباينة حول المسائل الاجرائية، فبالنسبة لمشكلة التمثيل الفلسطيني إقترح السادات ان يمثل الفلسطينيين اما الامم المتحدة ، او الضابط المصري الذي يرأس القيادة العسكرية العربية المشتركة، الذي يوجد في اركانه فلسطينيون ، او ان يضمهم وفد للجامعة العربية ، وأصرٍّ الاسد على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في اي مؤتمر. وبالنسبة له كانت مسألة كيف تعبر منظمة التحرير عن وجودها أقل اهمية من ان لا تكون منظمة التحرير قادرة على ادعاء ان التفاوض على السلام جرى من فوق رأسها. وقال حسين ان الفلسطينيين يجب ان يكونوا جزاءا من وفد عربي واحد يضم ممثلين عن سوريا ومصر والاردن، وكان متمسكا، بسبب قرار الرباط، بان الفلسطينيين لا يمكن ان يكونوا جزاءا من وفد اردني. وقد ابلغنا ان منظمة التحرير الفلسطينية تطالب بوفد منفصل، رغم انه لم يكن واضحا اذا ما كانت المنظمة ستقبل الدعوة دون التزام اسرائيلي مسبق بدولة فلسطينية .

[(٢)] هنا يكشف فانس عن ان الامريكي المعادي لمنظمة التحرير الفلسطينية سابق للالتزم الذي قدمه كيسنجر استكمالا لاتفاقية سيناء الثانية في ١٩٧٢ وهو التزام واشنطن بان لاتعترف بالمنظمة او تتحادث معها الا اذا قبلت بالقرار ٢٤٢ واعترفت بحق اسرائيل في الوجود.

وبالنسبة للمسألة الاجرائية المتعلقة بكيفية تنظيم مؤتمر جنيف للتفاوض على مسائل محددة، وقف السادات ورابين بثبات الى جانب مطالبتهما بالتناول الثنائي لترتيبات التفاوض. وكان الاسد وحسين على نفس القدر من الثبات في الاصرار على ان العرب يجب ان يشاركوا كجسم واحد، وان يتفاوضوا على اساس «الموضوعات» وليس «الجغرافيا»، كما تريد مصر واسرائيل. وعدا عن مسألة التمثيل الفلسطيني الشديدة الاهمية، لم تكن مصر واسرائيل متباعدتين حول الامور الاجرائية وكانت المشكلة الحقيقية هي الانقسام بين العرب .

الادارة والشرق الأوسط

عند عودتي من الشرق الأوسط، كنت مقتنعا بأنه يمكن احراز تقدم باتجاه عقد مؤتمر جنيف قبل نهاية ١٩٧٧ . لقد بينا للأطراف الرئيسية ان ادارة كارتر تنوي لعب دور نشيط في كسر الطريق المسدود. ان عملية جعل كل منهم يحدد مواقفه بحد ذاتها، وان يستمع لعرضنا لآراء الآخرين وان يدرك ان الولايات المتحدة ستسعى الى حلول وسط كانت خطوة مهمة في انهاء جمود الجو التفاوضي. وقد تبنّى الجميع، بمن فيهم الاسرائيليون، هدف محاولة عقد مؤتمر للسلام مع نهاية العام .

كانت مشكلتي الأولى هي التوصل الى اجراءات مقبولة للمؤتمر. وأراد كارتر ان يضغط على العرب كي يتوصلوا الى إجماع حول كيفية تنظيم المشاركة العربية _ بما فيها الفلسطينية _ قبل ان ندخل الى المرحلة التالية من تناولنا لقاءات الرئيس مع رؤساء الحكومات. واقترحت ان ننتظر قليلا لنرى ما اذا كان بوسع العرب ان يحلّوا هذه المشكلة في ما بينهم، وكنت ادرك بشدة ان الاسرائيليين كانوا متوترين جداً من نشاطنا الوليد ولم اكن اريد ان اظهر وكأنني اتعجل الأمور.

على مدى الاسبوعين التاليين، عملنا _ فريق الشرق الاوسط وانا _ مع الرئيس للاعداد للقاءاته التي بدأت مع رابين في اوائل آذار (مارس). وكنت اعتقد ان علينا الا ندخل الى هذه الاجتماعات بقصد تقديم خطة اميركية للسلام . فلم يكن لدينا بعد فهم كاف لموقف كل طرف يساعدنا على ان نرى اين تقع فرص التسوية. وكان العرب، خصوصا السادات متلهفين على ان نقدم نحن اقتراحاتنا بأسرع ما يمكن ، لأنهم كانوا يعتقدون انه لن يكون هناك لين في الموقف الاسرائيلي مالم نأخذ زمام المبادرة. وواضح، انه كان سيأتي وقت يتعين علينا فيه ان نقدم مقترحات امريكية . اما في الوقت الراهن ، على اي حال فكان اعتقادي ان علينا ان نتحرك بحذر كي نتجنب اثارة التخوفات الاسرائيلية وتحريك عوامل قلق لاضرورة لها في الكونغرس وفي الطائفة اليهودية الأمريكية حول « ضغوط » امريكية على اسرائيل .

ونصحت الرئيس بأن سببا آخر لمواصلة مرحلتنا « الاستكشافية » خلال لقاءات الربيع هو ان الولايات المتحدة «تستطيع ان تعيش مع مجموعة منوَّعة من المحصولات في الشرق الاوسط شريطة الاتبذر هذه المحصولات بذور عدم الاستقرار في المستقبل» . فلم نكن نعرف بعد ماهو

الممكن. ان تجربتي في المفاوضات العسيرة جعلتني احتفظ بأقصى قدر نستطيعه من المرونة في تلك المرحلة المبكرة ، طالما اننا نواجه طريقاً طويلا وعراً حافلا بالالتواءات والمفاجآت .

في مناقشاتنا قبل اجتماعات الربيع ، تقرر انه ، كحد أدنى ، علينا ان نحاول ان نحدد :

مدى استعداد العرب لايفاء مطلب إسرائيل في السلام الكامل والتطبيع. ويجب ان نوضح اننا نقف بثبات مع اسرائيل في هذا المطلب وانه ليس بوسع العرب ان يتوقعوا عودة الأراضي المحتلة في مقابل ما هو اقل من ذلك .

اذا ما كانت اسرئيل مستعدة للانسحاب الى مايقرب من حدود ١٩٦٧ ، واي نوع من ضمانات الأمن وترتيباته تطلبه بالمقابل، وعلينا ان نقول لرابين أننا لا نعتقد ان اسرائيل بوسعها ان تحصل على السلام الذي تريده بدون هذا الانسحاب .

المدى الذي يستطيع كل طرف الذهاب فيه في صياغة حلٍّ مقبول للمسألة الفلسطينية ، وعلينا ان نشرح وجهة نظرنا في ان العدل والاستقرار والسلام تتطلب ايجاد وسيلة ما لحق تقرير المصير الفلسطيني دون هذا الى دولة راديكالية معادية لاسرائيل على اراضي الضفة الغربية .

ودون تحديد حصيلة نهائية علينا ان نستكشف المدى الذي يمكن ان يذهب اليه الجانبان في الربط بين المسألة الفلسطينية وبين انشاء «كيان» فلسطيني او وطن قومي فلسطيني .

أي قدر من المرونة يمكن ان يبديه الطرفان بشأن المسائل الاجرائية، بما في ذلك التمثيل الفلسطيني .

لقاءات كارتر

دخل العرب الى اللقاءات مع الرئيس كارتر بروح من الأمل والتفاؤل الحذر . اما الاسرائيليون فكانوا مشغولين بالانتخابات البرلمانية المقبلة وكان يقلقهم اننا ربما نكون على بداية درب خطر ذي عواقب لا يمكن تبينها .

جرت محادثات كارتر . رابين في مطلع آذار (مارس) مجرى سيئا . كان التفاعل بين كارتر ورابين فقيرا، وبدا ان كلا منهما يضغط على اعصاب الأخر ومع نهاية الزيارة كان الرئيس غاضبا من رابين، معتبرا اياه عنيدا، معدوم الخيال، وغير مستعد لاتخاذ خطوات ايجابية او مخاطر لتحقيق السلام . ولا شك ان رابين، الذي كان ينظر من فوق كتفه الى السياسات الاسرائيلية الداخلية، كان اكثر تصلبا مما كان عندما التقيته في القدس. واشارا الى حاجة العرب المعتدلين الى احراز تقدم متخذا هذا حجة للقول بأن لدى الولايات المتحدة واسرائيل فرصة للحصول على تنازلات اذا اتخذنا موقفا متشددا معا. وارادنا ان نسعى الى الحصول على اتفاق عربي مسبق على ان الغرض الرئيسي لمؤتمر جنيف هو التفاوض على سلام «حقيقي» وتطبيع، بما يترتب على هذا من ان يكون تحقيق ذلك السلام موضوعا لمفاوضات تفصيلية، ورفض الضمانات الدولية او السوفياتية . الاميركية لتسوية باعتبارها بلا معنى، وكان الالتزام الوحيد الذي تريده منا اسرائيل هو امدادها بالسلاح .

ومع ذلك لم يتراجع رابين عن تصريحاته لى في شباط (فبراير) بأن هم اسرائيل الأول هو حدود يمكن الدفاع عنها، وليس السيادة. وعلى هذا الأساس، ففي مؤتمر صحافي في ٩آذار (مارس) ميّزَ كارتر بحرص بين الحدود المعترف بها دوليا و «خطوة الدفاع» التي لا يمكن الاتكون الشيء ذاته. قال الرئيس، آخذا في اعتباره ان الزعماء الاسرائيليين ايضا يدركون هذا التمايز ، انه «يمكن ان يكون هناك امتداد لقدرة اسرائيل الدفاعية وراء الحدود النهائية المعترف بها» . كما اعلن وجهة نظرنا بان السلام يجب ان يتضمن انسحاب اسرائيليا و «تعديلات طفيفة على حدود ١٩٦٧».

جاء السادات الى واشنطن بعد ذلك بشهر لغرض واحد غالب : هو ان يعرف اذا كان الرئيس كارتر جادا في قيادة السعي الى سلام الشرق الاوسط. وكان السادات يخاطر بكل شيء في مقامرة على ان مصر يمكن ان تحصل على تسوية تتيح له ان يوجه اهتمامه كله الى المشاكل الداخلية المتفاقمة : السياسية الاقتصادية والاجتماعية . كان يعرف انه بدون قيادة الرئيس لن يكون هناك سلام. كان السادات يريد ان يكون واثقا الثقة كلها بأن كارتر ملتزم بالاستمرار رغم ما سيكون عليه ان يواجهه من مشاكل سياسية داخلية.

كان انور السادات رجلا غير عادي حقيقة، وطنيا، حكيما وملهما، جريئا وشجاعا ومع ذلك فهو في الوقت نفسه منطو وحساس. وفوق كل شيء كان يقدر الاخلاص والصداقة، وما ان تكسب ثقته، يقف معك بلا تردد. ومنذ اول لقاء بيننا في شباط (فبراير) انجذبت اليه بدفئه وجاذبيته الجماهرية .

وكما اظهر السادات مرارا، فان لديه ميلا الى ما هو درامي، وحسا قويا بدوره في التأريخ ومنظورا استراتيجيا عريضا، يعتمد على الالهام اكثر مما يعتمد على المنهج، وكان يفضل السيولة والحركية في ديبلوماسية، سعيا الى ابقاء الأطراف في نزاع الشرق الأوسط فاقدي التوازن، يتصرفون كرد فعل على مبادراته. وكان يسأم من الجدل اللغوي ولديه هوى قوي للمناقشة الشخصية التي يمارسها الزعماء السياسيون لما كان يعتبره المسائل السياسية وكان كرم طبعه يجعله قليل الصبر على التفاصيل كما كان قويا بالنسبة للمبادىء ، ضعيفا في التنفيذ، وبدا انه يتوقع ان تتدفق الحلول المحددة او توماتيكيا من اتفاقات المستوى السياسي على الأساسيات ، وكثيرا ما كان يغيظه الاصرار الاسرائيلي على التفاوض حول كل مسألة الى آخر فاصلة [(١)] .

وقد بدأ كارتر والسادات ، في اجتماعهما الأول في نيسان (ابريل) ١٩٧٧ بناء رابطة خاصة من الركون والثقة. وكان كارتر صريحا بالنسبة للقيود السياسية على حرّيته في التصرف كوسيط وحول الالتزام الاميركي الذي لا يتزعزع بأمن اسرائيل. كما كان مباشرا في التأكيد للسادات على

ضرورة التزام عربي علني بالسلام الكامل ، وتطبيع العلاقات وقبول اسرائيل كدولة شرعية اذا كان من المقدر ان تتحقق تسوية قابلة للبقاء . وقاوم السادات مقاومة غير راسخة فكرة المعاهدات مع اسرائيل وتحدث عن «اتفاقات» سلام ، وعلى كل فقبل ان تنتهي القمة ، قال ان السلام الكامل والعلاقات الطبيعية قد تكون ممكنة خلال خمس سنوات بعد التسوية ، قبل ذلك كان يتحدث عن انها سوف تستغرق اجيالا .

قبل ان يصل السادات كنا قد قررنا ان نستكشف معه امكانية استمرار وجود اسرائيلي عسكري وراء الحدود بعد التوصل الى تسوية . وكرر السادات انه يقبل بتردد ضرورة وجود ترتيبات امن لاسرائيل مقابل الانسحاب ، وكان مستعدا للموافقة على مناطق منزوعة السلاح ، جنبا الى جنب مع ضمانات اميركية او دولية اخرى لاسرائيل. وعلى كل فقد رفض تماما قبول استمرار وجود اسرائيلي عسكري في اي من الاراضي وراء حدود ١٩٦٧ بعد الانسحاب كما لم يكن غير متحمس لاقترح بانسحاب تدريجي لقوات جيش الدفاع الاسرائيلي من اجل دعم الثقة الاسرائيلية .

واوضح السادات انه يريد تعجيل وتيرة المفاوضات حتى يستطيع ان يشير الى تقدم محدود قبل نهاية العام واسرً لكارتر انه مستعد لان يكون مرنا جدا كي يصل الى جنيف اذا ما اكد له كارتر بامانة ان اسرائيل ستتفاوض جديّا على تسوية شاملة، ولم يخف خوفه من واقع ان اسرائيل راضية اساسا بالوضع الراهن وانها تجرجرنا على درب المحادثات الاستكشافية .

اضاف التواصل الفريد بين الرئيسين بُعدا خاصا لعملية السلام في الشرق الاوسط . اما كيف قامت هذه الرابطة بين الرجلين . بين كارتر المنهجي المحدد والمنطقي، والسادات الذي يفكر على اسس عريضة وعامة ويرذل مجرد «التفاصيل» فيبقى نوعا من السر الغامض . لكن التواصل كان مخلصا وحقيقيا . ولان السادات وثق بكارتر، كان دائما مستعدا لان يقبل قول كارتر بان خطوة معينة ضرورية ولان كارتر كان مقتنعا حقيقة بان السادات يريد السلام ، كان مستعدا لان يتحمل مخاطر سياسية متكررة كي يحافظ على قوة الدفع لعملية التفاوض .

بعد زيارتي رابين والسادات قمنا بعملية جرد وتقييم. ورغم وجود مشاكل خطيرة في الانتظار ، وافق الرئيس على ان استئناف عقد مؤتمر جنيف مع نهاية العام يبقى اولوية متقدمة للولايات المتحدة. ودعمت المحادثات مع السادات تقديرنا بانه هو والزعماء العرب المعتدلين الاخرين يحتاجون مؤتمر جنيف كي يتجنبوا تدهورا في مراكزهم السياسية. وقرر كارتر انه ما ان يكمل جولته من المحادثات مع الزعماء العرب والاسرائيليين، فيجب ان اعود الى الشرق الاوسط كي احاول التوصل الى اتفاق على المسائل الاجرائية. ووافق الرئيس على انه سيكون علينا ان نقدم مقترحات اميركية حول هذه الامور كي نتقلّب على الخلافات، حتى ولو سبب هذا توترات مع اسرائيل .

في اواخر نيسان (ابريل) جاء الملك حسين الى واشنطن كي يلتقي الرئيس. وكان يصحبه وزير بلاطه الشديد الكفاءة والحكيم، عبد الحميد شرف، الذي اصبح في ما بعد رئيسا للوزراء. وجرى الاجتماع على ما يرام وكان مفيدا للرئيس ومستشاريه .

وكشف الملك حسين عن نفسه كزعيم ثاقب الفكر شديد الذكاء، شديد الجاذبية والاعتزاز . ولأنه يتمتع بجاذبية شعبية، وكان محدد العبارة، واسع الاطلاع ، فقد كان مسترخيا في المناقشات الموضوعية للمسائل التفصيلية . وبسبب صغر حجم بلده وبسبب موقعه ، كان على حسين لزمن طويل ان يتعمد من اجل البقاء على الديبلوماسية اللينة والتحالف الحريص مع دول اقوى. ومنذ ان ارتقى العرش في ١٩٥٣ وهو في الثامنة عشر من عمره فقد حكم ببراعة وشجاعة وكان يفاجئني دائما مسلكه الحنون السمع مع الاجانب كما مع الاصدقاء .

اجتمعنا في غرفة مجلس الوزراء في البيت الابيض في ٢٥ نيسان (ابريل) ، وبعد استقبال حار دعا الرئيس الملك حسين الى ان يقيم اتجاهات مختلف بلدان الشرق الاوسط نحو مسألة السلام وان يقدم مقترحاته حول ما يمكن ان تفعله لتنشيط المفاوضات .

قدم حسين تحليلا مفيدا وواضحا لمواقف البلدان الرئيسية وتناولها للمسائل المركزية: الانسحاب وطبيعة السلام والمسألة الفلسطينية. وشدد على الاهمية التي تعلقها الدول العربية على الانسحاب الى حدود ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة متقابلة واكد، كما فعل الرئيس ، على نقطة ان السلام هو اكثر من غياب الحرب وعلى ان الصفقة النهائية التي يدعو اليها القرار ٢٤٢ هي مبادلة الانسحاب في مقابل السلام الحقيقي. كما اكد ايضا على اهمية حل مشكلة القدس الشرقية. واقرَّ بضرورة امن ملائم لاسرائيل، لكنه ذكرنا بما قاله لي ونحن واقفون على اعتاب بيته ننظر عبر وادي الاردن الى اضواء القدس: «ان الامن هو حالة ذهنية وشعور بالرغبة في العيش بسلام اكثر منه مسألة جغرافيا وحدود» .

تحدث حسين مطولا عن اهمية المسائل الفلسطينية وقدم اقتراحات حول كيفية معالجة هذه المسائل. اما بالنسبة للمشاركة الفلسطينية في مؤتمر جنيف حال استئنافه، فكان يفضِّل وفدا عربيا موحدا ينقسم الى لجان للموضوعات تعالج كل منها كل موضوع على حدة رغم علمه بأن كلا من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية كانت ضد هذا الاسلوب. كذلك سار بحذر خلال مناقشة حول ما قد تكون عليه العلاقات بين الاردن و «كيان فلسطيني» ينشأ في الضفة الغربية وغزّة. وكان كل من الرئيس وانا نفضل وفودا عربية منفصلة ، اذا امكن، مع ممثلين فلسطينيين يفضل ان يكونوا ضمن الوفد الاردني، فاذا كان هذا غير ممكن فاننا نقبل وفدا عربيا موحدا .

واختتم الاجتماع بمناقشة حول الحاجة لاطار للمفاوضات . وكان حسين مُصِرّاً على انه بدون مثل هذا الاطار فان المؤتمر سيواجه صعاباً ضخمة. وأكد حسين على انه بعد الاستماع للاطراف جميعا، سيكون على الولايات المتحدة ان تتقدم بمقترحاتها وقال انه بدون هذا لايمكن احراز تقدم. وانتهى الاجتماع بنغمة ودية، وباتفاق على اجراء مزيد من المناقشات في اليوم التالي حول مسائل المصالح المتبادلة، مثل المعونة العسكرية والاقتصادية، كما اشار الرئيس ايضا الى انني سأعود الى الشرق الأوسط عندما يكمل محادثاته مع الزعماء الآخرين .

جرى اجتماع القمة التالي في ٩ ايار (مايو) في جنيف مع الرئيس حافظ الاسد. وكان الرئيس الاسد واحدا أخر من الزعماء الاقوياء والمتشددين، ذا ذهن حاد ونفاذ ويحكمه الاهتمام بالتضامن العربي. وكان يعتقد انه فقط اذا تماسكت الدول العربية معا تكون لها القوة كي تتفاوض مع اسرائيل ، ومع ذلك فقد كان واقعيا يدرك الانقسامات والتوترات القائمة داخل العالم العربي، وكان الأسد كثيرا مايوصف بانه حذر ومرن وعملي. وهو كل هذا واكثر . فهو يمتلك ثقة بالنفس عظيمة، وروحا مرحة، ونكتة حادة لاذعة والصبر الذي يحتاجه المفاوض الجيّد انه زعيم مؤثر ورجل تعلمت ان احترمه واحبه .

اجتمعنا معه في فندق انتركونتيننتال في جنيف، مغتنمين فرصة اجتماع قمة حلف شمال الاطلسي في لندن نرتب اجتماعا للرئيسين في نقطة متوسطة في اوروبا وقد تأثر الرئيس كارتر بصراحة الرئيس الاسد وذكائه وجرت الامور بين الرجلين مجرى حسنا.

افتتح الأسد الاجتماع بتحليل تاريخي طويل ومتبصر للمنطقة بدءا من الفترة الكولونيالية وصولا الى الحاضر. تلت هذا مناقشة لثلاث مسائل مركزية، الارض والسلام والمسألة الفلسطينية. ورغم انه لم تحرث ارض جديدة فقد اعطى الاجتماع الرئيس صورة جيدة عن اراء الاسد عن هذه الامور الحيوية. وكانت آراء الأسد حول المسائل الفلسطينية مفيدة فائدة خاصة ، كذلك تأكيده على معالجة مشكلة اللاجئين (الذين كان يوجد منهم في سوريا عندئذ ١٩٢٩١٥) مائة واثنان وتسعون الفا وتسعمائة وخمسة عشر. وكذلك مسألة الدولة الفلسطينية. واعتمد الرئيس على آراء الاسد في العلاقات بين الاطراف ، اذا وجد كيان فلسطيني، بما في ذلك امكانية قيام اتحاد فيدرالي اكبر يضم الاردن وسوريا والضفة الغربية ، وربما لبنان . كما اثار الرئيس أيضا مسألة ما اذا كان من الممكن اقناع منظمة التحرير الفلسطينية بقبول القرار ٢٤٢ عدا عن الجزء الذي يعامل الفلسطينين على انهم لاجئون فقط. فأجاب الاسد بأن هذا يعتمد على ما ستحصل عليه منظمة التحرير الفلسطينية بالمقابل. واوضح الرئيس انه يكون مفيدا ان تقبل منظمة التحرير الفلسطينية القرار ٢٤٢ وهكذا تعترف بحق اسرائيل في الوجود ، ورجا الاسد أن يتحسس اتجاه الفلسطينين حول هذا الامر . وافق الاسد لكنه قال ان هذا يجب ان يربط بالتصور الكامل عن حقوق الفلسطينين ، اي الطريقة التي ستعالج بها مسألة الحقوق الفلسطينية ، ورد الرئيس بأقّتراح ان نترك الامر مفتوحا، قائلا انه بينما لايلزم نفسه بشيء فقد يكون من المهم ان يكون قادرا على ان يتحدث مباشرة الى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات .

سأل الاسد الرئيس عن آرائه حول الحقوق الفلسطينية، فأجاب كارتر بأنه ليس في وضع يسمح له بان يقدم حلولا، لكن الفلسطينيين يجب ان يكون لهم وطن قومي ، ويفضل ان يكون مربوطا بالاردن او بكونفدرالية اكبر.

وانتهى الاجتماع بمناقشة لطبيعة السلام ، قال فيها الاسد انه يرى السلام آتياً على مراحل، تكون الاولى منها مجرد انهاء حالة الحرب . واوضح كارتر انه لا يوافق على ذلك .

جرت الاجتماعات الاخيرة بين الرئيس وبين الزعماء العرب كل على حدة ، في ٢٤ ايار (مايو) في واشنطن، وكان ولي العهد فهد، الذي اصبح في ما بعد ملك السعودية ، قد وصل الى الولايات المتحدة في اليوم السابق يصحبه الامير سعود وعديد غيره من الوزراء. وكنا نتطلع الى هذا الاجتماع بتوجس بسبب المجال الواسع للمناقشات ولان السعودية بوسعها ان تلعب دورا له مغزاه في البحث عن حل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي .

الملك فهد حاكم داهية، ادار شؤون مملكته واستخدم ثروتها الضخمة بفعالية ولم يكن دوره سهلاً لأن قوة بلده الاقتصادية ونفوذها قد القيا عليها عِبئا كبيرا لا يتناسب معهما. وقد زاد صغر القوة العسكرية المحدودة للسعودية وقلة سكانها من حدة هذه المشكلة . يضاف الى ذلك انه كان على القيادة السعودية ان تتحكم في اخطار التحديث السريع التي تهدد منظومة قيم البلد الاسلامية . وقد تضاعفت هذه المصاعب كلها بصعود القوى الاسلامية الاصولية .

افتتح الرئيس كارتر الاجتماع بالاشارة الى خطابهِ في جامعة نوتردام في يوم السبت السابق والذي اعلن فيه موقفنا حيال الشرق الاوسط، وقال انه فهم ان ولي العهد قد قرأه وحبذ هذا الموقف. واستطرد قائلا: ان على الولايات المتحدة أن تتخذ مواقف مقبولة من كل الدول العربية والشعب الاسرائيلي. ثم أكد على التزامنا الذي لا يتزعزع بأمن اسرائيل. وأشار الى التصريحات التي ادلى بها مؤخرا رئيس وزراء اسرائيل الجديد مناحيم بيغن، وسأل فهد عن افكاره حول الخطوات التي يجب اتخاذها في هذا الوقت .

قال فهد ان هذه سنة ميمونة للتوصل الى حل شامل للمشاكل العربية الاسرائيلية وأشار الى انه للمرة الاولى لديه شعور بانه على الجانب العربي توجد رغبة عميقة في السلام واستعرض فهد الوضع الجاري في المنظمة بما في ذلك المحادثات التي اجريت مؤخرا في الرياض بين الرئيسين السادات والاسد ومبعوث من الملك حسين. ولما كان الاجتماع قد انعقد وقت انتصار الليكود في اسرائيل، فقد لوحظ ان هذا وقت للاعصاب الثابتة من جانب الجميع وانتقل فهد الى المسائل المركزية فقال ان اسرائيل تريد ضمانات لوجودها واستقلالها، وفي مايتعلق بالعرب فهذا مقبول لكن الوجه الاخر للعملية، على كل، هو وجه الفلسطينيين الذين يريدون ايضا وطنهم والمستعدّين لان يحصلوا عليه في الضفة الغربية وغزة. وسأل ما هو المطلوب اذن؟ وأجاب على سؤاله قائلا انه يجب ان تنسحب اسرائيل الى حدود ١٩٦٧ وان عام ١٩٧٧ هو عام الخطوات الثابتة نحو هذا الهدف . ولاحظ فهد انه ربما تستكثر اسرائيل ان تبدأ العملية بإقامة دولة فلسطينية ، لكنه يعتقد ، على كل ، ان هذه الخطوة لا يمكن تجنبها، حيث ان من شأنها ان تفتح الطريق الى السلام الحقيقي في المنطقة . وهذا يؤدي الى ان تجد عناصر الجوار الاخرى مكانها.

اوضح الرئيس ان احاديثه العامة والخاصة قد ايدت انسحابا كبيرا من حدود ما قبل ١٩٦٧ ووطنا قوميا للفلسطينيين، ثم ركّز على ان قبول الجانبين بالسلام الحقيقي هو اهم المسائل بالنسبة لاسرائيل. وخلص الى القول بان هناك حاجة الى مرونة من الجانبين.

وبدأت مناقشات في العمق لمسألة الكيان الفلسطيني وعلاقته بجيرانه، فأكد فهد على ان السعودية تؤيد بقوة دولة فلسطينية مستقلة ، وقال انه يعتقد انه ولا دولة عربية ستوافق على رابطة فورية بين دولة فلسطينية والاردن . ولم يكن هذا يتفق مع ما تلقيناه من معلومات من دولة عربية اخرى .

وفي اليوم التالي دارت المناقشات حول عدد من الامور الثنائية المهمة تشمل البترول وبيع المعدات العسكرية للسعودية. وانتهت المباحثات في جو من الصداقة والحرارة .

لقد اكملنا الان المناقشات الثنائية كلها مع رؤساء الحكومات، في ما عدا رئيس الوزراء الاسرئيلي الجديد. وبدأت الاجزاء تتخذ اماكنها، واصبحت لدينا رؤية اكثر وضوحا حول اين نبدأ البحث عن مجالات المساومة .

وقد اعاد الرئيس، في اجتماعه مع فهد ، تأكيد التزامات الادارة السابقة ببيع السعودية طائرات ف . ١٥ المتقدمة ، وهي طائرة وافقنا ايضا على بيعها الى ايران واسرائيل وقدر لهذه الصفقة المقترحة ان تصبح بؤرة جدل متوتر مع الكونغرس حول دور السعودية في عملية السلام وسياسة الادارة في تقوية العلاقة الحيوية بين الولايات المتحدة والسعودية. وفورا بعد اجتماعات كارتر وفهد، بدأت مشاورات هادئة مع اعضاء الكونغرس الرئيسيين لبناء تأييد لما كان سيصبح بلا شك صفقة محل جدل .

اصول مبادرة ريغان

في ١٧ أيار (مايو) ادت الانتخابات الاسرائيلية الى انتصار ائتلاف الليكود الديني اليميني والذي اصبح ممكنا بعد ان ضربت احداث سياسية وشخصية رئيس الوزراء رابين في الربيع. اصبح مناحيم بيغن رئيسا للوزراء، ودعا الرئيس على الفور للمجيء الى واشنطن في الصيف واثناء الصيف قامت لجنة مراجعة السياسة برئاستي برسم استراتيجيتنا لزيارة بيغن الحرجة وما بعدها. فلدى عودتي الى الشرق الاوسط في آب (أغسطس) سأقدم مقترحات اميركية لحل المسائل الاجرائية وللتوصل الى اتفاق على مبادىء عامة تقوم عليها مفاوضات السلام ، ورغم ان الاسرائيليين قاوموا الفكرة ، فقد فكرت ان علينا ان نحاول ان نذهب الى جنيف بأقصى ما يمكن من اتفاق مسبق على المبادىء الأساسية للتسوية . ولم اعتبر هذا تحركا باتجاه الموقف العربي ، رغم ان كثيرا من الاسرائيليين فسروا اتجاهي على هذا الوجه. كان القرار يعكس تقديري بأن الطريق الوحيد لجعل الأطراف تكيف مواقفها هو مواجهتها بأفكار محدده يمكن ترد عليها باقتراحات مضادة ، وهكذا نبدأ في تضييق الخلافات. اردت ان اجعل الطرفين المتعارضين يبدآن معالجة مبادئ تتصل بالمسائل الجوهرية الرئيسية، والى ان يتحقق هذا فان الطرفين سيواصلان التحدث في العموميات واتخاذ مواقف قصوى .

وهكذا توصلت لجنة مراجعة السياسة الى انه اثناء رحلتي في آب (اغسطس) سأعوِّد الأطراف الى الاجابة فورا على مجموعة من المبادئ العامة التي تصوغها الولايات المتحدة، الى ان يرسلوا وزراء خارجيتهم الى نيويورك وقت اجتماع الجمعية العامة في ايلول (سبتمبر) لاجراء محادثات غير رسمية معنا. وخلال هذه المناقشات في نيويورك أسعى للحصول على مزيد من ردود الأفعال على مسودة المبادئ، التي نكون قد راجعناها لندخل في اعتبارها التعليقات التي تلقيناها على المسودة الأولية. فاذا انتجت هذه المحادثات قدرا كافيا من الاتفاق على المبادئ والمسائل الاجرائية، نكون عندئذ في موقف القادر ، بالاشتراك مع الاتحاد السوفياتي كشريك في الرئاسة، على ان نوجه دعوات الى مؤتمر جنيف في تشرين الثاني او كانون الأول (نوفمبر او ديسمبر) .

وأوضح ان محادثات بيغن ستكون حيوية بالنسبة لهذه الاستراتيجية. ولسوء الحظ ، اختلفا فورا مع حكومة بيغن الجديدة ، عندما ردت بحدة على تصريحات علنية. لا تختلف عما قلناه من قبل. تعبر عن موقف الولايات المتحدة القائل بأن التسوية تعني سلاما كاملا وتطبيعا للعلاقات وانسحاب اسرائيل الى حدود ١٩٦٧ «مع تعديلات طفيفة » واقامة وطن قومي فلسطيني، واضح ان حكومة بيغن ظنت اننا نحاول ان نحاصرها قبل ان يكون لدى رئيس الوزراء ومستشاريه، الوقت الكافي لصياغة مواقفهم. جاء سفير اسرائيل القدير سيمحا دينتز لمقابلتي في نهاية حزيران (يونيو) واستحثنا على الا نصدر تصريحات علنية اخرى حول الآراء الأمريكية بشأن العناصر المركزية في تسوية. وأجبت بأن الرئيس يريد ان يناقش مسائل محددة مع بيغن وليس ان تتخذها حكومة بيغن، عدا عن اننا نعرف انها ستكون اقل استعدادا مما كان رابين وحزب العمل على حق اسرائيل في السيادة على الضفة الغربية. ان بيغن خصم رابيين البرلماني ، قد اصر على حق اسرائيل في السيادة على الضفة الغربية (او اليهودية والسامرة كما يسميها). لم يكن ينظر اليها كـ «اراض محتلة». وعلى كل، فلكي يشكل حكومة ائتلافية تضم موشي دايان وزيرا للخارجية وجد ان من الضروري ان يوافق على الا يضم الضفة الغربية الا كجزء من تسوية سلام وليس الا بموافقة البرلمان الاسرائيلي. وكان هذا مجرد تراض مؤقت ،فقد كان بيغن يؤمن ايمانا عميقا بأن لاسرائيل دعوى شرعية للسيادة على اليهودية والسامرة التوراتيتين .

❖ ❖ ❖

سبقت زيارة رئيس الوزراء بيغن ووزير الخارجية موشي دايان لواشنطن في منتصف تموز يوليو تصريحات اسرائيلية علنية متشددة حول الانسحاب ، واستمرار السيطرة الاسرائيلية على الضفة الغربية ونية الاستمرار في زيادة عدد المستوطنات وحجمها في الأراضي المحتلة ، وهو مانظرنا اليه على انه سياسة «ضم زاحف». وعلى الفور اوصيت الرئيس بأن يسعى الى الحصول على موافقة بيغن الشخصية على التوقف عن انشاء مستوطنات جديدة اثناء المفاوضات الجديدة.

وكنا ندرك انه من الصعب على بيغن ان يقدم الالتزام علنا، لكن استمرار اسرائيل في النشاط الاستيطاني من شأنه ان يقوي القناعة العربية بأن اسرائيل لن تنسحب ابدا من الضفة الغربية .

كانت محادثات كارتر . بيغن في ١٩ ـ ٢٠ تموز (يوليو) نقيضا حادا لاجتماعات الرئيس مع السادات في نيسان (ابريل). ورغم انهما كانا يتعاملان باحترام ولباقة رسمية، فانه لم يبدو ان بيغن وكارتر قد توصلا الى الدرجة ذاتها من الثقة المتبادلة التي شعر بها السادات وكارتر بوضوح.

ان مناحيم بيغن زعيم قوي يتميز بالأصرار ، ورغم صغر حجمه ، فهو رجل قوي. وفي نظري هو مزيج من شخص العهد القديم والأوروبي الحريص على اللياقة. كان في وسعه ان يكون حادا ولاذعا في لحظة، وان يكون في اللحظة التالية دافئا ودمثا. ومثل السادات كان لديه حسن قوي بالتاريخ ، بأنه شخص يشكل لحظة في الزمن . وهو واضح بالنسبة لاهدافه ولا يكل طوال الوقت في العمل لتحقيقها، ومع ذلك فهو من البراعة بحيث يعرف متى يساير ، ويستطيع ان يكبح نفسه عند الضرورة .

وبيغن، الصهيوني المتحمس ، متأثر تأثرا عميقا بتعرّضه في شبابه للعداء للسامية في بولندا، وباعتقاله في معسكر عمل في سيبيريا في مطلع الاربعينات، وفوق كل شيء بمذابح اليهود. وقد كون من تلك التجارب قناعة لا تهتز بأن الاقوياء وحدهم هم الذين يعيشون، وبأن الشعب اليهودي يجب ان تكون له دولة قوية وآمنة، وان للدولة اليهودية الحق في ان تضم اسرائيل التوراتية كلها. كما ان بيغن ملتزم بالمبادئ القانونية وبأهمية الكلمة المكتوبة في تجسيد الحقيقة (وفي بعض الأحيان على اي حال ، يبدو انه يعتقد بحرفية الاتفاقات اكثر من روحها). ان دقته بالنسبة للكلمات، وذاكرته الممتازة التي تكاد تكون تصويرية، وعناده واقتناعه بصحة معتقداته تجعله مفاوضا هائلا وفي بعض الأحيان صعبا، كما انه معلم في الجدل البرلماني .

انه مزيج غريب من العاطفية والارادة الحديدية . كان بيغن قادرا على التمسك الى مالا نهاية بالمواقف ذاتها بينما ينتقد بقسوة دوافع شركائه في المفاوضات لقصورهم عن الاتفاق معه. وعندما تتوقف المفاوضات الرسمية فبوسعه ان يكون جذّابا ومسترخيا، يتحدث عن اسرته واحفاده. وإجمالا هو وطنيٌ وصديق جيد أصبحت مغرما جدا به .

في قاعة مجلس الوزراء بالبيت الأبيض في صباح ٩ تموز (يوليو) عرض كارتر الخطوط العريضة لموقف الولايات المتحدة، وان هدفنا تسوية شاملة وليس سلاما منفصلا بين مصر واسرائيل (وهو ما كنا نعتقد ان بيغن ودايان يفضلانه) اننا مستعدون للتوسط بين الأطراف، لكننا ندرك ان الولايات المتحدة لا يمكن ان تفرض تسوية. وهكذا حاولنا ان نطمئن بيغن الى اننا لا ننوي الضغط على اسرائيل بخطة سلام اميركية أو اميركية . سوفياتية او اي خطة اخرى من الخارج. وفوق ذلك، فان اساس المفاوضات يجب ان يكون معادلة مبادلة الأراضي بالسلام التي دعا اليها قرار الامم المتحدة ، والمفاوضات المباشرة بين الأطراف . وقال كارتر ان السلام

يجب ان يشمل حدودا مفتوحة واعترافا ديبلوماسيا، اي التطبيع الكامل الذي تطلبه اسرائيل . بالاضافة الى هذا اننا نعتقد ان الحدود الاقليمية النهائية يجب ان تتفاوض عليها الأطراف ذاتها ويجب ان تكون قابلة للدفاع عنها من وجهة نظر عسكرية. وأبلغ الرئيس بيغن بأننا مقتنعون بأنه يجب معالجة المسألة الفلسطينية ، لكنه لا يعتقد ان دولة مستقلة امر مرغوب فيه ، وانه يفضل وطنا قوميا مربوطا بالأردن .

رد بيغن بالموقف الاسرائيلي: الاستعداد للتفاوض على تسويات بشأن الأراضي مع كل من الأطراف في سياق سلام كامل واعتراف ، استمرار وجود أمني لاسرائيل وراء حدودها النهائية حيث تدعو الضرورة، رفض قبول ضمانات أمن دولية بديلا عن الحدود الآمنة. ورفض كلي لدولة فلسطينية او كيان فلسطيني او وطن فلسطيني في الضفة الغربية . ثم قدم اقتراحا اجرائيا لعقد مؤتمر جنيف ، وكان الاقتراح يتضمن اربع نقاط رئيسية:

١. ان المؤتمر يجب ان يُعيين إنعقاده كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ويجب ان يُدار طبقاً للقرار ٣٣٨ . ووافق بيغن على أن القرار ٣٣٨ يتضمن القرار ٢٤٢ ، وبذلك فهو قابل بالاستطراد مبدأ الانسحاب رغم انه . كما سنرى في ما بعد . ليس على الجبهات كلها .

٢. المشاركون يجب ان يكونوا الدول المعنيّة ذات السيادة . لا منظمة تحرير فلسطينية، ولا وفد عربي فلسطيني .

٣. يجب الا تكون على المؤتمر شروط ولا التزامات مسبقة، اي ان اسرائيل لن تلزم نفسها سلفاً بأي انسحاب ثمنا للمشاركة العربية .

٤. المفاوضات يجب ان تكون وجها لوجه ورئاسة لجان او مجموعات العمل يجب ان تكون مداورة بين الوفدين الوطنيين المشاركين. بمعنى ان الامريكيين والسوفيات لن يكونوا وسطاء في اللجان حيث ستجري المفاوضات الفعلية وان المشاركة في اللجان ستكون ثنائية ، بين اسرائيل وكل من الدول العربية ، ولا مجال لوفد عربي موحد. وبعد ان تنتهي اللجان من التفاوض على معاهدات يعود المؤتمر الى الانعقاد فقط لغرض توقيعها.

كذلك قدّم بيغن بدائل: اذا رفض اي «طرف معني» . الولايات المتحدة او الاتحاد السوفياتي او العرب . هذه الترتيبات ، فان على الولايات المتحدة منفردة ان تعد ثلاث لجان للتفاوض على معاهدات فاذا لم يتحقق هذا، ان تعمل كناقل في محادثات بالوكالة .

رغم ان اقتراح بيغن كان يتضمن بعض العناصر الايجابية، فقد كان بوضوح غير مقبول من جانب العرب. وحدد كارتر بعض المشاكل ، خصوصا حذف اي اشارة لمسألة الوطن الفلسطيني والمشاركة الفلسطينية في المفاوضات. واعاد الرئيس بثبات عرض تقديرنا ان وضع الضفة الغربية يجب ان يكون على جدول الأعمال ، وانه لن تكون هناك مفاوضات اذا كان قصد بيغن فعلا استبعاد المسألة الفلسطينية كموضوع للمفاوضات، وحذر كارتر بيغن من ان نشاطات اسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية وغيرها من الأراضي المحتّلة تكاد تغلق مسبقا امكانية عقد

مؤتمر في اي وقت، مواجها بذلك اكثر نقاط عدم الاتفاق بيننا تفجراً. كذلك جعل كارتر من الواضح انه اذا تبنت منظمة التحرير علنا القرار ٢٤٢ واعترفت بحق اسرائيل في الوجود في سلام، فاننا سنتحادث معها. ولم يكن في هذا التصريح جديد، لكن كارتر بتأكيده، على اننا يمكن ان نتحادث مع منظمة التحرير الفلسطينية اذا استجابت لشروطنا، كان يشير بوضوح الى رأينا بأن منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان تدخل في العملية اذا امكن ذلك.

واستبعد بيغن استبعادا تاما الاتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية في ظل اي ظروف وانكر ان اي حكومة اسرئيلية سابقة وافقت على وجود اعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية في وفد اردني، وكان هذا صحيحا. وعلى كلٍّ فقد فسرنا تعهّد رابين بعدم التدقيق في وثائق اعتماد وفد اردني الى مؤتمر مقترح على انه يعني ضمنيا استعدادا لتجاهل وجود اعضاء من منظمة التحرير على مستوى منخفض . وكرر بيغن ان اسرائيل لن تفتش عن العرب الفلسطينين في وفد اردني لكن لا يمكن ان توجد منظمة التحرير الفلسطينية ، وبعاطفية ، اكد ان اسرائيل لن توافق ابدا على وطن او كيان فلسطيني، لأن هذا سيؤدي حتما الى دولة فلسطينية همها تدمير اسرائيل. اما بالنسبة للمستوطنات، فقد قال بيغن انه سيكون علينا الا نتفق. وقال ان وجود المستوطنات لن يقرر حصيلة حل نهائي وانه لا توجد طريقة تستطيع بها الحكومة الاسرائيلية ان تمنع اليهود من الاستيطان في اليهودية والسامرة، وهما جزء من اسرائيل التوارتية . لقد القى زهر النرد ، واصبح كل منا يعرف اين يقف الاخر والمشاكل التي تنتظره .

في وقت آخر من اليوم ذاته، اجتمعت منفرداً مع بيغن كي نستعرض مسودة مبادئنا لمؤتمر سلام. وكانت تتضمن كتابة عناصر الموقف الاميركي الذي عرض كارتر خطوطه العريضة هذا الصباح. بعد ذلك خططت ان اراجعها على ضوء آراء بيغن قبل مناقشتها في العواصم العربية. ولم يجد بيغن صعوبة في تقرير ان تسوية شاملة هي هدف مؤتمر سلام، عدا عن ان يطلب ان يحدد ان النتائج يجب ان تتجسد في معاهدات سلام وليس «اتفاقات». وكانت هذه نقطة جيدة تنطلق من تمييز سابق بين الطبيعة الملزمة لمعاهدة نقيضا لاتفاق. وكان علينا ان نجد ان هذه المحاسن الواضحة هي امور جوهرية حقيقية لا يمكن التغاضي عنها. كما وافق ايضا على أن قراري الأمم المتحدة سيكونان اساس المفاوضات ، وان اي تسوية ستتطلب بالطبيعة انهاء حالة الحرب واقامة علاقات سلمية طبيعية بين اسرائيل وجيرانها العرب .

وأثار المبدأ الرابع مناقشات مطولة ، وهو المبدأ الذي يدعو الى انسحاب تدريجي على جميع الجبهات الى حدود موضع اعتراف متبادل مع ترتيبات وضمانات أمنية.

وقد عبر بيغن بأدب ولكن بثبات عن عدم اهتمامه بضمانات أمن أميركية او غيرها من الضمانات الخارجية، بما في ذلك معاهدة أمن مع الولايات المتحدة ، وهو ما اقترحت انه قد يكون ممكنا. وقلت له بصراحة انني لا اعتقد انه سيكون هناك سلام ما لم تكن الحدود النهائية قريبة جدا من خطوط ١٩٦٧، فطلب وبأقوى الصيغ ان تمتنع الادارة عن اصدار اي تصريحات

علنية اخرى حول موقفنا من الحدود، متعللا بأننا اذ نفعل هذا نجعل العرب اقل استعدادا للنظر في المساومة على الاراضي. واعتقد ان من الأمور ذات الأهمية الحيوية ان بيغن لم يعترض على عبارة «على جميع الجبهات» في مسودّة المبادئ حول الانسحاب . وعلى كل ، فقد تبين ان هذه هي الأولى من العديد من حالات سوء التفاهم مع بيغن حول ما الذي اتفق عليه بالضبط .

وقد رفض بيغن بأصرار ان يناقش المبدأ الخامس الذي كان يدعو الى اقامة «كيان» فلسطيني، وليس دولة، والى ترتيبات يقرر بها الفلسطينيون وضعهم في المستقبل، وقال انه بينما سيعرض المبادئ جميعها على حكومته ، فانه سوف يعارض هذا المبدأ .

في الصباح التالي لخّص الرئيس التقدم الذي احرزناه. وبالنسبة لمسودة المبادئ كان هذا التقدم كبيرا. فقد وافق بيغن على المبادئ كلها عدا المبدأ الخاص بالضفة الغربية. كما اشار ايضا الى استعداد لافتتاح مؤتمر جنيف في جلسة عامة بوفد عربي موحد، على ان يرفع فورا الى لجان عمل ثنائية ، وبدا انه قبل القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس للمفاوضات ، رغم انه واصل الاصرار على ان هذا لا يتضمن اي التزام اسرائيلي مسبق، مثل الانسحاب من الأراضي المحتلة. ولحضور المؤتمر وافق بيغن ايضا على ان علينا ان، نواصل العمل لعقد مؤتمر سلام قبل نهاية ١٩٧٧، والأفضل في تشرين الأول (اكتوبر). وقبل اقتراحي الخاص بمحادثات غير رسمية في نيويورك في ايلول (سبتمبر) للتحضير للمؤتمر ، وفي هذه الاثناء ابلغناه انني سأذهب الى الشرق الأوسط في آب (اغسطس) كي اناقش مع الزعماء العرب مسودة المبادئ ، بعد مراجعتها لنأخذ بعين الاعتبار حديثنا، ثم نعيد صياغتها لأجل المزيد من المناقشة في المحادثات غير الرسمية في نيويورك وقلت انني سأقدم مقترحات بيغن الاجرائية والبدائل التي اقترحها وأسعى للحصول على ردود افعال من الزعماء العرب .

نتيجة لمداولات شباط (فبراير) كنا على قدر معقول من الثقة بأن الوساطة المُحددة يمكن ان تؤدي في النهاية الى اجابة عملية على المشاكل الاجرائية ، كما اعتقدت ايضا . خطأ كما تبين اننا حققنا تقدما مفاجئا مع بيغن وهو قبوله لفرضية ان القرار ٢٤٢ ينطبق على الجهات جميعها، ورغم ان هذه تعتبر خطوة إلى الأمام ، فانها لم تكن ملزمه بالانسحاب الى حدود ١٩٦٧ الذي كان العرب يطلبونه. وادركنا انه بسبب هذا سيكون من الصعب جدا تحريك العرب الى موقع اقرب لقبول السلام الكامل والتطبيع كأهداف لمؤتمر جنيف، وكان الأكثر مدعاة للقلق هو الرفض الاسرائيلي للنظر في اي حل للمسألة الفلسطينية، ومع ذلك فقد كنت امل باقناع العرب بأن بدء المفاوضات، حتى بدون اتفاق على المبادئ الأساسية جميعا، هو افضل وسيلة لاحياء عملية السلام واستعادة قوة الدفع باتجاه تسوية شاملة. وكانت اقوى حجة لدينا مع الاطراف العربية هي انه بالنسبة لمسائل الأرض والمسألة الفلسطينية فان آراءنا اقرب الى آرائهم منها الى آراء اسرائيل .

في النهاية اصبح الأمل في سلام عادل وقابل للبقاء يعتمد على قدرة القيادة السياسية الاسرائيلية على حل خلافاتها الداخلية ومخاوفها السلفية وعدم ثقتها بالعرب. وكنت ومستشاري لشؤون الشرق الأوسط قلقين على توقيت المفاوضات ووتيرتها. كان الأعتقاد بأن ثمة ضغطا أميركيا على اسرائيل كي تتحرك بسرعة اكبر يمكن ان يستنفر العناصر السياسية الاسرائيلية الى الالتفاف حول موقف لا يساوم. وكنا نريد احراجها بأن نبدو وكأننا نغض النظر عن هموم اسرائيل الأمنية المشروعة. وتوصلنا الى ان علينا ان نتجنب المواجهة المجانية مع اسرائيل بينما نسعى وراء ثلاثة اهداف مترابطة .

١ . مواصلة دورنا كوسيط عادل بين الجانبين. وكانت هناك ضغوط سياسية قوية على الأدارة الامريكية كي تعود الى موقف اكثر موالاة لاسرائيل . لكننا كنا ملتزمين بالدور الأكثر توازنا الذي التزمنا به، وكنت واثقا ان الرئيس سوف يصمد للحمّى السياسية.

٢ . اعداد حزمة معقولة من اجراءات الأمن وضماناته لصيانة امن اسرائيل بعد الانسحاب الى حدود ١٩٦٧ تقريبا، وبناء تأييد قوى في الكونغرس وفي الداخل لسياستنا في الشرق الأوسط .

٣ . تنشيط الجهود لاقناع العرب بأن ابرام السلام الكامل مع اسرائيل لازم من اجل تسوية شاملة .

لسوء الحظ، عانت العلاقات الأميركية . الاسرائيلية هبوطا حادا بينما كنت اعد لرحلة آب (اغسطس) الحيوية. فما كاد بيغن يعود الى اسرائيل حتى اعلنت حكومته خططا لعدد كبير من المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية، متجاهلة الرجاء الشخصي من الرئيس لوقف مؤقت لبناء اي مستوطنات جديدة. وهكذا، عشيّة سفري، اعلنا ادانة قوية للخطة الاسرائيلية وكررنا الموقف الاميريكي القائم منذ زمن طويل والقائل بأن المستوطنات غير قانونية بمقتضى القانون الدولي ونتيجة لذلك كانت هناك مشادّة علنية حادة زادت من حدة الخلاف الشديد بين الولايات المتحدة واسرائيل حول هذه المسألة .

وتفاقمت المشكلة بعدم الاتفاق على ما قاله بيغن في مناقشاتنا يوم ١٩ تموز (يوليو) في واشنطن حول المبدأين الرابع والخامس وكذلك حول الأفكار المتعلقة بالتمثيل الفلسطيني والتي كان في خطتي ان اعرضها على الزعماء العرب . وجاء سيمحا دينتز الى مكتبي في ٢٦ تموز (يوليو) ليناقش كيف سأتحرك في هذه الزيارات، فعرضت عليه التعديلات التي ادخلناها على المبادئ لنأخذ في عين الاعتبار تعليقات بيغن، وقلت انني سأقدم المبادئ المعدّلة كلها الى الزعماء العرب، بما فيها المبدأ الخامس عن الكيان الفلسطيني والذي رفضه بيغن تماما. كذلك ناقشت مع دينتز اربعة بدائل اعددناها في ما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني في جنيف وكانت:

(١) فلسطينيون ، منهم اعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية، يضمهم احد الوفود العربية، كالوفد الأردني.

(٢) فلسطينيون ، منهم اعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية ، يضمهم وفد عربي موحد.

(٣) اتفاق عربي . اسرائيلي مسبق على انه عندما تثار المسألة الفلسطينية في جنيف ينضم ممثلون فلسطينيون الى المناقشات.

(٤) اتفاق عربي . اسرائيلي مسبق على انه عندما تثار المسألة الفلسطينية في المؤتمر يجري التفاوض على شروط المشاركة الفلسطينية.

في اليوم التالي، طلب دينتز ان يراني «بناء على تعليمات من رئيس الوزراء بيغن ووزير الخارجية دايان». وفي حوار رسم صورة حية لمشكلة التفسير التي قدر لها ان تتعبنا في المستقبل، قال دينتز ان بيغن عندما وافق على المبدأ الخاص بالانسحاب من الأراضي المحتلة لم يقصد ان تعني موافقته الانسحاب على الجبهات جميعا. وشرح ان ما قصده بيغن هو انه بينما توافق اسرائيل على ان القرار ٢٤٢ ينطبق. على الجبهات جميعا، فانها لم تقبل ان هذا يتطلب انسحابا على الجبهات جميعا. وقال دينتز ان بيغن يخطط للسعي الى حل للضفة الغربية خلاف الانسحاب ، وكنت شديد الغضب لما اعتبرته تراجعا عن اتفاق توصلنا اليه .

كذلك ابلغني دينتز انه ما لم نغير البديل الأول من بدائلنا المقترحة للمشاركة الفلسطينية والذي يحدد ان الفلسطينيين يجب ان يكونوا في وفد اردني واسقاط اي اشارة الى منظمة التحرير الفلسطينية فان ايا من البدائل لن يكون مقبولا لدى اسرائيل. واجبت بأنه بينما سنبلغ العرب ، بالطبع ، بآراء اسرائيل ، فان البدائل الأربعة ستقدم كما عرضتها عليه. كما ابلغته ايضا بأنني سأبلغ الزعماء العرب بأن الولايات المتحدة لن تقبلَ الموقف الاسرائيلي باعتباره الطريقة الوحيدة لحل مسألة التمثيل الفلسطيني .

ما كدت ابلغ هذا الحديث الى الرئيس حتى عاد دينتز برسالة جديدة من بيغن وكرر دينتز انه بشكل ما كان هناك سوء تفاهم : بيغن لم يوافق على مبدأ الانسحاب من الضفة الغربية. وقال دينتز انه بالاضافة الى هذا، بيغن يرجو مرة اخرى الا ابلغ العرب اراءنا حول مسألة الحدود النهائية في تسوية، وكان موقفنا من هذه المسألة، طبعا، معلومات شائعة، ومع ذلك، فلازالة قلق بيغن، طمأنه كارتر في اجتماعهما في تموز (يوليو) الى اننا لن نصدر المزيد من التصريحات العلنية، لكننا سنواصل عرض آرائنا في الأحاديث الخاصة مع الزعماء العرب.

في اليوم التالي ارسل بيغن مباشرة الى الرئيس رسالة شخصية يطلب فيها ليس فقط الا يسمح لي بنقل موقفنا الى العرب، بل ايضا ان امتنع عن تقديم المبدأين المختلف عليهما والاقتراحات الاجرائية التي تعترض عليها اسرائيل. كان هذا تحدياً لا يقبل الالتباس لنيتنا التوسط بعدل. وقمنا بحرص بصياغة رد كرر فيه الرئيس بلياقة ولكن بثبات ، انه سأل العرب عن آرائنا بالنسبة للحدود، فانني سأجيب بالموقف الرسمي الأميركي ، وأكدت الرسالة على ان السليم فقط بالنسبة لنا هو ان نقدم للعرب المبادئ والاقتراحات الأخرى تماما كما قدمناها لبيغن. وكان مغزى هذا الحوار رسالة الرئيس المدغمة والتي تقول ان ارادته ملتزمة بالتوازن في البحث عن السلام ، ورغم اننا سنتشاور عن قرب مع اسرائيل ، فاننا لن ننسق معها ضد العرب .

❖ ❖ ❖

قبول الصلح

... ومسلسل التنازلات

غادرت الى الشرق الأوسط في اليوم الأول/ من آب (اغسطس) متنقلا بين مصر وسوريا فالاردن فالسعودية فاسرائيل ثم عدت الى مصر والأردن. وكان أهم جوانب هذه الرحلة ليس التقدم بالنسبة للمسائل المتشابكة التي تعوق عقد مؤتمر سلام وانما احراز اتفاق عربي عام للنظر في تناول مختلف للمسألة الفلسطينية . وعلى مدى الأسابيع العدة السابقة كان اثرتون وسوندرز وكوانت وانا قد درسنا دراسة كافية مواقف جميع الاطراف وتصريحاتهم حول حق تقرير المصير الفلسطيني ووضع الضفة الغربية. واستخلصنا ان حل هذه المسألة المشحونة بالعواطف في مفاوضات واحدة ليس ممكنا. ورغم خلافاتنا مع الاسرائيليين حول كيفية حل المشكلة الفلسطينية فقد كان الرئيس وأنا نشاركهم القلق من قيام دولة فلسطينية راديكالية. وتوصلنا الى ان ثمة حاجة الى شكل ما من الترتيب الانتقالي حتى يظهر الفلسطينيون اذا ما كانوا مهيئين لان يحكموا انفسهم ولان يعيشوا في سلام الى جوار اسرائيل، بينما يظلون تحت رقابة دولية لتخفيف مخاوف اسرائيل . فاذا نجح ترتيب انتقالي ، فقد يتوصل كل طرف الى قبول الطرف الآخر .

قبل ان أغادر واشنطن كنت قد حصلت على موافقة الرئيس على أن اقترح على العرب فكرة الترتيب الانتقالي للضفة الغربية وغزة، وكانت فكرتي الاولية هي وصاية الامم المتحدة تحت ادارة اسرائيلية اردنية، تؤدي الى استفتاء وتقرير الفلسطينيين مصيرهم بعد سنوات عدة وكان لهذه الفكرة ان تتعرض لمراجعة كبيرة ولتطوير ، لكنها كانت من بين جذور ترتيبات كامب ديفيد للحكم الذاتي الفلسطيني أثناء مرحلة انتقالية .

في كل عاصمة عربية كنت اقدم اقتراحات رئيس الوزراء بيغن الاجرائية ، التي رفضت بدرجات متفاوتة من التحديد والحدة. كذلك عرضت مسودة المبادئ الخمسة الى جانب مقترحاتنا للتعامل مع مسألة التمثيل الفلسطيني، وبعد ان اشرح بكون اسرائيل قد رفضت المبدأين المتعلقين بالانسحاب على الجبهات جميعا وبكيان فلسطيني ، كنت أعرض تفكيرنا حول ترتيب انتقالي للضفة الغربية وغزة . وعلى الفور رأى السادات امكانات في الفكرة، رغم انه، استبعد المشاركة الاسرائيلية في وصاية الامم المتحدة واصر على ان تكون الفترة الانتقالية اقصر من السنوات العدة التي اقترحتها. واعترض وزير الخارجية السورية خدام على تعبير «وصاية » مُذكِرًا بتجربة العرب مع الحكم الاجنبي تحت انتدابات عصبة الامم. ومع ذلك فقد كان مهتما بفكرة الاتفاق الدولي الانتقالي للضفة الغربية وغزة الذي يؤدي الى تقرير المصير للفلسطينيين. وعرضت الفكرة على الملك حسين متشجعاً، بعد ان اسقطت كلمة «وصاية» وقبل حسين بايجابية فكرة النظام الانتقالي، فلما وصلت الى السعودية كان بمقدوري ان أقول للأمير فهد ان الدول العربية الرئيسية جميعاً قد قبلت تناولنا المقترح .

اذا وضعنا جانباً مشكلة احراز الموافقة الاسرائيلية، وهي أمر بالغ الاهمية، فان التحدي الاكبر لمزيد من التطوير لفكرة الترتيب الانتقالي هو اقناع الفلسطينيين بأنها تقدم لهم طريقة واقعية لان يحصلوا في النهاية على وطن ولأن يشاركوا في تحديد مستقبلهم. ولهذا السبب كانت مشكلة ايجاد طريق لدخول الفلسطينيين الى العملية ، تشغل ذهن فهد كما تشغل ذهني. وقبل ان اغادر واشنطن كان السعوديون قد ابلغوني بأن منظمة التحرير الفلسطينية تريد ان تعرف ما قصدناه باشاراتنا الى الزعماء العرب بأننا يمكن أن نتحادث مع المنظمة اذا قبلت القرار ٢٤٢ مع التحفظ بأنه لم يتعامل تعاملاً سليماً مع المسألة الفلسطينية وكان السعوديون يعملون كناقل ومنسق بين العرب في هذا الأمر على أمل انه من خلالهم يمكن أن نتوصل نحن ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى اتفاق على صيغة تفتح الطريق الى الأتصال المباشر .

عندما وصلت الى القاهرة ـ محطتي الاولى ـ سأل المصريون عن ماذا سيكون على منظمة التحرير الفلسطينية أن تفعل لترضينا بالنسبة لهذا الأمر. وأجبت بأن على المنظمة أن تقبل القرار ٢٤٢ مع تحفظ خلاصته انه باشارته فقط الى اللاجئين لم يتعامل تعاملا سليما مع المسألة الفلسطينية. عندئذ قدم المصريون ما كان دون شك مسودة تصريح فلسطيني. ولم تكن مقبولة لانها تطالب بدولة فلسطينية ولم تذكر حق اسرائيل في الوجود في سلام وأمن .

وأثير السؤال ذاته في سوريا والأردن وقدمت الاجابة ذاتها. وعندما وصلت الطائف لاجتمع بالملك خالد وولي العهد فهد ووزير الخارجية الامير سعود كنت قد اعددت صيغة محددة .

«ان منظمة التحرير الفلسطينية تقبل قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة الرقم ٢٤٢، مع التحفظ بأنها تعتبر ان القرار لا يشير إشارة سليمة إلى مسألة الفلسطينيين لانه يقصر عن الاتيان بأي اشارة الى وطن للشعب الفلسطيني، ومن المفهوم ان لغة القرار ٢٤٢ تتصل بحق جميع دول الشرق الاوسط في أن تعيش في سلام».

وأبلغت السعوديين انه اذا قبلت منظمة التحرير الفلسطينية هذه الصيغة، وبذلك تعترف علناً بحق اسرائيل في الوجود، نكون قد اوفينا التزامنا في ظل اتفاقية سيناء ٢. ونكون مستعدين للاجتماع مع منظمة التحرير الفلسطينية فورا. وعلى كل، فلنتجنب أي سوء تفاهم ، اكدت ، على ان الاطراف وحدها، بما فيها اسرائيل، هي التي تستطيع ان تقرر من يشترك في جنيف، اننا مرتبطون بالتزامات سابقة بأن ندعم اسرائيل في هذه النقطة. وسأل الملك خالد، في حالة ما اذا فعلت منظمة التحرير الفلسطينية ما نطلب ، هل نستطيع ان نؤكد لهم أنهم سيحصلون على وطن في الضفة الغربية ، فأجبت بأن هذا هو هدفنا، لكننا لا نستطيع أن نضمنه .

قال الامير سعود، وهو وزير خارجية حكيم وبارع أصبحت معجباً به اعجاباً شديداً ، أنه سينقل الصيغة التي أعطيتها له وأنه يأمل أن يحصل على رد إيجابي من عرفات قبل ان أغادر الطائف ، كان سعود متفائلاً وهو يقول ان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مجتمعة في تلك الليلة وانها ستنظر في صيغتنا المقترحة وانني سأحصل على جوابها قبل أن أسافر الى اسرائيل.

في الصباح التالي، عندما التقيت سعود في المطار، كانت على وجهه سحابه من الاكتئاب وأبلغني ان اقتراحنا قد بحث حقيقة في الليلة الماضية وانه عجز عن احراز الاصوات الضرورية للموافقة علية. وكانت العناصر المتطرفة داخل منظمة التحرير الفلسطينية هي التي قادت المعارضة. وغادرت الطائف مثقل القلب لشعوري بأن فرصة مهمة قد ضاعت بسبب الانقسام العميق داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

وطلبت من سعود على الا يسقط الموضوع وان يواصل دفع المسألة مع عرفات وغيره من الزعماء ، العرب ، وقد اثيرت المسألة مرات اخرى في مناسبات عدة ، وما زالت في رأيي درباً لم يستكشف لتحقيق اختراق في نزاع الشرق الاوسط .

بنظرة الى الماضي ، يبدو ان اقتراحنا لم يثمر لأن منظمة التحرير الفلسطينية لا تريد أن تستخدم ما تعتبره رصيدها التفاوضي الاساسي، قبول حق اسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها، دون ضمان بأنها ستحصل في المقابل على وطن .

اتخذت مناقشاتي مع العرب حول هذه المسألة طريقها الى الصحافة، وعندما كنت أُسأل كنت اعترف باستعدادنا لتحادث مع منظمة التحرير الفلسطينية اذا قبلت شروطنا. فلما وصلت الى القدس كان الاسرائيليون مستثارين تماماً للجهد الذي بذلناه . والقى عليَّ رئيس الوزراء بيغن محاضرة، مشيرا مرارا وتكراراً الى التزام الولايات المتحدة بالا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو تتفاوض معها. وقرأ علي غاضبا فقرات من ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية تدعو الى تدمير اسرائيل، وشكك بيغن في اخلاقية موقفنا. فراجعت بجفاء تتابع الأحداث وانكرت بشدة اننا أخللنا بأي التزام أميركي. وكررت ما قلته طوال الرحلة اذا قبلت منظمة التحرير الفلسطينية شروطنا الرئيسية . قبول القرار ٢٤٢ مع اشارة محددة الى حق جميع الدول في ان تعيش ضمن حدود امنة ومعترف بها. فإن متطلباتنا لبدء المناقشات معهم تكون قد اوفيت. وكان رأينا ان تحفظاً من جانب منظمة التحرير الفلسطينية بلغة مقبولة لن يغير القرار ٢٤٢ وينسخ اجزاء ميثاق المنظمة التي قرأها عليَّ بيغن .

مضيت مع بقية جدول الاعمال مع بيغن، شارحا مشاكل العرب مع مقترحاته الاجرائية، ورد فعلهم الايجابي في عمومه على مسودتنا للمبادئ ، ثم انتقلت الى فكرة النظام الانتقالي الدولي للضفة الغربية وغزة بما يؤدي الى استفتاء وتقرير الفلسطينين مصيرهم. فرفض الفكرة رفضا كليّا، وكذلك المبدأين المتعلقين بالانسحاب على الجبهات جميعا وبكيان فلسطيني. ومع ذلك، فقد تبين لنا في محادثات مع بيغن في كانون الأول (ديسمبر) ان الفكرة اما استقرت في ذهنه وأما تعاشقت مع إمكانات تنظر فيها الحكومة الاسرائيلية لحلول بالنسبة للضفة الغربية. وفي النهاية اثمرت .

❖ ❖ ❖

لدى عودتي الى واشنطن اجتمعت مع الرئيس كارتر لأُلخص له نتائج الرحلة ولنرسم خطواتنا التالية؛ ابلغت الرئيس ان هناك بعض العناصر الايجابية في المحادثات رغم استمرار العقبات . ويبدو ان العرب اخيراً يلتئمون حول آرائهم . فقد شعرت في العواصم العربية ان الحل للمشكلة الاجرائية يتمثل في الاتفاق على ان العرب سيمثلون بوفد موحد في مؤتمر عام افتتاحي، وبعد ذلك ينقسمون الى وفود منفصلة في مجموعات او لجان عمل. وما زال الاسرائيليون يعترضون على بعض الجوانب في هذه الفكرة. لكنني كنت أعتقد ان مشاكلهم يمكن حلّها. وما زالت مسألة تمثيل الفلسطينيين عقبة جديّة، ولم تثمر رحلة آب (اغسطس) عن مخرج، مع ذلك كنت أشعر انه في النهاية لن يرفض الاسرائيليون الذهاب الى جنيف اذا كان ثمة مجرد وجود محدود لمنظمة التحرير الفلسطينية .

بدا ان مسودتنا للمبادئ قد احرزت كل ما يمكن توقعه في هذه المرحلة، وهو تضييق الخلافات، وكان اثرتون وسوندرز وكوانت يعملون على فكرة ترتيب انتقالي، كما يعملون على العناصر الاخرى في تسوية شاملة. وأوضحت بأنه من الآن فصاعدا، بالاضافة الى مناقشة للمبادئ العامة، سنبدأ ايضا في صياغة وتقديم اقتراحات اميركية محددة حول المسائل الرئيسية. ووافق كارتر على ان مناقشات آب (اغسطس) قد أشارت الى الطريق الى المرحلة التالية: محادثات غير رسمية مع وزراء الخارجية المعنيين في نيويورك لحل المسائل المتبقية قبل استئناف الاجتماع في جنيف قبل نهاية السنة .

فقد حدد كل طرف انه سيشترك، ووعد كل طرف بأن يرسل إليَّ مسودة معاهدة السلام ــ احتفظ بها في سريّة تامة، ثم ادمجها في وثيقة تفاوض واحدة ــ ٢ وفي الوقت ذاته نستخدم زيارة وزير الخارجية دايان في ايلول (سبتمبر) لمواصلة استكشاف فكرة النظام الدولي الانتقالي. كان دايان خصب الخيال وخلاقاً، وكان أملنا ان ينشط نظرا جديا في الفكرة داخل الحكومة الاسرائيلية .

نتيجة للمناقشات الأخيرة توصلنا الى نقطة تحول في استراتيجيتنا، اننا لا نستطيع مواصلة درب ديبلوماسية ما قبل جنيف لفترة طويلة بعد ايلول (سبتمبر) من دون ان نواجه مشاكل جديّة. وكنت متوجسا من انه اذا لم تنتج محادثات نيويورك على الأقل اتفاقا على استئناف مؤتمر السلام ، فان العرب قد يستخلصون ان استراتيجيتنا لن تصل الى نتائج . وكانت ثمة علامات على ان صبر الأسد اخذ ينفذ وانه يجرجر قدمية، وانه في فترة قصيرة قد يتحول الى موقف اكثر تشددا. وكنت قد ابلغت الرئيس ان السادات والأسد يمكن ان يواجها مشاكل سياسية خطيرة اذا لم يكن لدينا المزيد لنظهره قبل نهاية السنة .

❖ ❖ ❖

السادات المفتون ؟

السادات المتهافت ؟

رغم ان مفاوضات ايلول وتشرين الأول (سبتمبر واكتوبر) لم تؤد الى مؤتمر جنيف للسلام الذي طال السعي اليه، فقد تحقق تقدم كبير. والحقيقة انه كان يبدو اننا على وشك استئناف المؤتمر، عندما قام انور السادات، لأسباب سأحاول تحليلها في ما بعد برحلته التاريخية الى القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) .

ورغم استمرار المنازعات الاسرائيلية الأميركية حول تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية واستمرار المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، فقد نجحنا في ايلول (سبتمبر) في التوصل الى اتفاق مع دايان على عدد من المسائل المهمة. كما اشارت اجتماعاتي مع وزراء الخارجية العرب ايضا الى تقدم باتجاه حلول اجرائية اعتقدنا انها الأصلح: وهي تكوين وفد عربي موحد يضم فلسطينيين في الجلسة العامة، ووفود منفصلة لمجموعات العمل حيث يجلس الفلسطينيون والأردنيون معا في لجنة واحدة للتفاوض على المسألة الفلسطينية .

وفي اجتماع في ١٩ أيلول (سبتمبر)، حصل الرأي في مناقشاتنا مع دايان على تحرك مهم حول المسألة الدقيقة المتعلقة بنشاطات الاستيطان الاسرائيلية. فقد وافق دايان على ان اسرائيل لن تقيم مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة لمدة سنة على الأقل ، وفوق هذا ، فان اي مستوطنين جدد سيكون عليهم ان ينضموا الى القوات المسلحة الاسرائيلية وان يتموضعوا في ست منشآت عسكرية قائمة ، والا تصادر اراض لتوسيع تلك المستوطنات . كذلك اكد دايان انه لن يسمح للمستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة بأن تحدد الحدود النهائية وان المستوطنات الواقعة وراء الحدود النهائية التي يتفق عليها سوف تزال او يسمح لها بالبقاء فقط باذن الدولة صاحبة السيادة. ومع ترحيبنا بهذه التأكيدات، كُنّا حريصين على ان نقول ان الولايات المتحدة ما تزال تعتبر المستوطنات المدنية في الأراضي المحتلة غير شرعية بمقتضى القانون الدولي ومناقضة للقرار ٢٤٢ .

بعد هذه المحادثات المثمرة مع دايان، اتخذنا خطوة كنا نأمل في ان تحسن آفاق مؤتمر جنيف، ولكن بدلا من ذلك ثبت انها موضع خلاف ومزعجة في علاقاتنا مع اسرائيل. هذه الخطوة هي البيان المشترك الاميركي . السوفياتي في اول تشرين الأول (اكتوبر) والذي يحدد آراء رئيسي جنيف في اهداف المؤتمر المستأنف .

اثيرت الحاجة الى بيان عن الرئيسين قبل مؤتمر جنيف عندما التقيت وزير الخارجية غروميكو في ١٩ أيار (مايو) ١٩٧٧ . ومن وقتها كنت احيط السوفيات علما بصفة عامة بالتقدم في المفاوضات حتى امنع محاولات التدخل من جانبهم. وكنت، على اي حال، اشعر انه في الوقت المناسب سيكون من الضروري ادخال السوفيات. لقد نتج بيان تشرين الأول (اكتوبر) من

الاجتماع الذي عقدته في ٢٩ آب (اغسطس). وأبدى دوبرينين بعد رحلتي الى الشرق الاوسط في آب (اغسطس). وأبدى دوبرينين ان غروميكو سيحضر كالعادة الى الولايات المتحدة في ايلول (سبتمبر) لحضور دورة الجمعية العامة ويود ان يناقش امكانية بيان مشترك حول المبادىء لتسويه في الشرق الاوسط. وكان صدور بيان امريكي _ سوفياتي يتصمن بعض الذكر للشرق الأوسط ضروريا عندما اجتمع مع غروميكو. وفي اي حال، فقد كان من المعقول ان نبدأ ادخال السوفيات بحرص في عملية الاعداد لمؤتمر جنيف الذي سيكونون فيه احد الرئيسين. ودعوت غروميكو الى ان يرسل الي افكاره حول ما يوصي بأن يدخل في بيان الرئيسين. وقلت انني سأكون مستعدا لمناقشة مسودة لهذا البيان في ايلول (سبتمبر) .

وعلى مدى الأسابيع التالية ناقشنا، دوبرينين وانا، في مناسبات عدة مسودة نص ، اخذ يتحرك بثبات باتجاه الموقف الامريكي الأساسي حيال تسوية شاملة . واستقر النص النهائي في اجتماع مطول مع غروميكو في ٣١ ايلول (سبتمبر) واذيع قي اليوم التالي. وقد لقي حفاوة عامة من الدول العربية ومن دول اخرى عديدة . ورحبت منظمة التحرير الفلسطينية على وجه الخصوص بالبيان وكثيرا ما اشارت اليه فيما بعد كخطوة مهمة الى الأمام . اما السبب في هذا فلم يتضح لي ابدا، حيث ان البيان لم يشر لا الى منظمة التحرير الفلسطينية ولا الى دولة فلسطينية. ولقد تشاورت بحرص مع وزير الخارجية المصري اسماعيل فهمي بينما كنت اتفاوض على البيان مع غروميكو ، وأبلغني ان السادات رحب بالبيان .

وبالطبع تشاورت ايضا مع وزير الخارجية دايان حول البيان والهدف منه، في الأيام التي سبقت اعلانه. ولم يكن متحمسا لفكرة بيان اميركي ـ سوفياتي مشترك، لكن بدا انه يفهم السبب فيه والتنازلات المهمة التي قدمها السوفيات في النص. وعلى هذا، فبينما توقعنا قدرا من عدم الرضا الاسرائيلي لأن النص يعكس موقف الولايات المتحدة حول الانسحاب وحق تقرير المصير للفلسطينيين، ادهشتنا الادانة الحادة من اسرائيل، ومن بعض اعضاء الكونغرس ومن اعضاء الطائفة اليهودية الاميركية . واعتقد ان جزءا من السبب ان تغيرات دايان المعتدلة في نيويورك لم تنقل على نحو سليم حساسية اسرائيل السياسية او حساسية بيغن لبيان اميركي ـ سوفياتي مشترك . وكان رد فعل اسرائيل ـ في الحقيقية ـ تحذيرا مسبقا حول التعاون الاميركي ـ السوفياتي في عملية السلام في الشرق الأوسط ، بقصد جعلنا نتراجع عن درب تعارضه اسرائيل وهو تكتيك كثيرا ما رأيناه .

في ٤ تشرين الأول (اكتوبر) عقد الرئيس كارتر وانا اجتماعا متوترا مع دايان لنناقش لماذا خلقت اسرائيل مثل هذه الزوبعة حول بيان. وأشرنا الى ان الموقف الذي يعكسه البيان هو الموقف الذي اتخذناه علنا وفي الاجتماعات الخاصة في عدد من المناسبات، وأكثر من ذلك نجحنا في دفع الموقف السوفياتي نحو الاعتدال بقدر كبير والزمَتْ موسكو نفسها صراحة بهدف العلاقات الطبيعية بين اسرائيل والعرب، ووافقت على الا تشير الى موقفها المؤيد لدولة

فلسطينية مستقلة ، وعلى عكس البيانات السوفياتية العادية لم يتضمن البيان اشارة الى منظمة التحرير الفلسطينية وكان متطابقا مع القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ، ومع افق عقد مؤتمر للسلام ، يشارك الاتحاد السوفياتي في رئاسته بالضرورة ، كان من المهم ان نحرز هذه الحركة من جانب الاتحاد السوفياتي .

قال دايان ان اسرائيل منزعجة لأن البيان تضمن عبارة «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» . فأشرت الى اننا رفضنا عبارة «الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني» . التي أقترحها الروس، واننا لا نرى خطأ في الاشارة الى الحقوق المشروعة للفلسطينيين (من الطريف ان هذه الكلمات بالتحديد استخدمت في البيان المشترك الذي اتفق عليه في كامب ديفيد، كما تظهر في اتفاقات كامب ديفيد) ، كان البيان المشترك يمثل قناعاتنا بأن حلا عادلا سياسياً ومعنوياً للمشكلة الفلسطينية ولأي تسوية دائمة في الشرق الاوسط.

اجاب دايان بأن البيان «غير مقبول مطلقا من حكومة اسرائيل» وان اسرائيل لن تذهب الى جنيف على اساسه ، وادعى ان وجود بيان الرئيسين يميل بميزان الموقف في المؤتمر ضد اسرائيل. وبالطبع لم يكن هذا قصدنا، وشرحنا له انه غير مطلوب من اي حكومة، عربية او اسرائيلية ان تقبل البيان كشرط لحضور حنيف. وكررنا ان اساس جنيف سيكون القرارين ٢٤٢و ٣٣٨ . وبدا ان هذا يرضيه واتفقنا على ان نصدر بيانا اميركيا . اسرائيليا بهذا المعنى. وهدأ هذا البيان الاسرائيليين، وانصارهم الأشد ضراوة في الكونغرس لكنه ازعج العرب، الذين رأوا فيه تراجعا من الولايات المتحدة امام الضغط السياسي الاسرائيلي.

في اجتماعات يومي ٤و ٥ / تشرين الأول (اكتوبر) / ١٩ استطعت ان اتوصل الى اتفاق مع دايان على ورقة عمل لعقد المؤتمر على اساس الخطوط التي بحثتها مع العرب اثناء محادثات ايلول (سبتمبر) والتي اشار المصريون الى انهم يقبلونها. وكانت النقاط الرئيسية في ورقة العمل هذه والتي كانت موضوعا للتفاوض حتى لحظة رحلة السادات الى القدس ، هي :

١. يحضر العرب الاجتماعات الافتتاحية في وفد موحد يضم عربا فلسطينيين.
٢. بعد الاجتماعات الافتتاحية يتوزع المؤتمر الى لجان ثنائية تتفاوض على معاهدات سلام ثنائية .
٣. اساس المفاوضات هو القراران ٢٤٢ و٣٣٨
٤. تناقش المسائل الخاصة بالضفة الغربية وغزة في مجموعة عمل منفصلة تضم اسرائيل ومصر والأردن والعرب الفلسطينيين .

بدأت المناقشات حول ورقة العمل هذه مع السوريين والأردنيين والسعوديين الذين ضغطوا لتضمينها التزاماً يتناول المسألة الفلسطينية، ولجعل مجموعة العمل الخاصة بالضفة الغربية وغزة في المستوى نفسه الخاص باللجان الثنائية. وعلى كل، فقد حاول دايان ان يفسر ورقة

العمل التي وضعت في ٥ / تشرين الأول (اكتوبر) / ١٩ على انها تستعبد وطنا فلسطينيا او مشاركة اعضاء ذوي مستوى منخفض من منظمة التحرير الفلسطينية. وفي ١١تشرين الأول (اكتوبر) / ١٩ قبلت الحكومة الاسرائيلية ترتيب ٥تشرين الأول (اكتوبر) على حسب ما فسره دايان، كذلك واصل السوريون اثارة الاعتراضات حول الترتيبات الاجرائية. ورفضوا قبول الموقف المصري، رغم ان موقف سوريا كان يتحرك ببطئ نحو قرار مرض .

استمرت المناورة ثلاثة اسابيع ، اخرى، وواصلنا التحرك البطيء المؤلم تجاه استئناف مؤتمر جنيف ، ثم بفجائية مدهشة، غيّرَ أنور السادات المناخ السياسي والسيكولوجي بأكمله، بأن اعلن في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) / ١٩٧٧ انه مستعد للذهاب الى القدس لمخاطبة الكنيست حول مسألة السلام .



على عكس الشائعات التي اعقبت الحدث، لم تجرِ مشاورات مسبقة بين السادات والرئيس كارتر حول قرار السادات الدرامي والتاريخي الذهاب الى القدس. لقد اكتفى بابلاغ الرئيس بأنه يفكر في الذهاب ، وهذا في اليوم السابق لأعلانه. ولقد اذهلنا القرار في لحظته، رغم اننا كنا نعرف انه محبط بشدة المفاوضات المطّولة والمملة والمطلوبة للتوصل الى اتفاق على عقد المؤتمر. وكنا سألناه عن رأية في كيفية كسر الجمود . وفي ٣/ تشرين الثاني / ١٩٧٧ (نوفمبر) اجاب بأنه يفكر في عقد قمة شرق اوسطية لكل الأطراف ذات الأهمية بما فيها الاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا وجمهورية الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية في القدس الشرقية من اجل ان يمنح قوى دفع جديدة لعملية السلام وان يرفع بعضا من الضغط السياسي الداخلي عن الرئيس كارتر .

كانت فكرة ان يحضر السوفيات والصينيون ومنظمة التحرير الفلسطينية، بين اخرين، مؤتمرا في القدس الشرقية، او ان تسمح لهم اسرائيل بأن يفعلوا هذا ، فكرة مفرطة في الخيال، وأقنعناه، الرئيس وانه بألا يحاولها، ومع هذا فقد قرر على نحو ما ان يأخذ بزمام المبادرة. وحاولت طمأنة المصريين بأننا نقترب من مؤتمر جنيف ، وانه بالصبر والتصميم لن نلبث ان نتغلب على ما تبقى من الصعاب ، لكن السادات كان قد استنفد صبره على المشاورات ومسودات اوراق العمل ، والصياغات البديلة للمواقف. وقرر ان الطريق للخروج هو القيام بحركة جريئة تخرج عن سياق التفكير ، فعرض ان يذهب بنفسه الى القدس ويتحدث الى الشعب الاسرائيلي عن السلام .

ما ان افقنا من الدهشة الأولية ، حتى صادقنا فورا على مبادرة السادات وكان يقلقني ، على اي حال، ان هذا القرار الذي اتخذه السادات دون مشاورات مع شركائه العرب، قد يتركه معزولا ومعرضا، ويعرِّض للخطر امكانية عقد مؤتمر جنيف والواضح، ان السادات كان يعتقد انه سيكون آمنا، طالما ان مسانديه الرئيسيين من العرب، هم السعوديون، ولن ينضموا الى السوريين ومنظمة التحرير الفلسطينية وغيرهم من العرب المتشددين في الهجوم على المبادرة. وعلى

المدى القصير كان هذا حسابا معقولا، فقد مارس السعوديون والأردنيون ضبطا علنيا للنفس بينما كانوا ينتظرون نتائج محاولته لتغيير الاتجاهات السياسية في اسرائيل. وكان واضحا على اي حال ان السعوديين يستطيعون مقاومة الضغوط من اجل ادانة السادات ولكن فقط اذا احرز نتائج سريعة وذات قيمة .

مع ذلك، فرغم ان الرئيس وانا اتفقنا على ان هدفنا العريض ما زال هو مؤتمر جنيف والسلام الشامل، فقد كان واضحا لدينا ان الحصيلة المحتملة لمبادرة السادات ستكون اتفاقية اولية للسلام بين مصر واسرائيل، وهكذا فمنذ بداية ١٩٧٨ فصاعدا، سرنا على دربين متوازيين نحو السلام: الاتفاق بين مصر واسرائيل على المسائل الثنائية بينهما، وبلوغ حل وقتي لمشكلة الوطن الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة . فقد كان النجاح على كلا الدربين شرطا لا يمكن الاستغناء عنه لادخال الأطراف العربية الأخرى وتحقيق هدفنا النهائي في تسوية شاملة ودائمة للأطراف جميعا .

وكانت مهمتنا الفورية هي ضمان ان يحرز السادات نتائج ايجابية من مبادرته . فطالما ان السادات قد خاطر هذه المخاطرة السياسية الضخمة ، فان بقاءه ، وربما التوجه الموالي للغرب في مصر يتوقفان على التقدم باتجاه السلام.

رغم ان زيارة السادات للقدس في ١٩ ــ ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) / ١٩٧٧ كانت اختراقا سيكولوجيا وسياسيا له اهمية تاريخية فانها لم تنتج ما كان يسعى اليه من تحولات اساسية في الاتجاهات والمواقف الاسرائيلية . وبالطبع ، فما ان استوعب بيغن مغزى عرض السادات المجيء الى القدس، حتى رحب بفرصة ان يتحدث مباشرة مع زعيم مصر ، لكنه لم يحي مبادرة السادات بتفاؤل كبير. فقد كانت بالضبط ذلك النوع من التصرف غير المتوقع الذي يجعل اسرائيل تقلق على ما اذا كانت تسيطر على مستقبلها .

في ٥ كانون الأول (ديسمبر) شكّلت سوريا وليبيا والعراق واليمن الجنوبي والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية «كتلة الرفض» العربية[1]، واقسمت على معارضة السادات . ورد السادات بأن اكد انه سيتفاوض بمفرده اذا رفض العرب الأخرون الانضمام اليه. اما السعودية والأردن اللتان كانتا موزعتين بين امالهما الخاصة بمبادرة السادات ، والخوف من انه قد يفشل ، ورغبة حادة في الحفاظ على الوحدة العربية ، فقد لجأتا الينا طلبا لمساعدتنا في البناء على مبادرة السادات قبل ان يلفظ في العالم العربي، الأمر الذي سيضطرهم الى اعلان الخصومة معا.

❖ ❖ ❖

هوامش

(١) ما يشير اليه فانس هنا باسم «كتلة الرفض» هو «الجبهة القومية للصمود والتصدي ، وقد اضاف اليها العراق ـــ عن طريق الخطا ـــ فالعراق شارك في المؤتمر التأسيسي للجبهة ، لكنه لم يوقع اعلان انشائها او ميثاقها ولم يشارك فيها .

اميركا واسرائيل :

الاتفاق والاختلاف

بينما لم تنتج حركة السادات الجريئة الاستجابة الفورية والدرامية التي كان يأملها، فانها اثرت بشدة في المناخ السياسي والتفاوضي. وفي ما تلى رحلة السادات الى ما قبل قرار عقد قمة كامب ديفيد في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨، كان على جهدنا كي نبني على مبادرة السادات ان يمر بمراحل عدة .

كان السادات قد أكد للكنيست في القدس التزامه بتسوية شاملة. وكان قد قدر ان اكثر الطرق فعالية للتوصل الى هذه النتيجة هو التفاوض مع اسرائيل على تسوية مرضية لمصر وحل للمسألة الفلسطينية من شأنه ان يقنع سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بأن تتبع قيادته وتستأنف المفاوضات. وكان الخطر انه قد لايحقق اهدافه بالسرعة المطلوبة لمنع العرب من الانتقال باتجاه انصار الرفض .

كانت مهمة تحويل مبادرة السادات الى عملية محددة للتفاوض قد وقعت بمعظمها على عاتق الولايات المتحدة. كانت خطوة السادات الاولى هي انه دعا الاطراف جميعا، منظمة التحرير الفلسطينية والامم المتحدة ، الى الاجتماع في القاهرة في منتصف كانون الاول (ديسمبر) نظيرا لمؤتمر الشرق الاوسط الذي كان يفكر فيه في تشرين الثاني (نوفمبر). وعلى اي حال، فقد فشلت حتى الجهود الاميركية المكثفة في ان تنتج اهتماما عربيا بهذا الاجتماع. ولم يشارك فيه سوى ممثلين اميركيين ومصريين واسرائيليين ومراقب من الامم المتحدة .

قبل اجتماع القاهرة ، عدت الى الشرق الاوسط في ما بين ١٠و ١٤ / كانون الاول (ديسمبر) بغرض تنسيق خطط المستقبل مع السادات وبيغن، وعمليا بغرض ان نوجه جهودنا المشتركة نحو استئناف مؤتمر جنيف. ذهبت اولا الى مصر لاجتمع الى السادات كان يقيم في بيته بالقناطر على النيل شمال القاهرة ببضعة اميال، وكان السادات كما هو دائما، دافئا وصريحا ووجدته واثقا بأن حسين والاسد سيضطران في النهاية الى اللحاق بما بدأ واكد على اهمية ضمان تأكيد بيغن ان اسرائيل في النهاية ستنسحب الى حدود ١٩٦٧ وستتعامل مع المشكلة الفلسطينية بأوجهها جميعا. وكان يشعر ان رحلته الى القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) / ١٩٧٧ قد منحت اسرائيل مطلبها الاساسي الاعتراف بشرعية اسرائيل من جانب جارتها العربية الرئيسية، وان الامر يتوقف الان على بيغن، بأن يستجيب بطريقة تمكن سوريا ولأردن من الانضمام الى المباحثات المصرية . الاسرائيلية . كان حيويا بالنسبة للسادات ان يظهر للعالم العربي انه لايسعى الى سلام منفصل. فاذا الزم بيغن اسرائيل بان تنسحب الى حدود ١٩٦٧ وبأن تتفاوض جديا حول المسألة الفلسطينية ، فان السادات مستعد لان يكون لينا بالنسبة لطبيعة السلام وترتيبات الامن وطريقة حل المسائل الفلسطينية وتوقيت ذلك. وطلب ان اعرض هذه النقاط مع بيغن مؤكدا على اهمية التقدم المبكر .

في اليوم التالي طرت الى اسرائيل للأجتماع مع بيغن ودايان، واستقبلني دايان في مطار اللد خارج تل ابيب، وانتقلنا بالسيارة معا عبر السهول والتلال الى مدينة القدس الجميلة المهيبة وقد اصبحت معجبا بدايان وجدته رجلا لامعا خصب الخيال وامينا. وفي الصباح التالي اجتمعت الى رئيس الوزراء بيغن، وكنت قد بدأت احبه ايضا، فرغم انه حاد وعنيد، فله جانبه الدافئ واللبق الجذاب. وبعد ان وصفت له اجتماعي الى السادات، انتقلت الى مناقشة المسائل الجوهرية وكان بيغن يعرف ان دوره الآن ان يستجيب لمبادرة السادات لكن على الرغم من رجاء شخصي من الرئيس كارتر، احضرته في خطاب ، فلم يكن مستعد لان يقدم تصريحا واضحا حول الانسحاب ليشجع المشاركة العربية في اجتماع القاهرة المقرر. وشرح بأن استجابته للسادات هي ان يعرض الانسحاب من سيناء وخطة لـ «الحكم المحلي» الفلسطيني، يريد ان يناقشها اولا مع الرئيس كارتر في واشنطن بعد افتتاح اجتماع القاهرة . وبدأ لي انه لا يشاطر السادات اهتمامه واهتمامنا بمحاولة جعل محادثات القاهرة عتبة الى جنيف، بدلا من ذلك، بدا ان غرضه من اقتراح انسحاب من سيناء وخطة حكم ذاتي للضفة الغربية وغزة، هو استخدام مبادرة السادات ومفاوضات القاهرة كفاتحة باتجاه معاهدة سلام اسرائيلية مصرية. واكد بيغن ودايان على ان مناقشات القاهرة يجب ان تركز كلية على طبيعة السلام ، والعلاقات الديبلوماسية ، والحدود المفتوحة ، واعلنا ان الوفد الاسرائيلي لن تكون له سلطة مناقشة الحدود النهائية ولا المسألة الفلسطينية، ولا اي مسائل اخرى تعني العرب .

بعد توقف قصير في بيروت ، اجتمعت الى الرئيس الاسد في دمشق، وكان كالعادة متبصرا وحاداّ، ورغم غضبه على السادات واسترابته في ان الولايات المتحدة واسرائيل تستدرجان مصر الى سلام منفصل ، وجدت الاسد حذرا في ربط نفسه تماما مع الرافضين العرب وأدت مناقشاتنا الى ان اعتقدت انه ينوي البقاء على الجانب لبعض الوقت ، حتى يرى ما يحدث .

اما الملك حسين الذي اجتمعت اليه بعد ذلك في عمان، فقد اوضح انه مستعد للانضمام الى المفاوضات اذا اصدرت اسرائيل اعلانا ايجابيا عن الانسحاب من الضفة الغربية بأكملها وعن حل لمشكلة الوطن الفلسطيني ، لكنه والزعماء السعوديين ، الذين اجتمعت اليهم في الرياض ، اكدوا على ان الوقت مسألة جوهرية . وكانوا جميعا قلقين من العواقب السياسية التي تنتظر السادات اذا لم تستجب اسرائيل فورا وايجابا. وكانوا متشائمين جدا من امكان ان تستجيب اسرائيل لمتطلبات السادات السياسية .

زيارة بيغن لواشنطن

كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧

اجتمع كارتر وبيغن مع كبار مستشاريهما، في غرفة مجلس الوزراء بالبيت الابيض صباح يوم ١٦ كانون الاول (ديسمبر)/ ١٩٧٧ لمناقشة استجابة اسرائيل للسادات. وقد دعوت الرئيس ان يضغط على بيغن كي يركز على المسائل المركزية الضرورية لاحياء مؤتمر جنيف ، والا ندع انفسنا نستدرج الى جدل حول جوانب محددة من خطة بيغن للحكم المحلي في الضفة الغربية ، ولا ان نصادق على مقترحاته الى ان نناقشها مع السادات . فقد كان مهما ان يفهم رئيس الوزراء انه بالرغم من أن دعمنا لاسرائيل لايتزعزع فاننا لن نعتمد سياسة اسرائيلية يمكن ان تدمر فرصة السلام .

وبدأ الرئيس كارتر حديثه بالتأكيد على الاهمية الحيوية لانجاح مبادرة السادات، وسأل عن الكيفية التي ينوي بيغن ان يرد بها. وقال بيغن ان لديه اقتراحين للسلام يريد عرضهما :

١. في سيناء، ستنسحب اسرائيل على مرحلتين الى الحدود الدولية التي كانت قائمة في ١٩٦٧. ولفترة انتقالية تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، ستحتفظ اسرائيل ببعض المواقع العسكرية في سيناء على الخط الممتد من العريش شمالا الى رأس محمد جنوبا. اما المرحلة الثانية من الانسحاب الى الحدود الدولية فسوف تتوازى مع اقامة العلاقات الديبلوماسية، ويمكن ان يتم الاجراءان على مراحل .

٢. ستمنح اسرائيل الحكم المحلي أو الذاتي للعرب الفلسطينين في اليهودية والسامرة (الضفة الغربية) وغزة، حيث ينشأ مجلس اداري عبر انتخابات حرّة يتولى مشاكل الحياة اليومية، وتحتفظ اسرائيل بالمسؤولية عن النظام العام والامن، وتحتفظ بثكنات عسكرية في المنطقة وسوف تعلق اسرائيل دعواها بالسيادة على اليهودية والسامرة لمدة خمس سنوات . وفي نهاية تلك الفترة ستعيد اسرائيل النظر في الترتيبات لترى كيف جرت في التطبيق .

علق كارتر بان الاقتراح الخاص بسيناء يبدو معقولا، رغم انه اكد انه لم يفهم بعد التفاصيل كلها .

اما عن خطة الحكم الذاتي، فقد وجهنا عدداً من الاسئلة المحرجة الى بيغن: هل اسرائيل مستعدة لان تلزم نفسها بمبدأ الانسحاب من الضفة الغربية، عدا عن تعديلات طفيفة؟ هل سيسمح للعرب الفلسطينين بالعودة الى الضفة الغربية؟ كيف ستعالج مسألة السيادة في نهاية السنوات الخمس؟

أجاب بيغن بأنه لايعتقد بأن القرار ٢٤٢ يتطلب الانسحاب على الجبهات جميعاً، وبأن خط ١٩٦٧ في الضفة الغربية لايشكل حداً آمنا. وكرر ان اسرائيل لن تدعى السيادة وراء خط ١٩٦٧ لمدة خمس سنوات ، رغم ان «حد الامن » سيكون نهر الاردن ، وقد أضعفت قيمة هذا اصراره على

صلاحيات سلطة الحكم الذاتي، أو المجلس الاداري، سوف تستمد من الحكومة العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية التي تستطيع ان تسحب أي صلاحية منحت للمجلس. وبدا ان اسرائيل تنوي الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية، وفي النهاية السيطرة السياسية على الضفة الغربية وغزة ، حتى في ظل خطة الحكم الذاتي .

وألحَّ بيغن وزملاؤه بشدة على الوصول الى مصادقة اميركية على هذه الاقتراحات، وتدخل نائب الرئيس مونديل بالقول ان غرض المحادثات ليس هو الاتفاق على خطة ولا ان نتفاوض . وأكد مونديل على اننا نتشاور معاً، ولسنا اطرافا نتفاوض على نص. وكان تدخل مونديل مهما، لان بيغن أدعى في ما بعد ان الرئيس صادق على مقترحاته .

كان اقتراح بيغن الخاص بالحكم الذاتي اقل كثيرا مما كنا نعتبره ضروريا لحل وقتي للضفة الغربية وغزة، وبد انه مصمم كبديل للانسحاب الاسرائيلي وحق تقرير المصير الفلسطيني، وليس كخطوة اولى نحو تلك الاهداف كما تعبر عنها فكرتنا حول نظام دولي انتقالي، ومع ذلك فان حقيقة ان بيغن كان مستعدا لتقديم اقتراح بالحكم الذاتي الذي كان تطورا مهما. فبتقديم هذا الاقتراح اعترف بيغن ضمنا بأن هناك مشكلة فلسطينية، وبأن العرب الفلسطينين يجب أن يشاركوا في حكم أنفسهم، وبأن الحكم الذاتي فكرة مقبولة. لدينا الان اساس كي نبدأ تضييق الخلافات بين خطة بيغن والنظام الدولي الانتقالي الذي كنا نعتقد انه الافضل .

كانت هناك اربعة نقاط اختلاف مهمة بين ما اقترحه بيغن وما كنا نعتقده انه اساسي اذا كان سيكون هناك اتفاق :

- لم تقدم خطة بيغن دورا للدول العربية أثناء فترة الحكم الذاتي، فقد كنا نعتقد ان العرب ، خصوصا الأردن ، يجب أن يشاركوا في التفاوض على الترتيبات الانتقالية وان يتحملوا حصة من المسؤولية عن نجاحها .
- ان خطة بيغن تقضي بتخويل السلطة النهائية في الضفة الغربية خلال السنوات الخمس لحاكم عسكري اسرائيلي، وكنا نعتقد ان سلطة دولية، او سلطة اسرائيلية . أردنية، أو ترتيبا ما في ما عدا السيطرة الاسرائيلية على مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني ضرورية .
- كنا نرى ان قوة حفظ سلام دولية هي الضامن للنظام والامن، بينما يحتفظ بيغن بهذه المهمة كلية لاسرائيل .
- كنا نرى في السنوات الخمس فترة انتقالية تنتهي باستفتاء ومعاهدة سلام يتم التفاوض عليها بين الفلسطينين واسرائيل. وكان واضحا ان بيغن يرى في خطته تجربة في الحكم الذاتي المحلي يمكن أن تكون دائمة اذا نجحت .

كان من العناصر المهمة التي فاجأتنا في المقترحات الاسرائيلية اقتراح بيغن ان يمنح سكان الضفة الغربية وغزة مجرد دور اداري، فقد قبل حدود ١٩٦٧، باستثناء القدس، عند تحديد منطقة

سلطتهم. ولم يدرك العرب مطلقا مغزى هذه النقطة. على الوجه الاخر من العملة، على اي حال، فإن سلطة المجلس الاداري تمتد فقط الى السكان العرب في الضفة الغربية وغزة ، وليس الى السكان الذين هم مواطنون اسرائيليون، وفوق هذا، كانت تمنح الاسرائيليين جميعا حق حيازة الارض والاستيطان في الضفة الغربية وغزة ، بينما السكان العرب الذين لا يختارون الحصول على المواطنة الاسرائيلية لا تكون لهم حقوق مماثلة في اسرائيل. وتكون الهجرة العربية الى المنطقة محدودة بالقرار الاجماعي للجنة تتكون من ممثلين عن اسرائيل والاردن والمجلس الاداري .

اذا كانت ستوجد أي فرصة لموافقة عربية، يتعين تقريب خطة بيغن للحكم الذاتي الى الحكم الذاتي الحقيقي، وان ندخل على الاقل، الاردن، وبالامل غيره من العرب، في عملية صياغة الترتيبات الانتقالية. وفي مناقشات تفصيلية في اليوم التالي، اقترحت ان تستمد سلطة المجلس الاداري من اتفاق بين اسرائيل والاردن على ان يحتفظ كل منهما بحقوقه القانونية ودعاواه في السيادة .

فان هذا سيسمح على الأقل بصوت عربي في تحديد صلاحيات المجلس. وقد استقبل الاقتراح استقبالاً حسناً من جانب بيغن الذي وافق على النظر فيه .

❖ ❖ ❖

بعد مؤتمر القاهرة الذي لم ينتج شيئا، اجتمع السادات وبيغن مصحوبين بمستشاريهما، وجهاً لوجه في الاسماعيلية (قرب قناة السويس) في يوم عيد الميلاد. وقبل مناقشة المسائل الجوهرية ، اتفقا على ايجاد عملية تفاوض تسير على خطين: لجنة سياسية تجتمع على مستوى وزراء الخارجية ، تبدأ في القدس في منتصف كانون الثاني (يناير) ، ولجنة أمن من وزارة الدفاع تنعقد في القاهرة خلال الوقت نفسه. وعكس الاتفاق ادراك السادات بأن المفاوضات المطولة ستكون ضرورية .

وقد تلقى السادات برضا اقتراح بيغن بالانسحاب من سيناء الى حدود ١٩٦٧ ، لكنه رفض رفضا مطلقا استمرار أي وجود اسرائيلي ، عسكري أو مدني ، وراء الخط بعد الانسحاب. ولم تلق خطة بيغن للحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة سوى اهتمام قليل، حيث امضى الزعيمان الكثير من وقتهما يناقشان خلافا عميقا نبع من طلب السادات إعلاناً اسرائيلياً عن الانسحاب وحق تقرير المصير الفلسطيني .

بعد اجتماعات القاهرة والاسماعيلية، تضاءل وهج زيارة السادات وواجه الجانبان الحقيقة القاسية، حقيقة الخلاف على المسائل الرئيسية. وانغمس السادات الخائب الامل، وبيغن ذو الموقف الدفاعي ، في مشادات حادة علنية ، وأصبح الجو بين مصر واسرائيل متوتراً .

في هذه اللحظة الصعبة ، كان مقرراً ان يزور الرئيس كارتر ايران والسعودية، كجزء من جولة اكبر تشمل اجتماعات قمة في الهند واوروبا واستخدم الجولة كي يحاول جر الدول العربية

المعتدلة وراء سياسة السادات السلمية . في طهران اجتمعنا الى الشاه والى الملك حسين، الذي ذهب الى ايران خصيصاً ليرى الرئيس. وبعد زيارة الى نيودلهي للاجتماع برئيس الوزراء ديساي، ذهبنا الى الرياض لمناقشات مع الملك خالد والزعماء السعوديين، وكان كل من السعوديين والاردنيين لا يلينون في رفضهم تأييد السادات أو المفاوضات الى ان يقبل الاسرائيليون مبادئ الانسحاب الكامل الى حدود ١٩٦٧ وحق تقرير المصير الفلسطيني. عندما وصلنا الى اسوان، في مصر ، في طريق عودتنا الى الولايات المتحدة ، ، قال كارتر علنا بعد اجتماع مع السادات أن على جميع الاطراف أن تعترف بـ «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» (كما قلنا في البيان المشترك الاميركي _ السوفياتي في تشرين الاول _ اكتوبر) ، وانه يجب التوصل الى وسائل لـ «تمكين الفلسطينيين من المشاركة في تقرير مستقبلهم » وكانت هذه الصيغة التي توصلنا اليها ، اثرتون ، كوانت ، الرئيس وانا على متن الطائرة من الرياض الى مصر ، مقصودا بها أن تقترب من دعم حق تقرير المصير للفلسطينين دون استخدام العبارة ذاتها، التي اصبحت في اذهان الاسرائيليين اسما رمزيا لـ «دولة فلسطينية مستقلة» .

لقد قال بيان اسوان ضمناً انه يمكن التوصل الى حل «وقتي» هو ادارة اسرائيلية . اردنية . فلسطينية مشتركة للضفة الغربية في فترة انتقالية ، يمكن ان يجري في نهايتها استفتاء لتقرير ما اذا كان السكان يريدون مواصلة هذا الترتيب او ان يقيموا فيدرالية مع الاردن. وكان التوقف في اسوان موجها الى مساعدة السادات ودعم مبادرته، كما كان موجها الى لكز بيغن باتجاه فكرتنا عن النظام الانتقالي .

موقع واشنطن
من مبادرة السادات

في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ ، شاركت في اول اجتماع للجنة السياسية بين وزير الخارجية محمد ابراهيم كامل ـ كان وزير الخارجية اسماعيل فهمي قد استقال بسبب زيارة السادات للقدس . وبين وزير الخارجية دايان. وكان املي ان تحرك مناقشات القدس خطة بيغن للحكم الذاتي نحو اتفاق وقتي لا يصادر انسحاب اسرائيل في النهاية من معظم الضفة الغربية وقطاع غزة. وأنقضى اليوم الاول اساسا في الجدل حول جدول الاعمال، وكان علي في النهاية ان اقوم بتسوية تسمح لكل طرف بان يعالج همومه الرئيسيه .

في تلك الليلة قدم مضيفونا الاسرائيليون عشاء لجميع المشاركين في فندق هيلتون حيث كنا نقيم، كما دعوا وفدا زائرا من الكونغرس من لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب. وعندما حل الوقت لخطيب ما بعد العشاء، استخدم رئيس الوزراء بيغن لسوء الحظ ، وفي رأيي دون ان يدري، كلمات هجومية في وصف وزير الخارجية كامل. ونتيجة لذلك احس كامل بحرج عميق. اذ شعر ان الكلمات تهجم واع على مصر . وقد انزعجت انا ووفد الكونغرس بسبب الحادث وعبرنا عن عدم رضانا لمضيفنا. وانتهى اليوم الاول من الاجتماع بنغمة سلبية .

في اليوم التالي قدم كل من الطرفين اعلانات للمبادىء مختلفة اختلافا شاسعا وقدم دايان خطة الحكم الذاتي الاسرائيلية. كما اوضح الاسرائيليون انهم يودون الاحتفاظ ببعض المستوطنات في سيناء ورفضوا ان يناقشوا ايا من الضفة الغربية او غزة . بعد ذلك بدأت مع زملائي الاميركيين تحركا بين غرف الجانبين كجهد لاستكشاف ارض مشتركة. وعندما تفرقنا للغداء، اتصل كامل هاتفيا بالقاهرة ليقدم تقريرا عما حدث. وما لبث المصريون ان ابلغوني انهم تلقوا تعليمات من السادات بانهاء المفاوضات والعودة الى القاهرة فورا. وابلغت كامل ان هذه غلطة خطيرة ورجوته ان يتصل بالسادات ويحاول الغاء التعليمات، وعرضت ان اتحدث الى السادات لاقول له انني احس انه يرتكب خطأ كبيرا، لكن عبثا، تأكدت الاوامر وتهيأ كامل وجماعته للمغادرة الى القاهرة في اواخر المساء. وقد اذهل هذا التغيير المفاجىء الجميع ، بما في ذلك المصريين . وقد عرفنا في ما بعد ان السادات افزعه ما تلقاه من تقارير ، مما جعله يستخلص ان الاسرائيليين «يماحكون» على ما يعتبره مسائل صغيرة ويرفضون معالجة المسائل التي تهمه. كما اعتقد ان قراره باستدعاء الوفد كان تأثرا باحداث عشاء اليوم الاول من الاجتماع. لقد انطلقت الجولة الاولى من محادثات اللجنة السياسية الى بداية غير ميمونة، وفي تلك الليلة ودعت انا ودايان زملاءنا المصريين بحزن . وفي الصباح التالي، وكي ارفع من معنوياتي المتدهورة ، لعبت مع سام لويس، سفيرنا الممتاز لدى اسرائيل جولتين في كرة المضرب مع اصدقاء اسرائيليين. وساعد هذا على ازالة ما كنت اشعر به من اكتئاب .

في اعقاب محادثات القدس ، اجتمعت الى السادات وبيغن ، كل على حدة ، في محاولة لاعادة المفاوضات الى مجراها. وكان بيغن منزعجا لان المصريين يصفونه بالتعنت ، واكد انه ، بقدر ما وافق كارتر على مقترحاته للسلام في كانون الاول (ديسمبر) ، فان علينا ان ندعمه ضد الانتقادات المصرية. وتبادلنا ، بيغن وانا ، مشادة حادة ومؤلمة حول ما قاله كارتر في كانون الاول (ديسمبر) . وأوضحت انه في وقت اجتماع كانون الاول (ديسمبر) كما في ما بعد، جرى ايضاح انه رغم ان مقترحات بيغن ينظر اليها كخطوات ايجابية ، فانه لم يتم اعتمادها ، كما اشرت ايضا الى انه في ما بعد كانون الاول (ديسمبر) ادخل الاسرائيليون تغييرات على المقترحات خفضت من جاذبيتها. واختتمت مناقشاتنا بأن عرضت ان اعلن ان المقترحات اساس معقول للمفاوضات، لكنني لن اعتمدها ، وسأواصل تأكيد موقفنا بأن المستوطنات الاسرائيلية غير شرعية .

في ٢٠ / كانون الثاني (يناير) طرت الى القاهرة لمحاولة اقناع السادات بأن سحب كامل من القدس كان غلطة سيئة. وبعد محادثاتنا، وافق السادات على ان يواصل محادثات اللجنة العسكرية مع اسرائيل ، كبادرة لحسن النيّة . عندئذ رد الاسرائيليون بالتهديد بتأجيل المحادثات ردا على استدعاء كامل، لكن روي اثرتون تخلف هناك ونجح في احراز موافقة بيغن ودايان على استئناف تلك المحادثات في ٣١ / كانون الثاني (يناير). وظل الموقف متقلقلا لدى عودتي الى واشنطن لاجد «سوء تفاهم» اميركيا ـ اسرائيلياً جديدا وخطيراً .

في بداية كانون الثاني (يناير)، وقبل ان اغادر الى القدس، كان الرئيس قد كتب الى بيغن مشيرا الى الالتزامات التي تعهدها دايان في ايلول (سبتمبر) بخصوص التقيد الاسرائيلي بالنسبة للمستوطنات، ورد بيغن بأنه قد راجع المحاضر وان دايان وافق على انه خلال ١٩٧٧ ستقام ٦ مستوطنات فقط وكلها داخل ثكنات عسكرية. ولم يكن هذا بالتأكيد ما يظهر في محاضرنا. وفي اول شباط (فبراير) رفض دايان علنا تفسيرنا لما اتفق عليه. ولم يكن هناك ما نعمله سوى تكرار موقفنا ومحاولة تقليل الضرر عشية زيارة السادات الثانية لواشنطن.



استؤنفت المحادثات العسكرية المصرية الاسرائيلية في ٣١ كانون الثاني (يناير) بفضل ديبلوماسية اثرتون البارعة لكن فقط لتتأجل الى اجل غير مسمى في اليوم التالي. وبهذا، اغلق اخر مجرى تفاوضي عربي _اسرائيلي مباشر . ورغم اننا لم ندرك هذا بالكامل بعد ، فان احداث كانون الاول وكانون الثاني (ديسمبر ويناير) قد سدت الطريق على امكانية اي حركة اخرى باتجاه جنيف. وكان على التحول الى المساعي الحميدة الامريكية ودبلوماسية المكوك ان يأخذا بالزمام باتجاه كامب ديفد.

زيارة السادات لواشنطن

شباط (فبراير)

عندما جاء السادات الى الولايات المتحدة في ما بين ٣ و٨ شباط (فبراير) / ١٩ كان خائب الامل فينا وغاضبا من بيغن . كان قد ادرك في اجتماعات القاهرة والقدس أن كثيراً من قوة الدفع التي كسبها من مبادرته في تشرين الثاني (نوفمبر) تتسرب في مجادلات عقيمة حول لغة اعلان مقترح بالمبادىء . وكان مقتنعا بأن سرائيل لن تتحرك الا اذا واجهتها مقترحات اميركية صارمة. لقد ادرك السادات الآن انه لا يستطيع ان يتعامل بمفرده مع الاسرائيليين، واراد ان يأتي بالولايات المتحدة الى صدارة عملية السلام مرة أخرى .

كنت اشعر اننا يجب أن لا نتخلى عن امكانية اعلان مبادىء، ولكن في الوقت ذاته يجب ان نتحرك الى الامام فورا بالنسبة لحل مشكلة الضفة الغربية. ولكي نفعل هذا علينا ان نعرف المدى الذي يمكن ان يذهب اليه السادات حول المسألة الفلسطينية. وفي الوقت ذاته يجب الا تكون المسألة هي السلام المنفصل الذي من شأنه ان يعمق عزلته في العالم العربي .

لعدة شهور ، كنا ، هال سوندرز ، وروى اثرتون ، ونائب اثرتون بيت داي، وبيل كوانت وانا نعمل على خطة لحل وقتي في الضفة الغربية . فاذا كانت هذه الخطة تفي بالحد الادنى من اهداف السادات، فاني اردت ان اناقشها اولا مع الاسرائيليين ثم مع العرب الاخرين. وملامح ما اصبح يسمى بـ «النقاط التسع» حول الضفة الغربية وغزة هي :

١. فترة انتقالية مدتها خمس سنوات يحصل فيها سكان الضفة الغربية وغزة على الحكم الذاتي .

٢. تصدر سلطة الحكم الذاتي عن اسرائيل والاردن ومصر ويتم التفاوض على الترتيبات بين تلك الدول الثلاث والفلسطينيين .

٣. ينتخب سكان الضفة الغربية وغزة اعضاء سلطة الحكم الذاتي .

٤. تكف اسرائيل والاردن عن تأكيد السيادة على المنطقة اثناء فترة السنوات الخمس الانتقالية .

٥. تنسحب القوات الاسرائيلية الى ثكنات محدودة ومحددة .

٦. خلال الفترة الانتقالية ، تتفاوض سلطة الحكم الذاتي مع اسرائيل والاردن ومصر على الانسحاب الاسرائيلي الى حدود ١٩٦٧، مع تغييرات طفيقة ، وعلى اجراءات الامن التي ترافق الانسحاب الاسرائيلي، وعلى قواعد وشروط علاقات المدى الطويل بين الضفة الغربية وغزة وبين اسرائيل والاردن .

٧. تتطلب علاقات المدى الطويل موافقة صريحه لسكان الضفة الغربية وغزة .

٨ . كذلك تتفاوض الاطراف على ترتيبات حقوق متبادلة للاسرائيليين وسكان المنطقة .

٩ . تتقرر خطة اقليمية للتنمية الاقتصادية .

كانت النقاط التسع مزيجا من فكرتنا الخاصة بالنظام الدولي الانتقالي والاستفتاء التي قدمناها في آب (اغسطس) الماضي، وخطة بيغن للحكم الذاتي التي قدمها في كانون الاول (ديسمبر) وادراكنا المتزايد لان اي حل يجب أن يكون محدوداً ، وان يترك الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة مفتوحاً على مدى الفترة الانتقالية مع الاحتفاظ بحقوق الاطراف جميعاً. ففي ظل الظروف السياسية القائمة لا يمكن توقع أكثر من ذلك من اسرائيل. لكن الخطة اذا نجحت يمكن أن تضع على طريق الحركة، عملية يمكن في ظل الظروف المؤاتية ، ان تؤدي الى حق تقرير المصير الفلسطيني في توافق مع أمن اسرائيل .

في المحادثات مع كارتر ، رفض السادات رجاءنا بأن يستأنف المحادثات مع اسرائيل ، وأتخذ موقفا متشدداً قائلا ان اسرائيل لم تفعل شيئاً كان يمكن الا تفعله لو كان لم يذهب الى القدس . وقال انهم في مقابل عرضه ان يمنح اسرائيل ما كان الاسرائيليون يدعون دائما انهم يجب ان يحصلوا عليه، واصلوا الجدل حول جداول الاعمال والكلمات ورفضوا اعادة الاراضي العربية . وقال انه لن يتفاوض مباشرة معهم الى ان يكونوا مستعدين لاجابة مطالبه الا ساسية حول الانسحاب وحل للمسألة الفلسطينية .

وسرعان ما أصبح واضحاً ان ادى السادات سؤالا واحدا موجها الينا، وقد وجهه مباشرة الى الرئيس: هل ستقدم الولايات المتحدة موقفها ؟ وطمأنه كارتر الى اننا سوف نفعل ، وتحدثنا عن توقيت ذلك والحاجة الى اقتراح مصري محدد. وابلغ كارتر السادات باننا لن نعتمدَ خطة بيغن

للحكم الذاتي كما اقترحها، واننا نفكر في اعادة صياغتها كي تصبح عنصراً اساسياً في ترتيب وقتي يكون للفلسطينين في نهاية صوت في مستقبلهم . وكنا نعتقد ان الساداتت يمكن أن يقبل مثل هذا الحل كجزءٍ من اطار أكبر. وكان مصمماً على الايدع زعماء عرب آخرين يعرقلون سياسته السلمية، حتى ولو ادى ذلك الى أن يستمر بدونهم. وعلى كل، فيجب ان يكون هناك ترتيب للضفة الغربية يستطيع أن يدافع عنه باعتباره يوفر ادوات حق تقرير المصير للفلسطينين والانسحاب الاسرائيلي وكنا واثقين بأنه اذا أمكن احراز هذا فهو مستعد لابرام معاهدة سلام حقيقية مع اسرائيل.

قبل الموعد المقرر لوصول دايان الى واشنطن لمزيد من المحادثات وافق الرئيس على بيع طائرة ف ١٦ ، وف ١٥ لاسرائيل و٦٠ طائرة ف _ ١٥ للسعودية ، و٥٠ طائرة ف_ ٥ اي لمصر. وأعلنت هذا القرار في ١٤ شباط (فبراير). وخططنا لتقديم الصفقة رسميا الى الكونغرس للحصول على موافقتة في الربيع، رغم اننا كنا نتوقع معارضة كبيرة في الكونغرس للبيع للسعودية ومصر . لكننا استخلصنا رغم هذا ، ان الصفقة واقعية وعملية ، حيث انها تحافظ على التوازن العسكري القائم في الشرق الاوسط بينما تقوى ثقة جميع الاطراف في عملية السلام . وسرعان ما عبرت اسرائيل عن معارضة قوية للمبيعات لكل من السعودية ومصر . ودعا بيغن الادارة الى فصل الصفقة والسعي الى الحصول على الموافقة على المبيعات لاسرائيل اولا وكان هذا من شأنه ان يؤكد تقريباً هزيمة مبيعات الـ ف ١٥ للسعودية وربما ايضا مبيعات ال ف ٥ اي الاقل تطوراً لمصر . وابلغت الكونغرس ان اجزاء الصفقة جميعاً مترابطة ، وانه اذا رفض أي منها، فعلينا ان نسحبها كلها .

وهكذا ، ففي ١٦ شباط (فبراير) وصل دايان الى واشنطن، وهو رجل عملي مرن طموحه الدافع هو معاهدة سلام مع مصر، في فترة من العلاقات المتوترة، تفاقمت بنزاع اخر حول المستوطنات ، اذ ان بيغن ، وقد اغضبه تصريحي العلني حول عدم شرعية المستوطنات ، الاسرائيلية في سيناء يوم ١٠ شباط (فبراير) ، اكد ان الرئيس لم يعترض على المستوطنات اثناء مناقشاتها في كانون الاول (ديسمبر) . ونفى البيت الابيض تفسير بيغن وكرر الموقف الامريكي المعروف والقائل بأن المستوطنات الاسرائيلية تتعارض مع القانون الدولي .

وكان واضحا ان دايان قد اوقع نفسه في مشكلة مع بيغن حول المستوطنات في الخريف السابق، وكان حذراً بالنسبة لهذا الموضوع في مناقشات شباط (فبراير) وكان يقلقه ان قلة التقدم قد تكلف اسرائيل فرصة سلام ثنائي مع مصر ، وكان هدفه الاول ان يحاول ان يعرف ما الذي يجب ان يحصل عليه السادات حول مسألة الضفة الغربية كي يعقد معاهدة سلام مع اسرائيل . يخشى ان يطلب السادات تفاهما من شأنه ان يرضي الاردن والسعودية، وكان واثقاً من ان الحكومة الاسرائيلية لن تكون مستعدة لتقديم الالتزام المسبق بالانسحاب وهو ما تطلبه الاردن كي ينضم الى المفاوضات .

أردت ان أتأكد من افهام دايان بوضوح بأننا لن ندعم اسرائيل في دفع السادات الى عقد اتفاق ثنائي مع اسرائيل يقصر عن معالجة الضفة الغربية وغزة . كذلك اردت ان أؤكد اننا نعتبر حل المسألة اساسياً لتحقيق السلام. وبالاضافة الى شرح أفكارنا عن نظام وقتي للضفة الغربية ، أشعر انه من المهم ان أعرف بالدقة أي اجراءات امن تتطلبها اسرائيل كي تثق بأن مثل هذا الحل الوقتي لن يشكل تهديداً لها .

وعندما اجتمعنا الى الرئيس ، عرض على دايان نقاطنا التسع واثبت كالعادة انه منفتح الذهن في مناقشتها . وقال دايان ان اسرائيل مستعدة لقبول حق العرب الفلسطينيين في المشاركة في تقرير مستقبلهم ، لكن لا يمكن ابدا ان تكون هناك مفاوضات اذا كان مطلوبا من اسرائيل ان توافق سلفا على الانسحاب وحق تقرير المصير. كما أكد الرئيس على أساسية تجميد المستوطنات. وتفادي دايان المسألة . كان يعمل تحت ضغوط شديدة تتمثل في الانقسام العميق داخل الحكومة الاسرائيلية حول مسائل المستوطنات وسياسة السلام، ونغمة علاقاتها مع الولايات المتحدة. وكان الاسرائيليون المعتدلون . وبينهم دايان . يضغطون من أجل تجميد مؤقت لنشاطات الاستيطان من اجل تخفيف التوترات في العلاقات الاميركية الاسرائيلية ، ولتوفير مناخ أفضل لمفاوضات السلام. وكان المتشددون في الحكومة يجادلون من أجل السرعة القصوى في المستوطنات لزيادة تخندق اسرائيل في الاراضي المحتلة .

ورغم ان بيغن كان يميل عاطفيا الى الصقور في ما يتعلق بالمستوطنات والاراضي فانه كرئيس لحكومة ائتلافية وكرجل دولة يحاول أن يجد طريقا الى السلام ، كان في مفترق هذا الجدل العنيف . وساعد هذا على فهم بعض حالات «سوء التفاهم» التي كنا نصادقها باستمرار . لم يكن بيغن يريد ان تفشل عملية السلام ، وحاول ان يظهر اقصى ما يستطيع من المرونة، مع الاخذ في الاعتبار انشغاله الشديد بأمن اسرائيل واقتناعه بحق اسرائيل في الوجود في الضفة الغربية، وضرورة مراعاة الحقائق السياسية في اسرائيل ومن الناحية السياسية، فمن الخطر بالنسبة له ان يبدو وكأنه انحنى للضغط الاميركي من اجل تجميد المستوطنات او اعطاء التزامات مسبقة بالانسحاب من الاراضي .

وبينما كان دايان في واشنطن ، طغت على السطح مسألة اصبحت في ما بعد نقطة خلاف حاد مع بيغن ، وكان لدينا تحذير مسبق منها ، بسبب رفض بيغن لمسودة المبادئ التي قدمناها حول الانسحاب من الجبهات جميعا . والان ، حين اصبحت مسألة الضفة الغربية مركزية ، قال دايان أن موقف حكومة بيغن هو ان القرار ٢٤٢ يتطلب فقط الانسحاب «من اراض » لاتشمل بالضرورة الضفة الغربية وغزة .

وقال دايان ان وجهة النظر الاسرائيلية هي انه حيث لايوجد اتفاق عام على تفسير هذا القرار ، فان لكل طرف الحق في التمسك بتفسيره وحل مسالة الضفة الغربية في المفاوضات . وكان هذا نفيا للموقف الاسرائيلي الرسمي الذي يرجع الى ١٩٦٨ والقائل بأن القرار ٢٤٢ يتطلب الانسحاب على الجبهات جميعا ، وتعهد بيغن نفسه في حزيران (يونيو) ١٩٧٨ بالوفاء بالتزامات الحكومات السابقة .

❖ ❖ ❖

العروض الجانبية في لبنان

تمت زيارة بيغن لواشنطن في آذار (مارس) في فترة من التوتر القصوى وكنا نواجه احتمال توتر اشد حيث كنا قد خططنا ان نكرر موقفنا القائل بان العناصر الاساسية لاي تسوية هي انسحاب القوات الاسرائيلية على الجبهات جميعا مقابل السلام الكامل والامن لاسرائيل. بالاضافة الى هذا، فان رفضنا ان نسلم بالطلب الاسرائيلي بان نسحب اقتراح مبيعات الطائرات للسعودية ومصر من شأنه ان يفاقم التوترات القائمة ولكي نواجه حملة من النقد لـ «محاباة» الادارة للعرب استمرينا على برنامج من المشاورات المكثفة مع الكونغرس قبل وصول بيغن ، وكان احد الموضوعات المركزية هو مناقشة التاريخ التفاوضي للقرار ٢٤٢ والموقف الاميركي القائل بانه يتطلب الانسحاب على الجبهات جميعا .

عشية وصول بيغن كان تقديرنا بأَن اسرائيل تأمل في معاهدة سلام ثنائية مع مصر تتضمن اقل ما يمكن من المسائل المتصلة بالفلسطينيين. وكنا نعتقد أن اسرائيل لن تغير موقفها القائم بالنسبة للضفة الغربية وغزّة ما لم تقتنع بأن السادات لن يوقع معاهدة سلام دون هذه التغيرات . وبينما كنا نتهيأ للمفاوضات اقترحت انه اذا لم تنتج المحادثات التقدم الضروري ، كما كنت أتوقع ، فعليا ان نقدم للاسرائيليين اسئلة مكتوبة حول الضفة الغربية وغزة في محاولة للحصول على اجابات محددة .

ولتقليل الخلافات ، اوصيت بأن نقدم لبيغن عدة تطمينات اذا وافق دون التباس على ان القرار ٢٤٢ يتطلب الانسحاب على الجبهات جميعا بما في ذلك الضفة الغربية. اذا فعل هذا فاننا سنصرح بأن تأييدنا للانسحاب سيكون مشروطا بالاتفاق على ترتيبات مرضية لحماية أمن اسرائيل. وثانيا سنعارض دولة فلسطينية مستقلة او اي وجود عسكري معاد في الضفة الغربية وغزة . وثالثا اننا سنؤيد تغييرات طفيفة في الحدود النهائية، ضرورية لامن اسرائيل . وفوق هذا سنحاول مرة اخرى اقناع السادات باستئناف المفاوضات المباشرة، وجر حسين الى المفاوضات ، والحصول على تأييد سعودي لهما، وسنعمل من اجل نظام انتقالي يسمح ببقاء بعض الوجود لقوات الدفاع الاسرائيلية في الضفة الغربية .

سبق محادثات بيغن مناقشات تحضيرية في ٩ ــ ١٠ / اذار (مارس) بين وزير الدفاع الاسرائيلي عيزر وايزمان ، وهارولد براون (وزير الدفاع الاميركي) وانا. وحذرنا وايزمان من اننا اذا لم نلين موقفنا من المستوطنات ومن القرار ٢٤٢ فاننا نتجه الى صدام كبير مع بيغن يؤدي حتى الى انهيار مجهود السلام ، واستحثّنا وايزمان على تخفيض التوتر بمنح اسرائيل التزامات جديدة بالمعونة العسكرية وبفصل مبيعات الطائرات لاسرائيل عن صفقة الاسلحة للشرق الاوسط. وعندما رفضت تفتت الصفقة اقترح وايزمان ان نزود اسرائيل بكمية اضافية من الطائرات المتقدمة كي (نوازن) الوضع. فسألته اذا ما كانت اسرائيل ستتخلى عن معارضتها لمبيعات الطائرات السعودية والمصرية اذا قمنا بترتيب من هذا النوع . فاجاب بالنفي.

كان مقررا في البداية ان يجتمع بيغن الى الرئيس في ١٤ــ ١٥ / آذار (مارس). وعلى كل فبينما كان بيغن يتهيأ للسفر ، قام الارهابيون الفلسطينيون الذين يعملون من لبنان بهجوم اجرامي في اسرائيل وقتلوا عددا من المدنيين. وارسل بيغن الى كارتر رسالة يبلغه فيها ان قوات الدفاع الاسرائيلية ستتحرك الى جنوب لبنان لتدمير قواعد منظمة التحرير الفلسطينية وان وصوله الى واشنطن سيتأخر بالتالي بضعة ايام . والحقيقة ان الضربة الاسرائيلية المضادة كانت اكثر من غارة انتقامية ، كانت عملية ضخمة وضعت الجزء الاكبر من جنوب نهر الليطاني مؤقتا تحت السيطرة الاسرائيلية، ومنح الغزو اسرائيل فرصة اقامة جيب في جنوب لبنان تسيطر عليه ميليشيا مسيحية تحت قيادة الرائد سعد حداد ، كنقطة عازلة على امتداد الحدود الاسرائيلية، وبعد جهود ديبلوماسية مكثفة في مجلس الامن ، وضعت قوة حفظ سلام تابعة للامم المتحدة في جنوب لبنان. وانسحبت اسرائيل بالمعنى التقنى ، رغم انها استمرت في دعم الميليشيا المسيحية . وقدر للبنان ان يعود الى مسرح الشرق الاوسط مرارا وتكرارا ، مما اوضح ان المشكة اللبنانية متشابكة على نحو لا يقبل الفصل مع عملية السلام العربية ـ الاسرائيلية .

قدمت الازمة اللبنانية دليلا مهما على ان بيغن سيستجيب عندما يفهم ان الرئيس مصمم على ان اسلوبا معينا للسلوك الاسرائيلي يضر بالمصالح الاميركية يجب الا يستمر. وكانت المسألة محل البحث هي المحاولة الاسرائيلية ، بعد انسحابها من لبنان ، لان تقوى سرا القوات المسيحية الصديقة في الجنوب .

في ٥ نيسان (ابريل) ، وبينما النزاع في لبنان ينحسر ، وقع حادث يبدو صغيرا لكنه مهم. فاجابه على استفسارات من عضوي الكونغرس بول فيندلي وتشارلز وولن، ارسلت كتابا الى الكونغرس أقرر فيه ان استخدام اسرائيل المعدات العسكرية الاميركية في غزوها لبنان قد يكون خرق قانون ضبط تصدير السلاح . يقرر القانون ان للولايات المتحدة ان تقدم المواد الدفاعية فقط إذا وافق البلد الأجنبي المنتقى على ان يستخدم المواد العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة للدفاع عن النفس واغراض اخرى معينة فقط ، والا ينقل تلك المعدات الى بلد او طرف أخر دون اذن من الولايات المتحدة. ولو ان الخطاب قرر ان خرقا قد وقع، لكان بوسع الرئيس او الكونغرس اوتوماتيكيا ان يوقفا أي مساعدة عسكرية لاسرائيل. والحقيقة انه كان لدينا قليل من الشك في ان استخدام اسرائيل للمعدات العسكرية الاميركية المنشأ قد تخطى متطلبات الدفاع عن النفس . ومع ذلك ، فلما كان همنا الرئيسي هو التزام اسرائيل بأمر الأمم المتحدة بالانسحاب ـ واسرائيل كانت تفعل هذا ـ فلم نشأ ان نثير ازمة ذات تأثير مضاد. في الوقت ذاته اعترضنا على استخدام اسرائيل للقنابل العنقودية في لبنان خرقا لاتفاقها مع الولايات المتحدة على انها ستستخدم هذا السلاح المضاد للافراد عند تعرضها للهجوم فقط، وفقط ضد الاهداف العسكرية. وفي ٢٠ / نيسان (آبريل) اعترف وزير الدفاع عيزر وايزمان بان استخدام القنابل العنقودية كان خطأ .

واصلت اسرائيل انسحابها على مراحل استغرقت نيسان وايار (ابريل ومايو) لكن بعد ان زعمت اسرائيل انها اكملت انسحاب قواتها جميعا في ١٣ / حزيران (يونيو) تلقينا معلومات انها تركت وراءها. بيد الرائد سعد حداد، عددا قليلا من حاملات الجنود المدرعة وقطع المدفعية. وكان حداد يمنع دخول قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة الى جنوب لبنان. فاذا كان هذا التقرير صحيحا، فاننا نواجه خرقا صارخا لقانون ضبط تصدير السلاح. ومن خلال سام لويس في تل ابيب (السفير الاميركي) سألنا الحكومة الاسرائيلية اذا كانت قد نقلت معدات اميركية الى الرائد حداد، وكان الجواب نفيا قاطعا وتأكيدا بان قوات الدفاع الاسرائيلية قد سحبت المعدات العسكرية الاميركية الصنع جميعا من جنوب لبنان .

تأكدنا انه على العكس من النفي الاسرائيلي، فان حاملات الجنود المدرعة وقطع المدفعية اميركية المنشأ. ولايمكن ان تكون قد وصلت الى يد حداد الا من قوات الدفاع الاسرائيلية . ولما كانت عملية السلام تمر بمرحلة حرجة. فقد كان وجوب معالجة هذا الامر على الفور وبقوة .

كانت المسألة صغيرة. حفنة من حاملات الجنود المدرعة وقطع المدفعية. لكن المبادئ كانت كبيرة. وتصرّف الرئيس فورا وبحسم . وجهنا رسالة شديدة اللهجة وصريحة الى بيغن تقول انه ما لم تسحب المعدات على الفور ، فاننا سنبلغ الكونغرس فورا بانه قد وقع خرق لقانون ضبط تصدير السلاح. ولم يفت بيغن ان الرئيس يعني الجد. ولقد ارسل كارتر الرسالة الى بيغن شخصيا، بدلا من ان يرسلها الى الحكومة ، وبذلك اتاح له فرصة ان يعالج الموضوع بهدوء. لكن قصده وحزمه لم يكونا محل شك. وسحب بيغن المعدات على الفور .

ادت الغارة الارهابية والرد العسكري الاسرائيلي الى تغيير المناخ السياسي لمحادثاتنا مع رئيس الوزراء بيغن. قبل ١٤/ اذار (مارس) كان بيغن في موقف الدفاع بالنسبة لكل من المستوطنات والانسحاب، حيث كان الرأي العام الاميركي ، وقطاع مهم من الرأي العام الاسرائيلي ينتقدان موقف اسرائيل من هاتين المسألتين . وقد ادى الهجوم الارهابي الى تقوية موقف بيغن بدرجة كبيرة ، وأدى ، كما قلت لكارتر الى «اعادة تركيز انتباه مؤيدي اسرائيل في الولايات المتحدة من عملية السلام الى القلق على امن اسرائيل» .

وانتهت امكانية جعل بيغن يغير موقفه من الضفة الغربية والمسألة الفلسطينية من المحزن ان مناقشات يومي ٢١و ٢٢ / آذار (مارس) مع بيغن اتسمت بالمواجهة والعقم . فقد رفض حججنا حول القرار ٢٤٢ واصر على ان القرار لا يتطلب الانسحاب من الجبهات الثلاث جميعا. والقى على السادات مسؤولية انهيار المفاوضات في كانون الثاني (يناير). وشرح الرئيس فهمه للموقف المصري ، مؤكدا على ان السادات مُصراً لا على الانسحاب الى حدود ١٩٦٧ في الضفة الغربية دون اي تعديلات ، ولاعلى اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة . وكان سخط الرئيس بادياً وهو يقول بحدة انه لا يستطيع ان يفهم لماذا تواصل الاطراف التماحك حول الالفاظ بينما تتسرب فرصة السلام . واكد مرة اخرى ان السادات مستعد للتفاوض على السلام

مع اسرائيل شرط ان توافق اسرائيل على ان تنسحب على الجبهات جميعا وان تتفاوض جديا على المسالة الفلسطينية . وانتهت محادثات اليوم الاول عندما اعلن كارتر صراحة ان العقبة في طريق السلام هي في رأيهِ نية اسرائيل الواضحة للاحتفاظ بسيطرة ابدية على الضفة الغربية . وحذر بيغن بانه اذا لم يغتنم فرصة السلام . فانها سرعان ما تضيع .

في ٢٢ / آذار (مارس) عرض كارتر مع بيغن الخطوط العريضة لتفكيرنا حول عناصر نظام انتقالي في الضفة الغربية وغزة ، وشكل ترتيب الحكم الذاتي الفلسطيني تحت سلطة اسرائيلية . اردنية وربما مصرية . واقترح نزع سلاح المنطقة رغم انه قد يكون بوسع اسرائيل ان تبقى قوة محدودة في عدد صغير من الثكنات ذات المواقع الاستراتيجية. واكد كارتر على انه اثناء مفاوضات الحكم الذاتي يجب الا تكون هناك مستوطنات اسرائيلية جديدة ولا توسيع للمستوطنات القائمة. وحذر من انه ما لم يكن بيغن مستعد لتوفير الاحتياجات السياسية الاساسية للسادات فان الامل قليل في امكانية استئناف المفاوضات .

رد بيغن بحدة قائلاً: ان اراءنا في السياسة الاسرائيلية سلبية كلها، واننا عجزنا عن ان نقدر المدى الذي قطعته اسرائيل منذ رفضها حتى ان تتحدث عن الضفة الغربية . وانكر مرة اخرى ان القرار ٢٤٢ يتطلب الانسحاب على الجبهات جميعا. واضاف ان اسرائيل لا تعارض الانسحاب من الضفة الغربية فحسب انما هي ايضا غير ملتزمة بالانسحاب الكامل من اي اراضٍ ، بما في ذلك سيناء. ثم كرر بيغن استعداد اسرائيل للانسحاب من سيناء الى الحدود الدولية السابقة ، على مرحلتين ، وقال مع ذلك ان المستوطنات الاسرائيلية في سيناء ستبقى تحت حماية قوة عسكرية اسرائيلية .

استعرض بيغن خطته بالنسبة للضفة الغربية وغزة التي قدمها في / كانون الاول (ديسمبر) مؤكدا على انه يقصد بـ «الحكم الذاتي» مجلسا اداريا يتولى مشاكل الحياة اليومية ، ورغم ان الحاكم العسكري الاسرائيلي هو المصدر الوحيد القائم لسلطة المجلس الاداري قال بيغن انه مستعد لالغاء الادارة العسكرية، وكرر استعداده للنظر في اقتراحي عقد اتفاق بين اسرائيل والاردن يقوم بنقل السلطة لسلطة الحكم الذاتي . وترك الباب مواربا قليلا لتقييد المستوطنات اثناء المفاوضات ، لكن فقط حسب ما ترى الحكومة الاسرائيلية .

❖ ❖ ❖

مع نهاية زيارة بيغن ، كان واضحا انه لايشاطرنا شعورنا بالعجلة في استثمار مبادرة السادات. ومع ذلك فقد اطمأن السادات لحزم كارتر اثناء الاجتماعات مع بيغن ، ومن المؤسف انه لم يبدُ ان السادات ادرك الضرر الذي احدثه بقطعة المفاوضات السياسية وبرفضه المستمر الدخول في مناقشات مباشرة مع اسرائيل. كان مقتنعاً بان مركزه في العالم العربي يتطلب موقفا متشددا الى ان يتحرك بيغن .

قررنا ان نواصل استراتيجيتنا الراهنة على مدى الشهور العدِّة التالية على الاقل :

سوف نتمسك بمواقفنا الراهنة من المسائل الاساسية ، سنحاول ان نتجنب فخ الجدل العلني الحاد مع اسرائيل، سنواصل العمل الوثيق مع الكونغرس لبناء فهم لوجهات نظرنا، وننتظر لنرى اذا ما كانت تلك القوى في اسرائيل التي تريد علاقات حسنة مع الولايات المتحدة ستدفع بيغن لتصحيح سياساته .

❖ سوف نحافظ على مشاوراتنا الثنائية مع اطراف التفاوض جميعا حول المسائل المحددة . ان هذه المشاورات تخدم غرضا مفيداً بينما نواصل استكشاف التسويات الممكنة حول المسائل السياسية والقانونية والعسكرية التي سيكون من الضروري معالجتها في النهاية . وكحد أدنى، من شأن المشاورات ان تبقى عملية التفاوض حيّةً بينما يستمر النضال الحرج من أجل تأييد الرأي العام والكونغرس .

وحمل روى اثرتون الذي كان قد اصبح سفيرا فوق العادة لمفاوضات الشرق الاوسط في اوائل / نيسان (ابريل) / ١٩٧٨ الجزء الكبير من العبء في المشاورات الثنائية خلال ربيع ١٩٧٨. ففي اواخر نيسان (ابريل) اجتمع اثرتون الى السادات ووزير خارجيته كامل لنقل تأكيدات الرئيس كارتر بأنه بعد ان تم التصديق اخيرا على معاهدات (قناة بنما) فاننا ننوي اعادة مضاعفة جهودنا في الشرق الاوسط . وابلغهما بان هدفنا الشاغل هو ضمان ان تؤدي مبادرة السادات الى حصيلة ناجحة . ووعد اثرتون بانه في الوقت المناسب سنتقدم بمقترحاتنا املا في تضييق الخلافات بين الاطراف .

واستخدم اثرتون محادثات نيسان (ابريل) مع السادات وكامل كي يشرح بالتفصيل كيف تبلور تفكيرنا حول المسألة الفلسطينية الحرجة . لقد توصلنا الى ان الفجوة بين اسرائيل والعرب هي من الاتساع بحيث لايمكن التفاوض عليها كجزء من جهد السلام الراهن. وقال أثرتون ان اسرائيل تستطيع فقط ان تتخذ قرارات في المسائل الاولية التي تؤثر على امنها، في سياق مفاوضات مستقرّة ومستمرّة . وشرح اثرتون ما استخلصناه من ان الحل الوحيد الصالح هو نظام انتقالي في الضفة الغربية وغزة لفترة كافية لتوفير «عازل زمني » تستطيع الاطراف اثناءه ان تتفاوض على تسوية نهائية. واكد انه من غير الواقعي ان يتوقع إلتزام اسرائيل سلفا بالانسحاب على الجبهات جميعا وتقبل حق تقرير المصير الفلسطيني ، فاننا نعتقد ان ترتيبا انتقاليا يمكن ان يبدأ عملية تغير الوضع الراهن . وكرر اثرتون قائلاً: قلقنا من انه حتى الان ، فان الاقتراح الوحيد المعروض بشأن الضفة الغربية هو اقتراح بيغن للحكم الذاتي، او خطة الحكم الذاتي الاداري، واكد للسادات على عيوب هذه الحالة . ومالم ترد مصر باقتراح مضاد ، فلن تشعر اسرائيل بحاجة للنظر في اي تغييرات في موقفها. واستعرض اثرتون عناصر النقاط التسع الاميركية ، واستحثّ المصريين على ان يقدموا خطتهم الخاصة. وكما قلنا، الرئيس وانا، للسادات في شباط (فبراير) كنا نريد ان نكون واثقين عندما نقدم اقتراحا اميركيا ، ان يشمل متطلبات السادات الاساسية .

وافق السادات وكامل على اعداد اقتراح مصري يؤكد على الجوانب الانتقالية ، في الخطة ، وطلبا في المقابل ان نأخذ في الاعتبار اقتراحهم وتعليقاتهم على نقاطنا التسع عند اعداد اقتراح اميركي رسمي. كذلك طلبا ان يوافق على التشاور معهم مرة اخرى قبل ان نقدم اقتراحنا المُعدّل. وكان السادات شديد القلق من ان خطتنا قد لا تصل الى المدى الكافي، وكان يشعر انه اذا كان الامر كذلك ، فانه يكون قد خسر رصيدا رئيسيا في التعامل مع اسرائيل . اتفاقا كبيرا يبين مصر والولايات المتحدة على مسألتي الضفة الغربية ووطن للفلسطينيين .

مصادفة ، طلب موشي دايان ان يأتي الى واشنطن في نهاية / نيسان (ابريل) واستفادة من هذا، خططت ان استخدم احاديثنا الخاصة لاناقش تقديم مقترحات اميركية وسط؛ وفي اثناء الصيف .

ولما كان الركود لم ينكسر، شعرت اننا نقترب بسرعة من مفترق طرق. ففائدة «المساعي الحميدة» للولايات المتحدة بين الاطراف قد استنفدت تقريبا وسرعان ما سيكون علينا ان نتقدم بمقترحات اميركية في محاولة لكسر الركود. فليس بوسعنا ان نترك الركود يستمر نظرا لما يعنية من مخاطر للسادات ولمصالحنا في الشرق الاوسط .

عندما اجتمعت مع دايان ، اوضحت ان السادات يحتاج الى مزيد من التحديد بشأن ماذا سوف يحدث في نهاية فترة السنوات الخمس الانتقالية، وطلبت منه بالحاح موافقة اسرائيلية على الانسحاب في نهاية الفترة الانتقالية . ورد دايان بان اسرائيل لا تستطيع ان توافق مقدما على اي عملية تتطلب انسحابا اسرائيليا من الضفة الغربية ، حتى لو طمئنت الى انه لن تكون هناك دولة فلسطينية، وحتى لو كانت قوات الدفاع الاسرائيلية ستبقى في مواقع امنية محددة. ولم يكن كارتر سعيدا عندما ابلغته هذا ، واراد ان ينتقد الموقف الاسرائيلي علنا .

نصحت ضد ذلك ، وبينما قدّم دايان باخلاص اراء حكومنه ، كان يتلمس طريقا لا عتناق فكرة نظام انتقالي. وكان يفهم ان سلاما بين مصر واسرائيل سيكون مستحيلا ما لم تعالج هذه المسألة المركزية. وكان يعتقد اننا يجب ان نجد طريقا لتفادي مسألة الوضع النهائي للضفة الغربية بينما تجرب الاطراف الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزّة. واضح انه كانت هناك خلافات كبيرة بين تفادي العمل . وهو غير واقعي سياسيا . وبين ايجاد ترتيبات محددة للتفاوض على الوضع النهائي للمنطقة في نهاية الفترة الانتقالية. طلبت الى دايان ان يؤمن اجابات اسرائيلية معتمدة على سؤالين محددين ، هل توافق اسرائيل على انه في نهاية السنوات الخمس ، يتخذ قرار حول الوضع النهائي والسيادة على الاراضي؟؟ وهل لاسرائيل ان تقدم خطوطا عامة لآليات التفاوض على التغيير؟ واوفق دايان على ان يطلب الى الحكومة الاسرائيلية ان تجيب على هذين السؤالين بأسرع ما يمكن ..

وقع تغيير طفيف في مواقف الاطراف على مدى الشهرين والنصف التالية. وبعد مناقشات ساخنة في الكونغرش ، وافق مجلس الشيوخ على مبيعات الطائرات للشرق الاوسط كما قدمناها.

وكان هذا النصر مهماً لعملية السلام ، كما دعم الثقة المصرية والسعودية في تصميمنا على تقوية العلاقات السياسية والأمنية معهما رغم المعارضة الداخلية القوية. وفي الوقت نفسه تصرَّف الرئيس كي يُنَفِّسَ التخوفات الاسرائيلية المتنامية من ميل الادارة تجاه العرب. فبعد زيارة دايان اعلن الرئيس انه يعتقد ان تسوية للضفة الغربية يجب ان تكون وفق مقترحات بيغن للحكم الذاتي . التي كنا نستخدم عناصر منها في تحسين اقتراحنا الانتقالي. وفي اول / ايار (مايو) اثناء زيارة قامَ بها بيغن بمناسبة مرور ثلاثين سنة على استقلال اسرائيل، اعاد كارتر بقوة تأكيد الالتزام الاميركي بأمن اسرائيل . ورد بيغن بحرارة. وفي لقاء آخر مع بيغن اكّد على انه يجب أن لا يستخلص اننا نعتمد مقترحاته للحكم الذاتي ، لاننا ما زلنا نعتقد انه لم تصل الى المدى الكافي ، ورد بيغن بان اسرائيل ستعلق دعواها بالسيادة لمدة خمس سنوات ، وهذا وقت طويل يمكن ان يحدث فيه الكثير .

انزعج المصريون مما بدا انه تحول نحو اراء بيغن. لكن كان ضروريا ان نسكت مشاداتنا العلنية مع اسرائيل، ونحن نستعد لبدء مجهود رئيسي لأعادة مصر واسرائيل الى مائدة المفاوضات واستحثيت السعوديين على الا يستسلموا للضغوط من اجل القطيعة مع السادات. وقد ساعدتنا في هذا الامر موافقة الكونغرس على صفقة الطائرات للشرق الاوسط .

قرار قمة كامب ديفيد

في اوائل / صيف / ١٩٧٨، عقدت لجنة مراجعة السياسة اجتماعات عدّة لتنسيق خطواتنا التالية فاذا كانت الاجوبة الاسرائيلية على السؤالين اللذين اعطيتهما لدايان في نيسان (ابريل) مبشرة بدرجة معقولة ، كان اعتقادي اننا نستطيع اقناع السادات بان يتحادث مباشرة مع اسرائيل ، وعلى كل ، فعلى اساس مزيد من المداولات مع دايان ، لم اكن متفائلا بان الحكومة الاسرائيلية ستتخذ القرارات الضرورية . وفي تلك الحالة ، سيكون خيارنا الوحيد هو تقديم مقترحات اميركية ، تعززها جهودنا كي نبقى متوازنين برفض المصادقة على مقترحات بيغن ، وكذلك نجاحنا في صفقة الطائرات للشرق الاوسط ، كانت تميل الى تقوية الرأي القائل باننا انحنينا للضغط النفطي العربي واننا نخل بأمن اسرائيل لصالح المصالح الاستراتيجية الامريكية الاكبر في الشرق الاوسط . وكان الكثيرون يقولون انه بعد ان وافقنا على صفقة الطائرات فأن العبء يقع على العرب ليقوموا بالحركة التالية .

وسط مداولاتنا، تلقينا انباء مشجِّعة من القاهرة، ففي ١٥/حزيران (يونيو) سلمنا. المصريون اقتراحا حول الضفة الغربية غير من موقفهم السابق تغييرا له مغزاه . كانوا ما زالوا مُصرِّين على الادارة المصرية . الاردنية للاراضي المحتلة ، اثناء الفترة الانتقالية وعلى ازالة المستوطنات الاسرائيلية، كما رفضوا اقتراحنا حول الوجود العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية اثناء الفترة الانتقالية ، رغم انهم تحدّثوا عن ترتيبات امنية متبادلة «اثناء الفترة الانتقالية وبعدها» .

ومع ذلك، قال، لنا السادات في احاديث خاصة، انه يمكن «اجباره» على الموافقة على قوات اسرائيلية في الضفة الغربية اثناء الفترة الانتقالية وعلى الموافقة على صياغة كارتر التي قدمها في اسوان حول الحقوق المشروعة للفلسطينيين .

بعد ذلك بفترة وجيزة ردت الحكومة الاسرائيلية على السؤالين. وتجنبت باجابتها الملتبسة المسألة المركزية المتعلقة بما يمكن ان يحدث بعد فترة السنوات الخمس الانتقالية. قال مجلس الوزراء انه بعد تجربة الحكم الذاتي لخمس سنوات فان «مستقبل العلاقات بين الاطراف وطبيعتها سينظر فيها ويتفق عليها» بين اسرائيل والممثلين المنتخبين للضفة الغربية وغزّة. فاذا جرّدنا الاجابة من الالتباس فان معناها ان اسرائيل لن تلزم نفسها الان بالانسحاب من الضفة الغربية او بحق تقرير المصير الفلسطيني بعد نهاية السنوات الخمس. فقمت بنشر تصريح يقول ان الولايات المتحدة تشعر ان اسرائيل قدمت اجابة غير مناسبة على السؤالين اللذين قدمناهما اليها .

في ٢١ / حزيران (يونيو)، وبعد النظر في اجابة الحكومة الإسرائيلية، ارسلتُ برقياتٍ الى القاهرة وتل ابيب، اقترح فيها ان يرسل السادات وبيغن وزيري خارجيتهما الى لندن لاجتماع يعقد في ١١ / تموز (يوليو) سوف اشارك فيه. ورغم ان هذا من شأنه ان يخيب امل السادات ، فقد قررنا مرة اخرى ان نؤجل تقديم مقترحات امريكية الى ان نتمكن من استكشاف كيف يتبلور تفكير الجانبين .

كانت اسرائيل مستعدة لحضور المحادثات مثلما كانت دائما منذ ان قطع السادات _ بغير حكمه _مناقشات اللجنة السياسية في كانون الثاني (يناير) . وفي البداية تأخر السادات عن قبول الدعوة. كان غاضبا لانه في ٢٥ / حزيران (يونيو) رفض مجلس الوزراء الاسرائيلي اقتراحه حول الضفة الغربية حتى قبل ان يقدمه رسميا. واعلن بيغن ان اسرائيل ببساطة ترد على التقارير العلنية عن اقترح السادات ، وانه من الطبيعي ان تنظر حكومته في الاقتراح عندما تتلقاه عن طريق الولايات المتحدة . وللتغلب على تردد السادات في ارسال وزير خارجيته كامل الى اجتماع لندن، استفدنا من زيارة نائب الرئيس مونديل المقررة الى اسرائيل ليحمل خطابات الى السادات وبيغن من الرئيس كارتر ، تضع الدعوة على اسس شخصية . ووافق السادات على اجتماع لندن.

❖ ❖ ❖

انتقل يوما المناقشات ، اللذان كانا مقررين في ١٨ و١٩ / تموز (يوليو) لاسباب امنية الى قلعة ليدز في مقاطعة كنت، ولم يؤديا الى اتفاق على اي من الاقتراحات المعروضة، ومع ذلك، فقد كانت للمحادثات التي جرت بين دايان وكامل وبيني اهمية كبيرة.

وربما كان من اهم نتائج مؤتمر ليدز حقيقة انه للمرة الاولى منذ حقب، ان تناول الاسرائيليون والمصريون العشاء معا .

في وجبتنا الاولى، مساء وصولنا، كنا متوزعين بدقة حسب مجموعاتنا القومية، فاختار الاسرائيليون ان يتناولوا العشاء معا، والمصريون مع بعضهم البعض، ورغم أن أَياً منهما كان سيقبل تناول الطعام مع الاميركيين فلم يكن بوسعنا ان نتناول العشاء مع طرف واحد دون الطرف الاخر .

وفي تلك الليلة ، وبعد ان ذهب كل الى غرفته ، قررنا ، ان الاستمرار بهذه الطريقة لن يؤدي الا الى زيادة الخلافات القائمة وانه من الان فصاعدا سنتناول وجباتنا جميعا معا.

وقد. تلقى زملاؤنا هذا القرار بشيء من التخوف والريبة، لكن بعد عشاء لطيف جدا في المساء التالي، اجلس فيه الاسرائيليون والمصريون والاميركيون على التوالي حول المائدة ، حيث كان كل شخص يحاول ان يكون ودودا مع شركائه ، اعتبرت الامسية نجاحا اجتماعيا باهراً .

تحسن جو المؤتمر بشكل ملحوظ بعد ذلك ، وحتى مع انه لم يتحقق اي اختراق ديبلوماسي، فان إعتراف كل طرف بانسانية الطرف الاخر لم يكن قليل الاهمية .

سألني دايان، بشكل شخصي، عما اذا كانت توجد فرصة لترك الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة كي يتقرر في المستقبل ، بدلا من ان يكون هذا في بداية الفترة الانتقالية ، وكان يعتقد انه لو كان هذا مقبولا لدى المصريين ، فيمكن ان يتحقق اختراق. ولم يفاجئني هذا لانني كنت قد استخلصت ان الاسرائيليين لن يوافقوا مقدما على الانسحاب ولا على مبدأ حق تقرير المصير للفلسطينيين، وقلت لدايان انني لن استبعد ترتيبا من قبيل ما يقترحه. عندئذ قدم رأيه الشخصي في انه اذا قُبلت مقترحات السلام الاسرائيلية ، فان اسرائيل ستكون مستعدة لمناقشة مسألة . السيادة في نهاية السنوات الخمس ، ويمكن التوصل الى اتفاق في ذلك الوقت.

في المناقشات التي جرت بيننا وجهاً لوجه ، وضع دايان وكامل جانبا المقترحات الرسمية لكل جانب وتحدثا ببساطة عن المشاكل العملية للتوصل الى اتفاق وقتى انتقالي. وكانا يحققان تقدما حتى ولو لم يتفقا على لغة الوثائق وكان الحل الذي يتشكل يشبه بشدة التناول الذي كنا نشكله منذ رحلتي الى الشرق الاوسط في اب (اغسطس) قبل سنة. وتحدث دايان وكامل في حدود اتفاق وقتي مدته خمس سنوات يصبح العرب الفلسطينيون اثناءها قادرين على ادارة شؤونهم، مع التفاوض على الحل النهائي اثناء تلك الفترة بين الاطراف المعنيين، مع مشاركة ممثلين فلسطينيين منتخبين. واقر كامل بضرورة وجود ترتيبات خاصة لحماية امن اسرائيل اثناء الانتقال، مشيرا الى إعتراف مصر بان قوات اسرائيل لن يكون عليها ان تنسحب تماما اثناء الانتقال.

في ختام محادثات قلعة ليدز ، اتفقنا ، سوندرز واثرتون وانا، اننا اخيرا وصلنا الى النقطة التي يجب ان يتغير فيها دور الولايات المتحدة ، كما نشعر انه لا فائدة من الاستمرار في محاولة التوسط على اتفاق مصري ـ اسرائيلي على المبادىء العامة للسلام. وعلى ذلك ، ونحن ما نزال في بريطانيا ، بدأنا مناقشة هيكل ، اقتراح اميركي لتسوية شاملة وعناصره ، بما في ذلك ترتيبات

للسلام بين مصر واسرائيل وعملية حكم ذاتي للضفة الغربية ، وفي الليلة التي سبقت مغادرتنا لندن بدأ سوندرز وضع مسودة الوثيقة، التي اصبحت بعد كثير من التعديلات والتبديلات ، تشكل اساس اطار كامب ديفيد لتسوية شاملة .

اصلا كانت نيتنا ان يلي اجتماع قلعة ليدز بعد حوالي اسبوعين ، تقديم المقترحات الاميركية، ربما في محطة الرصد الاميركية في سيناء. لكن هذا لم يتحقق، على اي حال، لان السادات منعه عن طريق العودة الى موقفه الرافض للتفاوض مع اسرائيل . وكان احد اسباب تصرف السادات هو الغضب من رفض مجلس الوزراء الاسرائيلي علنا رجاءه السري باعادة مدينة العريش وجبل سيناء الى السيطرة المصرية كايماءة حسن نية. ذلك ان رداً اسرائيليا ايجابيا كان يمكن ان يزوده بغطاء اعلامي لاستئناف المفاوضات الثنائية . لكن اهم الاسباب على اي حال هو اقتناع السادات بان تكتيكات الصدمة هي التي تبقي على الولايات المتحدة منشطة والاسرائيليين فاقدي التوازن. كذلك، كان تحت ضغط شديد من مستشاريه الذين كان يقلقهم اقتناع العرب بان السادات ينحدر باضطراد نحو سلام منفصل مع اسرائيل . ولقد فقد السادات بيغن باعلانه الدرامي الذي يتفق مع طبيعة زمام المبادرة في الصراع على الرأي العام الاسرائيلي والاميركي .

بعد هذه النكسة، اتفقنا، الرئيس وانا، في اواخر/ تموز (يوليو) على ان احاول «مهمة انقاذ» في الشرق الاوسط . وركز التخطيط الاولي لهذه المرحلة على هدفين: احراز موافقة السادات على استئناف للمحادثات المباشرة على اسس يقبلها بيغن، وتعويم ثقة السادات في استراتيجيتنا العامة. كان السادات منذ محادثاته مع الرئيس في نيسان (ابريل) ١٩٧٧، يلح على ان تدخل الولايات المتحدة كمشارك مساو. وكان الرئيس لما شعر وشعرت انه لاسباب ديبلوماسية وسياسية معقولة ، قد اجل هذا القرار لفترة اطول مما توقع السادات . وكان السادات قد بدأ يتساءل عما اذا كان اصرارنا على مفاوضات مصرية اسرائيلية كاطار ضروري لتقديم مقترحات اميركية هو مجرد عذر لتجنب المشاكل السياسية التي تترتب على تنفيذ كارتر التزامه له .

مع تقدم عمل الموظفين حول رحلتي، واصلنا الرئيس وانا، وزملاؤنا النظر في كيفية فتح الطريق المسدود. وقبيل سفري اتخذ الرئيس قرارا خطيرا: سيدعو السادات وبيغن الى اجتماع قمة في المنتجع الرئاسي في كامب ديفيد. وكانت ضربة جريئة ايدتها بحرارة . كانت الرحلات المتكررة الى عواصم الشرق الاوسط، ديبلوماسية المكوك، والتنويعات التي لا تنتهي على مسودات المبادئ و «عناصر» الحلول قد ضيَّقت المسائل وشكلها لكن كان من الضروري جمع الطرفين الرئيسيين في لقاء وجها لوجه للوقت الكافي والضروري كي يتوصلا الى القرارات السياسية التي تجعل تسوية ما ممكنة. اذا استطعنا ان نجعل الطرفين يتفقان على معاهدة سلام بين اسرائيل ومصر وعلى حل وقتي للضفة الغربية فان الطريق يمكن ان تنفتح الى السلام العام في الشرق الاوسط الذي ما زال هدفنا الاساسي، واعددنا الخطابات الضرورية بخط اليد الى بيغن والسادات .

في ٦و٧ / آب (اغسطس) ذهبت الى القدس والاسكندرية لأسلم الخطابات المكتوبة بخط اليد من كارتر الى بيغن والسادات تدعوهما الى مقابلة الرئيس في كامب ديفيد ابتداء من ٥ / ايلول (سبتمبر) للتفاوض على اطار السلام في الشرق الاوسط .

اجتمعت اولا الى بيغن في القدس وقبل فورا وبحماس، واكد على الحاجة الى التحرك الى الامام . وحذرت من اننا اذا لم نغتنم الفرصة فان هناك مخاطرة كبيرة بان تتسرب فرصة السلام من قبضتنا. وكان بيغن متوجسا من نوايانا في كامب ديفيد، وقلقا من انه سيكون محصورا بين كارتر والسادات . وقد اعلن في ما بعد انه في كامب ديفيد يجب على الولايات المتحدة ان تواصل القيام بدور الوسيط ويجب الا تتقدم بأي مقترحات من جانبها. بعد اجتماعنا كنت اخشى ان يتسرب الخبر قبل ان اصل الى مصر ، لكن بيغن كان وفيا لكلمته ، واحتفظ بالامر لنفسه تقريبا وكان بوسعي ان اقدم الدعوة للسادات من دون همسة من العلم العام .

فرح السادات بأن الولايات المتحدة صارت مستعدة للقيام بدور «الشريك الكامل». وقد استخدمت هذه العبارة للمرة الاولى بعد اجتماعي الى السادات وكان لها تأثير ايجابي على المصريين. واجاب بانه سيأتي الى كامب ديفيد ممتلئا بالتفاؤل ومستعداً للاستماع للجانب الاخر. لكنه لما وصل اخيرا الى لحظة الحقيقة، لم يكن متحمسا كعادته. كانت المخاطر بالنسبة له ضخمة ، مثلما كانت بالنسبة لبيغن وبالنسبة لكارتر ، فما لم تنجح القمة ، فان بوسع السادات ان يتوقع صرخة من العالم العربي. واذا فشل المؤتمر فان ذلك يمكن ان يعني التخلي عن سياسته للسلام كلها .

رغم رجائنا للزعيمين العربي والاسرائيلي بان يأتيا الى كامب ديفيد دون شروط مسبقة ، فقد اعلن بيغن في ٣١ / آب (اغسطس) ان موقف اسرائيل يبقى ولن يكون هناك انسحاب الى حدود ١٩٦٧، وان اسرائيل ستواصل السيطرة العسكرية على الضفة الغربية وغزة في ظل اي اتفاق وقتي. وقال ايضا ان الضم الواقعي للقدس ليس محلاً للتفاوض .



فور عودتي من الشرق الاوسط ، غرقنا في اعدادات مكثفة لقمة كامب ديفيد. ومنذ ان توسط تيودور روزفلت في المعاهدة التي جرى التفاوض عليها في بورتسموث في نيوهامبشير والتي انهت الحرب الروسية _ اليابانية، لم يقترب رئيس اميركي الى مايوشك جيمي كارتر ان يحاول. ولما دققنا في هذه الحالة، وجدناها مختلفة لان روزفلت بقي في لونغ ايلاند ولم يشارك بنفسه مباشرة في محادثات بورتسموث. وهكذا، فقد كانت توجد سوابق غير مجزيه لنسترشد بها. وكان هناك ما لا يُحصى من الترتيبات السياسية والديبلوماسية والاجرائية والبروتوكولية التي يجب ان تخطط ناهيك عن المشكلة الجوهرية الخاصة باعداد مسودة اميركية لاتفاقية سلام يمكن ان تجمع الطرفين معا .

توصلنا الى انه من الصعب ان نبقى في واشنطن ونخصص الوقت الضروري غير المنقطع لترتيباتنا للقمة. ومع ذلك فلا نستطيع ان نكون بعيدين عن واشنطن، وقدم لنا صديقي العزيز ومعلمي، افريل هاريمان ، حلا نموذجيا ، بان قدم لنا بيت الضيافة في مقره في ميدلبرغ بفرجينيا وفي ١١ / اب (أغسطس) انتقلت مع زوجتي وهال سوندرز وروي اثرتون وبيل كوانت الى ميدلبرغ لنقيم لايام عدة. وقد كان موقعا نموذجيا في ريف فرجينيا الجميل، يقع عند سفح جبال بلوريدغ، حيث نستطيع ان نكون وحدنا ونغمس انفسنا في بحر الامور الضرورية للتحضير لما رجونا ان تكون قمة ناجحة. وكنا جميعا نعرف ان مجرى تاريخ الشرق الاوسط معلق على حصيلة كامب ديفيد. وفي ميدلبرغ اعددنا الخطط الاساسية للقمة ، والكتب المساعدة للمعلوماتية الشديدة التفصيل، والتي ناقشتها في ما بعد مع الرئيس. كذلك درسنا مطولا كل الطوارئ التي قد تنشأ في كامب ديفيد والخيارات المختلفة للتعامل معها. وقد تبين ان نتيجة هذه التحضيرات كانت تفوق التقدير بسبب الثقة التي الهمتنا بها، كما احضر سوندرز معه مسودة الاتفاق التي كان قد بدأها في نهاية محادثات قلعة ليدز ، فراجعناها على ضوء التطوارت الاخيرة .

كان الهدف العريض والمباشر ايضا لاستراتيجية الادراة مازال ايجاد طريق لتسوية شاملة نستطيع ان نوصي بها اطراف الشرق الاوسط جميعا. بالاضافة الى هذا، كنت امل انه ، في كامب ديفيد ، نستطيع التوصل الى مسودة اتفاقية مصرية ـ اسرائيلية ، تشكل جزءا من تسوية شاملة ، ويمكن ان يكون هذان الاتفاقان توجيهات الى المرحلة التالية من عملية السلام : مفاوضات على معاهدات سلام ، وحكم ذاتي للسكان في الضفة الغربية وغزّة .

اما في ما يتعلق بالمسألة المهمة الخاصة بدور الولايات المتحدة ، فقد كنت واثقا من ضرورة ايجاد وثيقة تضعها الولايات المتحدة. فقد كانت مواقف الطرفين متباعدة الى حد لا يمكن معه التغلب على الخلافات، انطلاقا من مسوداتهما وكنت اعتقد ان السادات ومستشاريه سيرحبون بمسودة اتفاق اميركية باعتبارها اضمن الطرق لاحراز تقدم، اما بيغن فرغم معارضته المعلنة لمقترحات اميركية ، فانه قد يتوصل الى ان هذا التناول سيكون الطريق الوحيد لأحراز اتفاق. وفوق ذلك، فان هذا يناسب اسلوبه التفاوضي، الذي هو التركيز على اللغة المحددة للوثائق .

وكان مقررا ان يكون في القمة فريقان اميركيان يدعم احدهما الاخر، واكون انا العضو المشترك بينهما: المجموعة السياسية التي يرأسها الرئيس وتضم زبيغنيو بريجنسكي والمتحدث الكفوء باسم البيت الابيض جودي باول وهاملتون جوردان معاون كارتر السياسي الاستراتيجي الحصيف والخصب الخيال، وانا، واحيانا نائب الرئيس وهارولد براون . ومجموعة الخبراء ، الذين يجتمعون تحت توجيهي وتضم سوندرز واثرتون وكوانت، وسام لويس وهيرمان ايلتس، سفيرينا الموهوبين في اسرائيل ومصر على التوالي. وقد عملت هاتان المجموعتان في تناغم وثيق . وكانت المجموعة السياسية تتفاوض مع الشخصيات السياسية المصرية والاسرائيلية الرفيعة ، بينما كانت المجموعة المهنية تواصل الاتصال مع الفريقين المصري والاسرائيلي وتقدم مشورة الخبرة والتحليل لمواقف الطرفين اثناء تشكلها وتقدم صيغا للتغلب على الخلافات .

وقد اتخذ قرار مهم آخر قبل كامب ديفيد، اتفقنا عليه جميعا، وهو ان نصر على ان يبقى الجميع في المنتجع التاريخي في ميريلاند دون اي زيارات لواشنطن ولا حتى الى تيرمونث القريبة حيث مقر الصحافة. كذلك اتفق على ان يكون جودي هو المتحدث باسم الاطراف جميعا، والا يقال شيء جوهري حتى اختتام الاجتماع . فكثيرا ما رأينا التأثير المدمر للتسريبات الصحفية على المفاوضات. وكنا مصممين على ان نمنع حدوث هذا في كامب ديفيد. وقد نجحت إجراءاتنا، وفي تقديري ، اسهمت اسهاما في نجاح المفاوضات .

اسرار «معجزة» كامب ديفيد

عندما بدأت القمة كانت هناك مجموعتان من المقترحات ، ١ . مقترحات بيغن حول سيناء والحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزّة التي قدمها في / كانون الاول (ديسمبر) / ١٩٧٧ ، ٢ . واقتراح السادات حول الضفة الغربية وغزّة الذي قدم قبل بدء محادثات قلعة ليدز ورفضه الاسرائيليون فورا. وفي اليوم الثاني من كامب ديفيد قدّم المصريون اقتراح للسلام الشامل . وفي هذه الاثناء كانت في جيبنا مسودة معدلة لاطار سوندرز لتسويه شاملة اعددتها معه ومع اثرتون وكوانت في آب(اغسطس) .

كان اليومان الاولان من المؤتمر استكشافيين في اغلبهما، جرى فيهما التركيز على غرض القمة والخلافات في اقتراحات كل من الجانبين. وقضى كارتر جزءا كبيرا من وقته مع بيغن والسادات، في البداية كثلاثي، ثم وبشكل متزايد في اجتماعات ثنائية عندما رأى ان بيغن والسادات يميلان الى التصلب كل منهما في حضور الاخر. كان هدف كارتر في الاجتماعات الاولى القليلة ان يقيم تواصلا بين الزعماء الثلاثة . كان يسعى الى تحطيم عدم الثقة والعداء بين بيغن والسادات ، وان يلح عليهما بالاهمية القصوى للجميع في التوصل الى اتفاق في كامب ديفيد. وفي الحقيقة فأن البيان الذي اذيع بعد الاجتماعات الاولى القليلة لم تكن له صلة بالمسائل الجوهرية او الخلافات التفاوضية ، لكنه تناول التطلع المشترك للسلام . اراد كارتر في البداية ان يضع القمة على مستوى عال، يعكس العقيدة الدينية العميقة والاغراض الانسانية للزعماء الثلاثة .

واجتمعت انا والفريق المهني ايضا مع الوفدين المصري والاسرائيلي كل على حدة يوم الاربعاء ٦ / ايلول (سبتمبر) لتوضيح كل من المقترحات المصرية والاسرائيلية. واستمرت هذه المناقشات الثنائية يومي الخميس والجمعة، وكشفت بكثير من الوضوح مدى تباعد الجانبين حول المسائل الاساسية .

في ساعة مبكرة من صباح يوم السبت ٩/ ايلول (سبتمبر) توصل الرئيس والفريق السياسي بعد النظر في الأفتقار الى التقدم نحو سد الفجوة الضخمة بين مقترحات الجانبن ، الى ان الوقت قد حان للانتقال الى نص تفاوضي امريكي. وتقرر انه في يوم الاحد عندما يستألف العمل بعد عطلة السبت الاسرائيلية يجب ان تكون مسودة امريكية لأطار السلام جاهزة للمناقشة مع بيغن والسادات .

وفي التاسعة من ذلك الصباح ذهبت الى المقر الذي يعمل فيه الفريق المهني واحطتهم علما بقرار الفريق السياسي. وابلغتهم ان الرئيس ينتظر مسودة عمل في ساعة مبكرة بعد الظهر ، وكنا نتوقع هذا الطلب وبالعمل معظم ليل الجمعة كان سوندر قد راجع مسودة اطار آب (اغسطس) لتأخذ في الاعتبار الاوراق المصرية والاسرائيلية التي قدمت في بداية اجتماع كامب ديفد. وقمت مع بريجنسكي واعضاء الفريق المهني باستعراض المراجعة الى ان اصبحنا جاهزين لان نناقش مع الرئيس مسودة جيدة الاعداد . وانضم الينا الرئيس بعد الظهر ، ثم وضعت المسودة في صيغة نهائية .

وطبقا لترتيب مسبق ، قمنا اولا باستعراض مسودتنا بصفة غير رسمية مع كل من الوفدين على حدة فعقدنا اجتماعاً طويلاً كارتر، ومونديل وبريجنسكي وانا مع بيغن وكبار مستشاريه يوم الاحد. واعتكف بيغن وزملاؤه لدراسة المسوّدة تلك الليلة، واجتمعنا اليهم الرئيس وبرجنسكي وانا مرة اخرى صباح الاثنين لنتلقى رد فعلهم. كان الاسرائيليون قد حذفوا كل ماورد في المقدمة مأخوذا من القرار ٢٤٢ ، خصوصا مايتعلق بعدم السماح بالاستيلاء على الاراضي عن طريق الحرب، كما حذفوا الاشارات الى «الشعب الفلسطيني» واستبدلوها بعبارة «العرب الفلسطينيون» وأدخلوا عبارة «المجلس الاداري » بدلا من «سلطة الحكم الذاتي». واستأصلوا الاشارة الى معاهدة سلام لتسوية الوضع النهائي للضفة الغربية وغزّة واحلّوا محلّها جملة مؤداها ان المفاوضات ستعالج « جميع المسائل المتبقية بعد الفترة الانتقالية ». وفي فقرة القدس حذفوا الجملة التي تقول « ان اتفاقا حول العلاقات في القدس يجب التوصل اليه في المفاوضات التي تعالج الوضع النهائي للضفة الغربية وغزّة» ورفض الاسرائيليون رفضا قاطعا ان يناقشوا فكرتنا المقترحة التي تدعو الى تجميد المستوطنات طالما المفاوضات جارية. وتمت مراجعة الوثيقة على وجه السرعة ، بحيث ضمت بعض التغييرات الاسرائيلية ورفضت غيرها. واعطاها الرئيس للسادات في وقت لا حق من صباح يوم الاثنين كانت قد اعيدت اليها فقرة القدس، لكن مكان فقرة المستوطنات تُرِكَ خاليا بينما كنا نواصل استكشاف تلك المسألة مع بيغن ودايان، واعطانا المصريون تعليقاتهم والتغييرات المقترحة في النص في ساعة مبكرة من صباح الثلاثاء ١٢ / ايلول (سبتمبر) .

واظهرت التعليقات المصرية، مَثَلُها مَثَل الاسرائيلية ، بعد المدى الذي يجب علينا ان نقطعه. فقد اراد المصريون ايضا في الجوهر، ان يعيدوا كتابة مسودتنا فقد حذفوا عنوان «الضفة الغربية وغزة» ووضعوا محله «المشكلة الفلسطينية» ، كما ادخلوا اشارات الى «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». وقررت المسودة المصرية ان المستوطنات الاسرائيلية ستسحب من الضفة الغربية وغزّة وانه في نهاية السنوات الخمس الانتقالية يقرر الفلسطينيون مستقبلهم. وبالاضافة الى هذا نصّت مسودتهم على انه في بداية الفترة الانتقالية تنتقل السلطة الحكومية الى مصر والاردن. واخيرا، قضت المسودة المصرية بان السيادة العربية والادارة العربية ستعودان الى القدس «العربية» (الشرقية) ..

كان واضحا اننا نواجه وجهتي نظر متعارضتين تعارضا حادا حول طبيعة الحكم الذاتي الفلسطيني. كان المصريون يريدون الحكم الذاتي كمرحلة تمهيدية لحق تقرير المصير الفلسطيني والانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية. وكانت وجهة نظر الاسرائيليين كما يعكسها اقتراح بيغن في ديسمبر (كانون الاول) بشأن الحكم المحلي ، هي ان الحكم الذاتي يعني نوعا محدودا من الحكم الذاتي الاداري في ظل ظروف تحتفظ اسرائيل معها بالسيطرة على كل من الضفة الغربية وغزة. وقد استمر التوتر بين وجهتي النظر عبر كل شيء فعلناه في كامب ديفيد، وعبر المفاوضات على معاهدة السلام المصرية . الاسرائيلية في ما بعد، واثناء محادثات الحكم الذاتي الفلسطيني التي بدأت في / ايار (مايو) ١٩٧٩، وكان التحدي لمفاوضات كامب ديفيد هو مزاوجة هذين الهدفين المتعارضين، بالبناء على مبادرتين، مبادرة السادات الى القدس، واقتراح بيغن للحكم الذاتي .

ولقد سارت معالجتنا لهذا التحدي على دربين وثيقي الاتصال. على احدهما كنا نسعى للالحاح على بيغن بان يمضي الى ابعد ما يستطيع في قبول المبادىء العامة للانسحاب لتطبيق القرار ٢٤٢ على الجبهات جميعا، وللسعي الى تسوية شاملة، وعلى الدرب الاخر ، حاولنا ان نحول خطة بيغن للحكم الذاتي الى ترتيب جدي «للحكم الذاتي الكامل»، وهي كلمات بيغن ذاته مع سير المحادثات في كامب ديفد _ للسكان الفلسطينين في الضفة الغربية وغزة ولتوفير الية للحل النهائي لوضع الضفة الغربية وغزة مع نهاية فترة السنوات الخمس الانتقالية .

يوم الثلاثاء ، وفي ذهننا تلك الاعتبارات ، اعددنا مسودة عمل امريكية وقدمناها لكلا الطرفين كأساس لمزيد من المفاوضات وكانت مسودة ١٢/ ايلول (سبتمبر) الامريكية هي النص التفاوضي الذي ادى الى الاتفاق _ في صيغتها الثالثة والعشرين _ على اطار لسلام شامل ، جوهرة عملية الحكم الذاتي الفلسطيني. وقد حددت المسودة ان الطرفين يعترفان صراحة بأن مبادىء القرار ٢٤٢ _ الانسحاب على الجبهات جميعا في مقابل السلام الكامل والاعتراف الديبلوماسي _ يجب ان تكون اساس تسوية سلام. واعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وقضت باقامة سلطة حكم ذاتي منتخبة للضفة الغربية وغزة . كما قضت ايضا بان ممثلين فلسطينين منتخبين سيكونون طرفا في اي مفاوضات على الوضع النهائي للضفة الغربية ويشاركون في تقرير مستقبلهم، وتضمنت المسودة كلاما يقضي بتجميد كل من المستوطنات الجديدة وتوسيع المستوطنات القائمة في الضفة الغربية وغزة طالما المفاوضات جارية. كما ضمت فقرة عن القدس تقضي بانه «سوف يشرف مجلس بلدي يمثل سكان المدينة على الخدمات المركزية في المدينة » واحتفظنا بالفقرة التي حذفها الاسرائيليون من مسودتنا في ١٠ / ايلول (سبتمبر) والمتعلقة بالاتفاق على العلاقات في القدس .

تمحورت مناقشات الاسبوع الثاني على مسودة الولايات المتحدة ، وفي يوم الاربعاء ١٣ / ايلول (سبتمبر) قمنا، الرئيس وانا ، في اجتماعات متلاحقة ، بالاجتماع الى كل من الطرفين لمناقشة

النص الامريكي. واستمرت هذه الاجتماعات المنهكة ليل الاربعاء ومعظم يوم الخميس وكان يرأسها اما الرئيس، او انا، وكانت هناك توقفات كثيرة حيث كان الوفدان يذهبان اما الى بيغن او الى السادات لمناقشة صيغة وسط بينما نقوم بمراجعة بعد مراجعة، وكان التركيز كله تقريبا على ترتيبات الحكم الذاتي للضفة الغربية وغزة ، والقدس، والمستوطنات والمسائل المتصلة بها. وكانت المسائل الثنائية بين مصر واسرائيل تبدو بسيطة بالمقارنة .

ومع قرب انقضاء الاسبوع بدا محتملاً بل ممكناً، انه بسبب الانقسامات العميقة حول مبدأ الانسحاب والقرار ٢٤٢ ، وطبيعة الحكم الذاتي الفلسطيني، ووضع الضفة الغربية وغزة في المستقبل ، والقدس الا نستطيع التوصل الى اتفاق على الاطار الشامل .

وأذكر بوضوح مرات عديدة كان الجو فيها بالغ العتمة والكآبة، انني كنت اقول للرئيس انه رغم ان المستقبل يبدو بلا امل، فان هذا يشبه غالبية المفاوضات، بما فيها من لحظات الاستبشار الشديد وفترات الاكتئاب واليأس. واتفقنا على ان هدف السلام من الحيوية بحيث لا نملك ان نتركه يتسرب من ايدينا. لانه اذا فشلنا فسوف يمضي وقت طويل قبل ان يمكن عقد مثل هذه القمة مرة اخرى. كنا مصممين على الدأب والنجاح. في خلال هذا كله كان دايان متعاونا جدا في احلك اللحظات في مساعدتنا على شق طريقنا في الظلمات. وعندما كنا نواجه مسالك مسدودة، كان يسعى بخياله الخصب لايجاد طرق للتغلب على مشاكلنا. وكان لا يكل، يعمل حتى ساعات متأخرة من الليل رغم انه كان دائما تقريبا يعاني من آلام ظهر مريض كان قد انكسر منذ سنوات عدة ومن جراح عاناها في حرب ١٩٦٧، وكان وزير دفاع اسرائيل عيزر وايزمان الجذاب اللامع والمتهور، متعاونا جداً ايضاً كما كان المدعي العام اهارون باراك الذي يعمل الان قاضيا في المحكمة العليا في اسرائيل، وهو محام وباحث عالي الموهبة، ورجل حكيم وحساس وانساني ولدية قدرة مدهشة على التعامل السهل مع الكلمات يخدمها عقل خلاق، ولم يكن عنه غنى في ايجاد طرق للتغلب على ما كان يبدو عقبات كأداء.

وفي وقت مبكرمن الاسبوع الثاني ، ابلغ كارتر الفريق السياسي قلقه من انه مع انهماكنا في مزيج المسائل المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ، التي هي لب الاطار لتسوية شاملة ، فاتتنا فرصة ان نتفاوض على معاهدة سلام اسرائيلية ـ مصرية. وقال انه ليس فقط ان الخلافات على المسائل الثنائية المصرية ـ الاسرائيلية اقل عمقا في هذا المجال، انما ايضا ان وجود السادات وبيغن يوفر فرصة فريدة للتفاوض على اطار لمعاهدة سلام بين اثنين من اوثق اصدقائنا واركنهم في الشرق الاوسط .

وبعد مناقشات مكثفة بين فريقنا والاعضاء الرئيسيين في الوفدين الاسرائيلي والمصري، جلس كارتر في مقره ليضع مسودة اطار لمعاهدة سلام بين اسرائيل ومصر، وناقشها مع بيغن والسادات حدة، ومع منتصف الاسبوع الثاني كنا نتفاوض على لغة هذا الاتفاق الثاني بالتوازي مع مفاوضاتنا الاعرض. في تلك اللحظة بدا انه لا توجد سوى مشكلتين رئيستين في طريق التوصل الى اتفاق على اطار لمعاهدة سلام مصرية ـ اسرائيلية. كانت اسرائيل تريد الاحتفاظ بمستوطنات ومطارات في سيناء ، وهو ما عارضته مصر بشدة.

والاخطر ان مصر اصرت على ان تحقيق معاهدة سلام ثنائية يجب ان يربط بالتقدم نحو تسوية شاملة، بما في ذلك الانسحاب من الاراضي المحتلة ، وحل المسائل الفلسطينية ، وكانت المسألة الاخيرة حيوية للسادات حيث يستطيع ان يظهر انه لا يتخلى عن اشقائه العرب. هذا الربط بين معاهدة ثنائية والتقدم في محادثات الحكم الذاتي للضفة الغربية، اصبح مسألة حرجة اثناء المفاوضات التي تلت ذلك .

ومع استمرار المناقشات خلال الاسبوع الثاني بدأت الضغوط تقتضي غرمها اذ قال بيغن، نصف مازح، انه يشعر انه مربوط في اسوار كامب ديفيد واشجاره العالية «بدأت احس انه كمعسكر اعتقال» كذلك شعر السادات وبعض زملائه انهم محصورون في هذا التل الكثيف الاشجار، والمختلف جدا عن بلادهم. ومع ذلك ، فان حقيقة اننا كنا جميعا معا في هذه البقعة الجميلة وان تكن معزولة كانت مهمة ، لاننا كنا جميعا نعرف انه لا مهرب من المهمة التي امامنا، كان علينا ان نواجه المسائل الصعبة وان نتخذ القرارات الصعبة. كنا جميعا في هذا وكان موضوع الرهان هو مصير مصر واسرائيل والسلام في المنطقة .

مع مرور الايام، تزايد ضيق السادات من إصرار بيغن حول مسألة الضفة الغربية وغزة والمسألة الفلسطينية. وكان يتململ مما كان يعتبره محاكمة بيغن على التفاصيل الصغيرة وكان السادات يعتقد ان على الزعماء الثلاثة ان يتفقوا على عناصر سلام عادل ويدعو الخبراء يضعون هذا الاتفاق في لغة معاهدة وبدلا من ذلك وجد نفسه يواجه يوميا سلسلة من المواجهات .

كان يوم الجمعة / ١٥ / ايلول (سبتمبر) كان يوما مصيريا. في ذلك الصباح ابلغت من جانب السادات انه يريدني ان آتي لاراه في مقره. وعندما رأيته كان وجهه غائما ومزاجه حالكا كان واضحا انه يعاني ضيقا عميقا، لم يكن على طبيعته الدافئة والحاسمة. وطلب مني الجلوس ثم ابلغني انه قرر العودة الى بلاده، حيث انه لا امل في ان نستطيع التوصل الى اتفاق. حاولت اقناعه بان يبقى، مؤكدا على اهمية مهمتنا ومسؤوليتنا نحو شعوبنا ونحو سلام عادل، ورجوته ان يتذكران مبادرته الشجاعة هي التي جعلت من الممكن ان نكون هنا اصلا، وان التاريخ سوف يعاملنا بقسوة اذا فشلنا. ورجوت السادات ان يفكر في ما قلت بينما ذهبت فورا لابلغ الرئيس بشعور من اليأس يشبه الرصاص، عبرت الطريق الى اسبن لودج ، حيث كان يقيم الرئيس ، وعندما ابلغته حديثي مع السادات، صدم، لكنه ظل باردا وثابتا، وقال انه سيذهب فورا ليرى السادات، وقال انه لا يستطيع ان يدعه يغادر الان ، بعد ان قطعنا كل هذه المسافة. وتناول الهاتف وابلغ السادات انه في الطريق الى مقره وعندما غادر المقر كان قلبي وصلواتي معه.

لا بد وانني جلست ما يقرب الساعة في اسبن انتظر عودة الرئيس وكانت الدقائق تدق ببطء مؤلم . كان شيئا يشبه الانتظار خارج غرفة جراحة .

اخيرا، انفتح الباب ودخل الرئيس، وقال ببساطة «السادات سيبقى» وكأن الشمس قد طلعت فجأة من وراء السحب . ارتفعت معنوياتي ، وشعرت اننا عبرنا اخر نهر كبير واننا سوف نصل الى هدفنا. واستطيع ان اعود الى عملية التفاوض على الاتفاقات .

خلال الايام العشرة الاوائل احرزنا تقدما غير قليل في تشكيل الخطوط العريضة لعملية حكم ذاتي ، رغم ان مسائل صعبة قد جرى تفاديها وعلى كل ، فبدءا من مساء يوم السبت ١٦ / ايلول (سبتمبر) كنا ما زلنا على خلاف قطبي حول المستوطنات والقدس .

مع صباح يوم الاحد، كنا، الرئيس وأنا، نعتقد اننا توصلنا الى اختراق كبير في مناقشاتنا مع بيغن، فقد اجتمعنا ليل السبت الى بيغن ودايان وباراك الذي لعب دورا اساسيا في ايجاد صيغ سمحت بالاتفاق على عدد من المسائل الحرجة. اجتمعنا لما يقرب من ست ساعات، نتحدث حتى ساعات الصباح المبكر. وبينما كنا نراجع نص اتفاق السلام الشامل اثار كارتر مرة اخرى مسألة نشاط الاستيطان الاسرائيلي. وكان بيغن قاطعا بأنه لا يستطيع الدخول في اتفاق مع السادات يحد من حق اسرائيل في مواصلة المستوطنات في الضفة الغربية. وفي النهاية قال بيغن انه مستعد لان يعطي الرئيس كارتر خطابا منفصلا يقرر ان اسرائيل لن تقيم مستوطنات جديدة الى ان تكتمل مفاوضات الحكم الذاتي. وعلى هذا الاساس، وافقنا على ان نسقط من مسودة الاتفاق الشامل صيغتنا المقترحة حول تعليق الاستيطان. وبعد الاجتماع طلبت الى هال سوندرز ان يعد مسودة خطاب يعطيه بيغن لكارتر، يعكس اتفاقا على المستوطنات في الليلة السابقة، وعلى كل حال فبسبب مسألة القدس التي استهلكت معظم اليوم التالي لم نستطع ان نجعل الخطاب يوقع في كامب ديفيد. وقد ارسل هذا الخطاب مع خطابات جانبية اخرى متفق عليها، الى الاسرائيليين للتوقيع صباح يوم الاثنين بعد ان وقع اطار السلام مساء الاحد امام كاميرات التلفزيون في الغرفة الشرقية بالبيت الابيض .

منذ ان قدمنا مسودتنا يوم ١٢ / ايلول (سبتمبر) كنا نحاول التوصل الى اتفاق على فقرة حول القدس تجسد وجهات النظر المشتركة اذ كان قد تشكل قدر كبير من الصيغ المفيدة حول الترتيبات الاداريه البلديه تغطي امورا من قبيل النقل العام والسياحة، وما اشبه. لكن بيغن على كل، لم يكن ليقبل صيغة تضمر ان مستقبل وضع القدس مسألة محل للتفاوض او تتصل على اي نحو بعملية الحكم الذاتي . وواصل السادات اصراره على وجود رمز ما للسيادة العربية في القدس الشرقية واقترح علينا علما اسلاميا او عربيا ما فوق الاماكن الاسلامية المقدسة في القدس الشرقية، ولم يقبل بيغن اي رمز عربي مهما كان عاما او بعيدا في القدس الشرقية. ولم يوافق على ان سكانها العرب يستطيعون المشاركة في ترتيبات الحكم الذاتي للضفة الغربية، وعندما اثرت فكرة ان يرفع علم اخضر على قبة الصخرة فوق فوق جبل المعبد، انفجر رئيس الوزراء، قائلا لي انه تدنيس للمقدسات ان يقترح ان يرفع اي علم على قدس الاقداس، وانه اذا الححنا على المسألة فسوف يغادر كامب ديفيد فورا. واخذ يتضح انه لن يكون من الممكن التوصل الى اتفاق على لغة تغطي مسألة القدس .

وعندما اصبح واضحا في صباح الاحد ، انه لا يمكن صياغة فقرة حول القدس ترضي السادات ويقبلها بيغن، قررنا ان نسقط الاشارة الى المدينة من اتفاق السلام الشامل. وبدلا من هذا، اقتراحنا ان يقوم كل طرف ببساطة بتقرير موقفه الوطني من القدس في خطاب جانبي، وقام فريقنا المهني بوضع مسودة خطاب القدس بعد ذلك صباح الاحد ، محددا الموقف الاميركي كما عبرت عنه بيانات في الامم المتحدة في ١٩٦٧ ، واننا بالتالي نعتبر القدس الشرقية ارضا محتلة ، واننا لا نعترف بالضم الاسرائيلي في ١٩٦٧ .

عندما فحص بيغن مسودة الخطاب كان الوقت قرب الظهر؛ وهذه مرة اخرى بتفريق القمة. وجاء دايان الى المقر الرئيسي حيث كان كثير من اجتماعاتنا يعقد، واجتمعنا في غرفة البلياردو ، وانضم الينا كارتر الذي كان قد ابلغ ان هناك مشكلة ما، وبدا دايان عابسا ومنزعجا. وحذرنا من انه اذا صممنا على ان نضع بالتفصيل الموقف الاميركي من القدس الشرقية ، فان بيغن سيحزم ببساطة امتعته ويعود الى بلده وغضبنا جدا وطلب كارتر بعنف ان يعرف اذا ما كانت اسرائيل تقصد ان تقول للولايات المتحدة انها لاتستطيع ان تصرح علنا بموقفها. وشرح دايان بحرج شديد، انه من الناحية السياسية يستحيل على بيغن ان يربط نفسه باتفاق قد تقول الولايات المتحدة في سياقه صراحة انها لا تعترف بالضم الاسرائيلي للقدس الشرقية، وكان دايان رجلا نثق فيه كلانا. وكان واضحا انه يرى ان هذه مسألة حاسمة . وكانت المسألة بالنسبة لنا هي اذا ما كنا نلح على المسألة وربما نفقد كل ما انجز او ان نجد طريقة اخرى لنقول الشيء ذاته بكلمات مختلفة. وكان هذا قراراً صعبا، لكن في النهاية ، وبتأكيد مني قرر كارتر انه بينما نؤكد ان الموقف الاميركي يبقى كما تضمنته بيانات امام الامم المتحدة ، فلن نصر على النص عليها .

بدا ان آخر المسائل الرئيسية قد سويت. وفي منتصف ما بعد الظهر، في حوالي الساعة الثانية، عقد كارتر اجتماعا ثنائيا مع بيغن ليؤكد موافقة اسرائيل على الاتفاقين وبعد ان عاد الرئيس من الاجتماع مع بيغن استدعى السادات الى مقره .

لم اكن حاضرا عندما اجتمع الرئيسان، لكنني وصلت مع بريجنسكي وهال سوندرز الى المقر في اللحظة التي خرج فيها الرجلان من المكتبة ، كان السادات مقهورا رغم انه لم يبد منزعجا. وغادر المقر فورا من دون ان يتحدث الينا. وسألت الرئيس اذا ما كنا سنعد رسائل الى عواصم العالم نعلن فيها حصيلة ناجحة للقمة ، فاجاب كارتر «كنت خائفا تقريبا ان اسأله، لكن نعم، اعتقد ان لدينا اتفاقا» .

قال الرئيس كارتر للسادات ان اتفاقي السلام لا يتصفان بالكمال، خصوصا في ما يتعلق بالنقطة الاساسية، نقطة ايجاد ربط واضح بين معاهدة مصرية – اسرائيلية، وتسوية شاملة، وتحقيق عملية حكم ذاتي في الضفة الغربية وغزة. لكنه طمأن السادات الى اننا سنعمل معه لنضمن ان اسرائيل ستنفذ الاتفاقين باخلاص فحتى اللحظة الاخيرة كان بعض مستشاري السادات مازالوا يقولون ان الاتفاقين يميلان نحو الموقف الاسرائيلي لكن السادات كان يثق بالرئيس كارتر واعطاه موافقته .

مغالطات

بينما كنا نصعد الى الهليكوبتر ونطير عائدين فوق مزارع مريلاند الغنية الممتدة على مدى البصر كنت اعود بفكري الى الطريق الطويل والوعر احيانا الذي ادى بنا الى كامب ديفيد والانجاز التاريخي الذي تحقق. كان قلبي تغمره السعادة والأمل، ومع ذلك كنت اعرف انه ما زال امامنا عقبات كثيرة . لقد اتخذت خطوة كبرى الى الامام ، لكن ، على نحو ما، كنا قد بدأنا توا ان التفاوض على معاهدة السلام المصرية . الاسرائيلية سيكون صعبا عندمايكون علينا ان نواجه التفاصيل الخشنة. وستكون المناقشات المقبلة، حول المسائل الفلسطينية اكثر مشقة من أي شيء عانيناه حتى الان. ومع ذلك فقد طويت صفحة حرجة في الشرق الاوسط، وفصل جديد يوشك ان يكتب. لن تكون الاشياء هي ذاتها ابدا مرة اخرى، والباب الى السلام الحقيقي لاسرائيل والعدل للفلسطينيين قد فتح . وتضرعت ان نستطيع ان نقودهم عبره.

في مساء يوم الاحد ١٧ / ايلول (سبتمبر) وقع كارتر وبيغن والسادات الاتفاقيتين في احتفال براق في الغرفة الشرقية بالبيت الابيض ، وفي ليل الاثنين، شرح الرئيس الاتفاقيتين في اجتماع مشترك لمجلس الكونغرس ، على مرأى من السادات وبيغن .

لقد دعا «اطار السلام في الشرق الاوسط» الدول العربية للتفاوض على السلام مع اسرائيل على اساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبادئ الاطار وما يقضي به. وكانت العناصر المركزية في هذا الاطار هي ترتيبات الحكم الذاتي والتفاوض على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة. وان الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة سيتقرر في مفاوضات بين اسرائيل ومصر والاردن وممثلين لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، وان المفاوضات ستبدأ في موعد اقصاه السنه الثالثة من فترة الانتقال، وهي نقطة كانت موضع جدال ساخن في كامب ديفيد. كما قدم الاتفاقان اطارا ثانيا يتضمن المبادئ التي تحكم التفاوض على معاهدة سلام مصرية . اسرائيلية .

وكان «اطار ابرام معاهدة سلام بين مصر واسرائيل» يقضي بأن يبذل الطرفان جهدا مخلصا لابرام معاهدة سلام خلال ثلاثة اشهر – مع حلول ١٧ / كانون الاول (ديسمبر) – وكانت عناصره الرئيسية هي: الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من سيناء الى حدود ١٩٦٧ خلال ثلاث سنوات، وخلال تسعة اشهر من توقيع الاتفاقين تكمل اسرائيل انسحابا جزئيا الى الخط الممتد من العريش في الشمال الى رأس محمد في الجنوب ، وفي وقت الانسحاب الجزئي تقام العلاقات الطبيعية بين اسرائيل ومصر . كما نص على مناطق امن ومحطات رصد وقوة دولية لمراقبة الحدود ولضمان حرية الحدود عبر مضايق تيران . وترك وضع المستوطنات الاسرائيلية في شرق سيناء دون حل، لكن رئيس الوزراء بيغن، في خطاب جانبي الى الرئيس تعهد بان يجعل مستقبل تلك المستوطنات موضوعا لتصويت حر في الكنيست. وقرر الرئيس السادات في خطاب خاص الى الرئيس كارتر ان هذا الاتفاق يلغى اذا لم توافق اسرائيل على إزالة مستوطنات سيناء، وان مصر لم تبدأ المفاوضات الى ان يتحقق الحصول على هذا التأكيد من اسرائيل. ومن حسن الحظ فان الكنيست اقر بسرعة ازلة مستوطنات سيناء .

وفي تبادل مماثل لخطابات جانبية تتصل بالاطار العام قرر السادات ان القدس يجب ان تكون تحت السيادة العربية بينما كتب بيغن ان القدس «مدينة واحدة لا تقبل التقسيم، عاصمة دولة اسرائيل» وفي خطاب الى السادات قال كارتر ان الموقف الأميركي هو الموقف «الذي اعلنه السفير غولد برغ في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ / تموز (يوليو) ١٩٦٧، وفي ما بعد أعلن، السفير يوست في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في / اول / تموز (يوليو) / ١٩٦٩ » ، كما اكد السادات ان مصر «ستكون مستعدة لتولي الدور العربي» في المفاوضات على الضفة الغربية وغزة . وكان هذا لطمأنة اسرائيل ضد امكانية ان يرفض الأردن الانضمام الى المفاوضات. وعلى كل فان التبادل المتفق عليه لخطابات بين كارتر وبيغن على تعليق المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة اثناء مفاوضات الحكم الذاتي لم يحدث على الاطلاق .

يوم الاثنين، عادت الخطابات الجانبية جميعا عدا الخطاب الخاص بتعليق المستوطنات موقعة من الوفد الاسرائيلي ، واتصل سوندرز بالسفير دينتز ليستفسر عن الخطاب الغائب وابلغ ان بيغن يعيد صياغته وعندما وصل الخطاب بعد اعادة الصياغة بعد ظهر الاثنين، كان يشير الى تعليق اثناء المفاوضات على معاهدة سلام بين مصر واسرائيل، اي ثلاثة اشهر . ولم ندرك الا عندئذ . بعد ان وقع الاتفاقان واعلنا . ان رئيس الوزراء لن يلتزم بالتفاهم الذي توصلنا اليه معه ليل السبت السابق . وقال بيغن انه وافق فقط على تعليق اثناء مفاوضات معاهدة السلام التي ستستغرق ثلاثة اشهر ، وليس مفاوضات الحكم الذاتي، التي ستحتاج الى سنة او اكثر على الأقل. ولما كنا نناقش فقط الاتفاق الشامل ومفاوضات الحكم الذاتي اثناء اجتماع ليل السبت فمن الصعب فهم كيف ان بيغن اساء كليا تفسير ما كان الرئيس يطلبه . لكن هذا كان موقفه ورفض ان يتحول عنه .



تعتبر اتفاقيتا كامب ديفيد من اهم انجازات ادارة كارتر . اولا، فتحنا الطريق للسلام بين مصر واسرائيل وهو ما غير الطبيعة السياسية والعسكرية والاستراتيجية لنزاع الشرق الأوسط بأكمله، فالسلام الحقيقي بين مصر واسرائيل يعني انه لن تكون هناك حرب اسرائيلية عربية كبرى، ايا كان موقف سوريا والأردن او منظمة التحرير الفلسطينية او الرافضين العرب . ثانيا ، دفعت كامب ديفيد بالمسألة الفلسطينية الى قمة المسائل التفاوضية ومع ابرام معاهدة السلام المصرية . الاسرائيلية، ستكون البؤرة الوحيدة لعملية التفاوض. وهذا تقدم له مغزاه بالنسبة لرفض اسرائيل القاطع في بداية مبادرتنا للسلام، بان تعترف حتى ان هناك مسألة فلسطينية. ثالثا، رغم اننا فشلنا في حل مسائل الانسحاب الاسرائيلي وحق تقرير المصير الفلسطيني فقد خلقت كامب ديفيد مجرى لحل تلك المسائل في المستقبل وحددته .

ادعى بعض الناقدين ان كامب ديفيد تشكل تخليا عن تسوية شاملة لصالح سلام مصري . اسرائيلي. وهذه وجهة نظر شائعة في العالم العربي، لكنها لا تعكس الحقائق كما نراها. ففي

تقديرنا ان كامب ديفيد تعكس الهوامش الخارجية للممكن في ذلك الوقت. ان مراجعة للاتفاقيتين تبين ان اسرائيل اعترفت كتابة بأن للفلسطينيين «حقوقا مشروعة» وبأنهم سيمنحون «حكما ذاتيا كاملا». والتزمت اسرائيل بمجرى ، اذا نُفِّذَ باخلاص من شأنه ان يؤدي الى هيئة حكم ذاتي فلسطيني وسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية ، وفوق ذلك فانه اذا تصرفت سلطة الحكم الذاتي بحسب المسؤولية، فان عملية الحكم الذاتي ستصبح غير قابلة للالغاء، بمعنى ان اسرائيل ستجد انه من المستحيل سياسيا، ومن غير الضروري امنيا ان تواصل الوضع الراهن ، او ان تؤكد السيادة بعد الفترة الانتقالية .

حتى بعد ظهر يوم الاثنين كنا نعتقد ان رئيس الوزراء سيفي بالتزامه بالامتناع عن اقامة اي مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وغزة اثناء المفاوضات المطلوبة لاقامة حكومة ذاتية فلسطينية. والذي يثير الأسى ان بيغن تخلى عن التزامه وفي رأيي ان هذا حدث على الأقل بسبب خوفه من الرأي العام الاسرائيلي الداخلي بقدر ما هو بسبب اي سوء فهم لما قاله الرئيس كارتر ، ومع تعرض بيغن لهجوم متزايد من الصقور الاسرائيليين اصر على انه لم يوافق على شيء جديد، وان كل ما جرى في كامب ديفيد يتفق مع خطته للحكم الذاتي التي قدمها في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧ ، وان الفلسطينيين لن يحصلوا على اكثر من حكم ذاتي اداري محدود وقد سببت هذه التصريحات ضررا لا يوصف واضعفت موقفنا في شرح مكاسب سكان الضفة الغربية وغزة نتيجة للاتفاقيتين .

كانت اولى مهماتنا هي محاولة ان نترك الباب مفتوحا للمشاركة الأردنية في محادثات الحكم الذاتي وان نحافظ على التأييد السعودي للسادات. وعلى ذلك طلب اليّ الرئيس أنْ اسافر فورا الى الأردن والسعودية لاشرح إتفاقيتي كامب ديفيد، ولاجيب على ما قد يكون لدى زعمائهما من اسئلة. وكان عليّ ايضا ان اسعى الى تأييدهم المباشر، الذي لم يكن من المحتمل ان احصل عليه. كان الملك حسين والأمير فهد غاضبين على السادات الذي كان قد عاد الى القاهرة دون ان يشرح لهما ما انجز في كامب ديفيد ولماذا. . . وكانا يعتقدان انه قدم لهما التزاما صريحا قبل القمة بان يتفاوض على تسوية شاملة يمكن ان ينضم اليها بقية العرب بما فيهم الفلسطينيون، او على الأقل يمكن ان يؤيدوها دون مخاطرة سياسية غيرة مقبولة. وأبلغاني، انه بدلا من ذلك فان غالبية العالم العربي تهاجم السادات وانه لا يوجد زعيم فلسطيني معترف به مستعد للمشاركة في محادثات الحكم الذاتي في هذا الوقت. وقال كل من حسين وفهد ان السادات تخلى عنهما بابرامه سلاما منفصلا مع اسرائيل في مقابل عودة سيناء.

وقالا ان تقصير السادات عن تفسير كل من تصرفاته للعالم العربي وتصريحات بيغن بعد كامب ديفيد تثبت اننا لم ننجز سوى معاهدة سلام ثنائية وقلت باصرار انه قد تم انجاز الكثير وان ترتيبات الحكم الذاتي يمكن ان تؤدي في نهاية المطاف الى حق تقرير المصير الفلسطيني، واستعرضت بالتفصيل المزايا التي يمكن ان تنتج من الاتفاقين اذا اغتنما الفرصة التي يقدمها الاتفاق وعبرا عن عدم اقتناعهما بان اسرائيل ستلتزم بشروط الاتفاقين وروحهما.

في ختام مناقشتي الطويلة مع الملك حسين قال ان لديه اسئلة اضافية ويحتاج الى اجوبة عليها قبل ان يقدم رده بعد التفكير . ووعد بان يرسل الينا الأسئلة في وقت قريب. بعد عودتي الى واشنطن، عملنا انا والرئيس شخصيا على اجاباتنا على اسئلة الملك حسين ثم وقع الرئيس شخصيا الأجوبة وارسل هال سوندرز الى عمان ليسلمها الى الملك في ١٦ / تشرين الأول (اكتوبر). وامضى هال ساعات مع مستشاري الملك، وعقد اجتماعين منفصلين مع الملك نفسه، كما اجتمع الى ولي العهد فهد ومستشاريه والى فلسطينيين من. الضفة الغربية، ولسوء الحظ لم ينجح بأكثر مما نجحت.

ولأن أجوبة يوم ١٦ تشرين الأول (اكتربر) على اسئلة الملك حسين تمثل بوضوح شديد وجهات نظر الرئيس ووجهات نظري بعد كامب ديفيد مباشرة فمن المهم تلخيصها. قررت الأجوبة انه في ظل اتفاقي كامب ديفيد، سيتقرر مصير الضفة الغربية وغزة في مفاوضات بين الأردن ومصر واسرائيل وممثلين ينتخبهم سكان المنطقة، وان هذه المفاوضات ستبدأ في موعد اقصاه السنة الثالثة بعد الفترة الانتقالية. وان حصيلة المفاوضات ستعرض في تصويت على الممثلين المنتخبين ليصدقوا عليها او يرفضوها. وان وجهة نظرنا هي ان السيادة النهائية تعود الى سكان الضفة الغربية وغزة وانهم سيعبرون عن ارادتهم حول الوضع النهائي للمنطقة عن طريق هذا التصويت. بكلمات اخرى، موقف الولايات المتحدة هو ان سكان الضفة الغربية وغزة يجب ان يشاركوا في الخطوات التي ستقرر مستقبل المنطقة ، بما في ذلك مسألة السيادة .

وأوضحت الاجوبة ان الاتفاقين يقضيان بان سلطات سلطة الحكم الذاتي اثناء الفترة الانتقالية سيجري التفاوض عليها بين اسرائيل ومصر والأردن، اذا وافقت على الانضمام. وهكذا فان سلطة الحكم الذاتي ستنشأ باتفاق دولي، وستحدد الدول الثلاث سلطات تلك الهيئة وليس اسرائيل وحدها .

ولأسباب جرى شرحها، لم تذكر الاتفاقيتان القدس، لكن موقفنا الذي اكده خطاب كارتر للسادات والذي كتب في وقت واحد مع الاتفاقيتين، هو ان القدس الشرقية ارض محتلة. ومع ذلك، فاعترفا بالشخصية الدينية الخاصة للمدينة ، نستطيع ان نتصور وضعا نهائيا لها مختلفا عن وضع الضفة الغربية. واننا نعتقد انه ايا كان الحل الذي ينتج عن المفاوضات في المستقبل، فانه يجب ان يبقي المدينة غير مقسمة عضويا، وان يقضي بالوصل الحر الى الأماكن المقدسة للديانات الثلاث، وان يضمن الحقوق الأساسية لسكان المدينة سنؤيد الاقتراحات التي تسمح لسكان القدس الشرقية العرب بان يصوتوا في انتخابات سلطة الحكم الذاتي، لكننا نعتقد انه من غير المحتمل ان تمتد سلطات سلطة الحكم الذاتي الى القدس الشرقية اثناء الفترة الانتقالية.

لم تذكر الاتفاقيتان المستوطنات ، رغم اننا كما هو ملحوظ، نعتقد اننا حصلنا على التزام ان بيغن بان يلتزم بتعليقها اثناء مفاوضات الحكم الذاتي. ان موقف الولايات المتحدة المستقر حول المستوطنات تتعارض مع القانون الدولي وانها عقبة في طريق السلام . وتبقي وجهة نظرنا اثناء المفاوضات المطلوبة لاقامة سلطة الحكم الذاتي على اسرائيل، ان تمتنع عن انشاء اي مستوطنات جديدة .

اما عن مستقبل اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الضفة الغربية وغزة، فنعتقد انه يجب ان يكون لهم حق التوطن حيث هم اذا اختاروا ذلك ، ونتوقع ان العلاقة بين سلطة الحكم الذاتي وبين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الضفة الغربية وغزة سوف يجري بحثها في محادثات الحكم الذاتي ، وان موقفنا هو عدم استبعاد اي احد من سكان الضفة الغربية وغزة من الذين قبلوا إطار كامب ديفيد من التصويت من انتخاب هيئة الحكم الذاتي او من تولي الوظائف الحكومية بسبب انتمائه السياسي.

وحتى لايستخلص خطأ ان مصلحتنا الوحيدة في الاطار الذي قدمته اتفاقيتا كامب ديفيد هي اقامة ترتيب الحكم الذاتي للضفة الغربية وغزة، اوضحنا في اجوبتنا الى الملك حسين ان الهدف المعلن الاتفاقيتين هو «سلام عادل وشامل وتسوية دائمة لصراع الشرق الاوسط عن طريق ابرام معاهدات صلح تقوم على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ بكل اجزائهما» ، واننا ندرك ان هناك تفسيرات مختلفة للقرار ٢٤٢ على الجانبين خصوصا حول ما اذا كان القرار ٢٤٢ يتطلب انسحابا على «الجبهات جميعا» وقلنا ان الولايات المتحدة ستقف الى جانب موقفها المستقر في تفسير هذا الأمر : ان ٢٤٢ يتطلب الانسحاب على الجبهات جميعا.

❖ ❖ ❖

«الميل» الأميركي. .

و «الارادة» الاسرائيلية

في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨ ، اجتمع الوفدان المصري والاسرائيلي في واشنطن للتفاوض على تفاصيل معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية طبقا للاطار الذي اتفق عليه في كامب ديفيد، كذلك كان عليهم ان يقوموا بمناقشات موازية حول «خطاب جانبي» مصري . اسرائيلي يحدد ترتيبات التفاوض على الحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية وغزة .

رحب الرئيس كارتر بالوفدين في البيت الابيض في ذلك الصباح، وكان التجميع على تناقض ملحوظ مع بداية المفاوضات الاخرى حول الشرق الاوسط في السنوات الخمس الماضية ، اذ انه خلافا لمجموعات التفاوض الصغيرة التي شاركت في جولات الوزير كيسنجر في ١٩٧٤ و ١٩٧٥ او الفرق المسافرة التي رافقتني الى الشرق الاوسط ونيويورك في ١٩٧٧ ، او الفرق الصغيرة التي جاءت الى كامب ديفيد، خلافا لكل هؤلاء ، كان هذان الوفدان في ١٢ / تشرين الاول (اكتوبر) يضمان مجموعات كاملة من الخبراء الديبلوماسيين والاقتصاديين والقانونيين والعسكريين مستعدين لتحرير معاهدة كاملة للسلام. ولهذا السبب، فقد بدا لمن شهد منا الاحتفال القصير، ان الجهد الذي نوشك ان نبدأه، ذو طبيعة مختلفة طويلة الاجل. كان الجو ايجابيا ومشحونا بالترقب رغم ان الحاضرين جميعا كانوا يعرفون ان امامهم عملا شاقا.

كنا قد نظرنا في عدد من المواقع الممكنة للمحادثات لكن في النهاية قررنا ان تجري في بلير هاوس، بيت الضيافة الرئاسي الفسيح والجميل الذي يقع عبر الشارع من البيت البيض. ورغم ان تجهيزاته ليست مهيأة لهذا الاستخدام، فقد هيئت مكاتب مريحة لاعضاء الوفدين وجهزت غرفة اجتماعات. واضيفت الطبيعة التاريخية للموقع الى اجواء جدية الغرض، وكان مفهوما ان تكون لاعضاء الوفدين اماكن اخرى للعمل في فندق ماديسون القريب، وفي نهاية الأمر، تحول المزيد من اجتماعات الطرفين الى الفندق، الذي اصبح معروفا بين اعضاء الوفدين باسم «كامب ماديسون» .

بعد ترحيب الرئيس في البيت الابيض، سار الفريقان على الفور عبر جادة بنسلفانيا الى بليرهاوس ، وبدأ العمل الجدي. وكان النمط الذي استقر بعد ان افتتحت المفاوضات رسميا هو ان اجتمع الى الوزراء والى الفريقين المنفصلين من الخبراء ، في الاوقات التي تكون فيها قرارات مهمة موضع نقاش ، بينما كان روي اثرتون ، مع مجموعة مساعدة خاصة به ، يدير المفاوضات على اساس يومي. وكان الخطوة الاولى في الاجتماع الافتتاحي ، رجاء من الفريقين ان نقدم نصاً تفاوضياً. وكنا بعد كامب ديفيد قد اعددنا مسودة معاهدة قصيرة ، مع ملاحق حول الترتيبات السياسية والعسكرية التفصيلية، وكان مشجعا ان كلا الفريقين طلب الينا ان نتقدم بمشروع كوثيقة عمل. فقد ادى هذا، ليس فقط الى تجنب انفاق الوقت في محاولة نصوص متعارضة من الوفدين ، وانما الى تجنب المشكلة التقليدية ، مشكلة تقديم «خطة امريكية» .

لقد وصل الفريقان وفي نيتهما الانتهاء من العمل خلال الفترة المتفق عليها في كامب ديفيد: ثلاثة اشهر من تاريخ توقيع اطار كامب ديفيد، اي في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨.

ومع التأمل في كامب ديفيد ورد فعل العالم العربي بعده ، عرفنا ان اصعب المسائل السياسية ستكون هي مسألة العلاقة بين معاهدة السلام وسلام شامل يضم الفرقاء الاخرين في الصراع العربي _ الاسرائيلي وسوف تظهر المسألة بطرق متعددة، اكثرها شيوعا هو الطلب المصري بالربط بين تنفيذ المعاهدة وبين التقدم في الترتيبات الخاصة بالضفة الغربية وغزة ، كما سوف تظهر في اسئلة يلح بها الاسرائيليون حول العلاقة بين معاهدة السلام وبين معاهدات مصر واتفاقياتها الاخرى مع الدول العربية. وبالنسبة للاسرائيليين فان اصعب المسائل هي التخلي عن مصادر نفط سيناء والتخلي عن مستوطنات سيناء ، وتفاصيل اجراءات الامن .

مع سير مفاوضات المعاهدة، ثبتت صحة استخلاصنا بأن الربط بين تنفيذ المعاهدة وبين محادثات الحكم الذاتي سيكون أصعب المسائل. فقد اراد المصريون «تزامنا» بين المفاوضات المنفصلة على كلا الامرين، حتى يردوا على الانتقادات العربية القائلة بانهم يوقعون سلاما منفصلا مع اسرائيل. وقد اتخذ هذا شكل ضغط مصري على اسرائيل كي توافق، في خطاب جانبي ، على تاريخ محدد لاتمام محادثات الحكم الذاتي واجراء الانتخابات لهيئة الحكم الذاتي، واصر المصريون على ان يكون هذان الامران متزامنين مع الانسحاب الجزئي من سيناء، أي ٩

اشهر بعد توقيع المعاهدة. وكان الاسرائيليون كالغرانيتس في مقاومتهم لهذا الطلب، واستمر الجدل حول تحديد موعد لاتمام مفاوضات الحكم الذاتي حتى عشية توقيع المعاهدة في ربيع ١٩٧٩ .

كذلك إقترح المصريون تسلسلا للخطوات في تطبيع العلاقات : الاعتراف الديبلوماسي ، فتح السفارتين، تبادل السفراء، فتح القنصليات، وهكذا على ان يتزامن مع مراحل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء. وكان المصريون يشعرون ان هذا التسلسل، كما انه يوفر قوة ضغط لضمان الالتزام الإسرائيلي بجدول الانسحاب ، فأنه يمدد فترة تنفيذ المعاهدة كي تتحقق بالتوازي مع محادثات الحكم الذاتي للضفة الغربية وغزة. وعلى النقيض كان الاسرائيليون يطلبون تبادل سفيرين مقيمين فور اتمام الانسحاب الجزئي الى خط العريش . رأس محمد، واصبح توقيت تبادل السفيرين فكرة متسلطة على الاسرائيليين. كانوا يفهمون ما يحاول المصريون ان يفعلوا ، ولم يكونوا يوافقون على لي شيء يتضمن ان يكون تنفيذ المعاهدة مربوطا بالتقدم حول المسائل الفلسطينية او حول مسألة السلام الشامل. بالنسبة للاسرائيليين يجب ان تستقر المعاهدة على قاعدتها الخاصة .

وكان من بين المسائل الرئيسية الاخرى، طلب اسرائيل ان تتضمن المعاهدة نصا صريحا يحدد ان التزامات معاهدة السلام المصرية لها الاولوية على إتفاقياتها الدفاعية مع الدول العربية الاخرى ، في حالة اي حرب عربية . اسرائيلية في المستقبل، وكانت حجة اسرائيل انه بمقتضى القانون الدولي فان التزاما دوليا اسبق له الاولوية على معاهدة السلام، وان لمصر عديدا من الاتفاقيات الدفاعية مع الدول العربية الاخرى. وقال المستشارون القانونيون الاسرائيليون ، انه بدون مادة من هذا القبيل ، فانه في حالة حرب بين اسرائيل ودولة عربية اخرى تربطها بمصر معاهدة ، تكون لمصر صلاحية الوفاء باتفاقيتها الاسبق. وقال الاسرائيليون انه بناء على ذلك فان على مصر ان تصرح بلغة لا تقبل الالتباس ان معاهدة السلام المصرية . الاسرائيلية لها الاسبقية على اي اتفاقية دولية اخرى .

مع استمرار المفاوضات، برزت على الفور مسألة الربط. فقاومت اسرائيل بقوة الطلب المصري بادخال صيغة في جسم المعاهدة تربطها بتسوية شاملة. وكما في حالة الربط في محادثات الحكم الذاتي، لم يكن الاسرائيليون مستعدين للموافقة على اي شيء يجعل التنفيذ الكامل للمعاهدة مشروطا باي عمل يتخطى قدرة مصر واسرائيل على التحكم فيه. كان الاسرائيليون يخشون انه اذا وصفت معاهدة السلام بانها خطوة نحو تسوية شاملة ولم تتحقق تسوية شاملة، فان بوسع مصر ان تستنكر المعاهدة . وعلى كل فخلال بضعة ايام بدا ان تسوية مقبولة تتشكل. وكانت التسوية هي التزام حسن النية من الجانبين تتضمنه مقدمة، بحل المشاكل المتعلقة بسلام شامل وبأن يعالجا المسائل الفلسطينية. وقد اصبحت صيغة هذه المقدمة موضوعا للمماحكة المملة خلال محادثات بليرهاوس باكلمها وبعدها .

تحقق تقدم في مسائل اخرى ايضا، فعرضت اسرائيل ان تعجل اجزاء من انسحابها الجزئي ، ووافق الوفد المصري على تبادل سفيرين مقيمين عند اتمام الانسحاب الى خط العريش . رأس محمد). اما حول اولوية المعاهدة على الالتزامات الدولية الاخرى، فقد بدا ان المصريين يفهمون قلق اسرائيل العميق ، وكان الجانبان يبحثان بنشاط عن لغة مقبولة. كما تحقق بعض التقدم في تحديد «الايماءات» (الاعمال) الاسرائيلية المنفردة في الضفة الغربية وغزة، وهي الايماءات التي من شأنها ان تدعم الثقة العربية في جدية المفاوضات، لكن اجمالا، كان التقدم بطيئا، ولم يتوصل الطرفان الى اتفاق مؤقت على المسائل الرئيسية قيد موافقة الحكومتين الا في ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) بعد ان تدخل كارتر شخصيا للمساعدة على منع تهديدات بالرحيل من كلا الوفدين، وليوقف المماحكة اللغوية من قبل الجانبين .

وعلى كل، فلم يشمل الاتفاق، الخطاب الجانبي الحرج حول الضفة الغربية وغزة، حيث بقيت الشقة بين الوفدين واسعة. واستجاب الوفد المصري للطلب الاسرائيلي بمادة خاصة محددة حول مسائل اولوية الالتزامات، ووافق الوفد الاسرائيلي على ادخال صيغة في مقدمة المعاهدة تعبر عن استمرار التزام الدولتين بتسوية شاملة .

ولقد انجز الاتفاق في هذا الوقت المبكر بسبب شجاعة المفاوضين على الجانبين وبراعتهم وتصميمهم، ومساعدة الفريق الاميركي. ويجب ان يسجل فضل خاص لدايان ووايزمن والياكوم روبنشتين مساعد دايان الكفوء، في الجانب الاسرائيلي ، وللفريق كمال حسن على و بطرس غالي، واسامة الباز المفاوض البالغ الموهبة، على الجانب المصري. وعلى الجانب الامريكي كان اثرتون وسوندرز وكوانت من اكثر الناس مثابرة .

والمحزن، على اي حال انه ثبت ان كلا الوفدين قد ذهب الى ابعد مما يمكن ان تقبله حكومته ففي اليوم التالي، ابلغنا بطرس غالي ، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية وهو رجل موهوب ، بان السادات اعترض على نقاط عدة، خصوصا الفقرة الخاصة بأولوية الالتزامات، وانه مصّر على اعادة فتح هذه المسألة ومسائل أخرى. وكان رد فعل إسرائيل اقل سلبية: فقد وافق مجلس الوزراء الاسرائيلي على المعاهدة من حيث المبدأ لكنه ايضا اراد بعض التغييرات، خصوصا تليين صيغة الربط في المقدمة، وعاد دايان واعضاء آخرون في الوفد الاسرائيلي الى اسرائيل لفترة قصيرة لاجراء مشاورات وتعطلت مفاوضات واشنطن الى ان عادوا في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) .

وكما حدث كثيرا من قبل، اغرق جو التفاوض بمصاعب جديدة نبعت من النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الضفة الغربية. وكان المصريون يضغطون علينا لتحقيق تجميد اسرائيلي للمستوطنات الجديدة قبل توقيع المعاهدة، مؤكدين على اهمية هذه المسألة للدول العربية الاخرى .

وبينما كانت القاهرة والقدس تنظران في النصوص الاولية التي تم التوصل اليها في بلير هاوس، اعلن بيغن. خططا لتوسيع مستوطنات الضفة الغربية. وكانت هذه الخطوة متعارضة

حتى مع رواية بيغن لاتفاقيتي كامب ديفيد. ولقد غضبنا غضبا شديدا، وقمت على الفور باذاعة تصريح يعرب عن الاسف وبشكل غير رسمي، حاولنا ان نجعل بيغن يفهم ان مثل هذه الاعمال تعرض المفاوضات للخطر، لكنه رفض احتجاجنا واصر على انه اوضح في كامب ديفيد ان اسرائيل ستواصل توسيع المستوطنات القائمة ، حتى بينما تمتنع عن انشاء مستوطنات جديدة . وغضب السادات واعلنت مصر على الفور انها تنظر في استرجاع مفاوضيها من واشنطن .

في هذا الجو المتوتر، عاد الوفدان الى مائدة المفاوضات، وكنا مصممين على مقاومة طلبات اي الجانبين باعادة فتح مسائل مالم يكن واضحاً ان هناك حلاً مقبولا من الجانبين، فلم يكن بوسعنا ان نفقد ارضا بالجدل مرة اخرى حول لغة تم الاتفاق عليها، ورغم افضل جهودنا، اصر كل من الجانبين على اعادة فتح مسائل كان قد تم التوصل الى اتفاق بشأنها .

عند هذه النقطة عدت الى الانضمام الى المناقشات، حيث كنت عدت للتو من مفاوضات «سولت» في موسكو. وبدأت مناقشات مع غالي ودايان حول الخطاب الجانبي الخاص بالضفة الغربية وغزة وكانا قد اتفقا على ان يعبر الخطاب عن نية الفريقين بدء مفاوضات حول ترتيبات اقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني بعد التصديق على معاهدة سيناء للسلام. واراد السادات ان يحدد الخطاب ايضا جدولا زمنيا لاتمام مفاوضات الحكم الذاتي، وهو ما حذرنا دايان من ان بيغن سيرفضه وفوق هذا ففي جهد لاظهار كسب واضح للفلسطينيين ، اقترح السادات انه اذا ثارت مشاكل حول ترتيبات الضفة الغربية تطبق عملية الحكم الذاتي اولا في غزة، حيث يعتقد المصريون انهم يستطيعون التأثير على الزعماء الفلسطينيين المحليين .

على مدى الاسبوعين التاليين تقدمت المفاوضات بتثاقل على صيغة الربط في المقدمة، وعلى مادة اولوية الالتزامات، وعلى عديد من المسائل الاقل اهمية وكان الفريق الاميركي ينتج سيلا مستمرا من الصياغات البديلة في محاولة لسد الثغرات في نص المعاهدة، بينما كان المصريون والاسرائيليون يتبادلون صيغا للخطاب الجانبي الخاص بالضفة الغربية وغزة ، مع تغييرات لغوية صغيرة حساسة مبهمة وواصل المصريون محاولة الزام الاسرائيليين بترتيبات محددة واطر زمنية ، بينما كان الاسرائيليون يقاومون اي عبارة لايمكن ارجاع اصلها الى لغة كامب ديفيد كان العمل ممضا على نحو مزعج ، لكن يوما بعد يوم كنا نخطو خطوة قصيرة الى الامام.

اثناء هذه الفترة في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) اجتمعت الى بيغن اجتماعا قصيرا في نيويورك عندما توقف في طريقه الى كندا، واستعرضنا المعاهدة حرفيا سطرا سطرا. وكان مصرا ان علينا ان نسقط ما ورد في المقدمة عن الالتزام بسلام شامل ، او ان نضعفه. وحاولت ان اقنعهم بان لغة المشروع الحالي تمثل تنازلا كبيراً من السادات، الذي كان يريد مادة في صلب المعاهدة ذاتها . لكن بيغن لم يكن ليتزحزح. كما واثار فكرة قرض اميركي كبير لمساعدة اسرائيل على دفع نفقات انسحابها من سيناء. فأبلغته أن هذا لايستطيع ان يقرره سوى الرئيس، وانه بالطبع، يتطلب موافقة الكونغرس . واكد بيغن بالرغم من ان كامب ديفيد دعت الى المشاركة الاردنية في مفاوضات الضفة الغربية وغزة ، فبوسع مصر واسرائيل ان تمضيا وحدهما، اذا دعت الضرورة .

أن أحد الاسباب الرئيسية للمصاعب في مفاوضات المعاهدة، هو المشاكل السياسية المتزايده التي كان بيغن والسادات يواجهانها في الداخل . فالهجوم على بيغن من اليمين واليسار بعد كامب ديفيد لم ينحصر ، وكان ناقدوه يقولون انه بالموافقه على توفير الحكم الذاتي للضفة الغربية وغزة، فانه قد اتخذ الخطوة الاولى نحو دولة فلسطينية مستقلة. ورد بيغن بأنه لم يوافق في كامب ديفيد على أي شيء لم يسبق ان وافق مجلس وزرائه عليه في اقتراح الحكم الذاتي في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧، وكان اعلانه حول المستوطنات يهدف الى اظهار انه لايساوم على الضفة الغربية. وقد زادت هذه التصريحات من صعوبة مهمة اقناع العرب بأن اتفاقيتي كامب ديفيد تصفان عملية تستطيع ان تؤدي الى الوفاء بـ «الحقوق الفلسطينية» والى تسوية عادلة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لها .

وكنت قد ادركت بعد زيارتي للسعودية والاردن في ايلول (سبتمبر) انه سيكون علينا ان نقوم بجهد اعلامي كبير في البلدان العربية لشرح ما تضمت كامب ديفيد من حقائق، وطلبت الى «وكالة الاتصالات الدولية» وهال سندرز اقتراح طرق لا بلاغ رسالة تقول انه ايا كان ما يقوله بيغن، فان كامب ديفيد تقدم له مغزاه على الاقتراح الاصلى بالحكم الذاتي. وتم اعداد عدد من اشرطة الفيديو وبرقيات التعليمات للسفراء في المنطقة، تركزت على الاختلافات الواضحة بين اقتراح الحكم الذاتي وبين «الحكم الذاتي الكامل» الذي اتفق عليه في كامب ديفيد. وكان مفتاح هذه الجهود هو اجوبتنا على اسئلة الملك حسين ، وكما ذكر في الفصل السابق ، كنا الرئيس وانا قد قررنا ان يجيب على تلك الاسئلة كتابة فهكذا نستطيع ان نقدم بسهولة التفسير الاميركي لما اتفق عليه، خصوصا حول معنى الحكم الذاتي الكامل ورؤيتنا لستراتيجية حل للوضع النهائي للضفة الغربية وغزة. ولنجعل اجاباتنا موثوقة قدر الامكان ، فقد وقعها الرئيس كارتر وسلمها هال سوندرز الى الزعماء العرب. وعلى كل، فان هذا الجهد الضروري والبالغ الافصاح، قدم البارود لناقدي كامب ديفيد في اسرائيل .

ولم يبذل المصريون قليل جهد لشرح اتفاقيتي كامب ديفيد. ومع ذلك فانهم في سياق محادثات بلير هاوس، قدموا نداء قويا لاسرائيل بان تتخذ ما اسماه بطرس غالي خطوات لبناء الثقة من شأنها ان تساعد على تحسين المناخ السياسي في الضفة الغربية وغزة، وان تظهر للعرب ان اسرائيل تنوي ان تنفذ باخلاص التزاماتها بمقتضى الاتفاقيتين. ومثلنا كان المصريون يعتبرون ان برنامج الاستيطان الاسرائيلي هو اكبر نقطة مفردة ضارة في اضعاف مصداقية عملية كامب ديفيد. وقالوا ان على اسرائيل ان تقوم بايماءة ما . مثل تجميد نشاط الاستيطان، تخفيض القيود على النشاط السياسي في الضفة الغربية وسحب الحكومة العسكرية اذا كان مقدرا ان يكون هناك امل في اقناع العرب الاخرين بان كامب ديفيد كانت خطوة الى الامام .

اصاب الخلاف المستمر على التفسير ايضا محاولتنا لا حراز تقدم في المناقشات الموازية حول الضفة الغربية وغزة في بلير هاوس. فقد انكر الاسرائيليون اطلاقا انه سيكون هناك استفتاء

يشارك فيه الفلسطينيون، رغم ان اتفاقيتي كامب ديفيد نصتا صراحة على ان الاتفاق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة سيقدم الى «تصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة» وكنا قد ابلغنا الملك حسين اننا نفسر ذلك بأن معناه أن كامب ديفيد «لم تستبعد سلفاً أجراء انتخابات لسكان الضفة الغربية وغزة ، بعد عقد اتفاق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة، للغرض الصريح الذي هو انتخاب ممثلين يقدم لهم ذلك الاتفاق للتصويت»، وبالمثل انكر بيغن الان انه ستكون هناك حاجة لأي انسحاب لقوات الدفاع الاسرائيلية من الضفة الغربية، رغم ان اتفاقيتي كامب ديفيد حددتها ان بعض القوات الاسرائيلية سوف تسحب وان البقية سيعاد توزيعها في عدد محدود من المواقع الأمنية . وادعى دايان في محادثات المعاهدة ان بوسع الحكومة العسكرية الاسرائيلية ان تستمر لبعض الوقت حتى بعد اقامة مجلس الحكم الذاتي ، بينما نصت اتفاقيتا كامب ديفيد على ان «... الحكومة العسكرية الاسرائيلية وأدارتها المدنية ستسحبان فور انتخاب سلطة الحكم الذاتي انتخابا حرا» . وأعلن بيغن ان سلطة الحكم الذاتي ستكون مجرد هيئة إدارية ، بينما صممنا على ان سلطات المجلس ومسؤولياته ستقرر في المفاوضات، وليس من جانب اسرائيل وحدها.

اصبح السادات قلقا متزايدا حول هذه الخلافات وحول عجزه عن اقامة ربط صريح بين معاهدة السلام وبين تسوية شاملة: ففي ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) دعاه المؤتمر العربي في بغداد الى عدم توقيع معاهدة مع اسرائيل وهدد بمقاطعة اقتصادية لمصر اذا مضى السادات قدما وقد اقلق هذا غالي وسواه من المفاوضين المصريين قلقا عميقا. وفي ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) عندما كان يبدو ان المسائل الكبرى النهائية في صياغة المعاهدة اقتربت من الحل، كتب السادات الى كارتر انه يجب ان يحصل على التزام حول ما سوف يحدث في الضفة الغربية وغزة قبل ان يكون بوسعه ان يوقع المعاهدة. وكان من الصعب التأكد من أن أي قدرٍ من القلق المصري من عزلة القاهرة عن العالم العربي كان يعبر عن مشاعر السادات الشخصية وأي قدر منه يعبر عن مشاعر مستشاريه السياسيين. لكن كان من الواضح ان السادات مستعد للمخاطرة بمزيد من التأخير في عقد المعاهدة كي يحصل على التزامات ذات قيمة بالنسبة للحكم الذاتي.[١]



هوامش

(١) وكالات الاتصالات الدولية : على خلاف ما توحي به التسمية ، هي احد اجهزة الدعاية والاعلام التابعة للحكومة الاميركية .

معاهدة سيناء :

الكلمات والالتزامات

بدا دايان ووايزمن على قدر معقول من الثقة بان اسرائيل يمكن ان تقبل نص المعاهدات الذي اقترب من صيغته النهائية، لكنهما كانا قلقين من الطلبات المصرية الملحة لمزيد من الترتيبات في الضفة الغربية وغزة، وكانت تشغلهما كيفية تأثير ذلك على استقبال مجلس الوزراء الاسرائيلي للمعاهدة .

اتفق كارتر معي ان علينا ان نعيد مضاعفة جهودنا حول مسألة الضفة الغربية وغزة ، في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) أعطينا الجانبين صيغتنا المعدلة للخطاب الجانبي حول الضفة الغربية وغزة، والذي اقترحنا ان يوجهه الرئيس كارتر الى بيغن والسادات، بدلا من ان يكون خطابا متبادلا بين الاخيرين. ولم تكن صيغتنا تتضمن جدولا زمنيا للحكم الذاتي ، وهو احد المطالب المصرية الرئيسية ، لكنها ألزمت اسرائيل بان تبدأ المفاوضات بعد شهر من التصديق على معاهدة السلام، بموعد مستهدف لا يتعدى نهاية عام ١٩٧٩ لاجراء انتخابات لهيئة الحكم الذاتي. كذلك الححنا على الاسرائيليين ان يكون متهاودين بقدر الامكان بالنسبة لـ «إيماءات حسن النية»، لتحسين الجو في الضفة الغربية وغزة .

رد السادات سلبا. كما اصر على اعادة فتح صيغة المعاهدة حول الربط بين المعاهدة وبين تسوية شاملة، وحول النص المقترح في المعاهدة لمادة «أولية الالتزامات» ، وغيرهما من المسائل التي كانت قد حلت مؤقتا بين الوفدين . وارسل نائب الرئيس حسني مبارك الى واشنطن ليجتمع الينا في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ليبلغنا بقلقه وشعوره اننا طلبنا اليه ان يقدم التنازلات كلها في مواجهة التعنت الاسرائيلي. وحذرنا مبارك من انه من اللزوميات بالنسبة للسادات ان يربط معاهدة السلام بالحكم الذاتي الفلسطيني ، وقال انه اذا لم يتحقق هذا، فان مركز كل من مصر والولايات المتحدة في العالم العربي سيتدهور . واكد على ان السادات يريد التزاما أسرائيليا باتمام محادثات الحكم الذاتي وسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية مع حلول كانون الثاني (يناير)١٩٨٠ . وقال مبارك ان السادات يعتقد ان الحكم الذاتي يجب ان يبدأ في غزة اولا ، كنموذج يبني الثقة بالنسبة للضفة الغربية ، وكدليل ملموس على ان التقدم في المسائل الفلسطينية . وردينا – كارتر وانا – على مبارك بأن علينا أن نعترف بالمدى الذي قطعته اسرائيل في مسألة الضفة الغربية وغزة بالتزامها ببدء محادثات الحكم الذاتي خلال شهر من التصديق على المعاهدة. كما اوضحنا ان مفاوضات الحكم الذاتي ستكون جارية بينما تنسحب اسرائيل من سيناء على مراحل، وبينما يتم الانسحاب الكامل خلال ثلاث سنوات وهكذا، فمن الناحية العلمية، سيكون تنفيذ المعاهدة ومراحل عملية الحكم الذاتي اجراءين متوازيين. واستحث كارتر مبارك بأن يوصي السادات بأن يقبل المعاهدة كما هي .

في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) اتصل بيغن هاتفيا بكارتر ليقول ان مجلس الوزراء الاسرائيلي قبل مشروع المعاهدة شرط ان تقبل مصر ايضا. كما قال ان اسرائيل لن تقبل أي جدول زمني ولا أي تاريخ مستهدف لاتمام محادثات الحكم الذاتي أو لاجراء الانتخابات ، كما يطلب السادات . وفي ما يعني بيغن، فإن مفاوضات المعاهدة قد انتهت وعلى مصر ان تقبل لغتها كما هي . وابلغ دايان الصحفيين بأن على مصر ان «تقبلها أو ترفضها» .

لقد وصلنا الى مأزق جدي ان مسائل المعاهدة التي اثارها السادات، على صعوبتها، قابلة للتفاوض. وضلت المشكلة هي تصميم السادات على احراز موافقة اسرائيل على اطار زمني محدد لمنح الحكم الذاتي للفلسطينيين. وكتب السادات الى كارتر في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) انه لايستطيع توقيع المعاهدة في ظل الظروف القائمة دون ان يخل بتعهده بالا يعقد سلاما منفصلا . واصر على ان الحل هو ان توافق اسرائيل على موعد مستهدف لاقامة الحكم الذاتي يتزامن مع اتمام الانسحاب الجزئي من سيناء. كما عاد السادات الى اثارة مشكلة اولوية الالتزامات، متشكيا من ان هذه الصيغة كما تشكلت في بلير هاوس، اصبحت صريحة بصورة استفزازية في اخضاع الاتفاقيات المصرية مع البلدان الاخرى للمعاهدة مع اسرائيل .

وبعد ان ناقش السادات هذه الامور مع كارتر هاتفيا في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) سألنا السادات ان نسلم خطابا منه الى بيغن، يعرض اقتراحه الشخصي لاتمام المفاوضات. وطلب السادات بكلمات صلبه واحيانا خشنة ان تلين اسرائيل الفقرة الخاصة بأولوية الالتزامات ، واقترح ان يتبادل هو وبيغن خطابين يلتزمان فيهما ببِدءِ المفاوضات بعد شهرين من التصديق على المعاهدة ، وبأجراء انتخابات لمجلس الحكم الذاتي في ايلول (سبتمبر ١٩٧٩) وبأفتتاح سلطة الحكم الذاتي بعد ذلك بشهر . وأضاف السادات انه اذا اعادت اسرائيل التزامها السابق بتعجيل مراحل الانسحاب الجزئي، فان مصر ستبادل السفراء خلال شهر من انسحاب القوات الاسرائيلية الى (خط العريش ـ رأس محمد). وفي رد من خلالنا في ٤ كانون الاول (ديسمبر) رفض بيغن اقتراح السادات وكرر اقتراح اسرائيل لتوقيع المشروع القائم للمعاهدة دون اي تغيير .

❖ ❖ ❖

بعدما تبادل السادات وبيغن، توصل الرئيس الى ان الفرصة الوحيدة للوفاء بالموعد المستهدف ـ في كانون الاول (ديسمبر) ـ والذي تقرر في كامب ديفيد ،هي ان نجرب ديبلوماسية المكوك مرة اخرى . ورغم انه ـ كما ذكرت ـ كنا في مرحلة حرجة من المفاوضات السرية مع بيغن حول التطبيع، وكنت اعد للاجتماع الى وزير الخارجية غروميكو في جنيف قبيل عيد الميلاد حول «سولت» طلب الي الرئيس ان أعود الى الشرق في بداية كانون الأول (ديسمبر) بحل وسط أميركي. وكان غرضي هو التوصل الى توقيع المعاهدة في اقرب وقت ممكن ، لانه كلما طال المأزق ، كلما قويت القوى المعادية للمعاهدة في إسرائيل والعالم العربي. وحتى لو فشلت ديبلوماسية المكوك ـ وهو ما بدا محتملا ـ فان الرئيس كان يشعر بأن كوننا حاولنا سيدعم ثقة السادات في تصميمنا على الدأب .

قامت الصيغة الوسط التي قدمناها على أفكار اقترحها رئيس الوزراء مصطفى خليل اثناء زيارة لواشنطن في بداية كانون الأول (ديسمبر) . ومصطفى خليل واحد من اكثر الرجال امتاعا بين الذين كان من حسن حظي أن اعرف اثناء ولايتي كوزير للخارجية ، جذاب ، حكيم ، واثق من نفسه ، امين ، ومنظم ، وكان ممتازا في العمل معه ، واصبح صديقا حميما موثوقا به .

قررنا انه بينما اواصل بحزم معارضة فتح نص المعاهدة ذاته ، سأقترح على السادات مشروع خطاب أميركي حول أولوية الالتزامات، يعبر عن رأي قانوني أميركي يقول ان مصر لن تمنعها المعاهدة من النهوض الى مساعدة حليف لمصر يكون ضحية لهجوم مسلح. وتتوجه مذكرة تفسيرية ثانية الى مشاكل السادات الخاصة بالربط ، فتعلن ان المعاهدة عقدت «في سياق تسوية شاملة طبقا لنصوص اطار السلام في الشرق الأوسط الذي اتفق عليه في كامب ديفيد واخيرا، بالنسبة لمسألة الجدول الزمني للضفة الغربية وغزة سأبلغ السادات اننا سنؤيد صيغة في الخطاب الجانبي تقول ان الانتخابات لسلطة الحكم الذاتي سوف تجري في موعد لا يتعدى نهاية ١٩٧٩» . وانما كهدف مخلص وليس كموعد نهائي . وان سلطة الحكم الذاتي ستقام خلال شهر بعد الانتخابات .

ذهبت اولا الى مصر، فوصلت في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) لأناقش الحل الوسط مع السادات، وسلمته خطابا بخط اليد من كارتر يعيد تأكيد التزامه الشخصي بتسوية سلمية شاملة. ولم تكن المحادثات التي استغرقت ثلاثة ايام ومعظم ساعات الليالي سهلة. كان السادات ومستشاروه الكبار من أعضاء الوزاراة يعتقدون انهم قد مضوا ابعد مما هو حكيم سياسيا في الوفاء بما يشغل إسرائيل وبعد كل ما حدث منذ افتتاح محادثات بلير هاوس في ١٢ تشرين الأول (اكتوبر) كان من الصعب جعلهم يتنازلون مرة أخرى. وأكدت أن علينا أن نجد طريقة لإغلاق المسائل بسرعة . وكان السادات عميق القلق مما يحدث من إيران ، واتفقنا على ان السلام بين مصر وإسرائيل بالغ الحيوية للمحافظة على الاستقرار في الشرق الأوسط. وأخيراً قال السادات انه مستعد لان يقبل نص المعاهدة كما هو مكتوب، وهكذا تخطى قرار مجلس وزرائه، وفوق هذا، وافق على تصريحاتنا التفسيرية والخطاب الخاص بأولوية الالتزامات. اما بالنسبة للخطاب الجانبي المتعلق بالضفة الغربية وغزة ، فقد قام السادات مرة اخرى بالغاء قرار سابق لمجلس الوزراء واسقط طلبه لتاريخ محدد للانتخابات ، ووافق على ان الموعد المستهدف سيكون في مالا يتعدى نهاية ١٩٧٩ . ولم يلن السادات حول تبادل السفراء ، وهو ما قال الآن انه سيحدث بعد شهر من افتتاح سلطة الحكم الذاتي ، وكرر استعداده لان يبدأ الحكم الذاتي اولا في غزة .

ذهبت من مصر الى القدس، في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) لأعرض على بيغن ومستشاريه الاقتراحات التي قبلها السادات. وبدأت بتحذيرهم بأن الرئيس كارتر وانا نشعر أن الشروط السياسية للسلام بين مصر وإسرائيل تتآكل، وان هناك خطر عدم استقرار متزايدا في الشرق الأوسط بأكمله . وكان بيغن ومجلس وزرائه غير متهاونين. وبينما انا في طريقي الى إسرائيل كان

كارتر قد امتدح السادات علنا بأنه «كريم ومستجيب» لاقتراحات الولايات المتحدة، واستحث إسرائيل أن تظهر مرونة مساوية. وقد اغضب هذا بيغن ومجلس وزرائه، الذين قالوا انهم هم . وليس مصر . الذين قبلوا المعاهدة التي تمت صياغتها في بلير هاوس . كما انزعج الأسرائيليون أيضا من الطريقة التي قدمت بها الموقف المصري ، قائلين اننا نوافق عليها ، وهذا صحيح في الأساس. وابلغني بيغن بأن موقف مجلس الوزراء هو ان الاقتراحات لا تجعل معاهدة السلام اقرب منالا .

وفي اليوم الذي عدت فيه الى واشنطن، بعد ان استدعاني الرئيس فجأة لاعلان تطبيع العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية، اذاع مجلس الوزراء الاسرائيلي تصريحا حاد الكلمات ينتقد اتجاهنا «الموالي للسادات» فيما يتعلق بالحلول الوسط . وعندما ابلغت بهذا التصريح في طريق عودتي، قلت لرجال الصحافة المرافقين لي ان الحكومة الاسرائيلية هي التي منعتنا من الوفاء بالموعد النهائي المحدد بيوم ١٧ كانون الأول (ديسمبر) .



لحسن الحظ ، رغم دفع بيغن والسادات بالامور الى حافة الهاوية ، فلم يكن اي منهما يريد ان يغلق الباب على فرصة التسوية، فقد استؤنفت المناقشات مع الجانبين على الفور، وقبيل عيد الميلاد اجتمعت مع خليل ودايان في بروكسل، وفي كانون الثاني (يناير) ذهب اثرتون وهربرت هانسل الى القاهرة والقدس ليعملا بشكل مستمر على لغة محددة للمعاهدة ، ولم ينتج أي من تلك الجهود أي تغير حقيقي في مواقف أي من الجانبين ، لكنها ابقت الحوار على قيد الحياة .

وأبلغت كارتر بأنني اعتقد ان بيغن والسادات ما زالا يريدان معاهدة والمشكلة ان كلا منهما، خصوصا بيغن، واقع تحت ضغط سياسي شديد، من الاخصام الداخليين للعملية التي بدأت في كامب ديفيد، وفوق هذا، فان الثورة الايرانية جعلت كل طرف اكثر حذرا وخوفا، وهما يقيمان العواقب المحتملة لاحداث ايران بالنسبة لبلديهما. وقد استاصل سقوط الشاه احد مصادر اسرائيل الرئيسية للنفط ، مما ادى الى تصلب درامي لشروط اسرائيل للتخلي عن حقول نفط سيناء .

واظهرت جهود اثرتون وهانسل في القدس حول مسألة «اولوية الالتزامات»، ان اسرائيل متصلبة بالنسبة للاقتراح الذي حملته من القاهرة ، ولم يكن السادات ايضا ليتزحزح، ففي ما يعنيه، كان عبء التحرك يقع على بيغن. وكانت المسألة بالنسبة لنا هي كيف نجعل الطرفين يتحادثان مرة اخرى. وناقشنا كارتر وانا، امكانية قمة اخرى من نمط كامب ديفيد، ولكن لما كان الطرفان متباعدين بشدة حول مسائل رئيسية ، فان المخاطر كانت عظيمة. وقررنا ان نجرب جولة اخرى من المحادثات على المستوى الوزاري ، تعقد في كامب ديفيد، بدءا من ٢١ شباط (فبراير) .

قبل المحادثات الوزارية في كامب ديفيد، قام هارولد براون (وزير الدفاع الأميركي) بجولة مهمة في الشرق الأوسط، تمهيدا لاعادة صياغة السياسة الامنية الأميركية في المنطقة بعد انهيار نظام الشاه. وكانت اغراض جولة براون هي دعم الثقة المحلية في الولايات المتحدة كشريك يركن اليه وتقوية روابطنا الأمنية مع الدول الرئيسية، مثل اسرائيل ومصر والسعودية والأردن. وطلب الرئيس الى بروان ان يوضح ان معاهدة سلام مصرية . اسرائيلية حيوية لانهاء عزلة اثنين من اشد اصدقائنا اخلاصا ، وبالتالي تسمح لنا جميعا بأن نركز مزيدا من الاهتمام على الامن الاقليمي، كما اعطيت التعليمات لبراون ايضا باستكشاف طرق زيادة قدرتنا على مساعدة اصدقائنا، بما في ذلك امكانية وجود عسكري وبحري متزايد في المنطقة والحصول على تسهيلات للقواعد .

وعاد براون ليقرر انه بينما يوجد قلق جدي في اعقاب الثورة الايرانية، فليس هناك ذعر ولا اي استعداد لكبت الصراعات المحلية، وفوق كل شيء الصراع العربي . الاسرائيلي، لصالح مزيد من التعاون الامني الاقليمي وتوصل براون، كما توصلت انا الى ان التهديدات الرئيسية للدول المعتدلة في المنطقة، تصدر عن المشاكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كثيرا ما تزيدها القوى الخارجية حدة اكثر مما تصدر الاخطار عن عدوان عسكري مباشر من الاتحاد السوفياتي او من ايران الراديكالية ، او من الرافضين العرب .

واوصى براون بان نزيد جهودنا لعقد معاهدة سلام مصرية . اسرائيلية في اقرب وقت ممكن. وفي الوقت ذاته شعر ان علينا أن نزيد المعونة الاقتصادية مع الاستمرار في تقديم المعونة العسكرية الضرورية. وتوصل اخيرا الى ان علينا ان نجد طريقة لدعم قدراتنا العسكرية في المنطقة دون ضرورة لانشاء قواعد عسكرية محلية، فان ذلك سيكون عسيرا سياسيا على اصدقائنا العرب. وكان براون واضحا في أن تعاونا عسكريا اعرض سيأتي فقط مع الوقت وبطريقة تدريجية. وقد صادقت على تقديره بقوة .

في المحادثات القصيرة في كامب ديفيد، لم نستطيع ، مصطفى خليل ودايان وأنا، أن نحسم المسائل. وكان خليل مخولا تماما من السادات لعقد اتفاق، بينما كان دايان يستطيع فقط أن يناقش، ويستكشف ويقترح افكارا، يعتقد ان القدس قد تقبلها. وتوصلنا، الرئيس وأنا، بسرعة إلى أن المحادثات الوزارية لن تنتج، وسألت دايان ان يطلب الى بيغن أن ينضم الى المحادثات مع رئيس الوزراء المصري ورفض بيغن أن يتعامل مع اي مصري سوى السادات، لكنه قال انه مستعد للمجيء الى واشنطن ليجتمع الى الرئيس، ولم يكن متحمسا للزيارة ، لكن رفض الدعوة كان من شأنه ان يكسر علنا علاقته المتوترة مع كارتر. فبالنسبة لبيغن، أو أي رئيس وزراء اسرائيلي، أن يظهر انه على علاقات بهذا السوء مع رئيس الولايات المتحدة، أمر مزعج ازعاجا عميقا للرأي العام الاسرائيلي ، فعلاً بسبب التوترات في العلاقات الاسرائيلية . الأميركية .

كانت اجتماعات كارتر ـ بيغن بين يومين ٢. ٤ آذار (مارس) من بين اصعب الاجتماعات بين الزعيمين، خصوصاً الاجتماع الأول في ٢ آذار (مارس). تزايد إحباط الرئيس من إصرار بيغن على مناقشة كل مسألة مطولا، وكان غاضبا من تشاؤمه بالنسبة لإخلاص السادات. وأكد كارتر على الاهمية الاستراتيجية الضخمة لاختتام المفاوضات وتحويل اهتمامنا الى الاضطراب المتزايد في المنطقة وذلك بالنسبة للبلدان الثلاثة وبالنسبة لاستقرار الشرق الأوسط عموما. وقال لبيغن انه لا يعتقد ان اي دولة عربية تشكل تهديدا لاسرائيل في المستقبل القريب، وانه لا يستطيع ان يفهم لماذا يتصرف بيغن وكأن مصر ، على نحو ما تبحث عن مبرر لتهاجم اسرائيل.

وقال كارتر ان السادات قد اثبت انه يريد السلام ، وانه في ما يعني كارتر ، فان كل مشاكل بيغن حول لغاتنا واقتراحاتنا للتسوية هي خارج الموضوع وتدريب في اللغويات . وليس بوسعي الا أن أوافق ، فأنا كمفاوض جربت ما لا يحصى من الصيغ دون نجاح ، كي افي بشواغل بيغن ، وقلت له انني قد استنفدت طاقتي اللغوية .

بعد مزيد من المناقشة في ٣ آذار (مارس) تحسّن الجو اذ أن بيغن اصبح على نحو ما أقل ميلا للمواجهة. ربما شعر ان الامور قد مضت بعيدا في اليوم السابق، فقال انه لا يصر على أن المادة السادسة (أولوية الالتزامات) تعني أن معاهدة السلام «تغلب على» معاهدات مصر الأخرى . والتقطت هذه الفاتحة فاقترحت صياغة اخرى لمادة أولوية الالتزامات، وتابعنا في اليوم التالي بأن أعطينا بيغن اقتراحا جديدا، واتفقنا على اسقاط فكرة خطاب يقدم الرأي القانوني الأميركي ؛ وهو ما كان بيغن يعترض عليه بشدة، وبدلا من ذلك، اقترحت تفسيراً يلحق بالمعاهدة ، وينص المحضر :

«من المتفق عليه بين الطرفين انه ليس هناك تأكيد ان هذه المعاهدة تغلب على المعاهدات أو الاتفاقيات الأخرى ، ولا أن المعاهدات والاتفاقيات الأخرى تغلب على هذه المعاهدة. ولا يفسر ما سبق على انه يتبارين مع ما تقضي به المادة السادسة من المعاهدة، والتي نصها كما يلي «في حدود المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة، في حالة التعارض بين التزامات الطرفين في ظل المعاهدة الحالية وأي التزامات أخرى، فان الالتزام بمقضى هذه المعاهدة سيكون ملزما وسينفذ».

ووجد بيغن هذا مقبولا وقال انه سيبلغه الى مجلس وزرائه، وهكذا، بالنسبة لمصر ، فسرت المادة السادسة على انها: تعني ان المعاهدة لا تغلب على اتفاقياتها الاخرى، وبالنسبة لاسرائيل، على أي حال ، فانه قد اعلن أن هذا التفسير لا يتباين مع الطبيعة الملزمة لمعاهدة السلام في حالة التعارض مع التزامات اخرى، في حدود حق الأمن الجماعي الذي يقضي به ميثاق الامم المتحدة. وهذه هي المادة التي تصنع منها التسويات الدبلوماسية: ستة شهور من المفاوضات للتوصل الى اتفاق مع بيغن على نصين متناقضين في التفسير ذاته .

ورغم أن بيغن وجد حسنة أيضا في لغتنا الجديدة لخطاب الضفة الغربية وغزة ، التي احلت كلمة «هدف» محل عبارة «تاريخ مستهدف» ونسبت الهدف إلى إتمام محادثات الحكم الذاتي بدلا من الانتخابات ، التي تجري «بأسرع ما يمكن» ، فقد أوضح بيغن انه لا يستطيع الاتفاق على شيء قبل العودة الى مجلس وزرائه للموافقة وبالنسبة لمشكلة إمدادات النفط، واصل إصراره على أن التطمينات الشفهية غير كافية ، وان على مصر ان تعطي إسرائيل التزاما مكتوبا بأن تبيعها انتاج حقول نفط سيناء بعد الانسحاب الاسرائيلي. وقال الرئيس اننا لا نستطيع اجبار مصر على بيع نفطها، وسعى الى طمأنة بيغن بانه قرر أن الولايات المتحدة مستعدة لان تضمن امداد اسرائيل بالنفط اذا قطعت مصر نفط سيناء. ومع ذلك بقي مصرا على ان تمنح مصر واسرائيل مجالاً تفضيليا .

في نهاية تلك المحادثات ، وافق بيغن على ان يزكي صيغة التسوية التي قدمناها لدى مجلس الوزراء من اجل قرار عاجل. ووعد بأن يفعل ما في وسعه ليقنع مجلس الوزراء بأن يقبل ما بدأ بداية سيئة وانتهى نهاية طيبة. وبعد يوم من الجدل ، اقر مجلس الوزراء الاسرائيلي المقترحات الجديدة والآن ، من الضروري أن نحرز قبول السادات .

❖ ❖ ❖

التسويات الأخيرة

بعد زيارة بيغن، كانت لدينا بدائل عدة. أن نجرب المحادثات على المستوى الوزاري مرة أخرى، أو أن نبدأ جولة جديدة من ديبلوماسية المكوك، أو أن ندعو السادات الى واشنطن لنعقد قمة للدول الثلاث ، أو أن يذهب الرئيس الى الشرق الأوسط. وكان معظم مستشاري الرئيس، بمن فيهم أنا، نفضل المحادثات على المستوى الوزاري او جولة اخرى من الديبلوماسية المكوك. ورغم أنني كنت اعرف أن السادات متلهف على اختتام المفاوضات لأسباب سياسية أن لم يكن لأسباب تتعلق بالموضوع، فقد كنت أشك أن السادات سيقبل ببساطة ما استطعنا أن نتفق عليه مع بيغن، وهذا سوف يعني أن نعود الى بيغن. وعلى كل، فقد كان الرئيس مقتنعا بأن لا شيء سوى وساطته الشخصية يوفر فرصة كسب معاهدة السلام. وقرر أن يذهب الى الشرق الأوسط. وفي النهاية ايد كبار مستشاري كارتر قراره ، بينما كانوا يدركون انه يتضمن مخاطرة سياسية كبيرة اذا فشل .

كان قرار الرئيس مقامرة تنقطع لها الأنفاس وعملا من اعمال الشجاعة السياسية. فالمسائل التي لم تحل كانت تجعل الاتفاق غير محتمل دون مزيد من جولات التفاوض. والفشل في الديبلوماسية الشخصية للرئيس، عندما يأتي في اعقاب سقوط الشاه، كان من شأنه ان يستنزف القوة السياسية للادارة في وقت نعيد فيه تشكيل سياستنا الأمنية في جنوب غرب اسيا والمحيط الفارسي، وبينما نستعد لتصديق صعب على معاهدة سولت ـ ٢ ـ التي كان من المؤكد أن تثير جدلا مطولا حول العلاقات السوفياتية ـ الاميركية ، ووضعنا الدفاعي ، والميزان الاستراتيجي .

وبينما كان كارتر يتهيأ للسفر الى القاهرة ، لم يكن السادات قد وافق بعد على أفكارنا لحل خمس مشاكل رئيسية :

(١) طلب مصر مذكرة تفسيرية للمعاهدة ، توضح أنها جزء من التسوية الشاملة التي دعا أليها كامب ديفيد.

(٢) طلب مصر حلا مرضيا لمشكلة أولوية الالتزامات حتى يصبح واضحا ان المعاهدة لن تمنعها من الوفاء باتفاق دفاعي مع دول عربية تقع ضحية للعدوان .

(٣) اصرار مصر على ان يتضمن الخطاب الخاص بالضفة الغربية وغزة موعدا مستهدفا للانتخابات .

(٤) طلب اسرائيل ان تتبادل ومصر السفراء بعد شهر من اتمام الانسحاب الجزئي من سيناء.

(٥) طلب بيغن في ٤ آذار (مارس) ان توافق مصر رسميا على التزام مدته سنوات عدة ببيع نفط سيناء بترتيبات تفضيلية .

ذهبنا أولا الى القاهرة في ٧ آذار (مارس) لنشرح للسادات كيف يمكن تسوية المسائل الخمس في اعتقادنا. ولم تعجبه بعض الصياغات التي توصلنا أليها مع بيغن في بداية آذار (مارس) وخصوصا التليين المستجد للغة الجدول الزمني في خطاب الضفة الغربية وغزة. وأراد منا السادات محاولة أخرى أن نجعل بيغن يوافق على أن يبدأ الحكم الذاتي في غزة أولا، وان يسمح لمصر أن تمركز «ضباط ارتباط» هناك كرمز لوجود عربي حتى قبل أن تبدأ فترة الحكم الذاتي. وأيضا لم يكن سعيدا بالمذكرة التفسيرية التي تقول ان المعاهدة، بينما يجب أن لا تفسر بما يتعارض مع اطار كامب ديفيد لسلام شامل، فأنها يجب ان تطبق بغض النظر عن أعمال أي طرف آخر. وبالنسبة للمسألتين المتصلتين والخاصتين بتبادل السفراء وتعجيل انسحاب اسرائيل الجزئي، فقد وافق على ان المسار الوحيد المعقول هو ان يلتزم كل جانب بالتزاماته الأصلية ، التي سحبت لأسباب سياسية ، وعند هذه النقطة كان اتجاه السادات هو اننا قد بذلنا ما في وسعنا مع بيغن، وانه لا يمكن توقع الا القليل فوق ذلك، وان اهم الاعتبارات هو ان توقع المعاهدة وتبدأ مفاوضات الحكم الذاتي. كان ذهنه مركزا بشدة على ايران والتهديد العام لاستقرار الشرق الأوسط .

طرنا الى القدس في مساء ١٠ آذار (مارس) لنجتمع الى رئيس الوزراء بيغن. ووصل الفريق الرئاسي الى مطار بن غوريون، حيث استقبلنا استقبالا مؤثرا مكتملا باحدى وعشرين طلقة مدفعية والحفاوة والزينات التي تصحب زيارة رئاسية. وكان كل من له أهمية في إسرائيل حاضرا . ومع ذلك، كان في الجو حس بالتوتر. وقد سرني ان أرى عددا من الأصدقاء الحميمين، وكنت سعيدا على وجه خاص بأن تكون لي فرصة ان أكون في سيارة واحدة مع موشي دايان وسام لويس في الطريق الطويل الى القدس، واستقلت غاي سيارة أخرى مع راشيل دايان، وهي سيدة جذابة أصبحت صديقة حميمة لنا.

وفي الطريق جدد دايان معلوماتي حتى اللحظة الأخيرة حول الأحداث، وناقشنا فرص حصيلة ناجحة. واعترف كل منا بأن العقبات كبيرة. وعندما وصلنا إلى أطراف القدس، استقبل الفريق الرئيسي باحتفال الخبز والملح التقليدي. ثم انقسم الفريق الى مجموعتين. ذهب الرئيس

وروزالين الى عشاء صغير مع رئيس الوزراء والسيدة بيغن ، بينما ذهب بقيتنا الى عشاء غير رسمي دعا اليه موشي دايان وعيزر وايزمن في فندق هيلتون ، حيث كان الفريق الرئاسي يقيم .

اندمج كارتر وبيغن مباشرة في العمل في تلك الليلة وانطلقا الى بداية مهتزة. فمرة أخرى بدا ان بيغن يعتبر ان اي تغيير في الأمور التي اتفقنا عليها نحن واسرائيل تواطؤ اميركيا مع مصر، واكثر من هذا، قال بيغن انه لا يستطيع توقيع معاهدة قبل ان يقرها الكنيست، وهو امر يستغرق اياما. وكان كارتر يأمل بأن يتمكن من عقد المعاهدة توقيعها اثناء جولته، وكان في الحقيقة خائب الأمل في موقف بيغن.

في الصباح التالي في التاسعة والنصف اجتمعت الى دايان ومساعده الكفوء ايلي روبنشتين، وكان يصحبني روي آثرتون وهال سوندرز. وكانت مناقشتنا عامة، تتناول فكرة مذكرة اتفاق بين الولايات المتحدة واسرائيل حول الدور السياسي الأميركي، باعتباره ضامن امر واقع للمعاهدة والخطاب المشترك حول الحكم الذاتي وامدادات النفط لاسرائيل، والمادة السادسة من المعاهدة، واخيرا ما تبين في اجتماع بيغن وكارتر في الليلة السابقة، وقلت ان اجتماعهما لم يكن مفيدا وأكدت على نقطة ان نقاشا في الكنيست قبل التوقيع قد يؤدي الى نتيجة سلبية، فليس بوسع أحد أن يبدأ بالخطابات التي ستلقى، ولا بتأثير هذه الخطب ، ولا برد فعلها في مصر وما يمكن ان تعنيه بالنسبة لمفاوضات المعاهدة .

في حوالي الحادية عشرة انعقد في قاعة مجلس الوزراء الاسرائيلي الاجتماع الأول من اجتماعين بين الرئيس وبيغن مع عدد كبير من المستشارين. وسارت المحادثات مسارا سيئا وكانت هناك بيانات حادة وغاضبة من على جانبي المائدة. لم يتحقق تقدم. وانقضى الاجتماع ليستأنف في الثالثة مساء، وعندما اجتمع الجانبان مرة اخرى، قدمت مقترحات لحل الخلافات حول المادة السادسة وخطاب الضفة الغربية وغزة، ولم يوافق عليها دايان ونائب رئيس الوزراء يادين. وبعد فترة قصيرة رفعنا الاجتماع لنلتقي مرة اخرى في الخامسة مساء .

في ذلك الاجتماع الذي كان الثالث في اليوم ذاته، دعا الرئيس الى ان نواصل جهودنا للتغلب على الخلافات، ومع ذلك، اقترح بيغن ان نتوقف لهذا اليوم حيث ان عليه ان يناقش الأمور المختلف عليها مع مجلس وزرائه. وعلى هذه النغمة ، انقضى الاجتماع .

كنا اسرى مأزق سببته ضغوط الوقت والاجراءات. وكان الرئيس يطلب ان تحل المسائل جميعا اثناء زيارته ، وكان بيغن يقول انه لا يستطيع التصرف دون موافقة مجلس وزرائه والكنيست، وهما امران يستغرقان من الوقت اكثر مما هو متاح . وكما أشار موشي دايان في كتابه الأخير «الاختراق» لم يكن الجانبان كلاهما «بريئين من اي اخطاء» .

في تلك الليلة اولم عشاء فاخر للرئيس في قاعة شاغال بالكنيست . كان المشهد احتفالا لكن المزاج كان مزاج تعب وقلق .

في تلك الليلة بعد العشاء، اجتمع مجلس الوزراء الاسرائيلي من الحادية عشرة والنصف الى الخامسة صباحا. وعلمنا بعد ان وقعت المعاهدة ان مجلس الوزراء اتخذ قرارات عدة :

اولا : وافق على تغيير مصري في كلمات المذكرة التفسيرية للمادة السادسة من المعاهدة.

ثانيا : تقرر الا يتضمن الخطاب المشترك اي اشارة الى اقامة الحكم الذاتي في غزة اولا، لكن اذا اقترحت مصر هذا، فينظر في المسألة في مفاوضات الحكم الذاتي .

ثالثا: تقرر ابلاغي ان اسرائيل مهتمة بان تشتري من مصر كامل انتاجها النفطي من الآبار التي حفرتها اسرائيل في سيناء. فاذا قصرت مصر عن الوفاء بالتزام من هذا القبيل، فان اسرائيل سترجع الى الولايات المتحدة طبقا لضمان الولايات المتحدة . وكما يذكر دايان في كتابه ، كان هذا جمعا بين الطلب الاسرائيلي والاقتراح الذي قدمته بأن تكون الولايات المتحدة ضامنا لامدادات اسرائيل من النفط ، وبالاضافة الى هذا تحرك الاسرائيليون باتجاه حل وسط لمسألة تبادل السفراء.

كانت تلك الخطوات بناءة ، لكنها بوضوح غير كافية لتخطي الفجوة بين الفريقين، وقلت هذا لدايان .

وفي ١٢ آذار (مارس) اليوم الكامل الأخير في المفاوضات ، اجتمع كارتر ومستشاروه في الساعة العاشرة والنصف صباحا الى بيغن وما بدا كأنه مجلس الوزراء الاسرائيلي بأكمله وكان الجو متوترا وكئيبا وبالمقارنة مع مخاطر مزيد من التأخير بدت المسائل المتبقية صغيرة، لكن الاسرائيليين لم يكونوا في جو مزيد من التهاود.

وكان كل من كارتر وبيغن قد اصبح نكدا. فالوقت يستنفد، ومع ذلك فقد بقيت ثلاث عقبات رئيسية. احدها هي الاقتراح المصري بأن يتفق الطرفان على الحكم الذاتي في غزة اولا، اذا ثبت انه من المستحيل تنفيذ الذاتي في كل من غزة والضفة الغربية في الوقت ذاته. والثانية هي عدم استعداد مصر لأن تمنح المطال التفضيلي لنفط سيناء الذي تطلبه اسرائيل، والثالثة تتعلق برغبة السادات في ان يمركز ضباط ارتباط في غزة .

حول بدء الحكم الذاتي في غزة اولا، لم يكن هناك عطاء، وبالنسبة للمسألة الثالثة . ضباط الارتباط المصريين _ اخذ الرئيس يدق على نقطة ان هذا التنازل الذي يبدو صغيرا قد يجلب تأييد غزة للحكم الذاتي ، كما ان هذا ايضا قد يبني الثقة في عملية الحكم الذاتي بين سكان الضفة الغربية . وكان بيغن يشعر انه يتعرض للضغط دون مبرر ورفض ان يتزحزح ، وحول مسألة امدادات النفط فان اقتراحنا بأن تتلقى اسرائيل نفطها من مصر عن طريق شركة اميركية ، رفض باعتباره غير عملي ومرفوضا كمسألة مبدأ. وانحصرنا، ورفع الاجتماع للسماح لبيغن وكارتر بالذهاب الى الكنيست، حيث يلقيان خطابين. وكانت جلسة الكنيست عاصفة كثر فيها الصياح والوعيد لبيغن من جانب الشيوعيين وبعض اعضاء حزبه، الليكود. ووصلت الجلسة الى قمتها باخراج غيئولا كوهن ، وهي عضو في حزب بيغن، من القاعة. وكان قليلون منا قد شهدوا جلسة للكنيست من قبل، وقد اذهلنا الضجيج والفوضى. وكان هذا يجعل اسوأ جلسات الكونغرس الأميركي نموذجا للزخرف البرلماني .

وعندما انتهت الجلسة عاد مجلس الوزراء الاسرائيلي الى الاجتماع في الساعة الثانية. وفي حوالي الخامسة الا ربعا انضممنا . زبيغ بريجنسكي . وانا وزملاؤنا الى بيغن والوزراء الاسرائيليين من دون الرئيس كارتر وكنت، بعد الاجتماع الصباحي لمجلس الوزراء، قد ابلغت الاسرائيليين

بأنني لست مستعدا للذهاب الى القاهرة باقتراحاتهم الراهنة، حيث انني كنت اعرف انني لا استطيع «بيعها» للمصريين. ولم يصل الاجتماع الى شيء. فقد كرر كل من الجانبين مواقفه السابقة وبقينا محصورين. واخيرا عندما اصبح واضحا انه لن يجد جديد، رفعنا الاجتماع. واعطاني بيغن مسودة بيان مشترك يصدره هو وكارتر . وقرأته بعبوس ، فقد كان يحاول ان يقفز من فوق الحقيقة القاسية وهي انه بعد قمة كامب ديفيد ، ومحادثات بلير هاوس ، والاجتماعات الوزارية في كامب ديفيد، ومهمة الانقاذ التي قمت بها بين القاهرة والقدس، وزيارة بيغن لواشنطن، وجولة الرئيس في الشرق الأوسط فشلنا في تخطي الفجوة الأخيرة الصغيرة. وعدت الى فندقي حزينا وغاضبا لأننا قد قصرنا بعد ان اصبحنا على مقربة فالمسائل الثلاث المتبقية كانت تبدو قليلة الأهمية بالمقارنة مع الجائزة التي يمكن الحصول عليها بالقليل من المرونة والخيال .

عندما عدت الى الفندق قلت للرئيس اننا محصورون. وكان كارتر مكتئبا مثلي، اذ بدا ان حركته الشجاعة بالمجيء الى الشرق الأوسط قد فشلت واننا سنعود الى الولايات المتحدة صفر اليدين .

ذهبت الى غرفتي وقلت لغاي، متعبا، ان الوضع يبدو تقريبا ميؤوسا منه . وقلت ان علينا ان نواصل المحاولة ، لكن الأمر يحتاج الى ما يشبه المعجزة لا نقاذ الوضع. ولم اكن اعرف انه في تلك اللحظة ، كان دايان، مع وزراء آخرين ، قد نظموا اجتماعا جانبيا لمجلس الوزراء بدون بيغن لاستكشاف ما يمكن عملة لايجاد مخرج من المأزق الذي كنا فيه .

واتفق الوزراء على انه لا يجوز ان يسمح لمجهودنا بأن يفشل وانه يجب بذل المزيد من الجهد. وقدمت بعض الأفكار الجديدة حول مشكلة امداد النفط. واتصل دايان مع بيغن واقترح ان يجتمع اليّ مع وزيز آخر ، ليرى اذا ما كنا نستطيع ان نجد مخرجا لكنه قال لدايان ان يأتي بمفرده .

كنت جالسا في غرفتي افكر في الممكن من بدائل اللحظة الأخيرة عندما دق الهاتف. كان دايان يسأل اذا كان بوسعه ان يأتي لرؤيتي. وقلت له انني مسرور لأن اسمع منه ان عليه ان يأتي فورا. وعندما وصل جلسنا في غرفتي في ما اصبح واحدا من اهم الاجتماعات في مفاوضات الشرق الأوسط. تحدثنا لساعات عدة ، وكما قال دايان بحق في كتابه «كنا قد تعاملنا معا لفترة غير قليلة ، واعتقد اننا كنا قد وجدنا لغة مشتركة وثقة متبادلة» وانا بالتأكيد اشاطره الشعور.

حول مسألة غزة استحثني أن اقنع المصريين بأن علينا أن نتخلى عن فكرة غزة اولا وإلا نذكر ضباط الارتباط المصريين في خطاب الضفة وغزة . وأكد أن بوسع المصريين أن يقترحوا تقديم موعد الانتخابات في غزة (غزة اولا) في مفاوضات الحكم الذاتي كما اكد على انه عندما تنسحب اسرائيل من العريش وتبدأ العلاقات الطبيعية «فأي مصري يستطيع السفر الى غزة بتأشيرة دخول اسرائيلية ، تماما كما ان بوسع اي اسرائيلي ان يذهب الى القاهرة بتأشيرة دخول مصرية » وكنت مستعدا لقبول اقتراح دايان اذا استطعنا التوصل الى اتفاق حول مسالة امدادات النفط .

وقال دايان انه يفهم بأنَّ المصريين لا يستطيعون في هذا الوقت ان يوافقوا على بيع اسرائيل النفط على اساس المدى الطويل وبسعر تفضيلي. عندما سمعت هذا، عرفت اننا نقترب من اختراق. واقترح دايان انه يكون من الحكمة ان يدعو الرئيس بيغن الى الافطار . فاتصلت بالرئيس الذي وافق على تقديم الدعوة .

ثم انتقلنا _ دايان وانا _ الى بناء الأعمدة النهائية للجسر. وسألت دايان عما تستطيع اسرائيل ان تقبله من ضمانات الولايات المتحدة. واجاب من الضروري ان يبقى الضمان النفطي الأميركي ساريا لمدة عشرين سنة بدلا من السنوات الخمس التي عرضناها. وقلت انني اشعر أن بوسعنا التحرك في اتجاهه في هذا الصدد . واضاف دايان انه يجب ان تكون في المعاهدة مادة تقضي بأن لاسرائيل حقا في ان تشتري النفط مباشرة من مصر . وأوضح انه بدون هذه المادة فان المقاطعة المصرية ستبقى سارية. سيكون من الصعب تحقيق هذا، لكنني شعرت أننا بوسعنا أن نعد صياغة تفي بهذه النقطة وان نقنع المصريين بقبولها. وقد بينت له هذا قائلا انه سيكون علي، بالطبع أن اناقش هذه الأمور مع الرئيس، لكنني متفائل. وعندما تصافحنا عند المصعد شكرت الله على تعامل دايان وصبره وخياله شجاعته.

اتصلت بالرئيس فورا وابلغته انني اعتقد اننا قطعنا الجسر وان الخاتمة في متناول اليد. واقترحت على الرئيس أن نتهاود على مدة خمس عشرة سنة لسريان ضمان النفط الولايات المتحدة ، وان نعد مشروعا لمادة المعاهدة التي طلبها دايان. وفرح الرئيس فرحا شديدا وقال انه سيدعو بيغن ودايان لمشاركتنا الأفطار وسيحاول اقرار الاتفاق .

وبدأ هال سوندرز وروى اثرتون وسام لويس ومايك سترنر وانا العمل في صياغة المادة الجديدة في المعاهدة، وفي الصباح المبكر كانت لدينا مسودة مقبولة، اخذناها الى الرئيس فأقرها.

عندما عدت الى غرفتي ، تفقدت غاي، ووجدتها تقرأ في الجانب الآخر من القاعة وتفكر في كيفية سير الأمور وقلت لها فرحا أنني اعتقد أن اختراقا قد تحقق. كنت فرحا، ومع هذا متوجسا بالنسبة لحصيلة الأفطار .

فالى أن نحصل على موافقة بيغن ، تبقى المسائل معلقة .

في الصباح التالي، اتصلت بدايان في السابعة صباحا، وسألته أن ينضم الي في غرفتي . وجاء فورا واعطيته مسودة مادة المعاهدة حول النفط. وكنا قد اعددناها كاضافة الى ملحق المعاهدة (ج). وكانت المسودة تقول ان المعاهدة والملحق يقضيان باقامة علاقات اقتصادية طبيعية بين مصر واسرائيل. واضافت ان العلاقات الاقتصادية الطبيعية تشمل بيع مصر النفط تجاريا لاسرائيل، وان لاسرائيل الحق المطلق في ان تتقدم بمقترحات شراء النفط الذي لا تحتاجه مصر للاستهلاك الداخلي. واخيرا حددت المسودة ان مصر واصحاب الامتيازات سيقبلون اقتراحات من اسرائيل لشراء النفط على الأسس والشروط ذاتها التي تطبق على المشترين

المحتملين. كما ابلغت دايان اننا مستعدون لتمديد ضمان الولايات المتحدة النفطي الى خمس عشرة سنة. وهذا يعني انه اذا لم تستطع اسرائيل ان تشتري حاجتها من النفط من مصادر اخرى، فان الولايات المتحدة ستقوم بامدادها به .

سر دايان جدا وبلغني انه تحدث الى بيغن عن محادثاتنا في ساعة مبكرة من الصباح، فقلت انه من المقرر ان نشارك الرئيس وبيغن الأفطار ، وسرنا الى غرفة الرئيس، حيث كان بيغن قد وصل. وبعد شيء من الحديث الودي الخفيف ، انتقلنا الى ما لدينا من مسائل. ووصف الرئيس مقترحاتنا النفطية ، فقال بيغن انه سيحملها الى مجلس الوزراء على الفور . ثم انتقلنا الى غزة وكرر دايان ما قاله لي في الليلة السابقة عن استعداد اسرائيل لبحث اقتراح «غزة أولا» في محادثات الحكم الذاتي. وعلى هذه الخلفية وافق الرئيس على تأييد الاقتراح الاسرائيلي. ثم سأل الرئيس عما اذا كان يمكن اتخاذ خطوات من جانب واحد في الضفة الغربية لتحسين الجو. فقال بيغن علينا ان نقدم اليه الطلب كتابة وانه سينظر اليه «بعطف».

ثم قال الرئيس انني ودايان سنتفاوض على مذكرة اتفاق حول موقف الولايات المتحدة في حالة خرق مصر للمعاهدة. وفوق هذا، طمأن الرئيس بيغن بأنه سيطلب من الكونغرس معونة مالية كبيرة للمساعدة في تغطية تكاليف نقل مواقع قواعد اسرائيل العسكرية من سيناء اثناء الانسحاب وتعهد بمواصلة المناقشات حول تقديم المزيد من المعدات العسكرية. ووافق بيغن على مقترحاتنا، معلقة على قبول غير مشروط من السادات وموافقة مجلس الوزراء الاسرائيلي .

مع انفضاض الاجتماع، قال الرئيس انه سينقل نتائج مناقشاتنا الى السادات بعد ظهر ذلك اليوم ، وأنه سيتصل مع بيغن لابلاغه بالرد. وساد الغرفة شعور بأننا قد عبرنا آخر الأنهر، رغم اننا كنا نعرف ان المناقشة مع السادات قد تكون صعبة .

في مراسم الوداع في المطار ، قال بيغن للرئيس «لقد نجحت» وبينما كنت اودع رئيس الوزراء ودايان غصصت بالانفعال . كانت رحلة طويلة وشاقة ، لكننا على عتبة انجاز تاريخي .



لماذا فشلت مفاوضات

«الحكم الذاتي» ؟

وصلنا الى مطار القاهرة حوالي الرابعة مساء، واستقبلنا السادات ومبارك وخليل، وانتقلنا مباشرة الى القاعة العليا في المبنى الرئيسي، حيث اعدت لنا مائدة ضخمة، على احد جانبيها جلس الرئيس وزبيغ (بريجنسكي) وانا، وعلى الجانب الاخر جلس السادات ومبارك وخليل.

كان التوتر كهربائيا بينما الرئيس يعرض للسادات ما أتفق عليه في القدس، وكان خليل بوضوح غير سعيد ببعض نتائج اجتماعنا، وشرح أسس اعتراضاته بفكر واضح، وكان السادات ينصت بحرص ووجه الينا المزيد من الاسئلة. وفي النهاية قال انه اتخذ قراراً: انه مستعد للموافقة على اللغة النهائية للمذكرة التفسيرية التي يتضمنها ملحق المعاهدة (ج) وانه مستعد للتخلي عن طلبه بأن يبدأ الحكم الذاتي في غزة أولا وبان يتضمن خطاب الضفة الغربية وغزة اشارة الى مسؤول ارتباط مصري في غزة. وهبطنا الى غرفة الانتظار حيث كانت جيهان السادات وروزالين وبقية الفريق ينتظرون بقلق لحوالي الساعتين. وقال لهم الرئيس «لقد اتفقنا» بينما كان السادات يقف الى جانبه وعلى فمه ابتسامة عريضة ثم قام الرئيس محاطا بنا جميعا، بالاتصال مع بيغن عن طريق الهاتف الوحيد في الغرفة، في ركن غير بعيد حيث كانت الصحافة تتزاحم وراء الباب . وأكد بيغن الاتفاق وختم الوفاق .

تحرك كارتر والسادات محاطين بالفضوليين والصحفيين والفريق الرئاسي، الى مكبر الصوت المقام على المدرج امام طائرة السلاح الجوي الرقم واحد، وأعلن كارتر انه تم الاتفاق على عناصر معاهدة السلام .

وصل بيغن والسادات الى واشنطن في ٢٥ آذار (مارس) لمراسم توقيع المعاهدة ولتلقي خطاب الضفة الغربية وغزة من كارتر . وبالضرورة كانت هناك عثرات اللحظة الأخيرة. فلعدة ايام قبل وصول بيغن اجريت مناقشات مع دايان حول مذكرة الاتفاق الأمريكية الإسرائيلية، كما حول اتفاق الاعداد النفطي والمساعدة المالية والعسكرية الأمريكية التي اتفق عليها في القدس. كما اجتمع الرئيس الى السادات وبيغن للاتفاق على التفاصيل المحددة للانسحاب الإسرائيلي المعجل من جزء سيناء الذي يضم حقول النفط .

وبقيت التفاصيل النهائية المتعلقة بالمطال الإسرائيلي لنفط سيناء موضع خلاف حتى النهاية ولم تحل نهائيا الى ان اتفق السادات وبيغن في اجتماع في بيت اشرف غربال السفير المصري البارز والشديد الكفاءة، لدى واشنطن . في ذلك الوقت ضمن السادات للإسرائيليين حق طلب شراء النفط المصري بأسعار السوق العالمية على اسس ثابتة ، وازاح بذلك العقبة الأخيرة في طريق مراسم التوقيع . ووصلنا الى خط التماس حول واحد او اثنين من التفاصيل الصغيرة، مثل هجاء اسماء المدن المثبتة على الخرائط الملحقة بالمعاهدة، وطلب السادات الى بيغن

الايسعى الى اتفاق مكتوب حول المطال الى النفط المصري، ومع ذلك، فقد احس دايان بضرورة وجود وثيقة وطلب الي ان احصل على خطاب من الرئيس كارتر يؤكد الترتيب . وفعلت هذا ، لكني قلت انه لن يسلم حتى وقت توقيع المعاهدة .

تم التوقيع بعد ظهر يوم جميل مشمس في الحديقة الامامية للبيت الأبيض، وكانت واشنطن الرسمية كلها حاضرة وكان الجميع مبتهجين. وكان المهرجان تذكاريا، ولن انسى ابدا عندما وضع التوقيع النهائي على الوثيقة. وصلنا الى نهاية رحلة طويلة شاقة وناجحة ومع ذلك ، بقيت امامنا رحلة اخرى : محادثات الحكم الذاتي.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم وقعنا، موشي وانا، مذكرة الاتفاق الأمريكية _الإسرائيلية في مكتبي بوزارة الخارجية. وكان الحاضرون قلة منا فقط ، لكنها كانت خلاصة شديدة الاهمية لمستقبل العلاقات الأمريكية _ الإسرائيلية .

وفي تلك الليلة كان هناك عشاء فاخر في خيمة ضخمة مخططة في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض، وكان الجميع حاضرين وكان الحدث احتفاليا ومبهجا. ومع ذلك فقد كنا نعرف اننا نواجه الكثير من المشاكل الصعبة في الأيام التالية عندما نبدأ محادثات الحكم الذاتي.

مفاوضات الحكم الذاتي

لن استعرض تفاصيل محادثات الحكم الذاتي للضفة الغربية وغزة التي اعقبت ذلك . وبدلا من ذلك ، اعتقد انه من الافضل ان اناقش اهدافنا من محادثات الحكم الذاتي وان احلل لماذا تجمدت عملية الحكم الذاتي بهذه السرعة.

من وجهة النظر الأمريكية، فان الاتفاق الإسرائيلي في كامب ديفيد على التفاوض بشأن حكم ذاتي في الضفة الغربية وغزة قد ربط إسرائيل بجهد مخلص للالتزام بأهداف التوقيت والإجراءات. وكنا، كارتر وأنا، وكذلك سوندرز وكوانت جميع خبراء الشرق الأوسط الممتازين الذين عملوا معنا، قد توصلنا الى ان مفاوضات واحدة لا يمكن ان تنتج تسوية للمشكلة الفلسطينية. وهكذا، فان تناول كامب ديفيد كان يمثل بالنسبة لنا مجرى عمليات للتحرك تدريجيا وعبر مراحل محددة باتجاه حل نهائي. وكان قصدنا ان نخلق طريقا اجرائيا، بوسعه، اذا استخدم بجدية وبوعي، ان يؤدي الى وطن فلسطيني بينما يأخد في اعتباره في الوقت ذاته هموم اسرائيل الامنية المشروعة .

وقد زعم بعض المعلقين انه ايا كانت مقاصد ادارة كارتر، فان محادثات الحكم الذاتي في حقيقة الامر، قدمت مجرد غطاء لسلام مصري اسرائيلي منفصل، واضعفت المصلحة الاميركية الاهم في تسوية شاملة دائمة في الشرق الأوسط. انا لا اقبل هذا التفسير. وادرك ان بعض الاسرائيليين كان يرون في معاهدة سلام ثنائية الغرض الرئيسي للمفاوضات، كما فعل بعض المصريين الذين كانت اولوياتهم الرئيسية هي عودة سيناء وخلق حالة سلام بين البلدين .

وهذا لا يعني ، على اي حال، ان الزعماء لم يدركوا حقيقة انه لا يمكن ان يكون هناك سلام عادل ودائم الى ان تحل المسائل الفلسطينية. واعتقد ان تحليلا أكثر صحة يشير الى ان الإجراءات التي جرت صياغتها في كامب ديفيد لا يجاد هيئة حكم ذاتي فلسطينية تلعب دورا رئيسيا في التفاوض على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة ، توفر مجرى عمليا يمكن ان تحل في داخله مسائل معقدة كثيرة ، وكنا نعتقد ان هذه الإجراءات تشكل جوهر تقرير المصير بينما تحمي المصالح الحيوية لاسرائيل والاردن . والحقيقة انه لم يكن ممكنا ان نقدم لسكان الضفة الغربية وغزة تصويتا حرا وفوريا على ماذا يريدون لمستقبلهم ان يكون. ذلك ان جذور الصراع والعواطف التي ولدها كانت من العمق بحيث لا يمكن تغييرها بجرة قلم. لا بد من احراز النتيجة على مدى زمني . الفترة الانتقالية . وخلال عملية تفاوض. ولكي تنجح أي مفاوضات ، يجب ان تكون هناك مشاركة فلسطينية. ولما كان الاسرائيليون لا يقبلون الجلوس مع منظمة التحرير الفلسطينية ، اصبح من الضروري ايجاد وسيلة ، على الاقل، للمشاركة الفلسطينية من بين سكان الضفة الغربية وغزة. لقد وفرت عملية الحكم الذاتي الاساس السياسي والهيكل التفاوضي اللذين لا يمكن الاستغناء عنهما لحل المسألة الفلسطينية ، والتي هي اللزوم اللازم لاقناع الأطراف العربية الاخرى بأن عملية كامب ديفيد يمكن ان تنتج حلولا تتفق مع المصالح والكرامة العربية.

لماذا اذن ، لم تؤد عملية الحكم الذاتي الى انتخابات وسلطة حكم ذاتي في خلال السنة التي استهدفت تعبيرا عن الإخلاص ؟ على الارجح انه ، لاشيء سوى المستوى ذاته وكثافة القيادة ذاتها، من جانب الاطراف الثلاثة جميعا ، والتي ميزت عملية السلام التي ادت الى كامب ديفيد ومعادة السلام المصرية الاسرائيلية ، كان بوسعها ان تجعل محادثات الحكم الذاتي تنجح في تلك الفترة من الوقت ، بل وحتى هذا ربما لم يكن لينجح . فالفرق هو، ان قدرة مصر واسرائيل ، دون مشاركة اميركية متواصلة على مستوى عال ، على التفاوض على ترتيبات حكم ذاتي ضعيفة جدا .

بالاضافة الى هذا فان رد الفعل في إسرائيل على التخلي عن سيناء وبوجه خاص مستوطنات سيناء ، كان من القوة بحيث اضعف قدرة القيادة الاسرائيلية على اتخاذ الخطوات الجريئة التي كانت ضرورية لانجاز الاهداف التي تقررت في كامب ديفيد. ولا نحن استطعنا ان نقنع الدول العربية الرئيسية والسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة باننا جادون في منح الحكم الذاتي الكامل كما وعدنا في كامب ديفيد. كما ان تراجع اسرائيل عن «الحكم الذاتي الكامل» وعدم استعدادها لاعلان تجميد على انشاء مستوطنات جديدة وجها ضربة شبه قاتلة لامال النجاح في الضفة الغربية وغزة . كذلك فقد الحقت الاعمال الإرهابية لمنظمة التحرير الفلسطينية اذى شديدا بفرص التقدم ، حيث انها استمرت في تعريض المواطنين الاسرائيليين للخطر ، وقلت فرصة التحرك من جانب الزعماء الاسرائيليين ان استمرار عدم استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ضمن حدود معترف بها، اضاف خصلة جيدة «الى نسيج العنكبوت» . ان تعنتها في هذا الشأن جعل من المستحيل عمليا، المجيء بصوت فلسطيني الى المفاوضات .

نتيجة لذلك ، فانه حتى جهود مفاوضينا الاكفاء في الشرق الأوسط روبرت شتراوس وصول لينوفيتش، كانت بلا جدوى لقد تحقق تقدم ، لكن المسائل الرئيسية الخاصة بالمياه والارض والامن والمستوطنات، ومسألة من يسمع به بالتصويت وما هي اجراءات التصويت بقيت غير قابلة للتغلب عليها .

من العقبات الاخرى المهمة في طريق التقدم في محادثات الحكم الذاتي كانت الانتخابات المقتربه في الولايات المتحدة وإسرائيل. فالانتخابات لم تأخذ وقت واهتمام الزعماء ومستشاريهم بعيدا عن مفاوضات الشرق الأوسط، فحسب، لكنها ايضا حدت كثيرا من مرونة الزعماء التي تمكنهم من القيام بالتحركات الشجاعة المطلوبة للتقدم على مائدة المفاوضات بالاضافة الى هذا كان قدر كبير من الاهتمام الأميركي موجها الى أزمة الرهائن (في ايران . المترجم) . ونتيجة لهذا ، مع نفاذ الوقت ، هبطت المفاوضات الى سكون .

أن تزامن مفاوضات الحكم الذاتي مع مسائل شديدة الالحاح في السياسة الخارجية في ١٩٧٩ . ١٩٨٠ ، ومع الانتخابات في اسرائيل والولايات المتحدة ، لا يعني ان الدرب الذي انشئ نتيجة لكامب ديفيد لا يستطيع أن ينجح فالمحادثات ، خلال الاشهر الثمانية عشر الاخيرة من ادارة كارتر قد وضعت الاساس الضروري لحل ممكن على المدى الطويل . وكان واضحا على اي حال، انه ما ان تنتهي الانتخابات فانه من الحيوي اعطاء اولوية اولى لمحادثات الحكم الذاتي ولتجديد قوة الدفع المتعثرة .

ولقد علمتنا التجربة ان الامور لا تبقى راكدة في الشرق الاوسط ، فاذا سمح لقوة الدفع ان تتعثر ، فان الامور لن تلبث ان ترتد الى الوراء.[1]

---

[1] هوامش :

انتهى سايروس فانس ، من روايته لتطورات « أزمة الشرق الأوسط » في عهد الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر ، واثناء ولايته هو لوزارة الخارجية الأميركية .

وقد انهى فانس روايته بنغمة متشائمة ، استخرجها من فشل محادثات ما سمي «الحكم الذاتي الفلسطيني » فالامور في الشرق الاوسط ، ان لم تتقدم « لن تلبث ان ترتد الى الوراء » .

وعلى هامش هذه النقطة قد يكون من المثير ملاحظة أن فانس ، في عمله « في وزارة الخارجية » يمكن وصفه بأنه كان رجل المهمات المتعثرة والانجازات التي لم تكتمل .

فقد واجه اربع قضايا رئيسية في السياسة الخارجية الاميركية ، لم تكتمل منها الا واحدة ، هي تطبيع العلاقات مع الصين ، اما الثلاث الأخريات فهي : ازمة الشرق الأوسط ، التي يكاد هو يعترف بأن ما أنجز معرض للتآكل ، واتفاقية سولت ــ ٢ــــ مع الاتحاد السوفياتي للحد من الأسلحة الاستراتيجية ، وقد تجمدت بعد توقيعها نتيجة لعدم موافقة مجلس الشيوخ الاميركي على التصديق عليها ، والأزمة الأيرانية ، من مقدمات سقوط الشاه ، الى نجاح الثورة وسنرى في الحلقات التالية ، مدى التخبط والارتباك الأميركي في معالجتها وهو ما سوف نرى فانس يرجعه اساسا الى الخلافات داخل الأدارة الأميركية .

على أي حال ، هذا جزء من مذكرات سايروس فانس قد تناول المهمة المتعثرة والانجاز الذي لم يكتمل : فرض سلام أميركي إسرائيلي على العرب ، والجزء الذي يلية يتناول المهمة التي تعثرت : مهمة انقاذ الشاه أو استبداله بحكومة أيرانية « معتدلة وموالية للغرب » على حد وصف فانس ذاته .

والمهمتان مترابطتان ، حتى أن خيطا ايرانيا يجري في نسيج المفاوضات على المعاهدة المصرية – الاسرائيلية ، خصوصا في فصلها الأخير ، كما أن خيطا من « أزمة الشرق الأوسط » يجري في نسيج التطورات الأيرانية ، خصوصا – أيضا في فصلها الأخير .

في مفاوضات المعاهدة المصرية ـــ الأسرائيلية ، سنجد انه بعد وصول الخميني الى طهران دخل تطور جديد على الموقف التفاوضي الاسرائيلي ، دخل مطلب اسرائيلي جديد . اذ ان اسرائيل قد اضافت الى ماتريده من معاهدتها مع مصر مطلبا جديدا : النفط ، لأن سقوط الشاه ادى الى أن فقدت اسرائيل أهم مصادرها للسائل الثمين . ووجدت انها تستطيع أنتزاع مايعوضها عن هذا من مصر ، التي كانت على وشك ان تسترد حقول نفطها في سيناء .

والمفارقة أن المطلب الاسرائيلي ، كان ضد اي منطق ، والمفارقة الاكثر حدة ان احد من الطرفين الأخرين في مفاوضات لم يشر الى هذا . فقد كانت اسرائيل تضخ نفطا مصريا ، بلا مقابل لما يزيد عن ١٢ سنة ، وكان المطلب المنطقي أن يطالب المفاوض المصري بتعويض عن هذا النفط . لكن هذا لم يحدث . بل جرى التفاوض كله على نقطتين تليان التسليم بالمطلب الاسرائيلي . هل تتمتع اسرائيل بأولوية على غيرها في الحصول على النفط المصري وهل تتمتع بسعر اقل مما يشتري به غيرها ؟ وقد حصلت اسرائيل على الأولى ، ولم تحصل على الثانية .

اي ان اسرائيل ، وفي سياق المعاهدة ، قد فرضت على مصر جزية مزدوجة : الا تتقاضى تعويضا عما ضخته اسرائيل ، من نفط ، وان تكون لها الأولوية على غيرها في الشراء . والجزية الثانية كان من المحتمل الا تطلبها اسرائيل لو لم يسقط الشاه لكن المؤكد ان المفاوض المصري في ذلك الوقت كان يلعب لعبة الخاسر سلفا ، فهو لم يطالب ـــ في اطار المفاوضات ومنطقها ـــ بما هو حق له ، ففتح امام اسرائيل باب المطالبة بالباطل والحصول عليه .

على ان هذا ليس هو اهم معالم الخيط الايراني في مفاوضات تلك المعاهدة : الاهم هو ان سقوط الشاه وعودة الخميني ، قد فرضا على الاميريكيين والاسرائيليين والسادات نوعا من الالحاح : الالحاح على ابرام المعاهدة بأسرع ما يمكن ، والالحاح على التغاضي عما قد يكون عليها من اعتراضات ومما بقى من مسائل دون تسوية . فقد اسقطت الثورة الايرانية ركنا ركينا من اركان السياسة العسكرية الاميركية في « جنوب غرب اسيا » كما يسميه فانس . والمعاهدة بين مصر واسرائيل ، بين عناصر اخرى، قد تعرض جزئيا هذه الخسارة . هذه واحدة ، والثانية : ان اميركا واسرائيل معا رأتا في سلطة الخميني احتمالا لما يسمية فانس .«حلفا اسلاميا راديكاليا» معاديا لأمريكا ومعاديا لاسرائيل والمعاهدة المصرية الاسرائيلية يمكن أن تلعب دورا في اضعاف هذا اذا تحقق . الثالثة : أن السادات رأى في المد الايراني ، انه سقوط حليف له ، كما ترى ايضا اميركا واسرائيل ، مرشح لخلق حلف ضد استسلامه لاسرائيل ، اي اكثر من ذلك ،رأى ان المد يمكن ان ينتشر ويطاله ، وقد كان هذا كفيلا ـــ اذا عمل المنطق ـــ بأن يجعله يتراجع ، لكن ، كما يقول ان السياسة ليست منطقا كلها بل وليست منطقية ، فبدلا ان يتراجع السادات ، هرب الى الامام ، مراهنا على انه في حالة اتساع المد ، قد يجد راعيا وحاميا أميركيا ، رغم ان الراعي الأميركي لم يتقدم لحماية الشاه .

وبمرارة يتذكر المرء ان «الحلف الاسلامي الراديكالي» الذي كانت تخشاه أميركا لم يتحقق ، وبدلا منه نشبت حرب عربية ـــ ايرانية ، وان المد الايراني لم يتسع .

لكن هذه على اي حال ، بمنطق التاريخ ، وليس المنطق ، فرص تعثرت لكنها لم تضع نهائيا بعد .

هذا الخيط الايراني في نسيج مفاوضات المعاهدة المصرية ـــ الاسرائيلية ، نجد ما يمكن ان نسميه ارتداده عبر سدة النسيج في التطورات الايرانية التي سبقت عودة الخميني الى ايران فواشنطن ، عندما ادركت أن مصير الشاه صار مقضيا ، هرولت لتحاول ان تقيم في ايران في صفوف المعارضة الدينية ، لأنها رأت في جمهورية اسلامية ايرانية راديكالية خطر الحلف الذي سبقت الاشارة

كانت معالجة ادارة كارتر لعلاقتنا مع ايران متماثلة مع معالجات ادارة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد اصبحت العلاقات بين البلدين اكثر توثقا خلال سنوات نيكسون وفورد مع تزايد التعاون العسكري. وكان ينظر الى إيران باعتبارها القوة الرئيسية للاستقرار في الخليج (الفارسي) الغني بالنفط. وكانت قوتها العسكرية تضمن مطال الغرب لنفط الخليج وتقوم بوظيفة الحاجز امام التوسع السوفياتي. وجعلها نفوذها في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) مهمة للاقتصاد الأميركي ورغم أن تقييمنا لأهمية إيران ومعالجتها لعلاقتنا معها كانا من بعض النواحي متماثلين لتقييم ومعالجة الادارات السابقة ، فإن هناك اختلافات ملحوظة في الطريقة التي ادرنا بها علاقاتنا الثنائية خصوصا في ما يتعلق بمبيعات الأسلحة وحقوق الأنسان .

في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ بدت إيران دولة متزايدة القوة تمضي على طريق التحديث تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي الاستبدادي، فمنذ «ثورته البيضاء» الشهيرة في الستينات، سعى الشاه الى تحديث إيران، ودعم الرئيسان كيندي وجونسون لبرنامجه الاصلاحي الاجتماعي والاقتصادي. وكان هناك تقدم رغم معارضة رجال الدين المسلمين الأصوليين، وطبقة ملاك الأراضي التي شعرت أن مصالحها مهددة . لكن النمو الأقتصادي مع واجهة من المؤسسات الغربية اخفيا ضيق القاعدة السياسية للشاه والمشاكل الداخلية العميقة التي يتميز بها مجتمع تقليدي في مرحلة التغيير. فالتغييرات الاقتصادية التي استحدثتها «الثورة البيضاء» لم يصحبها تغيير اجتماعي .

في بداية السبعينات ، بدأ تفاعل معقد لعوامل متعددة يصرف انتباه الشاه عن تجربته. كان لتحديث الستينات عوامله السياسية والاقتصادية والعسكرية المهمة، لكن في السبعينات اخذ الشاه والى حد كبير بتفكيره وحده، يركز على التنمية الصناعية وعلى بنيان عسكري من حجم غير طبيعي. وكان قراره بأن يبني إيران لتصبح عملاقا اقليميا عسكريا واقتصاديا قد نبع جزئيا من الشكوك في ارادة أميركا في الشؤون الأمنية في ما بعد فيتنام. وكان تصميم الشاه على ان إيران يجب أن تتولى مزيدا من المسؤولية في الخليج قد تزامن مع «نظرية نيكسون» التي تصورت

اليه ورأت في ايران اذا ملكها عدم الاستقرار بالصراع على السلطة في ثورة غير محسوسة التوجه (تعرف مالا تريد ولا تعرف بالضبط ماذا تريد) خلق منطقة فراغ بين الاتحاد السوفياتي والشرق الاوسط ، ورأت في ايران ايضا اذا ملكها عدم الاستقرار واستطاع « الشيوعيون وغيرهم من الجماعات اليسارية الراديكالية » كما يقول فانس ، استغلال الوضع ، ان تحول ايران من حاجز بين السوفيات وبين الشرق الأوسط ،الى جسر .

وهذه كلمة ختام غير ختامية لأن التطورات في كلا الموقفين ، في ازمة الشرق الأوسط ، وفي ايران ، لم تكتمل بعد ، والصورة النهائية لم تتشكل .

* * *

دولا اقليمية رئيسية كولاء للقوة العسكرية الأميركية في حفظ النظام وسد الأنفاق السوفياتية، وفي ١٩٧٢ قرر الرئيس نيكسون أن إيران يجب أن يسمح لها بالحصول على أي سلاح أميركي تقليدي يراه الشاه ضروريا. كان ينظر الى إيران باعتبارها البديل المنطقي للقوة البريطانية المتراجعة في الخليج الفارسي ، وان إيران جيدة التسليح ، وموالية للغرب من شأنها أن تجعل الوجود العسكري الأميركي غير ضروري . وقد اثبتت فيتنام أن كل هذا الوجود غير مجد. وقليلون هم الذين تنبأوا بالارتفاع الدرامي في عائدات النفط، الذي مكن إيران من شراء كميات ضخمة من المعدات العسكرية المكلفة .

رحبت إيران بفرصة أن تلعب دور دولة كبرى إقليمية وشرطي الخليج . وكان الشاه يتمتع بحس قوي بعظمة إيران الساحقة ، وكان يضيق بإخضاع إيران في الماضي من جانب الدول الاجنبية . وكان يعي بشكل حاد تعرضية إيران في منطقة تملك ثروة نفطية ضخمة وقدرا كبيرا من عدم الاستقرار السياسي، وبالاضافة الى ذلك ، كما كان يشير في كثير من الاحيان، فإن إيران تقع مباشرة في طريق التوسعية الروسية التاريخية ، وكان بناء قوة إيران العسكرية يتلاءم مع امانيه ويفي بشواغله الأمنية .

وأدرك الشاه أن اكبر موارد إيران الطبيعية . النفط . ستنفذ قبل نهاية القرن بوقت غير قصير . فاذا حقق الاستخدام الاقصى للمنجم النفطي، فبوسعه أن يمول، اقتصادا صناعيا متنوعا إقتصاداً قادرا على اعالة إيران منتعشة وآمنة بعد أن ينتهي النفط. ورغم أن نبض الأصلاح الذي تميزت به الستينات لم يختف كليا وعلى الاطلاق من ذهنه، فقد اصبح الشاه مستغرقا في تحديات خلق اقتصاد حديث .

وكانت ادارتا نيكسون وفورد قد أولتا اهتماما كبيرا لبناء الشاه كضامن إقليمي للاستقرار، وعلى محاولة اقناعه بأن يخفف من تأييده لاسعار أعلى للنفط، وأصبحنا اقل انتباها للتطور السياسي كمرافق للتصنيع. ولم نكن نبذل سوى قليل جهد للتشاور مع إيران حول انفاقها العسكري واحتياجاتها الدفاعية وعلاقة ذلك بتطورها الاقتصادي والاجتماعي. وبدون اهتمام أميركي وتشجيع أميركي مستمرين ، شحب اندفاع الستينات نحو الاصلاح السياسي .

اثناء هذه الفترة لم تكن العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران خالية من المشاكل ذات المغزى. فرغم التعاون الامني الاقليمي، كان هناك في الكونغرس الأميركي قدر كبير من قلق الولايات المتحدة في (١٩٧٥ ــ ١٩٧٦) بشأن وتيرة ومدى البناء العسكري الايراني فقد بدا أن طموحات الشاه تتعدى ضمان أمن إيران والمحافظة على الاستقرار في الخليج الفارسي. ومع هذا، فقد استخلصت إدارة فورد أن السياسية الاسياسية في تأييد دور إيران السياسي والعسكري في المنطقة هي سياسة سليمة .

وقد بدأ التوتر الاخر، عندما بدأت إدارة فورد تبدي توجسها من معاملة الشاه القاسية للمعارضين السياسيين، مدفوعة بقانون أميركي يتطلب مزيدا من الانتباه لانتهاكات حقوق

الأنسان من جانب من يتلقون المعونة العسكرية والاقتصادية الاميركية. ولأن ادارتي نيكسون وفورد كانتا في الغالب تراعيان حساسيات الشاه من الاتصال مع خصومه السياسيين، فإن المعرفة الأميركية بطبيعة المعارضة كانت شديدة العمومية. وبدا أن المعارضين يتكونون من المثقفين المتغربين العلمانيين (الملتفين حول ائتلاف الجبهة الوطنية القديمة الاشتراكية الديمقراطية) والاصوليين الدينيين، والطلاب والمثقفين اليساريين الراديكاليين ، وحزب تودة الشيوعي، الصغير. لكن لم يبد أن المعارضة تشكل تهديدا للشاه .

❖ ❖ ❖

كنا، كارتر وبراون وبريجنسكي وانا، ندرك اهمية إيران في شؤون أمن الخليج الفارسي. ومع ذلك فقد كنا ايضا مصممين على ان نلتزم بموقفنا بشأن حقوق الانسان، وبهدفنا في الحد من بيع الاسلحة الاميركية. وكان اهتمام الكونغرس بحقوق الانسان يتزايد معبرا عن نفسه في قيود تشريعية على نقل المعدات العسكرية الى بلدان العالم الثالث وكان واضحا ان من الصعب المحافظة على التأييد الشعبي لعلاقتنا الاستراتيجية مع إيران اذا قصر الشاه عن أن يولي مزيدا من الاهتمام لحقوق الانسان . وكنت اعرف ان الشاه ستقلقه سياساتنا حول هذين الامرين. وعلى كل فلا الرئيس ولا انا، كنا نعتقد أن صيانة علاقة مستقرة مع إيران تستبعد التشجيع على التحسن في سياسة حقوق الانسان ، ولإيجاد اسلوب عملي لتحديد احتياجاتها العسكرية والوفاء بها .

وبوضوح ، فإن تأكيد كارتر على حقوق الانسان في الحملة الانتخابية وفي الايام الاولى للادارة قد ازعج بعضا من حلفائنا واصدقائنا الذين كان سجلهم حول حقوق الانسان رديئا . وفي خطب رئيسية في ١٩٧٧ ، سعينا وارين كريستوفر وانا، أن نشرح شمولية اهتمامنا، ولم نكن لا الرئيس ولا انا، نريد ان نستخدم حقوق الانسان كسلاح ايديولوجي وانما كعنصر اساسي في سياستنا الخارجية.

لقد احتفينا بالاجراءات التي كان الشاه قد بدأ يتخذها لتحسين حقوق الانسان ودعمناها . كان قد بدأ في التضييق على السافاك (جهاز الامن والاستخبارات الايراني) في استخدامها اساليب غير قانونية للحد من القلاقل، وكان يعمل لتقوية الاجراءات القانونية والبوليسية للتعامل مع الخصوم السياسيين . كما بدا انه يفكر في تحرير سياسي متواضع ، في محاولة للوصول الى العناصر الاكثر اعتدالا في المعارضة العلمانية ، وقد كانت هذه الاجراءات مهمة ، رغم انها جاءت متأخرة وقد تلقت دعمنا .

ولقد اصبحت حقوق الانسان مصدرا لبعض الاختلافات بين الشاه والأدارة، رغم أن الخلاف كان اقل كثيرا مما اشار هو اليه. وتوافقنا مع قناعاتنا ومع المتطلبات التشريعية وواصلنا الاحتجاج على تجاوزات قوات الامن الايرانية. وكان الشاه نفسه متلهفا على الرضا والدعم الغربي، وخصوصا الاميركي. وكان الشاه عندما يقابل بين التزامنا بحقوق الانسان واتجاه

الأدارات السابقة ، فإنه من الواضح كان قلقا من ان الكثيرين في ادارة كارتر، وخصوصا الرئيس كارتر، يعتبرونه مستبدا. وكان الشاه أيضا منزعجا من المعاملة المعادية التي لقيها من الصحافة الاميركية ومن بعض اعضاء الكونغرس . ورغم ان الشاه كان مراقبا جيدا للولايات المتحدة، فقد وجد من الصعب ان يقتنع بأن ادارة كارتر لم تكن وراء قدر كبير من النقد القاسي الذي يوجه اليه، وقد تفاقم قلقه، بعد منتصف ١٩٧٧ ، عندما بدأ السفير الأميركي الجديد، وليام سوليفان، يتشكك في بعض القناعات الايرانية المستقرة، خصوصا العواقب الاقتصادية والاجتماعية لانفاق إيران الضخم على الاسلحة. وكان سوليفان، وهو ديبلوماسي محترف بارز ، مصمما بتأييد منا على تحسين معرفتنا بالمسرح السياسي الايراني ، وهي المعرفة التي تدهورت منذ الستينات.

ازدادت هموم الشاه من المترتبات الاساسية لسياستنا بشأن حقوق الانسان، حدة ، بمعرفته بأننا نراجع بدقة كل جوانب سياستنا لنقل الاسلحة، وكان الخليج الفارسي بؤرة خاصة للاهتمام، وكانت إيران وحدها تستوعب حوالي النصف من المبيعات السنوية للاسلحة الاميركية البالغة ٨ بليون دولار. وكان الشاه يخشى من اننا قد نغير علاقات الامداد بالاسلحة بأشكال قد تضر بالسياسة الخارجية الايرانية ، وباهتمامات ايران الامنية .

وكانت هموم الشاه مبنية على اساءة فهم لآرائنا حول العلاقات الأميركية . الايرانية وكنا قد قررنا في وقت مبكر أن من مصلحتنا القومية أن ندعم الشاه حتى يستطيع الاستمرار في ادارة دور محافظ في الشؤون الاقليمية . اذ ان الشاه كان قد قدم معونة اقتصادية مهمة لبلدان في المنطقة وكان فعالا في تخفيف التوترات في جنوب غرب آسيا. ولقد ساعدت القوات الايرانية حاكم عمان الموالي للغرب في هزيمة تمرد مدعوم من النظام اليساري في عدن . واكثر من ذلك كانت إيران مصدرا موثوقا للنفط الى الغرب وكانت صادراتها حيوية لحلفائنا الاطلسيين ولليابان . وكان الشاه قد رفض الانضمام الى الحظر النفطي العربي في ١٩٧٣ او استخدام النفط كسلاح سياسي. كما انه كان المصدر الاول لتزديد اسرائيل بالنفط. ومع ذلك ، ففي الوقت ذاته ، كان الشاه نصيرا قويا لأسعار أعلى لنفط أوبك ، حيث كان يحتاج العائد لتمويل مشتريات إيران من المعدات العسكرية والتحديث الصناعي. وعدا عن هذا، كان هناك تناغم كبير بين سياسات الشاه وبين مصالحنا الاقليمية .



لم يكن هناك سفير أميركي في إيران منذ أن غادرها ريتشارد هيلمز مع نهاية ادارة فورد. ولذلك، شعر الرئيس انه يجب أن أزور إيران لاشرح للشاه آراء الرئيس ولأضع سياساتنا حول حقوق الانسان ومبيعات الاسحلة في السياق الصحيح. وبينما كنت أتهيأ للسفر الى إيران في أوائل / آيار (مايو) / ١٩٧٧ /، كانت هناك قرارات ملحة يجب أن تتخذ بشأن طلبات ايرانية قائمة للسلاح ، في مقدمتها طائرات متقدمة غالية الثمن. وقرر الرئيس الوفاء بالتزامات البيع المسبقة لايران ، لكنه ارادني ان اوضح للشاه انه توافقا مع هدفنا في تخفيض مبيعات الأسلحة الأميركية فإن علينا ، ان نتوصل الى طريقة افضل لتقرير احتياجات ايران العسكرية في المستقبل ، وكيف يمكن إشباعها على افضل وجه .

التقيت الشاه في ١٣ أيار (مايو) في قصر نيافاران في طهران. كان رجلا ذكيا هادئا، ولكنه متغطرس. ورغم انه كان يبدو حازما، فقد ساورني شعور غامض بأنه لم يكن يشعر بالامان. وافتتحت الاجتماع بتقديم دعوة من الرئيس لزيارة واشنطن في تشرين الثاني (نوفمبر). وابتهج الشاه، وبعد تبادل المجاملات ، انتقلنا الى العمل. وقدم الشاه عرضا للوضع الاستراتيجي في المنطقة. وقال ان همومه الرئيسية هي المطامح السوفياتية في افريقيا والشرق الأوسط . وكان يشغله ان موسكو، التي ستواجه ذات يوم نقصا في الطاقة ، تسعى للسيطرة على مصادر النفط في الشرق الأوسط. وناقشنا استراتيجيات لاحتواء عمل من هذا القبيل وخطط الشاه في هذا الصدد. كما شرحت أيضا خطتنا لحرمان ألسوفيات من فرص زيادة نفوذهم بالعمل مع الأطراف الإقليميين للمساعدة في التوصل الى حلول للمنازعات الخطرة في الشرق الأوسط وأفريقيا الجنوبية. وفي هذا الصدد، تحدثنا مطولا عن خطط الولايات المتحدة لإعادة عقد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط وقد صادق الشاه بحرارة على تناولنا، ووعد بأن يفعل كل ما في وسعه لدعم تسوية عادلة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي .

أكدت على إننا نرغب في مواصلة علاقة الإمداد العسكري بيننا وبين إيران . وأبلغت الشاه ان الرئيس قد قرر تنفيذ البيع المقرر لـ ١٦٠ طائرة «ف_١٦ » المقاتلة المتقدمة، رغم المشاكل السياسية الخطرة التي سيثيرها ذلك في الكونغرس. وأبلغته ، إننا أيضا سنسعى للحصول على مواقفة الكونغرس على طلبه شراء طائرة الإنذار والمراقبة المحمولة جوا والمكلفة (أواكس). أحس الشاه بالارتياح ولم يركز التركيز المناسب على تحذيري بأننا يجب أن نضع مبيعاتنا من السلاح لايران على أسس اكثر تنظيما، وحذرته من انه من شبه المؤكد اننا لن نشتري لسلاحنا الجوي طراز طائرات «ف_١٨ » التي يريدها، مستبعدا بهذا بيع طائرة ف-١٨ لإيران. ولم يقلقه هذا، لكنه أكد على أهمية التفوق الجوي الإقليمي وطلب ١٤٠ طائرة ف_ ١٦ اضافية فوق الطائرات الـ ١٦٠ التي كنا وافقنا على تسليمها وقلت له اننا سننظر في طلبه .

وانتقلنا الى اكثر الموضوعات حساسية ، فاوضحت ان حقوق الانسان ليست فقط جزءا مهما من التراث الأمريكي ، يعكس اصل امتنا وقيمتها، لكنها ايضا مبادىء دولية معترف بها يعبر عنها الميثاق العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الامم المتحدة . واكدت على اهميتها كعنصر رئيسي في سياستنا الخارجية، واكدت على ان الرئيس ملتزم بتأكيد اولية حقوق الانسان كهدف قومي، وابديت ان اهتمامنا بهذه المسألة ينطبق على الدول جميعا، وقلت اننا متشجعون بالخطوات التي اتخذتها ايران مؤخرا لتحسين معاملة السجناء، ورحبت بنية الشاه السماح بزيارات المنظمات الدولية لحقوق الانسان الاطلاع على التحسينات. ورد الشاه بالعودة بسياساته الى سايروس الأكبر وحاول ان يدافع عن سجل ايران بشأن حقوق الانسان، وقال ان نظامه معرض للهجوم من الداخل من جانب الشيوعيين ومجموعة متنوعة ان رفاق طريقهم، وان هناك حدودا لمدى قدرته على كبح قوات امنه. وحذر من انه اذا انحدرت ايران الى الاضطرابات الاهلية، فإن الاتحاد السوفياتي وحده الذي يربح. وقال انه ليست لديه اعتراضات على سياستنا بشأن حقوق الانسان ، طالما انها مسألة مبدأ عام وليست موجهة اليه ، ولا تهدد امن بلده .

لاحظت الفة الشاه مع الشؤون الدولية في مجالات بعيدة عن ايران . وكان المدهش اكثر هو احساسه بالاذعان في الشؤون التي تتوقف على قراره الشخصي . وقد أكد سوليفان وغيره من الأميركيين الذين عرفوا انطباعي بأن لدى الشاه نزعة قدرية قوية.

لدى عودتي الى واشنطن ، أصدر الرئيس كارتر مذكرة القرار الرئاسي الرقم ١٣ ، التي تعلن إن عمليات نقل الاسلحة سوف تستخدم من الان فصاعدا كوسيلة استثنائية للسياسة الخارجية الأمريكية. وبالاضافة الى ذلك فسوف يفرض سقف دولاري على المبيعات للعالم كله باستثناء حلفائنا الأطلسيين وأوستراليا ونيوزيلندا واليابان وإسرائيل. لم نذكر ايران . وقد داعب اعلان هذه السياسة الجديدة مخاوف الشاه من اننا لانقدر علاقتنا مع ايران ، وشكا لي السفير اردشير زاهدي من ان استبعاد ايران من قائمة البلدان المستثناة يظهر ان الرئيس يعتبر أن إيران بلا قيمة. فلفت انتباه زاهدي الى النص في مذكرة القرار الرئاسي الرقم ١٣ الذي يقول اننا سنولي عناية خاصة للبلدان الصديقة التي «عليها ان تعتمد على الاسلحة المتقدمة» لتغير النقص الكمي او غيره من النواقص لكن تحافظ على التوازن الإقليمي. ورجوته ان يطمئن الشاه الى ان الرئيس في الحقيقة ملتزم ضمن حدود باشباع حاجات ايران الخاصة. ووافق زاهدي على ان ينقل هذه التطمينات وقال انه يعتقد انها كفيلة بازالة سوء التفاهم .

في ٧ تموز (يوليو) ابلغ الرئيس الكونغرس رسميا بنيته بيع إيران سبع طائرات اواكس (تضم بعضا من اكثر المعدات الالكترونية تقدما في سلاح الجو الاميركي). واصبح ما تلى هذا من جدل في الكونغرس ومعالجة الإدارة لهذه المسألة الخلافية ، اختبارا رئيسيا في اقناع الشاه بأن الرئيس جاد في مواصلة علاقة أمنية خاصة معه .

وكانت دراسة مكثفة قام بها سلاح الجو الأميركي في خريف ١٩٧٦ ، قد توصلت الى انه ما بين ٧ و ٩ طائرات اواكس كفيلة بأن تمنح ايران نظام دفاع جوي (ملائم) ضد اي تهديد اقليمي، عدا عن هجوم سوفياتي. ومن الناحية العسكرية فإن قيمة الاواكس في تقوية أمن إيران أمر مقرر بوضوح. وكان اغلب اعضاء مجلس الشيوخ والنواب يقبلون من حيث المبدأ اهمية العلاقة الامنية بين الولايات المتحدة وأيران، رغم أن اقلية عالية الصوت كانت تعتبر الشاه دكتاتورا وحشيا، ولا يجب اعطاؤه اي دعم من الولايات المتحدة. وادت الكلفة العالية، اكثر من ٢ و ١ بليون دولار، والتكنولوجيا المتقدمة للاواكس الى توحيد كثير من اعضاء الكونغرس ممن هم في العادة أصدقاء لإيران، مع نقاد الصفقة في تحديها. وتركز الجدل في الكونغرس على هموم عديدة : اعتراضات من الكونغرس على حجم الصفقة في اعقاب مذكرة القرار الرئاسي الرقم ١٣، مخاطرة تعريض معدات اواكس الحساسة ، ضرورة ابقاء عدد كبير من الأميركيين في إيران لتدريب الإيرانيين على تشغيل تلك الطائرات وصيانتها ، ومسألة استقرار إيران السياسي بعد الشاه.

وقاد الهجوم على بيع الاواكس السناتور السابق جون كولفر ، وهو صديق جيد، ونصير عظيم ومشرع دقيق ، وقد أقنعني نقده الصريح، اكثر من اي شيء آخر ، بأننا قد اخطأنا تقدير عمق

قلق الكونغرس وقوة المعارضة. وبعد وقت قصير من تقديم الصفقة إلى الكونغرس لمراجعتها، أدركت أننا نواجه احتمال هزيمة.

كانت الهموم التي أثارها كولفر وغيره من المعارضين قد درست جيدا عند صياغة شروط البيع وفي شهادة امام الكونغرس، شرحنا وجهة نظرنا التي تقول أن من شأن طائرات الاواكس أن تفي بحاجة دفاعية مهمة وان تقوي علاقتنا مع إيران في وقت نحاول إقناع الشاه بأن يضبط الزيادات في أسعار النفط ، التي تسبب اضطرابات رئيسية في الاقتصاد الدولي . وبعد ثلاثة أسابيع صعبة ، اصبح من الواضح وضوحا مؤلما أننا نخوض معركة خاسرة وكنا نواجه هزيمة شبه مؤكدة مالم نجد طريقا ما للالتقاء مع اعتراضات الكونغرس . وقدم المخرج السناتور هيربرت همفري، رئيس اللجنة الفرعية الرئيسية للجنة العلاقات الخارجية. وكنت قد عرفت السناتور لسنوات طويلة فاعجبت به وأحببته، وكان مشرعا حكيما وبارعا وذا قلب كبير كريم، وكنت اتوجه اليه على مدى السنين سائلا النصح والمشورة ولم يكن ابدا مشغولا الى حد يمنعه من ان يترك ما يفعل ويقدم مساعدته، ليلا او نهارا. وعندما مات في ١٩٧٨ ، فقد الكونغرس زعيما هائلا واميركيا عظيما. اقترح همفري ان نسحب الصفقة المقترحة ، وان نعيد تقديمها بعد مزيد من المشاورات مع الشاه، مع عدد من التطمينات تستطيع ان تكسب العدد الكافي من المؤيدين .

وفي ٢٨ / تموز (يوليو) سحبنا الاقتراح من الكونغرس كي نتفاوض مع الشاه على مزيد من التطمينات، ولكي نستعد للجولة الثانية . واعتبر الشاه الاحتياطات الأمنية الإضافية مهينة رغم انها كانت في الحقيقة تجميلية في اغلبها، وهدد بأن يلغي طلبه. وفي النهاية وافق على الترتيبات الجديدة حتى يمكن اعادة عرض الصفقة في ايلول (سبتمبر) لكنه واصل التململ من الهجمات عليه وعلى نظامه في الكونغرس وفي الصحافة الاميركية .

وحتى مع التطمينات الجديدة كانت الجولة الثانية بالغة الصعوبة، وقد اقام المعارضون في الكونغرس دعواهم اساسا على حقوق الانسان، وعلى مخاطر فقدان او تعريض معدات اتصالات وتشويش بالغة الحساسية. واجبرتنا قوة المعارضة في مجلس الشيوخ على ان نركز على مجلس النواب كي نمنع مرور قرار مواز بعدم الموافقة على الصفقة. ولم يمكننا من اقرار الصفقة سوى تدخل كارتر الشخصي المستمر من خلال اجتماعاته مع قيادة مجلس النواب، ومحادثاته التليفونية المتكررة للنواب الرئيسيين. وكان تأثير هذه المعركة التي استغرقت الصيف كله، عكسيا، اذ هزت ثقة الشاه في الولايات المتحدة كحليف يركن اليه. لقد فقد المطال الاكثر انفتاحا الى المعدات العسكرية الاميركية والذي تمتع به في اوائل السبعينات وضاق بالنقد العلني .

❖ ❖ ❖

التقديرات الأميركية

. . والشاه

كانت زيارة الشاه الرسمية لواشنطن مقررة في يومي ١٥ و١٦تشرين الثاني (نوفمبر) بعد اكثر بقليل من شهر من مغادرة صفقة الاواكس للكونغرس. وبينما كان متوقعا ان يقوم الرئيس والشاه بجولة افق ، الامر الذي يناسب رئيسي دولتين قويتين ، فقد كانت لدينا ثلاثة اهداف محددة .

١ . ان نقنع الشاه بالتزام الرئيس الثابت بالعلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإيران .

٢ . ان نحصل على موافقة الشاه على ترتيب ممنهج للتقدير المسبق لاحتياجات إيران الدفاعية وقدرتنا على الوفاء بها.

٣ . ان نحصل على التزام من الشاه بانه سيتخذ موقفا معتدلا ومتعاطفا حول اسعار النفط في اجتماع اوبك في كانون الاول (ديسمبر) .

ولقد بينت معركة الاواكس التي خلفت كثيرا من الكدمات ، مدى اهمية تجنب هذا النوع من الجدل في المستقبل. وكان الشاه مازال يلح بطلبه ١٤٠ طائرة ف . ١٦ اضافية ، وغيرها من المعدات العسكرية الرئيسية. وكان علينا ان نجعله يفهم ان على الادارة ان تضع في حسابها الحقائق السياسية الداخلية. وكانت مهمتنا هي التوصل الى تفاهم واقعي معه، دون احياء شكوكه المستديمة .

وصل الشاه الى البيت الابيض في ١٥تشرين الثاني (نوفمبر) وكانت جموع غاضبة من المتظاهرين المعادين والمؤيدين تثير صخبا عظيما خارج الابواب. واثناء مراسم الترحيب انفجر شجار بين المجموعتين المحتشدتين على القاطع الواقع جنوب حديقة البيت الابيض، وفي النهاية تم تشتيت العراك بالغاز المسيل للدموع، ووصلت سحب الغاز الى المجموعة الصغيرة من اصحاب المقامات الذين اجتمعوا للاستماع الى الكلمات القصيرة التي يلقيها الزعيمان. وامام كاميرات التلفزيون اخذ الرئيس والشاه وعقيلتاهما والشهود من المسؤولين، يسعلون ويجففون عيونهم، واسرعوا الى داخل البيت الابيض هربا من الروائح اللاذعة. ان هذه التظاهرات، بعد سنوات طويلة من الهدوء النسبي في أوساط الأعداد الضخمة من الطلاب الايرانيين في الولايات المتحدة، ربما كانت نذيرا بالمعارضة التي انبعثت ضد الشاه والتي استغرقت العام التالي في إيران. وفي نظرة لاحقة، فان بعض محللي الثورة لفتوا الانتباه الى تلك التظاهرات باعتبارها إحدى العلامات المبكرة للتخمر الذي انتج الثورة. ورغم ما أحس به الرئيس من حرج بسبب حادثة الغاز المسيل للدموع، فقد جرت مناقشتنا في غرفة مجلس الوزراء مجرى حسنا، وكما هي العادة قدم الشاه اولا آراءه حول مجموعة كبيرة من المسائل العالمية. وكان من اتباع مدرسة «الخطة الكبرى» في تفسير المقاصد السوفيتية في افريقيا والشرق الأوسط، وغيرهما. ولم اشاطره اعتقاده بمثل هذا التخطيط المرسوم بعناية لمغامرات ، موسكو . اذا اعتقد انها مبنية اكثر على الاستفادة مما تتيح الفرصة من أهداف. واتفقنا جميعا على ان

انسب الوسائل واكثرها تأثيرا لمواجهة السوفيت هي ان نبقى اقوياء عسكريا، مع العمل على ازالة الصراعات التي ينتعش بها النفوذ السوفيتي. وطمأن كارتر الشاه الى اننا نحافظ على قوتنا العسكرية والى اننا نعامل السوفيت. بحذر. وقال الرئيس انه يأمل ان يدرك السوفيت مصلحتنا المتبادلة في الحد من المناقشة، وشرح تناولنا لاغلاق الفرص امام السوفيت بدعم التغير السلمي في افريقيا الجنوبية وتسوية للنزاع العربي _ الإسرائيلي.

وأكد كارتر على التأثير العقابي لزيادة اسعار النفط على الاقتصاد الصناعي، وخصوصا في اوروبا، وألح على الشاه بأن يدعم تجميد الاسعار في اجتماع اوبك في كانون الاول (ديسمبر) ورد الشاه بأن الاقتصاد الغربي يؤذي، وان هذا في المدى الطويل سيء لايران. ووافق على ان يستحث اوبك ان «تمنح الدول الغربية فترة راحة» وقال انه سوف يعمل من اجل تجميد الاسعار . واشار عن حق ، الى ان هذا مجرد موقف ملطف ، وان هناك حاجة الى خطط للمدى الاطول لمعالجة ازمة الطاقة. وتحدث عن قلقه بشأن الاستقرار المالي الدولي بسبب المبالغ الضخمة من النقود التي تنتقل الى ايدي بعض منتجي النفط، الذين يعتقد انهم لايعرفون كيف يديرونها لصالح الاقتصاد العالمي .

وبعد ان استعرض كارتر صعوبة معركة اواكس، شرح ان ادارة علاقة الامداد بالسلاح الاميركي لإيران ستكون اسهل لو خفضت إيران طلباتها من الأسلحة. واقترح بأنه يجب على البلدين ان ينظرا معا في خطط ايران للتسليح على المدى الطويل. ورد الشاه بأن طلباته مبنية على حساب حريص لمتطلبات ايران .واصر على ان الـ ١٤٠ طائرة ف١٦ والـ ٧٠ طائرة ف ــ ١٤ ضرورية لاتمام خططه للدفاع الجوي. ووافق الرئيس بتردد على ان يتشاور مع الكونغرس ، ولكنه حذر الشاه بأن لا يستهين بصعوبة الحصول على موافقة الكونغرس على صفقة ضخمة اخرى من الطائرات بعد انتصار الاواكس الصعب. وكرر كارتر التأكيد على اهمية تعاون اوثق من اجل تجنب جدل مؤذ في الكونغرس. ووعد الشاه بأن يجعل قادته العسكريين يعدون قائمة بتقديرات احتياجات ايران من العتاد لمساعدة تخطيطنا .

غادر الشاه واشنطن متشجعا باحاديثه مع الرئيس، وتلقينا من سفارتنا في طهران تقارير متوهجة عن شعوره المستجد بالثقة والرضا .

❖ ❖ ❖

قام الرئيس كارتر بزيارة قصيرة للشاه في طهران في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ واول كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ ، أثناء انتقاله بين أوروبا والهند. وقدم الشاه لكارتر ، كما كان قد اشار في تشرين الثاني (نوفمبر) قائمة مذهلة للمشتريات العسكرية تبلغ قيمتها اكثر من ١٠ بليون دولار من المعدات تتراوح ما بين السفن العسكرية وأجهزة الراديو. وهذه هي الزيارة التي ارتجل فيها كارتر نخب العام الجديد لايران ، باعتبارها تستحق الاستقرار. وقد بدا هذا النخب في حينه من قبيل العاطفة المألوفة في مثل تلك المناسبات، وبالتأكيد لم تكن قليلة التوافق مع السائد من معلومات المخابرات والتقديرات الاكاديمية حول الوضع الداخلي في ايران. وقد عادت كلمات الرئيس لتطاردنا أثناء الأزمة الإيرانية .

ولدى عودتنا الى واشنطن، بدأ خبراء الدفاع مراجعة قائمة الشاه للمشتريات، والتهديدات الخارجية لامن إيران ، والأسلوب الأفضل لتشاور البلدين حول احتياجات إيران الدفاعية، وسرعان ما اصبح واضحا ان معظم المحترفين في السياسة العسكرية والسياسة الخارجية، في كل من وزارة الخارجية وهيئة مجلس الأمن القومي، كانوا يعارضون بشدة التشكك في طلبات الشاه من المعدات العسكرية. ورغم هذه المقاومة ، فقد تم تحليل دقيق لوضع إيران الأمني واحتياجاتها العسكرية تحت إشراف لزلي غلب وهيئة مساعديه في المكتب السياسي _ العسكري بوزارة الخارجية .

وكان أملي أن تصبح الدراسة أساسا لتقييم موضوعي أميركي لطلبات الشاه، وأن تتخذ قرارات بيع الأسلحة في المستقبل على أساس تقديرنا نحن لاحتياجات إيران الدفاعية. لكن الأمر الواقع، إننا كنا معتمدين تماما تقريبا على تقديرات الشاه المنفرد حول متطلبات قوته. ولم يكن هناك سوى قدر من الاتفاق، ومع ذلك، حتى داخل وزارة الخارجية، حول كيف نتصرف. كان الكل متفقا على إن علينا أن ندير المبايعات بمزيد من العقلانية، لكن لم يكن هناك اتفاق حول كيفية الرد على الطلبات التي قدمها الشاه في ديسمبر (كانون الأول) ولا كيف نبني آلية للمشاورات بين الولايات المتحدة وإيران. وكان الجميع تقريبا متفقين على أن إيران يجب أن تستثنى من قيود مذكرة القرار الرئاسي الرقم ١٣، على مبيعات الأسلحة .

ومع ذلك فقد كانت الغالبية تعتقد أن من الصعب جدا أن نحدد للشاه ما هي احتياجاته العسكرية، وقال كثيرون انه بجدولة طلبات الشاه بعناية على مراحل، فانه يمكن تلبيتها، دون أن نشوه برنامجنا الشامل للمعونات العسكرية أو المس بالسقف الذي وضعته مذكرة الأمر الرئاسي الرقم ١٣ والخاصة بالقيمة الدولارية لمبيعات الأسلحة. دون مبرر واعتقد الكثيرون إن علينا أن نستخدم المبيعات المطلوبة كأداة لدفع الشاه إلى أن يتحرك بسرعة اكبر في تحسين حقوق الإنسان .

اقترح غلب والسفير سوليفان، الذي كان ايضا يشارك في المناقشات، خطة لاقامة ترتيب مشترك للتشاور يبقي المناقشات بين العسكريين، فتكون هناك مناقشات تقنية مستمرة بين المجموعة الاستشارية للمعونة العسكرية الاميركية في طهران وبين العسكريين الايرانيين، لكن تحت الاشراف الشامل لسفيرنا. وبهذه الطريقة ندخل ما نحتاجه من نظرة سياسية شاملة الى علاقة الامداد بالسلاح، وفي الوقت ذاته نتجنب المفهوم المستقر في ذهن الشاه باننا نغير العلاقة الامنية الاساسية او نخفضها، وكان هذا الحل اقل بكثير مما اردته من المشاورات العريضة حول سياسة إيران العسكرية ووضعها العسكري ولكن في ظل ظروف مختلفة كان يمكن ان يصبح خطوة اولى نحو الية افضل لادارة المبيعات العسكرية .

❖ ❖ ❖

في النصف الاول من ١٩٧٨اصبحت التظاهرات المتفرقة في إيران اكثر تواترا. وبدا ان التضخم والفساد والقمع والاقتصاد الأخذ بالتدهور هي الأسباب الكامنة وراء الاعتراضات. وعلى كل ، فان قطب الجاذبية الذي جمع المعارضين معا كان المعارضة الدينية للشاه. ففي ١٩٦٣كان الشاه قد سحق حركة معارضة يقودها آية الله روح الله الخميني، الزعيم المحافظ جدا للطائفة الشيعية الإسلامية، والذي كان مصمما بشدة على الإطاحة بأسرة بهلوي. ونفى الشاه آية الله إلى تركيا ثم إلى العراق وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨، في قم ، المركز الرئيسي للتعليم الإسلامي، اطلقت الشرطة النار على المتظاهرين المتدينين الذين أغضبهم هجوم على الخميني في الصحافة التي تسيطر عليها الحكومة. وقتل العديد من الناس في اضطرابات قم، بينهم بعض رجال الدين.

تلى ذلك مزيد من الاعتراضات، وهكذا بدأت سلسلة من الأحداث استجمعت قوة أصبحت موجة مد تطيح بالملكية .

وأفاد الإسراف في استخدام القوة رجال الدين الذين كانوا يطالبون بالسماح للخميني بالعودة الى إيران، ومع تصاعد الاعتراضات الى تظاهرات واضطرابات، استمرت الشرطة القليلة التدريب في المبالغة في الرد، وانتج هذا قائمة من «الشهداء» تطول كل يوم. وبسبب التقليد الشيعي في الاحتفال بالشهداء بعد موتهم باربعين يوما، اخذ العنف يميل الى التصاعد في دورات مدة كل منها اربعون يوما. وعلى نحو متزايد، اكتسبت المظاهرات طبيعة معادية للأجانب، معادية للغرب، معادية للأميركيين، معادية للسامية، وقد أزعجتني جدا الكثافة والتنوع في تكوين المظاهرات المعادية للشاه ، الى حد دفعني لأن ابلغ الرئيس كارتر في ١٠ ايار (مايو) بأن الاحداث تصل الى «اخطر نشاطات ضد الشاه في إيران منذ ١٩٦٣» .

واجه الشاه مأزقا خطرا في محاولته المحافظة على السيطرة فكلما ازداد عنف شرطته في قمع الاخلال بالنظام ، كلما ازدادت قدرة رجال الدين على اثارة اعتراضات جديدة. وتوصل الشاه الى ان استيعاب الطبقة الوسطى الحضرية في الحياة السياسية هو افضل طريقة لفصل المعارضة الاشتراكية الديمقراطية العلمانية عن الاصوليين الدينيين واليساريين الراديكاليين الذين كانت اهدافهم متناقضة مع من هم اكثر اعتدالا من بين السياسيين خارج المؤسسة. ورفض الشاه ان يوقف اجراءات التحرير السياسي التي تبناها في ١٩٧٧ او ان ينقض بلا هوادة على المعارضة .

وعندما كان سوليفان في واشنطن لمراجعة سياسة الاسلحة في حزيران (يونيو) ابلغنا أن الشاه يواجه فترة طويلة عصيبة، لكن سيكون قادرا على أن يصمد للعاصفة الى أن يتحسن الاقتصاد والى أن يبدأ برنامجه للتحرير السياسي في جانب بعض من المعارضة .

وكان سوليفان غير مرتاح للقوة المتزايدة لرجال الدين ، على أي حال واراد أن يقيم صلات مع المعارضة الدينية، وقال انه تلقى تحذيرا ضد هذا من البلاط الامبراطوري. وكان حيويا أن نعرض ما يجري، وقلت له أن عليه أن يلقَ شخصيات من مستوى منخفض ليكشف المزيد عن طبيعة المعارضة.

عاد هدوء نسبي الى إيران في حزيران وتموز (يونيو ويوليو)، وعاد سوليفان إلى الولايات المتحدة في اجازة . وعلى مدى الصيف كثفت وزارة الخارجية والمخابرات المركزية ووزارة الدفاع تحليلاتها للوضع الايراني ، ورفع سوليفان بشدة من وتيرة تقارير السفارة عن المعارضة. وكانت جماعة المخابرات ماتزال واثقة نسبيا من أن التظاهرات لا تشكل تهديدا يعتد به للشاه، رغم أن بعض زملائي اخذ يتزايد قلقهم من عواقب المدى الطويل اذا لم تتم السيطرة على انتشار القلاقل.

كان قد اخذ يتضح أن المظاهرات المعادية للنظام ينسقها الجناح الاصولي من رجال الدين الذين كانت الشخصية المسيطرة بينهم هو (روح الله الخميني)، وكان مركزه ينمو بسرعة الى درجة أن السياسيين الوطنيين الذين كانوا يعارضون بعمق فكرة جمهورية اسلامية اخذوا ينجذبون بشكل متزايد الى فلك نفوذه. واضطر كثيرون ، بمن فيهم رجال دين وسطيون يكرهون تطرف الخميني، وترضيهم ملكية دستورية وديمقراطية برلمانية، الى أن يرددوا مطالبة الخميني بانهاء حكم اسرة بهلوي حتى يحافظوا على مصداقيتهم كخصوم للاوتوقراطية .

لم يؤد وعد الشاه في مطلع آب (اغسطس) ١٩٧٩ بانتخابات برلمانية مفتوحة في حزيران (يونيو) ١٩٧٩، الى تحريك الانتقال المأمول من جانب الزعماء السياسيين العلمانيين نحو النظام. ولا ادى الى ذلك مزيد من الاجراءات لتخفيف الرقابة على الصحف والقيود على حرية الخطاب. وكان الشاه تحت ضغط شديد من الصقور العسكريين والمستشارين المدنيين ايضا، بان ينهي سياسته في التحرير السياسي ويسحق المظاهرات بقوة ليس لها عقال. واصر الشاه ، على كل، على أن التحرير السياسي هو الوسيلة الوحيدة لتقسيم المعارضة وتوسيع قاعدته السياسية. وفي الوقت ذاته شعر انه من المهم أن يستخدم الحد الاقصى من الضبط في المحافظة على النظام العام، اذا كان يريد أن يكسر دورات العنف ورغم اعتراض مكتب حقوق الانسان في وزارة الخارجية، وافقنا على طلب في اواخر آب (اغسطس) بأن نشحن فورا معدات للسيطرة على التجمعات ، بما فيها قنابل مسيلة للدموع .

لن يكون من الصواب الاستنتاج مما سبق انه قبل ايلول (سبتمبر) كان الوضع في ايران شاغلا يوميا للرئيس ولي. لقد طمأننا تقدير السفير والخبراء في وزارة الخارجية والمخابرات المركزية وغيرهما من الادارات الاميركية والحكومات الاجنبية، الى انه رغم انه سيكون عليه أن يقوم بمساومات سياسية تمحو سلطته، فالشاه ليس في خطر جدي، وفي آب (اغسطس) كان الرئيس وانا مشغولين بقمة كامب ديفيد المقبلة. وفور انتهاء كامب ديفيد كان علي أن اذهب الى الشرق الاوسط. وانفق الكثير من تشرين الاول وتشرين الثاني (اكتوبر ونوفمبر) في مفاوضات الشرق الاوسط في بلير هاوس .

وكنا نبذل جهودا شاقة لاتمام مفاوضات سولت، والتقدم بمفاوضات التطبيع مع الصين. وعلى اي حال، فمع بداية ايلول (سبتمبر) اصبحت قلقا من عنف المظاهرات في ايران وفشل اجراءات الشاه لتحرير الحياة السياسية في كسب المعارضة العلمانية .

بين الحل السياسي

والحل العسكري

بينما كان الرئيس وكبار مستشاريه في السياسة الخارجية والدفاع جميعا مشغولين في قمة كامب ديفيد، وصل الوضع في ايران الى الازمة . ففي ٨ أيلول (سبتمبر) اعلن الشاه الاحكام العرفية في عدد من المدن التي كانت مركزا للقلاقل. وفي مصادمات بين العسكريين والمتظاهرين، قتل عدد من المتظاهرين، الامر الذي انذر بموجه جديدة من المظاهرات والاضرابات ، وكانت التقارير جميعا تقول ان الشاه كان مكتئبا من عجزه عن اعادة النظام، وغير متأكد مما سوف يفعله بعد ذلك. واتصل بي وارين كريستوفر في كامب ديفيد ليوصي بأن يتصل الرئيس فورا بالشاه. وحثثت الرئيس على ان يفعل ذلك ، واتصل به كارتر هاتفيا في ١٠ ايلول (سبتمبر) ليعيد تأكيد تأييدنا ولكي يعرف كيف يخطط الشاه لاعادة النظام، وابلغنا سوليفان بأن مخابرة كارتر قد شدت معنويات الشاه مؤقتا لكن تردده سرعان ما عاود الظهور .

وبينما كنت لا ازال في كامب ديفيد، اجتمع كريستوفر أيضا الى السفير زاهدي، الذي كان قد عاد لتوه من طهران. واعاد وارين تأكيد تأييدنا ودعا الى الاعتدال في تنفيذ الاحكام العرفية. والقى زاهدي بمسؤولية الطبيعة المنظمة المتزايدة للمظاهرات على الشيوعيين، واثار الريب السخيفة في أننا نتآمر مع المعارضة للاطاحة بالشاه، ونفى كريستوفر بشدة هذا الزعم القبيح، ولم تكن لدينا معلومات صلبة عن انغماس سوفياتي في المظاهرات ، رغم أن الشيوعيين كانوا بلا شك يحاولون الاستفادة من الاضطراب ، وبدا أن القلاقل التي تنمو في إيران مثل كرة الثلج لم تكن نتاج تلاعب سوفياتي أو شيوعي محلي ، لكنهما تدفق ضخم لقوى اقتصادية وسياسية ودينية واجتماعية حبيسة. وكانت ثقة الشاه المتدهورة بنفسه السبب الرئيسي لترددي في التوصية بأن يتصل سوليفان بأهم زعماء المعارضة في هذه المرحلة. فقد خشينا. الرئيس وأنا. في ظل تلك الظروف، أن تزيد مثل هذه المحادثات من ضعف ثقة الشاه بنفسه وتغذي مخاوفه من اننا نحاول أن نركز أنفسنا مع نظام مقبل .

في مطلع تشرين الأول (أكتوبر) ابلغني وزير الخارجية الإيراني الجديد، أمير خسرو افشار، في نيويورك بأن الشاه مصمم على الاستمرار في برنامجه للتحرير السياسي ليضعف المعارضة العلمانية ويفصلها عن الخميني. وطمأنته الى اننا نؤيد بقوة هذا المجهود. وأشار الى استمرار الهمهمة في إيران بأننا نؤيد المعارضة ، فنفيت هذه الشائعة الطفولية ، وشرحت ان سفارتنا على اتصال بشخصيات ثانوية في المعارضة لكي نفهم ما يجري فهما افضل.

في وقت لا حق من تشرين الأول (أكتوبر) اعلن الشاه عددا من المشروعات الظاهرة في الاسكان والتعليم والزراعة ومنح عددا من التسويات السخية في الاجور ليوقف موجة من الاضرابات في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، وارتدت التنازلات الى المضربين الى نحر صاحبها، فأدت الى مزيد من الإضرابات ، بما في ذلك اضراب في صناعة النفط. وابلغنا الشاه بأنه لكي يمول تلك الاجراءات، فإنه سوف يخفض برنامجه الطموح لبناء المفاعلات النووية، ويلغي مشتريات عسكرية رئيسية، بما في ذلك الطلب القائم لطائرات ف ـ ١٦ وف ـ ١٤ . ووافقنا على ان هذه الخطوات حكيمة .

❖ ❖ ❖

عندما عدت من محادثات سولت في موسكو في نهاية تشرين الأول (أكتوبر) كان الشاه في مفترق طرق، فقد فشلت الأحكام العرفية في وقف المظاهرات والإضرابات، التي كانت تدفع بالاقتصاد الى ما يقرب من الفوضى . فقد انخفض انتاج النفط من ٦ مليون برميل الى ما يزيد قليلا عن مليون واحد يوميا، مما ادى الى ان تخسر الحكومة معظم حصيلتها من العملة الاجنبية. ولم تؤد اجراءات اكتوبر الظاهرة والايماءات المقنعة الى المعتدلين من زعماء المعارضة بأنه قد يكون لهم دور في حكومة جديدة، الى اي استجابة. وكان الشاه ما زال غير مستعد لأن يقدم تطمينات لا تقبل الالتباس للمعارضة بأنه مستعد لأن يتقاسم معها قدرا كافيا من سلطته السياسية ليجعل الأمر يستحق مخاطرة ربط أنفسهم بالنظام. وانتجت محاولة لإسكات الخميني بإقناع الحكومة العراقية بطرده تأثيرا عكسيا. فقد ذهب آية الله الى باريس حيث جمع حوله حاشية من المؤيدين الدينيين والسياسيين واستخدم استخداما كاملا وسائل الاتصال الممتازة المتاحة في باريس ليسيطر على المظاهرات في إيران. وفي ٢٤ تشرين الأول (اكتوبر) بعد ان فشلت اجراءات المصالحة التي قام بها شريف ايماني، ابلغ الشاه، سوليفان والسفير البريطاني انطوني بارسونز بأنه يفكر اما في حكومة عسكرية او حكومة مدنية ائتلافية ، تضم بعض اعضاء المعارضة. ورغم انه لم يقل ذلك مباشرة ، فقد اراد ان يعرف اذا ما كنا سنؤيد حكومة عسكرية .

وفي وزارة الخارجية قال لي بعض زملائي ان في رأيهم ان احداث ايلول وتشرين الأول (سبتمبر وأكتوبر) تعني ان سلطة الشاه الاوتوقراطية قد انتهت . وقالوا ان المسألة الآن هي عن اي قدر من السلطة يجب ان يتخلى الشاه ، ولمن. ورأوا مرشحين رئيسيين: الجنرالات والمعارضة السياسية العلمانية. ورغم انهم يدركون ان القوى المعادية للنظام بامتداد عرض الصورة السياسية تقترب اكثر من رجال الدين المسلمين ، فقد جادلوا بقوة ضد تأييد الولايات المتحدة لحكومة عسكرية، مشيرين الى ان السفير سوليفان يعارض زيادة انغماس العسكريين في الساحة السياسية. وقالوا ان العسكريين الإيرانيين قد أصيبوا بالخزي في الأحداث الأخيرة ولم يظهروا قدرة على الحكم او على تعبئة التأييد السياسي. ومع ذلك ، فقد كانوا يرون في الشاه الشخصية الوحيدة القادرة على

ان تقود انتقالا إلى نظام جديد، رغم انه سيكون نظاما تنخفض فيه سلطته انخفاضا شديدا، وكانوا يعتقدون أيضا أن علينا أن نشجع الشاه على ان يثابر في جهوده لتشيط التحرير السياسي.

كانت هذه الحجج قوية ومقنعة، لكن في تقديري أننا كنا نعمل بفهم محدود جدا للحقائق السياسية الايرانية، بحيث لا نستطيع أن نقدم للشاه هذه النصيحة البعيدة المدى في هذا الوقت. وكنت اشعر ان الشاه الذي كان يجلس على العرش منذ اكثر من ٣٧ سنة، هو افضل مفسر للإمكانات السياسية المفتوحة امامه، لكن احدا منا لم يكن يعرف تماما مدى عزلة الشاه عن السياسة الإيرانية. وفي نظرة إلى الماضي، أتساءل إذا ما كان الشاه قد تلقى مزيدا من التشخيص من أطبائه عن تقدم السرطان الذي قتله في ما بعد، وهو الامر الذي ربما زاد من سلبيته.

وكانت اراء مستشاريّ ألصريحة، معروفة للبيت الأبيض ايضا، وقد توصل زبيغ (بريجنسكي) الى ان وزارة الخارجية قد تخلت عن الشاه وانها كانت «رخوة» تجاه حل عسكري للازمة. وفي وضع مختلف جدا عن التعاون الوثيق والمتناسق حول الشرق ألاوسط _ رغم ان بعض الناس ذاتهم كانوا يعملون في الموضوعين . بدأ ينمو تباعد بين البيت الأبيض وبين مستشاري الرئيسين .

في كانون الأول (ديسمبر) علمت من جورج بول، الذي جاء الى واشنطن بناء على رجائنا ليقوم بمراجعة خاصة للوضع في إيران، أن بريجنسكي قد فتح مسالكه الخاصة الى إيران، وانه قد أجرى مناقشات مع اردشير زاهدي دون علم احد في وزارة الخارجية . واعتقد أن هذا قد أسهم في ارتباك الشاه حول أين نقف وفي عدم قدرته على تقرير ما يفعل. فذهبت فورا لأرى بريجنسكي وقلت له انني سمعت من مصدر لا تشوبه شائبه انه يتصل مباشرة مع الايرانيين وان هذا لا يمكن التسامح به، واجتمع الرئيس الينا وقلت له ما علمته. فسأل زبيغ اذا ما كان هذا صحيحا فأنكر زبيغ. عندئذ طلب الرئيس امداده بنسخ عن جميع الاتصالات بين البيت الابيض وطهران. وكان هذا اخر ما سمعته في هذا الشأن، لكن إتصالات المجرى الخلفي توقفت، وكانت هذه تجربة مؤلمة، حتى لا اقول اكثر من ذلك.

في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) اتصل الشاه هاتفيا بالبيت الابيض ليستطلع رأي الرئيس في حكومة عسكرية او محاولة اقامة حكومة ائتلافية، وواجهنا قرارا مؤلما. كان واضحا أن قوة الشاه تتحلل، وقررنا أن نرسل رسالة تعطي تعليمات الى سوليفان بأن يذهب الى الشاه ويطمئنه الى اننا نؤيده «دون تحفظات » في هذه الأزمة. لم يكن بوسعنا أن نحاول أن نقول للشاه كيف يتعامل مع مشاكله السياسية الداخلية، لكننا سنؤكد على ثقتنا في تقديره في تكوين حكومة جديدة ونطمئنه الى اننا سنؤيد أي قرار يتخذه. وللتوجيه الشخصي لسوليفان أضفنا أنه إذا أتجه الشاه الى العسكريين، فإننا نفضل بقوة حكومة عسكرية مع وجود الشاه على حكومة عسكرية بدون وجوده. اذ بدون وجوده الموحد كبؤرة لولاء الجيش، يمكن أن يتفتت الجيش بسرعة الى جماعات متقاتلة.

بعد ارسال هذه الرسالة بوقت قصير وصلت الاحداث في إيران الى القمة ، فبينما هزت طهران موجة عارمة من العنف، احرقت السفارة البريطانية مع عدد آخر من الأبنية. وفي ٦ تشرين الثاني، وفي توجه محدود الى الخيار العسكري، استبدل الشاه رئيس الوزراء شريف ايماني، بالجنرال رضا غلام ازهري، رئيس اركان القوات المسلحة. وكانت حكومة ازهري . على اي حال . عسكرية بالاسم فقط حيث كان على رأس معظم الوزارات مدنيون. وتحرك ازهري فورا ليحاول اعادة النظام. وفي الوقت نفسه حاول ارضاء المعارضة باعتقال العديد من المسؤولين السابقين في الحكومة والسافاك. كما ادخل اجراءات ضد الفساد الحكومي. وبالتوازي مع هذا اعلن الشاه تحقيقا في الاوضاع المالية للعائلة المالكة .

في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ارسل سوليفان رسالة اوضحت الى أي مدى تحلل الوضع السياسي. فبينما يدرك انه ليس لدينا سوى مواصلة تأييد الشاه، دعا سوليفان الى أن نبدأ التفكير في ما لا يمكن التفكير فيه: ماذا يمكن أن تفعل الولايات المتحدة اذا اثبت الشاه والعسكريون انهم غير قادرين على الحكم وانهار النظام؟ توافقت رسالة سوليفان مع تحليل بعض مستشاري وزارة الخارجية، لكنها اثارت ذعرا في البيت الأبيض، كان هناك خوف مستكن من أن أي تصرف من شأنه أن يعني ضمنا اننا لا نتوقع للشاه أن يبقى قد يسهم في شلل ارادته ويدفع المعارضة الى المزيد من العنف .

في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) الح مستشارو وزارة الخارجية على سياسة واضحة لحماية مصالح الولايات المتحدة على افضل وجه نستطيعه في وجه تغير اكيد ووشيك. وعند هذه النقطة، كان الكثيرون قد بدأوا يشكون في انه سيكون بوسع الشاه أن يبقى حتى كرئيس شكلي للدولة في ديموقراطية برلمانية، وقدروا أن الحصيلة المحتملة للازمة أما أن تكون طغمة عسكرية مع الشاه كرمز للشرعية او انقلابا عسكريا بدونه. وكان احد البدائل هو حكومة مدنية، يدعمها العسكريون، في جمهورية أسلامية. واعتقد الكثيرون أن علينا فورا، أن نبدأ مركزة أنفسنا كي نتكيف مع ايران بدون الشاه. وبالاضافة الى هذا فإنهم ، اعتمادا على حجج قدمها سوليفان، اقترحوا انه اذا لم يستطع الشاه أن يقنع نفسه بالتعامل مع المعارضة المعتدلة، فعلينا ان نسعى للتوفيق بين العسكريين، بإعتبارهم اقوى القوى الموالية للغرب، وبين رجال الدين المسلمين، بإعتبارهم القوة السياسية الطاغية في البلاد .

اصبحت الضغوط من البيت الابيض لتشجيع الشاه على استخدام الجيش لسحق المعارضة كثيفة، وكنت اشارك سوليفان وغيره من مستشاري تقديرهم حول ايران، والقائل بأن هذه الحركة ستكون خطأ، لأنها من المحتمل أن تؤدي الى تفكك الجيش، الذي كان اكثر من نصفه من المجندين. ومع ذلك فلم اكن اعتقد ان علينا ان نتخلى عن الشاه او ان ننمي ترتيبا بين الجنرالات وبين المتشددين الدينيين بينما لا تزال هناك فرصة بأن الشاه قد ينجح في التوصل الى اتفاق مع اعضاء مسؤولين في المعارضة على انتقال منظم الى ملكية دستورية. وفي ٢٢

تشرين الثاني (نوفمبر) ابرقت الى سوليفان بأن علينا ان نقدم للشاه نصيحتنا الصريحة في مساعدته لاقامة حكومة مدنية جديدة. وأكدت مرة اخرى اننا لا نستطيع اتخاذ القرارات نيابة عن الشاه. وكان على سوليفان أن يوضح توضيحا ساطعا بأن الولايات المتحدة ما زالت تؤيده. وقلت لسوليفان أن يتأكد من ان أعضاء السفارة يؤكدون على هذه الحقيقة في الاتصالات التي يقومون بها مع المعارضة .

وقال سوليفان انه يفهم احباطنا وقلقنا، لكن علينا أن ندرك أن الشاه قد قرر أن يبقى في الخلفية بينما يحاول انصاره الاتيان بالمعارضة المعتدلة في حكومة ائتلافية. وقال سوليفان أن الشاه يريد أن يقنع السياسيين العلمانيين المعتدلين: أنه قد تخلى عن دوره الامبراطوري وانه مستعد لأن يصبح ملكا دستوريا. واضاف سوليفان أن الشاه ببساطة لا يصدق ما يصدر عنا من بيانات التأييد .

كما سبق أن ذكرت ، في أوائل كانون الاول (ديسمبر) ، وبناء على اقتراح من وزير الخزانة مايكل بلومنتال، الذي كان قد عاد لتوه من طهران، طلب الرئيس الى جورج بول الذي كان وكيلا لوزارة الخارجية في ادارتي كنيدي وجونسون، وهو صديق لي حميم وحكيم، أن يقوم بمراجعة موضوعية للوضع في إيران وان يقدم توصيات فورية حول خط الولايات المتحدة في العمل. وبالاضافة الى مصادر بول الخاصة والواسعة، فقد اعتمد بشدة على هال سوندروز وعلى موظفينا في امداده بالمعلومات ، وكنت واثقا من انه سيقدم نصيحة واقعية وعاقلة .

وفي ١٣ كانون الاول (ديسمبر) اجتمعت لجنة التنسيق الخاصة لتستمع الى ما توصل اليه بول. كنت في الشرق الأوسط وقام وارين كريستوفر بتمثيل وزارة الخارجية. وقال بول أن الشاه سينتهي اذا لم يتحرك فورا ليسلم سلطة حقيقة الى حكومة مدنية. واوصى بول، مؤيدا من كريستوفر، بأن نحاول أن نقنع الشاه، بأن يقوم باعلان درامي بأنه يسلم السلطة لحكومة مدنية، مستبقيا فقط مركزه كرئيس للقوات المسلحة، ورد بريجنسكي وبراون بأنه ليس لنا أن نتحرك بهذه السرعة لنقدم للشاه مثل هذه النصيحة التفصيلية.

حث بريجنسكي كارتر على الا يأخذ بتوصيات بول. وكما تبين في ما بعد، لم يأخذ الرئيس لا بنصيحة بريجنسكي ولا بول ولا وزارة الخارجية. وقرر بدلا من ذلك انه يجب علينا ان لا نكون على هذه الصراحة مع الشاه، واصدر توجيهه بأن نقوم اولا بتقدير لاتجاه الشاه قبل أن ندفعه الى التخلي عن سلطته السياسية. كما اصدر كارتر توجيهه بأن نحصل على موافقة الشاه قبل أن نتحدث الى المعتدلين من قادة المعارضة حول حل وسط. لقد ادرك الرئيس بوضوح، على اي حال، اننا قد تخطينا نقطة تأييد الشاه دون تحفظ، وكان قد بدأ يفكر في نصحه بالتفكير باتجاه تسوية .

بينما كانت موجات من المظاهرات تهز إيران اثناء النصف الاول من كانون الأول (ديسمبر) ، متوافقة مع شهر محرم المقدس لدى الشيعة، والذي يتميز بالحداد والعواطف الجياشة، ظل

الشاه يتردد حول أي قدر من السلطة يجب أن يعطي للمعارضة العلمانية أذا وافقت على المشاركة في ائتلاف. وفي ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ابلغنا سوليفان بأنه قد عقد «جلسة طويلة كئيبة » مع الشاه حول المناقشات مع زعماء المعارضة وكان الشاه قد تحدث مع سياسيي الجبهة الوطنية شاهبور بختيار وغلام حسين صديقي، وانه يخطط لمقابلة كريم سنجابي زعيم الجبهة الوطنية . واضاف الشاه ان لديه قليل امل في هذه الاحاديث ، وحدد ثلاثة خيارات: ان يواصل محاولة تشكيل حكومة ائتلافية، أن «يستسلم» للمعارضة بأن يغادر البلاد بعد أن يعين مجلس بلاط أو يشكل طغمة عسكرية تطبق سياسة قبضة حديدية من القمع القاسي. وقال الشاه انه يخشى أن تؤدي القبضة الحديدية الى تفكيك الجيش وايران .

وفي واشنطن ادى تقرير سوليفان الى تعرية خلاف عميق بين بريجنسكي وبيني، ونحن نفكر في امكان سقوط الشاه. بدأ أن زبيغ يرى أن انقلابا عسكريا يفضل أن يكون تأييدا للشاه باعتباره الأمل الوحيد لحماية المصالح الأميركية. وكنت احبذ بقوة حلا سياسيا يبقى الشاه ملكا دستوريا اذا امكن، ولكن بدونه اذا دعت الضرورة ، مع جهود للمحافظة على العسكريين كمؤسسة. وبينما لم استبعد كليا تأييد حكومة عسكرية غرضها اعادة النظام وانهاء اراقة الدماء، لم اكن اعتقد أن الولايات المتحدة أن تتخذ قرارا سياسيا من هذا القبيل ، نيابة عن ايران، وهو بالتحديد ما كان الشاه يحاول ان يجعلنا نفعله . كانت القبضة الحديدية خطأ من زاويتين : اولا ، الجيش الايراني ، واكثر من نصفه مجندون، لا يستطيع أن يجعل هذا الحل ناجحا، ثانيا: ان تأييد القبضة الحددية مناقض لما اعتقد ان ادارة كارتر تمثله. فقد كان الرئيس يرفض أن يمنح مباركة أميركيا للقبضة الحديدية .

مع نهاية كانون الاول (ديسمبر) كان لدي قليل امل في انه حتى ملكية على الولايات المتحدة الاكثر شمولية ، ولقد اصبح هذا بالفعل مصدرا لتوتر متنام عبر الاطلسي. لكن اذ كنا مستعدين لمواجهة تلك الخلافات مواجهة واقعية، فاننا نستطيع أيضا أن نخلق سياسات عملية قابلة للاضطراد في التعامل مع الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية ، ليس على اسس ايديولوجية وانما على اسس من المصالح الغربية الحقيقية. ان التحول المحتمل في دول اوروبا الشرقية خلال العقد المقبل، سيفرض على الحلفاء الغربيين أن يظهروا حساسية ودقة مميزتين وان ينسقوا سياساتهم تنسيقا وثيقا .

❖ تحتاج الولايات المتحدة الآن مزيداً من الدعم من حلفائها في مواجهة التحديات في أماكن أخرى من العالم حيث لنا مصالح مشتركة ، مثل الخليج (الفارسي). لكن لكي نكسب دعم الحلفاء ، فعلينا نحن الأميركيين ،أن نكون أيضا مستعدين لتقاسم عملية اتخاذ القرار على نحو أكثر فعالية من أي وقت سابق .

❖ مؤخرا كانت التوترات تنمو داخل التحالف حول أفضل الوسائل للتعامل مع دول العالم النامي. وينبع جزء من هذا التوتر من قصور الولايات المتحدة عن مواكبة معظم الدول الاوروبية

في الجزء من الثروة القومية الذي ينقل الى الدول النامية. كذلك، فان الدول الاوروبية واليابان تميل الى رؤية العالم الثالث من منظور اقليمي، بينما نميل نحن الى الشمولية لكن أكبر الصعوبات هي خلافنا مع شركائنا الغربيين حول مدى ما يحدث من تغير في أجزاء كثيرة من العالم النامي بسبب من عوامل داخلية، ومدى قيام الاتحاد السوفياتي وحلفائه بدور حاسم ، أو على الاقل قدرتهم الفعالة على استغلال السخط . إن على الولايات المتحدة الا ترتكب الغلطة الكبرى بالنظر الى كل صراع في العالم النامي على انه مواجهة بين الشرق والغرب.

❖ اقتصاديا، نجد نحن وحلفاؤنا الأطلسيون أنفسنا مضغوطين جدا في السعي الى التناغم في سياساتنا، هناك توتر متزايد بيننا تسببه المعدلات المنخفضة للنمو، والزيادات المتباطئة في الانتاجية، والمنافسة الاكثر حدة على أسواق العالم الثالث. كما أن السياسات الاقتصادية الداخلية لبلداننا المختلفة تتعرض بشكل متزايد لمخاطر التصادم مع بعضها البعض، حيث تسعى كل منها الى تقليل التضخم والبطالة، وفي بعض الاحيان دون مراعاة كافية لتأثير مثل هذه الجهود على النمط الانكليزي ممكنة فتنازلات الشاه منذ آب (اغسطس) وهي قليلة جدا ومتأخرة جدا، لم تهز تصميم المعارضة السياسية والدينية على انهاء الملكية. وقد فشلت افضل فرص الشاه، حديثه مع صديقي، في أن تنتج اتفاقات لأن الشاه كان لايزال غير مستعد لاقتسام ما يكفي من السلطة مع حكومة ائتلافية لشق الوطنيين المعتدلين عن اتباع الخميني. ورغم اننا واصلنا تأييد الشاه، فقد توصلت الى أن هدفنا المركزي يجب أن يكون، اذا امكن ، هو المحافظة على وحدة القوات المسلحة وترابطها. فإن هذا سيكون مطلوبا للانتقال الخطر الى ايران بدون الشاه. واوصى سوليفان بما يكاد يكون الحاحا يائسا بأن نفتح على الفور اتصالات مع المجموعات السياسية ذات الوزن داخل ايران ، في مجهود خندق أخير للتوصل الى اتفاق بين الشاه والمعارضة قبل أن يتفكك الجيش . وقد ايدت هذا الرأي .

ابلغنا سوليفان في ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) انه قد ناقش مرة أخرى فكرة مجلس البلاط ، وتساءل عما اذا كنا مستعدين لتأييد سياسة قمع وحشي. ودفعت البرقية بالامور في واشنطن الى قمتها. وفي ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) اعددت مع معاوني مسودة برقية تعطي سوليفان تعليمات بأن يبلغ الشاه دون أي التباس أن الولايات المتحدة لن تؤيد خيار القبضة الحديدية واننا نعتقد أن عليه ان يتحرك بسرعة لاقامة حكومة مدنية جديدة لتحل محل الجنرال ازهري. وأعطت مسودة البرقية تعليمات لسوليفان بأن يقول اننا لا نعتقد أن ايا من خيارات الشاه، رحيله أو القمع الوحشي يمكن أن يحل الازمة .

كانت البرقية تعكس تخوفي من ان الشاه، تحت ضغط من مستشاريه قد يحاول أن يسحق المعارضة في عملية صدام . واردت أن اتصرف بسرعة لأفصل بين الولايات المتحدة وبين غلطة من هذا النوع. كان من المهم الا نربط انفسنا بعمل غير ناجح على وجه شبه مؤكد، وان نحاول ان نصرف الشاه عن تدمير الجيش في جهد بلا جدوى لانقاذ عرشه . على الولايات المتحدة أن

تكون قادرة على التعامل مع حكومة تالية ، حتى يمكن لمصالحنا القومية المشتركة في إيران مستقرة غير شيوعية أن تنبعث بعد الاضطراب. واردت أيضا أن اخول سوليفان صلاحية أن يتحدث فورا مع العناصر السياسية المسؤولة في الحكومة والمعارضة والجيش. وكان هدف هذه المناقشات هو الحث على اقامة حكومة مدنية تتمتع بتأييد عسكري قوي ويمكنها اعادة النظام وتوجيه إيران من الاوتوقراطية الى اي نظام يختاره الشعب الايراني ، سواء ملكية دستورية او جمهورية اسلامية .

اجتمع براون وبريجنسكي وتيرنر ، وشليزنغر ، وآرون ❖ وانا في غرفة تقدير الموقف بالبيت الابيض في ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) لنناقش التوجيهات الى سوليفان. وكانت وجهات نظري معروضة في مسودة البرقية. وناقش بريجنسكي بقوة من اجل رسالة تأييد كامل للشاه. وكان براون وشليزنغر وتيرنر ضد اي انغماس ايجابي من جانب الولايات المتحدة مع المعارضة في محاولة لبناء ائتلاف قادر على البقاء. بعد المناقشة كان واضحا انه ليس هناك تأييد لمسودة برقيتي . وفي النهاية توصلنا الى اتفاق على رسالة تؤكد على اننا ما زلنا نفضل حكومة مدنية معتدلة ، وقالت المسودة «لكن اذا كان هناك شك سواء في التوجه الكامن وراء مثل هذه الحكومة او قدرتها على الحكم ، او اذا كان الجيش يواجه خطر المزيد من التفتت ، فإن حكومة عسكرية حازمة في ظل الشاه لن يمكن تجنبها» .

ذهبت وحدي الى كامب ديفيد بعد ظهر ذلك اليوم لاناقش مع الرئيس الرسالة التي اعددناها. واقر بأخطار استمرار مداعبة الشاه للقبضة الحديدية واحتمال أن وجوده في إيران من شانه ان يمنع أي تفاهم بين المعارضة وبين القادة العسكريين. عندئذ اجريت مع كارتر التغيير التالي في مسودة الرسالة بعد الاشارة الى خطر تزايد تفتت الجيش: «... عندئذ فإن على الشاه ان يختار دون تأخير حكومة عسكرية حازمة تستطيع انهاء الفوضى والعنف واراقة الدماء . فإذا كان تقدير الشاه أن هذه البدائل غير صالحة، عندئذ فعليه أن ينظر في مجلس بلاط يشرف على الحكومة العسكرية». ولم يعجز الشاه عن أن يرى من هذه الرسالة اننا مستعدون لتأييد حكومة عسكرية فقط لكي تنهي اراقة الدماء ، ولكن ليس لكي نستخدم القبضة الحديدية للمحافظة على عرشه . وقمت على الفور بارسال الرسالة الى سوليفان .[1]



---

[1] هوامش :

(*) هم : هارولد براون وزير الدفاع ، وزبيغ بريجنسكي مستشار الامن القومي ، وستانفيلد تيرنزمدير المخابرات المركزية ، وجيمس شليزنغر وزير دفاع سابق ، وديفيد ارون نائب مستشار الامن القومي .

ساعة الحقيقة العاصفة

في ٢ كانون الثاني (يناير) ابلغ الشاه سوليفان، بأنه قرر ان يعين شاهبور بختيار احدى الشخصيات البارزة في ائتلاف الجبهة الوطنية القديم ، رئيسا للوزراء. وكان الشاه متشائما بشدة من فرصة بختيار في كسب التأييد، لكنه كان يريد أن يمنح خيار الحكومة المدنية كل فرصة ممكنة، قبل ان يتجه الى اي من الخيارات الأخرى. ولما كان قد رفض أن يمنح بختيار السيطرة على وزارة الدفاع او الموازنة العكسرية او التعيينات العكسرية في المراتب العليا، فقد كانت لديه الأسباب كلها ليشك في قدرة رئيس الوزراء الجديد على كسب المعارضة العلمانية .

وابلغ الشاه سوليفان بأنه لا يعتقد أن القبضة الحديدية ستنجح لأن الاضرابات ستخرب الاقتصاد، وفي كل الأحوال ، فليس بوسعه أن يأمر بالقمع الدموي لشعبه. وعندئذ ناقش سوليفان والشاه خيار مجلس البلاط. فأوضح الشاه انه اتفق مع بختيار على انه بعد أن تؤدي الحكومة القسم امامه، فانه سيغادر البلاد للراحة ، بينما يحاول رئيس الوزراء الجديد أن يسيطر على الوضع السياسي. وقال الشاه انه رغم انه سيصدر بيانا بهذا المعنى، فانه لن يحدد تاريخا، ولن يغادر البلاد الا اذا هدأت الأمور بقدر يكفيه لأن يغادر دون أن تتدهور البلاد والجيش الى الفوضى. وبناء على تعليمات، ابلغ سوليفان الشاه بأنه سيكون موضع ترحيب في الولايات المتحدة ، كما نقل دعوة من السادات للمجيء الى مصر .

وابلغنا سوليفان، بأن الشاه في رأيه كان يتلكأ ، محاولا أن يبقى خياراته مفتوحة وقد يكون هذا قتلا لجهود بختيار ، لأن أمل بختيار الوحيد هو أن يقنع المعارضة بأن الشاه قد تخلى عن السلطة السياسية التي اصبح بختيار الان في وضع يسمح له بتقاسمها. وحذر سوليفان من أن تسويف الشاه يدفعه حتما الى خيار مجلس البلاط ، وعندئذ سيكون قد فات الأوان بالنسبة لبختيار او اي حل سياسي معتدل آخر .

في اليوم التالي ، ٣ كانون الثاني (يناير) ، ارسل سوليفان «لاطلاعي فقط» ، رسالة شخصية تقول انه بالنسبة للولايات المتحدة قد حلت «ساعة الحقيقة» في ايران.. وابلغني بأن جميع العناصر المعتدلة داخل الحكومة وخارجها متفقة على أن الشاه يجب ان يغادر البلاد فورا. وقال ، مع ذلك ان مجموعة من الضباط تحث الشاه على ان ينسى بختيار ويعمل القبضة الحديدية . كما أن جنرالات ايرانيين آخرين يلمحون الى انقلاب عسكري يطيح بالشاه اذا لم يتخذ قرارا واضحا في الأيام القليلة المقبلة وقبلت ما استخلصه سوليفان من ان المصالح الأميركية ، كما مصالح ايران ، تتطلب أن يغادر الشاه فورا. والمشكلة ، كما لاحظ سوليفان ، ان الشاه لن يغادر ايران الا اذا نصحه الرئيس بذلك . واكد سوليفان انه اذا كان الرئيس ينوي تقديم هذه النصيحة ، فيجب ان يفعل ذلك فورا . والا فبوسعنا ان نتوقع انقلابا عسكريا خلال ايام قلائل .

وفي ٤ كانون الثاني (يناير) اجتمع الرئيس ومستشاروه لمناقشة تقرير سوليفان. واتفقنا على ان نصيحة سوليفان يجب ان تقبل. وعلى الفور ارسلت الى سوليفان رسالة من الرئيس كان

القصد منها انهاء تردد الشاه وتقوية فرص قدرة بختيار على توسيع حكومته. وقالت الرسالة، اننا نؤيد قرار اقامة حكومة مدنية برئاسة بختيار وجهوده لصيانة استقلال ايران ووحدة اراضيها. وقالت الرسالة ايضا ان الرئيس يوافق على نية الشاه مغادرة ايران في ظل مجلس بلاط ، وطمأنه الى انه سيكون موضع ترحيب في الولايات المتحدة . واختتم الرئيس رسالته بالتأكيد على اهمية ان تبقى القيادة العسكرية موحدة ومسيطرة على القوات المسلحة .

في اليوم التالي، الحقت برسالة الرئيس برقية الى سوليفان تحثه على ان يتأكد انه فهم تماما نوايا الرئيس ، وقلت له، انه تسليما بان بختيار حقيقة وطني معتدل موال للغرب ، فنحن نفضل حكومة مدنية في ظل مجلس بلاط بينما يغيب الشاه مؤقتا عن البلاد. واننا نريد ان يتمتع بختيار بتأييد مؤسسة عسكرية ايرانية موحدة. لكننا نعتقد ان على العسكريين ان تكون لديهم خطط طوارئ لحالة ما اذا ثبت ان الحكومة المدنية غير ناجحة. واكدت لسوليفان ان غرض خطط الطوارئ تلك يجب ان يكون اعادة النظام .

اصبحت وحدة المؤسسة العسكرية الايرانية حيوية الى اقصى حد. وبعد ان ناقش الرئيس البديل مع هارولد براون ، والجنرال ديفيد جونز (رئيس هيئة الأركان المشتركة . المحرر) ومعي ، قرر انه يجب أن يكون لدينا على الأرض ، في طهران ، عسكري أميركي يعمل مباشرة مع القيادة العسكرية الايرانية . وتكون مهمته ان يضمن ان يعد العسكريون خططا معتدلة وواقعية للمحافظة على وحدة القوات المسلحة، ولدعم العملية الدستورية ومهيأة لمنع انهيار كلي وكان الضابط الذي وقع عليه الاختيار هو الجنرال روبرت هويسر الذي كان عندئذ نائبا لالكسندر هيغ، القائد الأعلى لقوات الحلفاء في اوروبا، ووصل هويسر الذي كان معروفا شخصيا لدى كثير من كبار الضباط الايرانيين، الى طهران في ٥ كانون الثاني (يناير) وقد انزعج سوليفان عن حق ، من ظهوره الذي لم يبلغ به ، وطلب في غضب ان تصدر التعليمات الى هويسر بأن ينسق معه. وقد تم هذا وقد اكدت في رسالتي أن على سوليفان وهويسر ان يفعلا كل ما هو ممكن لدفع العسكريين الايرانيين الى ان يؤيدوا حكومة مدنية موالية للغرب قادرة على اقرار النظام والانتاج الاقتصادي. وعلى كل، فاذا كانت الحكومة على وشك الانهيار، فاننا سنفهم الحاجة الى خطط طوارئ واجراءات لانهاء الفوضى واراقة الدماء والعنف .

في مساء ٥ كانون الثاني (يناير) اجتمع سوليفان الى الشاه ليناقش رسالة الرئيس ، وكان الشاه لا يزال متشائما من فرص نجاح بختيار . واعاد تأكيد نيته مغادرة ايران ، لكنه كان غامضا جدا بالنسبة للتوقيت .

وابلغ سوليفان الشاه بأنه سمع تقارير من ضباط بأنهم قد انتشأوا «هيئة » تخطط لأخذ الشاه الى اعتقال وقائي ولمنع رحيله بينما «ينظفون» البلد. وابدى سوليفان بأن الضباط طلبوا تعاوننا ، وسأل الشاه اذا كان يعرف عن هذه الهيئة ووافق على خططها. واجاب الشاه بأنها اقيمت بناء على اقتراحه القيام بالتخطيط الضروري للطوارئ وللقيام بالأعمال العسكرية في حالة فشل

بختيار . ونفى فكرة اخذه الى الاعتقال باعتبارها هذرا ، مشيرا الى انه سيكون خارج البلاد في وقت قريب . ووافق على ان نعمل مع العسكريين، وحذر من انه مالم يتلقى العسكريون تأييدا مطلقا من الولايات المتحدة ، فان خطط الطوارئ لن تنجح. كما قال الشاه أيضا انه في ٦ كانون الثاني (يناير) سيعين بختيار رئيسا للوزراء وسيؤكد الشاه نواياه في تعيين مجلس بلاط ثم يغادر.

وجد هويسر الجنرالات في حالة ارتباك ، وكانت خيبة املهم في الشاه تتزايد، وعبر بعضهم عن اهتمام بالاتصال بالخميني والقوى الدينية ، وقال بعض الجنرالات لهويسر انهم يعتقدون ان عداء العسكريين والزعماء الدينيين للشيوعية يمكن ان يمنحهم ارضا مشتركة. وكانت تقارير سوليفان تتفق مع تقارير هويسر ، واضاف سوليفان الجنرالات يريدوننا ان نتصل بالخميني مباشرة لنقنعه بان يمنح بختيار فرصة لاقرار النظام بعد رحيل الشاه ، ولمنع الشيوعيين وغيرهم من الجماعات اليسارية الراديكالية من استغلال الفوضى وكانت حجة سوليفان انه طالما ان الشاه قد غادر البلاد، فان الخميني بالتأكيد سيفضل ان يكون هناك جيش متماسك وفعال يضمن امن ايران الخارجي والداخلي اثناء الانتقال الى جمهورية اسلامية. وكانت هناك ادلة على ان الخميني ينوي ان يبقى الهيكل الرسمي للحكومة في ايدي السياسيين العلمانيين، بينما يقوم هو ورجال الدين بتشكيل الثورة عبر دروب اسلامية اصولية .

كنت اتفق مع تقدير سوليفان للموقف وفي ٧ كانون الثاني (يناير) اوصيت كارتر الذي كان عندئذ يحضر قمة الغواديلوب للزعماء الغربيين ، بأن اخول بفتح طريق مباشر مع الخميني في باريس . وكانت خطتي ان افعل هذا من خلال السفير تيودور اليوت ، وهو من كبار موظفي الخارجية المتقاعدين. ووافق اليوت الذي يتمتع بخبرة سابقة في ايران وأفغانستان على ان يذهب الى باريس ليرى الخميني، وكانت تعد له رسالة ليحملها معه، وتمنيت على اليوت ان يحث الخميني على ان يمنح بختيار وقتا لاقرار النظام قبل ان يعود الى إيران. وكنا نعرف ان لدى الخميني خوفا صحيحا من الجيش وانه معاد بقوة للشيوعية، وكنت آمل انه يمكن اقناعه عن طريق احتمال انقلاب عسكري، وخطر استغلال الشيوعيين لصدام بين الجيش ورجال الدين، بأن يبقى في باريس الوقت الكافي لمنح بختيار مساحة للتنفس. وأكدت لكارتر ان الغرض من الاتصال بالخميني ليس التفاوض ، وإنما إبلاغ رسالة مؤداها انه ما لم يمنح بختيار وقتا لاقامة حكومة قادرة على البقاء ، فان الشيوعيين قد يمسكون بقيادة اليسار الراديكالي .

رفض الرئيس توصيتي. كان يخشى أن تفهم خطوة من هذا القبيل على أنها تخل عن الشاه وانه مستعد للخروج من المجرى الدستوري للتوصل الى تفاهم مع الخميني. وكان من رأيه ، ان فهما من هذا القبيل من شأنه ان يدمر فرص بختيار الهشة وربما يقسم القيادة العسكرية أيضا ، وبعد مناقشة طويلة أجراها الرئيس في ١٠ كانون الثاني (يناير) مع مونديل وبريجنسكي وبراون وباول وآرون ومعي، قرر كارتر ان يتصل هاتفيا مع الرئيس فاليري جيسكار ديستان ويرجوان تحث الحكومة الفرنسية الخميني بأن يمنح بختيار فرصة اقرار النظام ، رغم انه وافق على ان يقول

الفرنسيون ان هذا يمثل ايضا وجهات النظر الاميركية، وفي ذلك الاجتماع تقرر ان هويسر يجب ان يبقى في طهران ليشجع العسكريين على تأييد بختيار ، بينما يعيد سوليفان التأكيد لبختيار بأنه يتمتع بتأييدنا، وان على سوليفان ان يبلغ الشاه بأن الولايات المتحدة تعتقد انه يجب ان يعين مجلس بلاط ويغادر ايران فورا. كما اعيد التأكيد لسوليفان وهويسر على تعليماتنا الخاصة بالتخطيط لحكومة عسكرية في حال فشل الحكومة المدنية .

قمنا، براون وانا، في ذلك اليوم بارسال الرسائل الضرورية الى هويسر وسوليفان من خلال وسائلنا المنفصلة. ووافق جيسكار ديستان على الاتصال مع الخميني حسب رجاء كارتر وابلغنا سوليفان في ١٢ كانون الثاني (يناير) انه نفذ ما تلقاه من تعليمات وان الشاه قال انه سيغادر في ١٦ كانون الثاني (يناير) بعد ان يتسلم بختيار رسميا مهامه كرئيس للوزراء. وقال لسوليفان ان على واشنطن ان تقبل حقيقة ان الشاه قد لا يتمكن مطلقا من العودة الى إيران، وان عليها ان تركز جهودها على مساعدة بختيار على ابقاء العسكريين موحدين . ومرة اخرى اوصى سوليفان بانه من الملح ان نحاول ان نوجد تفاهما بين الخميني والعسكريين .

في ١٣ كانون الثاني (يناير) تحدثت الى سوليفان عبر خط هاتفي آمن وطمأنته الى ان الرئيس وانا نفهم قلقه من عواقب نزاع بين الخميني والعسكريين، وابلغني سوليفان بأن بريجنسيكي يحاول ان يجعل هويسر يحاول دفع العسكريين الى محاولة انقلاب. فابلغت سوليفان بأن عليه هو وهويسر ان يفهما انه يجب اثناء العزم عن انقلاب عسكري، وانه هو وهويسر يجب الايضللهما اتصال جرى دون تخويل. كان سوليفان وهويسر في وضع بالغ الصعوبة . وبذلت مع نيوسوم اقصى جهدنا في مخابرات هاتفية يومية للإجابة على اي سؤال قد يكون لديهما حول سياسة الولايات المتحدة .

❖ ❖ ❖

في ١٦ كانون الثاني (يناير) غادر الشاه إيران . ليس الى الولايات المتحدة وانما الى مصر ومن الواضح انه كان يعتقد ان عليه ان يكون اقرب ما يمكن الى إيران كي يكون قادرا على العودة بسرعة اذا نجح العسكريون في اقرار النظام . وقد ادى هذا القرار الى المزيد من اضعاف فرص بختيار في اقناع المعتدلين بأنه متحرر من نفوذ الشاه وقادر على التصرف المستقل .

واصلت الالحاح على اقتراح سوليفان بتسهيل تفاهم بين الخميني والعسكريين. وفي ذلك الوقت كان ممثلو الخميني في طهران والعسكرييين على اتصال فعلي. ووافق الرئيس في ١٦ كانون الثاني (يناير)، وعن طريق استخدام خط غير رسمي كنا قد فتحناه مع عضو في حاشية الخميني، اجتمع وارين زيمرمان، رئيس القسم السياسي في السفارة في باريس الى ابراهيم يزدي، وهو سياسي علماني على علاقات قوية مع رجال الدين المسلمين ، واصبح المحاور عن الخميني مع الغربيين ، وهو مواطن اميركي متجنس واكد زيمرمان ، حسب ما لديه من تعليمات ، على ان عودة الخميني المفاجئة قد تستفز صداما مع العسكريين . وأوحت أسئلة يزدي بان الخميني كان

يريد ان يتجنب صداما مع العسكريين. وقال ضمنا انه بينما سيقاوم الخميني محاولة يقوم بها العسكريون لانقاذ الملكية فان آية الله لا يعارض أعمالا عسكرية غرضها المحافظة على تماسك الجيش ووحدته .

في الوقت ذاته ، كانت تقارير سوليفان توضح ان قيادة الجيش متدهورة معنويا ، فليست لديها خطط عسكرية، ومن المحتمل انها غير قادرة على التماسك لاكثر من بضعة أسابيع إذا لم تستول فعلا على السلطة. ولم يجد هويسر صعوبة كبيرة في اقناع الجنرالات بتأييد بختيار والمسلك الدستوري. وكان متفائلا بحذر حول القدرات القيادية لجنرالات معينين، لكنه لم يخف الضغوط الضخمة. وعلى كل ، ففي تقدير سوليفان الصريح كان الجيش «نمرا من ورق».

وصف سوليفان ، في رسالة شخصية الي بختيار بان رجل قوي العزيمة بل ودون كيشوتي ، يلعب لعبة قمار ضخمة وليس سهل الانقياد للنصح الاميركي، وان العسكريين مع استعدادهم لتأييد بختيار باعتباره رئيس الحكومة الشرعي ، فلم يكونوا مستعدين لدعم تهديداته. كان الجنرالات يتحركون باتجاه موقف الضامن المحايد للدستور والنظام العام، بينما يواصلون اجتماعاتهم السرية ، وغير المنتجة حتى ذلك الحين ، مع آية الله محمد بهشتي الممثل الرئيسي للخميني في طهران .

في ٢٢ كانون الثاني (يناير) طلب سوليفان وهويسر معا اعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة. وحذرا من انه مع عودة الخميني التي اصبح واضحا انها وشيكة، فان القوتين الرئيستين المعاديتين للشيوعية في إيران ، توشكان أن تمزق كل منهما الأخرى. وطلب هويسر، على وجه التحديد، أن يخول صلاحية وابلاغ العسكريين بأن الولايات المتحدة لن تؤيد انقلابا، وانه اذا فشل بختيار ، فعلى الجيش أن يحافظ على وحدته ويحاول التفاوض على تفاهم مع الخميني .

واجهت واشنطن الرسالة بحيرة موجعة، كانت حجج سوليفان وهويسر آسرة ولديهما حسٌ افضل كثيرا بالحقائق السياسية السريعة التغيير في طهران. ومع ذلك ، فان استراتيجيتها تعني بما يشبه التأكيد انهيار بختيار، حيث أن كلا من العسكريين والخميني سيستنتجون اننا تخلينا عن الامل في احتمال نجاحه وفي مناقشة متوترة بين الرئيس وبراون وبيني قرر الرئيس أن يتخذ مسارا وسطا. وفي ٢٣ كانون الثاني (يناير) صدرت التعليمات الى سوليفان وهويسر بان يسعيا للحصول على موافقة بختيار والعسكريين على اتصال الولايات المتحدة بالخميني عن طريق خط زيمرمان - يزدي في باريس. وكانت الرسالة الى الخميني تحثه على أن يسمح لممثله في طهران بان يتوصلوا الى تفاهم مع العسكريين وحكومة بختيار على مسار يستطيع الجميع المشاركة فيه لاعادة تشكيل النظام السياسي الايراني ، كما صدرت التعليمات أيضا الى زيمرمان بأن يجعل من الواضح ليزدي ان الولايات المتحدة تحث كلا من الحكومة والعسكريين على التوصل الى اتفاق مع ممثلي الخميني وكان على زيمرمان أن يكرر أن عودة الخميني قبل التوصل الى تفاهم من هذا القبيل قد تؤدي الى مواجهة بين القوى المعادية للشيوعية ، وهو مالا يمكن الا أن ينتهي الى كارثة لايران .

في الوقت ذاته، ابلغ هويسر وسوليفان بأن طلبهما ابلاغ الجيش بأن الولايات المتحدة لن تؤيد انقلابا قد رفض، وان على هويسر أن يواصل تقديم المشورة للعسكريين في التخطيط للطوارىء، وقد جعل سوليفان من الواضح وضوحا مطلقا في رسالته الي، ان اي محاولة لمنع عودة الخميني أو للقبض عليه لدى عودتة من شأنها أن تزيل بختيار وتحطم المؤسسة العسكرية.

وافق بختيار والقادة العسكريون على اتصالنا بالخميني، والتقى زيمرمان يزدي في ٢٣ كانون الثاني (يناير). وسجل يزدي كتابة وبعناية الرسالة التي سينقلها الى الخميني. وبعد اربعة ايام اعطى زيمرمان جواب الخميني . مزيجا من التهديد وغصن الزيتون . وحذر الخميني من انه اذا اراد بختيار او العسكريون الوقوف ضده، فإن ذلك سيضر بالمصالح الاميركية في إيران. ومن الناحية الاخرى، اذا لم يتدخلوا ، فإنه سيهدىء الاوضاع. واستطرد قائلا ان كثيرا من عوامل قلقنا حول موقفه من العلاقات مع الولايات المتحدة ستزول عندما نرى الحكومة المؤقتة التي ينوي تعيينها لتوجه إيران الى جمهورية اسلامية. وشرح يزدي ان هذا يعني انه سيكون بمقدور الولايات المتحدة ان تتعامل مع الحكومة الموقتة وذكر مهدي بازركان وهو شخصية سياسية ديمقراطية موالية للغرب تتمتع بدرجة عالية من الاحترام، باعتباره رئيس الوزراء المؤقت المحتمل. واختتم الخميني جوابه بأنه ينوي ان يقرر الشعب الايراني مستقبل البلاد .

ايدت التقارير التي تلقيتها من كلارك كليفورد الذي كان على اتصال مع سياسيي الجبهة الواطنية الملتفين حول الخميني، الخط الرئيسي في رسالة آية الله. واشار محاورو كليفورد الى ان الخميني ينوي ان يقيم حكومة من السياسيين العلمانيين المعتدلين بينما يبقى رجال الدين المسلمين في الخلفية باعتبارهم القوة السياسية والروحية الموجهة للثورة. وكان من الواضح ان كريس سنجابي وزملاءه قد توصلوا الى تفاهم مع آية الله على ان يكون للجبهة الوطنية دور قيادي في الحكومة المؤقتة. وبدا ممثلو الجبهة الوطنية واثقين من انه سيكون بمقدروهم ان يبقوا الثورة في دروب ديموقواطية، لكنهم اكدوا ان علينا ان نتبرأ من بختيار سريعا، لانه سيختفي سريعا جدا .

في إيران، كانت الحوادث الصريحة المعادية للاميركيين تتزايد. وكان الاميركيون غير الرسميين قد اخذوا يتدفقون الى خارج البلاد، وقررت ان علينا ايضا ان نخفض الرسميين غير الاساسيين. وفي ٢٩ كانون الثاني (يناير) اصدرت تعليمات الى سوليفان بان يأمر جميع العسكريين والمدنيين الذين لا يعتبر وجودهم ضروريا ضرورة مطلقة لعمل البعثة الاميركية بالمغادرة ، وكذلك العائلات جميعا. وكان على سوليفان ايضا ان ينصح طائفة رجال الاعمال الاميركيين بان تزيد سرعتها في المغادرة. وتولى هو وموظفوه مهمة تنظيم الهجرة الجماعية . وتولت مجموعة عمل برئاسة ديفيد نيوسوم تنسيق جانب واشنطن من ذلك الجهد الضخم ، وفي ما بين كانون الاول (ديسمبر) واذار (مارس) اجلينا بنجاح اكثر من ٤٥ الف اميركي دون خسائر في الأرواح .

في تلك الاثناء، كان بختيار يفقد بسرعة الثقة في انه يستطيع معالجة الخميني، وفشلت محاولة لترتيب لقاء وجها لوجه مع آية الله، وادرك بختيار انه سيخلع اذا حاول منع عودة الخميني. وفي ٢٩ كانون الثاني (يناير) ابلغ بختيار سوليفان بانه سيدع الخميني يدخل ايران دون عقبات. وكان تكتيك بختيار في ذلك الوقت كما وصفه هو ان يجعل الخميني «يغرق بين رجال الدين». كان امله ان المعارضة الدينية ستتفتت الى جماعات متنافسة، وستتبخر جاذبية الخميني الشعبية، فور وجوده جسديا في ايران. كانت هذه استراتيجية يأس. ورغم إعلاناتنا المستمرة بالتأييد فقد كان واضحا انه لم يبق لبختيار سوى القليل من الوقت وكانت فرصتنا الوحيدة في منع صدام بين القوى المحافظة هو ان نزيد الالحاح على تفاهم بين العسكريين وبين قوى المعارضة الدينية والعلمانية الملتفة حول الخميني .

تعرقلت قضية حث الاطراف على التفاوض بمعارضة بريجنسكي الحازمة للاتصالات مع اية الله، رغم حقيقة ان كلا من بختيار والعسكريين كانوا يريدون مساعدتنا في التوصل الى ترتيب مع الخميني، و بجدله المستمر مع الرئيس باتجاه ان ننصح العسكريين الايرانيين بالاستيلاء على السلطة. وفي تقديري، اننا تأخرنا في حث الشاه على اتخاذ خطوات حاسمة لتشكيل مجلس بلاط، وتعيين حكومة ائتلافية ، والمغادرة . كنا نربط انفسنا بتجربة بختيار الى ما بعد النقطة التي كانت ما تزال فيها اي فرصة لمشاركته في نظام جديد. وعلى حد تعبير سوليفان، اصحبت الولايات المتحدة «مربوطة» الى مؤسسات متبخرة، وكان ما استخلصه سوليفان هو ان الخميني كسب الثورة وان واشنطن لم تكن لتقبل تلك الحقيقة وتتكيف معها .



مسؤولية أميركا ..

وعودة الخميني ..

في الأول من شباط (فبراير)، استقبلت حشود من الانصار عودة الخميني، الى طهران. وحاول بختيار لعدة ايام، بلا نجاح ، أن يتفاوض مع الخميني. وفي ٥ شباط (فبراير) بعد أن فشل بختيار في اقناع العسكريين بأن يمنعوا جماعات الخميني من اقامة حكومة موازية، عين الخميني مهدي بازركان رئيساً للوزراء مؤقت. هكذا وجدنا انفسنا في الوضع غير المألوف: محاولة التعامل مع حكومتين ــــ حكومة بختيار الدستورية المتفككة وحكومة بازركان التي تمثل القوة السياسية الحقيقة في البلاد. وفي ٦ شباط (فبراير) ارسلنا رسالة الى سوليفان نكرر اننا نؤيد بختيار باعتباره الرئيس الشرعي للحكومة. وصدرت التعليمات الى سوليفان . كان هويسر قد غادر . بأن يشجع العسكريين على ان يقفوا مع بختيار كي يزيدوا فرصة في المحافظة على المسار الدستوري في مساواة مع بازركان. ومع ذلك فقد خولنا سوليفان بالفعل أن يعمل بصفة غير رسمية مع بازركان في امور من قبيل سلامة الأميركيين وترتيبات اجلاء موظفي الولايات المتحدة اذا دعت الضرورة الى ذلك .

في ٩ شباط (فبراير) حذرت الرئيس من الضغوط على العسكريين اخذت تؤدي الى التفتت والافتقار الى الانضباط وتزايد العداء للاميركيين وابلغنا سوليفان أن طهران في حالة من الفوضى، مع قتال بين وحدات عسكرية موالية وعصابات يمينية ويسارية. كانت تحصل على السلاح من وحدات الجيش التي تتفكك، وانفجرت الازمة التي طال التخوف من وقوعها بين العسكريين في ٩ شباط (فبراير)، عندما تمردت وحدات في قواعد جوية خارج طهران ضد ضباطها ومنحت ولاءها للخميني. وارسل الحرس الامبراطوري وهو اكثر القوات المتاحة اخلاصا، لسحق التمرد . فانضمت «ميليشيا» ثورية كثيفة التسليح الى وحدات سلاح الجو المتمردة. وفي القتال الكثيف بدأت قوات الحرس الامبراطوري تتفكك ، ووواضح أن بعض القوات انضمت الى المتمردين وانتشر القتال بسرعة .

في ١١ شباط (فبراير)، مع تفكك المؤسسات العسكرية، استقال بختيار ولجأ الى الاختباء. اما القادة العسكريين ، فقد ادركوا عبث المزيد من المقاومة ، فأمروا قواتهم بالتزام الثكنات .

في اليوم التالي تعرض لهجوم عنيف المبنى الذي يضم القيادة العليا للقوات المسلحة والمجموعة الاستشارية للمعونة العسكرية الأميركية، وفي دراما مؤلمة ، ناضل سوليفان وموظفوه لاستخراج المستشارين العسكريين الأميركيين من القتال. وفي هذه الاثناء، اتصل ديفيد نيوسوم هاتفيا مع سوليفان من غرفة تقدير الموقف بالبيت الابيض، ليسأل عن تقديره لفرصة انقلاب فوري. وأجاب سوليفان، الذي كان تحت الضغط في محاولة انقاذ الأميركيين، اجابه نابضة بالحيوية ، لكنها غير قابلة للنشر .

كان السؤال الملح بالنسبة لواشنطن بعد رحيل بختيار هو اذا ما كانت تفتح علاقات ديبلوماسية مع حكومة بازركان المؤقتة. وكان بازركان قد عين للمناصب الرئيسية عددا من المعتدلين، بما فيهم يزدي نائبا لرئيس الوزراء وسنجابي وزيرا للخارجية. وابلغنا أن الحكومة المؤقتة ترغب في استمرار العلاقات مع الولايات المتحدة. وفي ١٢ شباط (فبراير) ارسلت التعليمات الى السفير سوليفان بأن يحافظ على اتصالات مع الحكومة الجديدة انتظار لقرار من الرئيس حول مسألة العلاقات. في تلك اللحظة، كان لنا همان مباشران: منع وقوع معدات استخباراتية وعسكرية حساسة في ايدي غير صديقة ، وسلامة المواطنين الأميركيين.

كان سوليفان والمستشارون العسكريون الأميركيون يعملون عن قرب مع الحكومة المؤقتة والعسكريين الأيرانيين لحماية المعدات والمنشآت الدقيقة. وكان الاتجاه المتعاون من جانب حكومة بازركان يشير الى رغبة المعتدلين والعسكريين القوية لمواصلة علاقة عسكرية مع الولايات المتحدة، واهتمامهم الصحي بأمن إيران الخارجي، وكانت سلامة موظفي السفارة مشكلة على درجة اكبر من الالحاح فقد سحبت الحماية العسكرية عن السفارة عندما انهارت حكومة بختيار، وكانت عصابات من الشباب المسلحين المعادين الذين لا يسيطر عليهم احد تتجول في الشوارع. وفوق هذا ففي الصراع العلني المتصاعد بين «المجاهدين» وهم جماعة

إسلامية ماركسية وبين «الفدائيين الماركسيين» كان هناك خطر ان يهاجم احدهما او كلاهما السفارة في محاولة لاثارة مواجهة تضعف حكومة بازر كان. فكان من الضروري ان يتوصل سوليفان الى ترتيبات امن كافية مع بازركان ويزدي .

ولحسن الحظ، استطاع سوليفان بسرعة ان يحصل من يزدي على التزام بحماية السفارة لأنه في ١٤ شباط (فبراير) تحقق الكابوس. ففي ذلك اليوم هاجمت عصابة من «الفدائيين» السفارة، وبعد ان انسحب الحرس من مشاة البحرية «المارينز» وراء سحب من الغاز المسيل للدموع، اعتقلوا السفير وهيئة السفارة المخفضة ، لكن ليس الا بعد ان نجحوا في تدمير الملفات السرية ومعدات الاتصال .

في الوقت ذاته اختطف المتمردون في افغانستان السفير الامريكي ادولف دبس. وفي مشهد سوريالي، تزاحم كبار موظفي الشرق الادني جميعا تقريبا في مركز عمليات وزارة الخارجية الذي يضم اسرع وسائل الاتصال بكلا المكانين. وفي احدى الزوايا كانت مجموعة تحاول ان تنسق المفاوضات الجارية في كابول لضمان الافراج عن دبس، وفي زاوية اخرى، كانت مجموعة ثانية تناضل لتحافظ على الاتصال مع سوليفان في طهران. وكان المسؤولون يتحركون ذهابا وأياباً بين اجهزة الاتصال اللاسلكي التي لا تكف عن الطنين، واجهزة الهاتف التي لا تتوقف عن الرنين، بينما موظفو مركز العمليات يناضلون ليتابعوا عشرات البرقيات العاجلة التي تخرج من اجهزة الطباعة العالية السرعة .

ولبعض الوقت، بدا اننا سنؤمن الافراج عن دبس بسلام بعد مفاوضات مطولة مع المتمردين لكننا كنا شبه متأكدين من ان بعض الاميركيين سيقتلون في طهران اثناء الهجوم على السفارة. وبدلا من ذلك فإن شجاعة سوليفان وموظفيه مكنتهم من الهرب، بفضل وصول يزدي وقوات الخميني في الوقت المناسب. اما في كابول، فإن هجوما احمق قامت به قوات الحكومة الافغانية على خاطفي دبس. ادى الى موته. وكان سوليفان قد امر المارينز وموظفي السفارة، عمدا وبهدوء الا يقاوموا «الفدائيين» الذين كانوا يأملون ان يستفزوا تبادلا دمويا للنيران. وكان هذا عرضا للشجاعة والمهنية شعرت تجاهه بأعمق الاعجاب .

في ١٦ شباط (فبراير)، اعلمنا ان الولايات المتحدة ستحافظ على علاقات ديبلوماسية طبيعية مع النظام الجديد. وكان واضحا ان العلاقات ستكون صعبة بينما تناضل الحكومة المؤقتة لاقرار سلطتها على الجماعات التي كانت تتنافس بعنف على السيطرة . وبينما تمضي الثورة الايرانية في مراحلها المتوالية كانت مصالحنا القومية في هذا البلد الاستراتيجي تتطلب ان نحافظ على حضور رغم ان علاقاتنا بالنظام الجديد ستكون بالضرورة محدودة. وكنا نعتقد انه مع مضي الوقت فإن مصالح الولايات المتحدة وايران قوية ومستقرة وغير شيوعية ستسمح بقيام علاقة تعاون ، وان تكن اقل حميمية بكثير.

ابلغنا سوليفان، انه رغم نجاح يزدي في تحرير اعضاء السفارة ، فإن ارادة الحكومة المؤقتة لم تذهب الى مسافة طويلة. اذ ان جماعات من الشباب المسلحين تسليحا كثيفا والذين ينتمون الى قناعات دينية وسياسية وأيديولوجية متنوعة كانت تجوب الشوارع وتتقاتل مع بعضها البعض. ويطاردون من يشتبه في انهم من بقايا العهد الامبراطوري ويطبقون «عدالة ثورية» فورية. وكلهم يعلنون الولاء للخميني. لكن صراعا مرتبكاً وشريرا على السلطة كان يجري ، كان فيه «توده» وغيره من الجماعات اليسارية الراديكالية هم الطرف الخاسر .

كانت القوات المسلحة الايرانية في حالة فوضى، فقد هرب الكثيرون من كبار الجنرالات او اختبأوا او اعتقلوا. واشرت على الرئيس كارتر انه من المهم بالنسب لنا فورا ان نفعل ما بوسعنا لدعم بازركان والمعتدلين الذين اوكل اليهم الخميني المقاليد الرسمية للحكومة. وصدرت التعليمات الى سوليفان لأول مرة في ٢١ شباط (فبراير) بأن يزور بازركان ليطمئنه، ومن خلاله يطمئن الخميني، ان الولايات المتحدة تقبل الثورة وانها لن تتدخل في شؤون ايران الداخلية. وقال سوليفان ان الولايات المتحدة مستعدة للاستمرار في علاقة امداد السلاح مع الحكومة الجديدة . كما احتج على الاعدامات الفورية والانتهاكات الواسعة الانتشار التي تقع لحقوق الانسان .

في اذار (مارس) قدمت للرئيس واحدة من ابعد ما قدمت في حياتي من التوصيات بعدا عن اللياقة. وهي ان يبلغ الشاه، الذي كان قد غادر مصر الى الغرب، انه في ظل الظروف السائدة ليس من المناسب بالنسبة له ان يأتي الى الولايات المتحدة. فلو انه قبل فورا دعوتنا الاصلية بعد ان غادر ايران في ١٦ كانون الثاني (يناير) فربما لم يحدث رد فعل معاد قوي في ايران ، مع الاعتقاد بأنه كان سيبقى في الظل ولن يصدر تصريحت عن العودة الى ايران ، وعلى كل ، قد الهب تأييدنا لبختيار عقدة الاضطهاد الايرانية حول النوايا الاميركية. وبالاضافة الى هذا، فإن الخميني، في محاولة لتدعيم سلطته وتركيز طاقات وكراهيات المجموعات المتحاربة على عدو خارجي، بدأ يطالب بعودة الشاه ليواجه العدالة الثورية.. وكانت كل من مصالح الولايات المتحدة في ايجاد طريقة للتعايش مع الحكومة الايرانية الجديدة وسلامة الاميركيين في ايران تمليان ان لا يسمح للشاه بالدخول الى الولايات المتحدة في هذا الوقت .

وفي ١٧ آذار (مارس) ابلغ الشاه بقرار الرئيس. ورد بهدوء واكتفى بطلب مساعدتنا في ايجاد منفى آخر . وكان واضحا انه قد وضع جانبا اي تفكير في العودة الى ايران، وتوجه الى مشكلة أيجاد ملجأ آمن. ورغم ان شؤونه اصبحت تدار اساسا بواسطة ممثلين خصوصيين في الولايات المتحدة فقد تولينا الاتصال بعدد كبير من البلدان نيابة عنه . وفي النهاية، استطعنا ان نؤمن له ملجأ مؤقتا آمنا في جزر البهاما. وأخيرا، وبعد مفاوضات غير قليلة، في المكسيك. خلال هذه الجهود كلها كانت الادارة واقعة تحت ضغط كبير من بعض اصدقاء الشاه في اميركا، من بينهم ديفيد روكفلر وهنري كيسنجر وجون ماكلوي وغيرهم ، كي تسمح له بالدخول الى الولايات

المتحدة. وكنا نحترم اخلاصهم ونشاطرهم قلقهم، لكننا شرحنا لهم مرارا وتكرار المصاعب والأخطار التي يمكن ان يفرضها مثل هذا العمل على مصالح الولايات المتحدة، وربما على حياة هيئة السفارة . ورغم ان الشاه كان يرغب ان يأتي الى الولايات المتحدة في النهاية فإن التقارير الواردة من سفارتنا في طهران ايدت تقديرنا بأنه يجب الا يسمح له الان بالدخول الى هذا البلد .

في منتصف نيسان (ابريل) ابرق الينا القائم بالاعمال تشارلز ناس (كان سوليفان قد غادر ايران في ٦ نيسان (ابريل). ان الخميني يصعد هجماته ضد الولايات المتحدة وان معظم قوات الأمن غير النظامية قد سحبت من السفارة. وكانت الاف عدة من الاميركيين ما تزال في ايران. وانهم وهيئة السفارة سيصبحون في خطر اذا جاء الشاه الى الولايات المتحدة.

استجابة لطلب من الشاه، وبعد التشاور مع ناس قررنا ان نسمح لأبناء الشاه بالالتحاق بالمدارس في الولايات المتحدة. وعندما ناقش ناس هذا الامرمع بازركان وافق رئيس الوزراء على ان هذا لن يسبب اي مشكلة. رغم انه كرر تحذيره حول اخطار السماح للشاه نفسه بالدخول. وقرر الرئيس بأن الامبراطورة فرح يمكن ان تأتي الى الولايات المتحدة للعلاج الطبي، اذا دعت الضرورة. لكن ليس لكي تقيم مع الأبناء وبسماحنا للإمبراطورة بالدخول، حتى ولو مؤقتا للعلاج الطبي ، كنا نضرب على قرب حظر من تأكيد الريب في ايران بأن الولايات المتحدة مازالت تدعم الشاه ومع ذلك، فإن الهموم الانسانية تطلبت ان نفعل كل ما في وسعنا للمساعدة لنساعد اسرته، طالما ان حياة الاميركيين والمصالح الاميركية لن تتعرض لمخاطرة غير مقبولة .

وفي آيار (مايو) بدأ مأزق جديد في علاقتنا مع ايران، فقد امتدت المعاملة الوحشية لمسؤولي النظام السابق الى الاقليات الاثنية والدينية. فاحتججنا على هذه التصرفات بقوة وحاولنا أن نسهل هجرة اليهود الإيرانيين وغيرهم من إيران. وفي ٧ آيار (مايو) اتخذ مجلس الشيوخ قرارا يدين تلك الاساءات الى حقوق الإنسان، وعندئذ زاد الخميني من هجماته على الولايات المتحدة، وفي ذعر سحبت الحكومة المؤقتة موافقتها على وولتز كتلر الذي سميناه ليحل محل السفير سوليفان. ورفضنا أن نسحب قسيمة كتلر وابلغنا بازركان أن العلاقات بين المتحدة وإيران، ستدار في طهران على مستوى القائم بالاعمال، وفي ١٨ حزيران (يونيو) وصل بورس لينجين ليحل محل ناس .

سيوفر سقوط الشاه مجالا غنيا للدراسة الاكاديمية، وسيمضي كثير وقت قبل أن يكون من الممكن القيام بتحليل على درجة معقولة من الموضوعية لانهيار النظام الإمبراطوري. ومع ذلك ، فبالنظر الى الاتهامات الباطلة بأن الشاه أُضعِفَ وأُسقِطَ بفعل سياسة إدارة كارتر بشأن حقوق الإنسان او بفعل الفشل المزعوم في مواجهة ما حركة السوفيات من اضطرابات. فإني اود أن اقدم بعض الملاحظات الشخصية التي قد تسهم في ذلك التقدير الذي سيأتي في النهاية .

في رأيي أن سقوط الشاه هو مثال مرجعي للصدام بين التحديث الغربي والهياكل الاجتماعية والاقتصادية والدينية التقليدية. فلقد كان مما يفاقم الضغوط الناتجة عن التحديث على

المجتمع الإيراني هو التدفق الضخم لعائدات النفط بعد ١٩٧٣ ، وقرار الشاه برفع وتيرة تصنيع إيران وبناء قوتها العسكرية . كان تأثير هذا الاندفاع على انماط إيران التقليدية مدمرا . كما أن التدفق المفاجئ للثورة انتج فسادا عاما وإضطراباً اقتصاديا شديدا .

واعتقد أن الصدام بين التحديث والتراث اقتضى انهاء حكم اسرة بهلوي. وبالتأكيد أيضا ليست المؤسسة الدينية والاتوقراطية المعادية للاجنبي .

فلو لم يفقد الشاه ادراكه بأن السعي الى التحديث الاقتصادي والاجتماعي يجب ان يصحبه خلق مؤسسات سياسية ديمقراطية، لربما امكن تجنب المأساة. واستجابة لتغير اولويات الشاه قصرت ادارتا نيكسون وفورد عن تشجيعه على المحافظة على برنامج متوازن للتحديث السياسي، كما التحديث الصناعي العسكري، كانت ثماني سنوات قد ضاعت، وكانت تصدعات ضخمة قد ظهرت بالفعل في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الايرانية .

مع منتصف السبعينات ، كان الشاه قد اصبح اكثر وعيا بالفجوة المتزايدة بين جهود التحديث وبين قيم المجتمع الإيراني التقليدي ومصالحه .

ومع مجيء إدارة كارتر للسلطة، كان الشاه قد بدأ البحث عن طرق جديدة لتناول المسائل السياسية الرئيسية، وان يكن بتردد. وتقبل مصادقتنا على جهوده للتحرير السياسي، كوزن مقابل لبعض مستشارية الذين كانوا يعارضون خططه لتوسيع المشاركة السياسية. واعتقد أنه فعل ذلك ، بسبب احساس بتنامي عزلة الملكية عن القوى السياسية. الفاعلة في إيران، وليس كما اكد البعض ، استجابة لسياستنا بشأن حقوق الإنسان. ولاشك في أن الشاه أراد أن ننظر اليه كمصلح تقدمي انساني. فقد كان على حساسية غير عادية للتصوير الغربي له كديكتاتور بقي في السلطة بالقمع والقوة. وكما اوضح لنا في مناسبات عدة، فإنه لم يكن يعترض على التزامنا القوي بحقوق الانسان طالما أن السياسة لاتطبق بطريقة تضعف استقرار إيران السياسي او امنه. كان الشاه يريد الاستحسان الغربي والاميركي خصوصا. لكن في رأيي انه لم يتوصل الى استنتاجاته حول التحرير السياسي بسبب ضغوط حقوق الإنسان من جانب ادارة كارتر .

وانا أيضا لا اصف سقوط الشاه بأنه خطة سوفياتية كبرى لتدمير نظام الأمن الأميركي في جنوب غرب آسيا ولفتح ممر الى الخليج (الفارسي). إن السوفيات يسعون دائما الى أي ميزة يستطيعون الحصول عليها من الاضطراب وعدم الاستقرار. ومع ذلك، فكما اظهرت افغانستان وبولندا في ما بعد، فهم يولون اقصى الاهتمام للاستقرار على حدودهم. وعلى مدى السنين توصلت موسكو الى طريقة للتعايش مع الشاه ، الذي كانت ترى فيه قوة تستطيع أن تكبح الاصولية الأسلامية المتمردة. ويجب أن تكون في ذهن المرء المخاوف الروسية الراسخة من الإحياء الإسلامي الذي يمكن أن يحرك بسرعة الاقليات الاسلامية النامية في جمهوريات وسط آسيا السوفياتية باتجاه معارضة السيطرة الشيوعية وربما كان الخميني مزعجا لموسكو بقدر ما هو مزعج لواشنطن .

احد الأسئلة الصعبة هو إذا كان ثمة ما كان يمكن أن تفعله الولايات المتحدة للتأثير في اتجاه الثورة الإيرانية خلال تشرين الثاني ١٩٧٨ وكانون الأول (نوفمبر وديسمبر) ١٩٧٨، ومطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩. واجابتي هي، ربما. لو كنا منذ البداية مستعدين لاتخاذ قرارات اساسية للشاه، تمكنه من التغلب على تردده في ايجاد طريقة لتقاسم السلطة مع خصومه. ولكن حتى عندئذ ، فربما كان الأوان قد فات ، لأن القوى التي اطلقت الثورة كانت عميقة الاساس وقد تشكلت منذ وقت طويل .

كانت هناك انقسامات في المعارضة الدينية كان بوسع الشاه أن يستغلها. وابتداء لم يكن الخميني يسيطر على العناصر المعتدلة بين رجال الدين الشيعة، وفوق هذا فإن السياسيين المعتدلين لم يدخلو تحت سيطرته الا في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) او ربما في وقت مظاهرات المحرم في بداية كانون الأول (ديسمبر) في ذلك الوقت ، وربما قبل ذلك ، لم يكن لدى الشاه خيار سوى نقل السلطة سلميا الى عناصر مقبولة من المعارضة. لكن اللحظة التي كان يجب على الشاه فيها أن يلزم نفسه تماما بنقل السلطة الى ملكية دستورية مضت بسرعة بعد المظاهرات الضخمة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨. وحتى نهاية كانون الأول (ديسمبر) ربما كانت الولايات المتحدة قادرة على مساعدة المعارضة ذات التوجه الديموقراطي والعسكريين على ان يقوموا بدور اكثر نفوذا في تشكيل الثورة .

لكن الادارة لم تستطيع التغلب على انقساماتها السياسية الداخلية .لقد سلخنا نفوذنا الممكن بمحاولة نفخ الحياة في الدستور الامبراطوري بدلا من السعي للتوسط في تفاهم بين الجيش والمؤسسة السياسية والمعارضة التي يسيطر عليها الخميني. ومع بداية شباط (فبراير) كان دربنا الوحيد المعقول هو أن نحاول التوصل الى مصالحة مع الثورة .

كانت ازالة ايران من صفوف الحلفاء الأميركيين ووقوعها تحت سيطرة نظام غير صديق ، ضربة لمصالحنا السياسية والأمنية في جنوب غرب آسيا .

من الناحية الاستراتيجية ، أدى فقدان محطات جمع المعلومات في شمال إيران الى انكماش مؤقت في قدرتنا على اقناع مجلس الشيوخ في معاهدة مع السوفيات. وقد سبب لنا هذا مصاعب لدى نظر مجلس الشيوخ في معاهدة سولت ـ٢ـ ورغم أن حصيلة الثورة الايرانية كانت بعيدة عن الوضوح في ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ فقد كان انهيار نظام الشاه دون خلف مستقر وموال للغرب يحمل امكانية فتح الباب ذات حين لقيام حكومة منفتحة للنفوذ السوفياتي. ومؤذية لمصالحنا في الخليج. فإذا حدث هذا، فإن عواقبه بالنسبة للميزان الشامل بين الشرق والغرب ستكون ذات مغزى.

أن الانبعاث السريع للعداء التاريخي بين العراق وايران وما تلاه من اختيارات كلا الجانبين ومن حدة الانقسامات في العالم العربي، وهكذا فإن سقوط الشاه لم ينتج ائتلافا اسلاميا راديكاليا جديدا معاديا للغرب ومعاديا لاسرائيل ومع ذلك، فإن كثيرا من اصدقائنا في المنطقة

ابدوا قلقهم بشأن الارادة والمثابرة الأميركيتين، تغذيهم في ذلك تصريحات الخصوم السياسيين لادارة كارتر . وكان التأثير المحتمل على ثقة انور السادات والسعوديين ودول الخليج والملك حسين، مزعجا، لكن رحلة هارولد براون الى المنطقة في شباط (فبراير) ١٩٧٩ ، كشفت عن وجود قلق، لكن ليس عن وجود احساس بالذعر بين الدول العربية المعتدلة من النوايا السوفياتية او من اختفاء الشاه ويريد اصدقاؤنا استمرار الدعم السياسي والعسكري المتكتم لكن ليس تمركزاً موحلا للقوة العسكرية الأميركية قد يفاقم مصاعبهم السياسية الداخلية. ان دول المنطقة تريد ان تصمم السياسة الأميركية على قياس اوضاع كل منها السياسية والامنية. انهم لم يطلبوا ولا يريدون وفاقا استراتيجيا معاديا للسوفيات متعقلا وغير قابل للتحقيق .

وقع اكبر ضرر مباشر للمصالح الأميركية في المجال الاقتصادي، فبين ١٩٧٩ و ١٩٨١ ، ارتفعت اسعار النفط ثلاثة اضعاف ، وهو ما يرجع جزئيا الى انهيار الانتاج الايراني، وقد ضخمت صدمة تجدد زيادة اسعار اوبك الضغوط القائمة على الاقتصاد الدولي واسهمت في زيادة حدة التضخم في الولايات المتحدة . وقد تمت موازنة هذا الى حد ما بالتناقص المضطرد في الطلب الغربي على النفط نتيجة للانكماش العالمي وزيادة المحافظة على الطاقة من جانب المستهلكين ومع حلول ١٩٨١. ١٩٨٢ ، حتى مع انغماس ايران والعراق في الحرب ومع تخفيضات في انتاج اوبك ، بدأ فائض نفطي يخفض الاسعار. وكانت المشاكل الاقتصادية التي سببها انخفاض انتاج النفط الايراني قصيرة الاجل ــ رغم انها كانت عاملا اساسيا في هزيمة كارتر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ .

وفي وقت كتابة هذا الفصل، لا يمكن القيام بتقييم لعواقب المدى الطويل لسقوط الشاه. فإن هذا سوف يتوقف على ما سوف يحدث في صراع السلطة الذي يحتمل ان يعقب موت الخميني. فاذا جاء نظام غير شيوعي قادر على البقاء، فمن المكن ان يتحقق تحسن في العلاقات الأميركية . الإيرانية جنبا على مصالحنا المشتركة في إيران غنية وآمنة وموحدة. فاذن: على اي حال، تدهورت ايران الى الحرب الاهلية ، سيوجد الاغراء للاتحاد السوفياتي للصيد في الماء العكر . وقد يبدو هذا غير منطقي على ضوء تجربتهم في افغانستان. لكن ليس بوسعنا ان ننسى حساسيتهم المفرطة لعدم الاستقرار على حدودهم. فإذا حدث هذا، سيكون هناك خطر جدي لمواجهة أميركية ــ سوفياتية .



مفاجأة البداية

منذ الثورة ظلت علاقتنا مع ايران شديدة التوتر، لكن ديبلوماسيينا في ايران كانوا قد وسعوا تدريجيا اتصالاتهم مع حكومة بازركان. وكان عدد من المصالح المشتركة قد منحنا اساسا لتنمية الاتصالات مع بعض أشخاص الحكومة وكان رجال الاعمال يحتاجون العودة الى ايران

لمواصلة العمل الذي انقطع، وكانت كلتا الحكومتين ترغب في تخفيض ما تبقى من برنامج ضخم للمشتريات العسكرية وفرزه. كذلك، فإن مئات من الطلاب الايرانيين كانوا يريدون العودة الى الولايات المتحدة لمواصلة دراساتهم .

وتطلب هذا اعادة تسهيلاتنا القنصلية في طهران .

كانت أهدافنا المحدودة هي المحافظة على المطال الى النفط الايراني وان ننمي تدريجيا العلاقات مع الحكومة الجديدة ، وكنا نعرف ان هذا لن يحدث بسرعة حيث اننا كنا في خضم ثورة متواصلة ، وكان الوطنيون العلمانيون المناصرون للديمقراطية يعانون بوضوح من صعوبة الصمود في مواقفهم ضد ضغوط من رجال الدين لاقامة دولة تيوقراطية ديكتاتورية.

ومع تصاعد الصراع على السلطة، بقينا مفتوحي الاعين، نعمل ما بوسعنا للوصل بعلاقاتنا مع الحكومة الجديدة الى الاستقرار. وعلى سبيل المثال، ففي آب (اغسطس) وافقنا على استئناف امداد محدود من قطع الغيار للمعدات العسكرية الاميركية المنشأ التي تستخدمها القوات المسلحة الايرانية، كما تبادلنا المعلومات المخابراتية مع عضو او اثنين في حكومة بازركان. وكان هذا يتم في تكتم حيث ان اي اتصال مع ضباط مخابرات اميركيين كان من شأنه ان يعرّض محاورينا الايرانيين للخطر ، ورغم ان عدد الرسميين الاميركيين في ايران كان قد خفض بشدة بعد هجوم ١٤ شباط (فبراير) على سفارتنا ، فقد بقيت هيئة تضم حوالي الخمسين موظفا (قبل ذلك كان العدد حوالي ١٤٠٠) ، وكانت واجباتهم هي المحافظة على الاتصال مع الحكومة الجديدة وان يمدوا واشنطن بالتحليل الجاري للصراع المرير للسيطرة على الثورة.

ومع اتخاذ العلاقات طابعا عمليا ببطء زيد موظفو السفارة والقنصلية الى حوالي سبعين شخصا. وكان الامن الجسماني لسفارتنا قد تمت تقويته منذ هجوم ١٤ شباط (فبراير)، وكان بوسع قوة الامن ان تصمد لمدة ساعتين او ثلاث على الاقل، وهو وقت كاف لوصول قوات الحكومة ولتدمير الملفات السرية ومعدات الاتصالات الحساسة. وفي ايلول (سبتمبر)، بعد احتجاجاتنا الملحة خلال الربيع والصيف حول قوة الحراسة الايرانية التي تحيط بموقع السفارة، قامت الحكومة الايرانية في النهاية باستبدالهم برجال شرطة يرتدون الزي الرسمي.

في خريف ١٩٧٩ كانت الثورة الايرانية ابعد ما تكون عن النهاية. فقد كانت هناك مقاومة واسعة الانتشار من الجماعات الاثنية المعارضة مثل الاكراد ، الذين كانت الحكومة تخوض معهم حربا اهلية. وكانت كل جماعة تسعى للسيطرة على الثورة تحتضن مخاوف جنونية من وجود قوات موالية للشاه «مستكينة» في البلاد، وتشتبه في ان الولايات المتحدة ستحاول . كما فعلت في ١٩٥٣ . إعادة الشاه الى العرش. وكان المتطلعون الى السطلة يتوزعون على فئتين عريضتين: الوطنيون العلمانيون الذين يريدون اقامة دولة ايرانية عصرية، ورجال الدين المسلمين الذين يريدون تخليص ايران من التأثيرات الغربية «المفسدة» واقامة دولة اسلامية. وكان هناك القليل من الوحدة داخل اي من هذين الجناحين للثورة. فالوطنيون العلمانيون منقسمون الى مجموعة

ديمقراطية معتدلة يقودها بازركان ومجموعة ثانية تضم ابو الحسن بني صدر ، تشاطر الخميني بعض مثله الاسلامية على الاقل. والى اليسار كانت توجد مجموعات متطرفة تتلاحم في تحالفات متغيرة تستهدف اقامة ايران ماركسية راديكالية. وكان رجال الدين ايضا منقسمين بين جناح معتدل ملتف حول آية الله كاظم شريعة مداري ، وجناح اسلامي اصولي اكبر كثيرا واقوى كثيرا يقوده مساعدو الخميني. وكان الحكم النهائي في السعي الى السيطرة هو الخميني .

في الوقت الذي كنا فيه نحاول اقامة علاقة عملية مع الزعماء الجدد، بدأنا ايضا نستكشف طرق تقوية الأمن الاقليمي. وكان هناك عدد من اجتماعات «لجنة التنسيق الخاصة» خلال الصيف والخريف لاعادة النظر في سياستنا الامنية في الخليج (الفارسي) واتفقنا، براون وبريجنسكي وانا، على أن علينا ان نتحرك فورا لتدعيم روابطنا الدفاعية وقدراتنا العسكرية في المنطقة. وقدمنا ـ براون وانا ـ توصيات الى الرئيس في أغسطس (اب) بعدد من الاجراءات المهمة. وتضمن البرنامج زيادة قدراتنا على ان ننشر بسرعة قوات برية وجوية وبحرية في المنطقة، والقيام بتدريبات عسكرية مشتركة مع الاصدقاء والحلفاء، وان نزيد وجودنا الدائم زيادة معتدلة (اساسا من خلال انتشار بحري في المحيط الهندي) وان نبدأ مشاورات امنية كبيرة مع الدول الرئيسية في المنطقة.

بالاضافة الى هذا، اقر الرئيس قيامنا بأعمال للحصول على مطال للموانيء والمطارات المحلية في وقت الازمة (بما في ذلك زيادة التسهيلات الجوية والبحرية في جزيرة دييغوغارسيا الصغيرة التي يسيطر عليها البريطانيون) وان نمركز سلفا معدات قتالية لتعزيز القوات البرية الاميركية. هذا كله سبق الغزو السوفياتي لافغانستان. ولم تنبع تلك الخطوات من غزو افغانستان، كما زعم البعض وانما من الاضطراب في ايران. ان ازمة الرهائن والغزو السوفياتي لافغانستان ، ببساطة قد رفعا من وتيرة اجراءات كانت جارية من قبل .



في اواخر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ ، عندما تحدث الشاه للمرة الاولى عن مغادرة ايران ، كنا قد اصدرنا تعليماتنا الى السفير سوليفان بأن يبلغة بأنه سيكون موضع ترحيب في الولايات المتحدة . وبدلا من ان يأتي الى الولايات المتحدة تلكأ في القاهرة والمغرب ليظهر سخطه على الولايات المتحدة ، وقد شجعه على هذا السفير زاهدي. ولو ان الشاه جاء الى اميركا في ذلك الوقت، لاختلفت الاحداث المأساوية التي اعقبت ذلك. وبعد احتلال سفارتنا في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٧٩، توصلنا الى انه اذا كان علينا ان نستبقي مسؤولين اميركيين في طهران، فإن السماح للشاه بالدخول الى الولايات المتحدة قد يعرض سلامتهم للخطر ، وبالتالي، كان من واجب الرئيس كارتر ان يبلغ الشاه ، الذي كان حينئذ في المغرب ، بأنه يجب الا يأتي الى الولايات المتحدة . وكانت الدراسات الرسمية توضح انه اذا سمح للشاه بالمجيء الى الولايات المتحدة ، فإن معظم الايرانيين سيرون ذلك على انه مؤشر على اننا ننوي اعادته الى العرش والاطاحة بالثورة. واشارت الدراسات الى ان الاميركيين في ايران قد يؤخذون رهائن الى حين عودته الى ايران ليقدم الى المحاكمة .

قبلنا استخلاصات التقرير ، لكن قررنا انه عندما يتم اقرار النظام وسلطة الحكومة في ايران ، فقد يكون ممكنا عندئذ ان يأتي الشاه الى الولايات المتحدة. وفي تموز (يوليو) كنا نزن امكانية السماح له بالمجيء، لكن بروس لينجين، القائم بالاعمال الكفؤ، نصح بأنه من غير المأمون ان نفعل ذلك في ظل الظروف القائمة. ونصح لينجين بأنه قد يكون سليما ان نسمح للشاه بالمجيء عندما يحسم الصراع الداخلي عل السلطة ، لكن الى ان يحدث هذا فإن هناك مخاطرة كبيرة في ان قبوله ستستخدمه القوى المعادية للغرب ، كوسيلة لتحقيق السيطرة على ايران. والح لينجين على ترك مسألة قبول الشاه جانبا طالما تسعى الولايات المتحدة الى علاقات افضل والى ان تتشكل حكومة دستورية مستقرة ، ووافقنا .

استمرت خلال اغسطس (آب) دراسة مصير الشاه وعلاقته باتجاه الثورة الايرانية . وكان يشغلنا ان اقامة الشاه في المكسيك ـ حيث كنا قد ساعدناه على ايجاد مقر مؤقت ـ قد لا تمدد الى ما بعد تشرين الاول (اكتوبر) .

وفي ايلول (سبتمبر) عاد لينجين الى الولايات المتحدة لفترة قصيرة واعيدت مناقشة مسألة ما اذا كانت الظروف السياسية في ايران ستسمح لنا بقبول الشاه، ومتى. ومرة اخرى قررنا ان الوقت غير مناسب .

على اي حال، في ٢٨ ايلول (سبتمبر) انفجرت قنبلة، اذ ابلغ مكتب ديفيد روكفلر مساعد وزير الخارجية ديفيد نيوسوم بأن الشاه مريض مرضا خطيرا وقد يطلب المجيء الى الولايات المتحدة مؤقتا لاسباب طبية. وعندما تحرينا عن رد الفعل الايراني الممكن لاستقبال الشاه في تلك الظروف، ردت سفارتنا بأنه مع تنامي سلطة رجال الدين، فإن قبول الشاه، حتى على اسس انسانية ، قد يثير اضطرابا حادا.

لم نكن بعد نعرف طبيعة مرض الشاه ، عندما اجتمعت الى وزير الخارجية الأيراني الجديد ابراهيم يزدي في الامم المتحدة في ٣ تشرين الاول (اكتوبر). وعندما سألني اذا كانت لدينا اي نوايا لادخال الشاه، قلت له اننالم نستبعد ادخاله في وقت ما. وكان قصدي هو اختبار رد فعل يزدي لاحتمال ان الشاه قد يضطر للمجيء الى الولايات المتحدة للعلاج الطبي. ولم يكن يزدي واضحا. كان المحور الرئيسي لمناقشتنا يتضمن الشكاوى الايرانية من الولايات المتحدة وطبيعة علاقاتنا الثنائية، وموقفنا من حكومة بازركان. وقلت له اننا نقبل كلا من الثورة والحكومة الجديدة ونعترف بهما، واننا لانفعل شيئاً لخلخلة استقرار ايران، كما اتهمنا في بداية حديثنا. وأبلغته بأننا مستعدون للتعامل مع ايران في المستقبل على أسس من الصداقة والاحترام المتبادل. وانصت باهتمام ، لكنه مرة اخرى كان غير واضح، في ما بعد، وبينماكان لا يزال في نيويورك اجتمع اليه مسؤولون اخرون من وزارة الخارجية اجتماعات مطولة لمناقشة تسوية حسابات المساعدة العسكرية لايران .

في ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ابلغنا موظفو ديفيد روكفلر بأن حالة الشاه تسوء وان مرضه لا يمكن تشخيصه وعلاجه على نحو سليم في المكسيك. وأكدوا على أنه لا يمكن استبعاد احتمال السرطان. وبعد ذلك بيومين ابلغنا بأنه يعاني من الغدة اللمفاوية ، وهو الامر الذي كان يخفيه منذ عدة سنوات ، والذي لم يعد يستجيب للعلاج الكيماوي. وكان روكفلر يريد احضاره فورا الى مستشفى سلون . كيترنغ في نيويورك . وأكد طبيب وزراة الخارجية الدكتور ايبن دستين ، الذي كنا قد ارسلناه الى المكسيك لفحص الشاه ، التشخيص والحاجة الماسة الى العلاج في تسهيلات طبية في الولايات المتحدة .

وهكذا في ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) كنا نواجه بضوح قرارا يجب ان توزن فيه اللياقة العادية والانسانية مقابل الضرر المحتمل لموظفي سفارتنا في طهران .

قبل ان اغادر في ذلك اليوم الى اجتماع مهم في اميركا الجنوبية، ناقشت مع وارين كريستوفر آرائي في ما يجب ان نوصي به الرئيس. وقام وارين في ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) اتباعا لتوجيهاتي، بارسال مذكرة الى الرئيس تقترح ان :

نقوم بابلاغ رئيس الوزراء بازركان في طهران بحالة الشاه والحاجة الانسانية لادخاله الى مستشفى في الولايات المتحدة.

وما لم يكن رد فعل الحكومة الايرانية شديد السلبية . وفي هذه الحالة سأتشاور معكم مرة اخرى قبل ان اتصرف . ان نبلغ الشاه اننا مستعدون ان نجعله يأتي الى نيويورك ، لكن ان نرجو ان يبقي بيته في المكسيك انتظار للتطورات (ابلغ لوبيز بورتيللو الشاه في ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) ان الشاه يستطيع العودة الى المكسيك بعد العلاج الطبي هنا) .

اسمحوا للشاه بالمجيء الى هنا للعلاج ، كما رتب ديفيد روكفلر.

استعدوا للاجابة على اسئلة الصحافة ببيان يقول ان الشاه سمح له بالدخول للتشخيص والتقييم على اسس انسانية وليس هناك التزام حول المدة التي يمكن ان يقضيها .

أقر كارتر التوصيات التي اعدت بقصد تقليل الاخطار بقدر الامكان. وكان الرئيس وكبار مستشاريه مجمعين عل اننا يجب ان نساعد الشاه الى اقصى ما يمكن، اذا كنا مقتنعين بأن الحكومة الايرانية تستطيع ان تحمي السفارة ومستعدة لأن تفعل ذلك. وقرر كارتر مؤقتا انه اذا تلقينا ردا مرضيا من الحكومة الايرانية ، فسوف نقبل الشاه .

في ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) اجتمع لينجين الى بازركان ويزدي ليصف حالة الشاه وحاجته الى العلاج . وابلغنا لينجين بأنهما طمأناه الى ان السفارة سوف تحمى، رغم انهما حذراه من احتمال التظاهرات المعادية، وانهما يخشيان ان تتضرر علاقاتنا الثنائية. واقترحا طرقا لمعالجة الجوانب العلنية لادخال الشاه. وهو ما فهمنا منه ان المشكلة الامنية قابلة للمعالجة. كما طلب احد المسؤولين تأكيد بأنه لا الشاه ولا حاشيته سيقومون بنشاط سياسي اثناء وجودهم في الولايات المتحدة . وتم الحصول على هذا التأكيد من الشاه ، وابلغناه على الفور الى الحكومة الايرانية . وفي اليوم التالي ارسلت قوات اضافية من الشرطة لحراسة السفارة .

عندما وصل تقرير لينجين، اتخذ الرئيس القرار النهائي بالسماح للشاه بالدخول الى الولايات المتحدة مؤقتا. ووصل الشاه الى نيويورك في ٢٢ تشرين الأول، وأجريت له اول عملية في ٢٤ تشرين الأول (اكتوبر). وقالت الحكومة الايرانية في اعلانها عن وصول الشاه انه «مريض مرض النهاية» وهي حركة فسرناها على انها مجهود لتخفيف رد الفعل في ايران .

بدا الرد الجماهيري الأولي في ايران، وكأنه يؤيد تقديرنا بأن الحكومة الايرانية تستطيع ان تسيطر على الوضع. كانت هناك تظاهرات كبيرة لكن الحماية حول السفارة كانت جيدة. اما الخميني نفسه ، ففي البداية اكتفى بالتهديد برفع دعوى في الولايات المتحدة يطلب فيها اعادة ثروة الشاه الى ايران. ومن الناحية الاخرى، عبر معظم الايرانيين، بمن فيهم اعضاء في الحكومة، عن شكوك حول خطورة مرض الشاه وضرورة ان يعالج في الولايات المتحدة . وفي تلك الاثناء، اشارت التقارير الطبية الى ان لدى الشاه فرصة خمسين في المئة ان يعيش لثمانية عشر شهرا اخرى .

مع يوم ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) بدأ المزاج في ايران يتغير باتجاه اسوأ. ففي ذلك اليوم، قدمت الحكومة التي اخافتها الحشود المعادية، طلبا بتسليم الشاه لمحاكمته، وبدا يوم اول تشرين الثاني (نوفمبر) يوما حرجا. فقد دعا الخميني الطلاب الى زيادة نشاطاتهم المعادية للولايات المتحدة لا جبارنا على اعادة الشاه. وفي ذلك اليوم ذاته نجحت الحكومة في تحويل تظاهرة ضخمة بعيدا عن السفارة . وعلى اي حال، كان واضحا ان الخميني قرر ان يربط نفسه الى الرعاع وليس مع الحكومة ، وتدهورت سلطة بازركان ويزدي تدهورا خطيرا .

في تلك اللحظة الحرجة، كان كل من بازركان ويزدي في احتفالات الاستقلال في الحزائر . ولدهشتي، اجتمع اليهما بريجنسكي ، الذي كان عضوا في الوفد الاميركي الى الجزائر. وأبلغنا في ما بعد ان الاجتماع عقد بمبادرة من الايرانيين. ولسوء الحظ، فإن هذا لم يغير شيئا من العواقب السياسية. فقد استخدم الاجتماع من جانب المتشددين في طهران لاتهام بازركان ويزدي بأنهما ميالان جدا الى الولايات المتحدة . فقد ادى اجتماع بازركان ويزدي الى مسؤول اميركي رفيع في ذات الوقت الذي كانت فيه تجتاح طهران تظاهرات معادية للشاه، الى تعريضهما لهجمات المتطرفين الذين يريدون تطهير الحكومة من عناصرها العلمانية والتي هي احيانا موالية للغرب. وعندما عاد الرجلان الى ايران كانت سلطتهما قد ضعفت ضعفا شديدا .

في ليل يوم السبت، ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ، حوالي منتصف التاسعة مساء عدت الى الولايات المتحدة من كوريا، حيث ذهبت لتمثيل الرئيس في جنازة الرئيس باراك. وبعد برهة من الساعة الثالثة، صباح الاحد ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ، ايقظني مساعدي الخاص آرني رافيل، ليبلغني انباء رهيبة تقول ان مقر سفارتنا في طهران يتعرض لهجوم من الرعاع. وكان مركز التعليمات في وزارة الخارجية قد اتصل برافيل توا، وأبلغه ان آن سويفت، احد المسؤلين السياسين في السفارة ، تصف على الهاتف اعمال حشد يضم حوالي ثلاثة الاف شخص اقتحموا الموقع ،

وان انذارات تنبيه قد ارسلت الى غرفة تقدير الموقف بالبيت الابيض، والى مركز القيادة العسكرية القومية بوزارة الدفاع ، والى مراكز المراقبة بأجهزة الاستخبارات جميعا، والى المسؤلين الرئيسين بوزارة الخارجية. وقال رافيل، ان مركز العمليات استطاع ان يصل سويفت مع هال سوندرز ومسؤولين اخرين هما شيلدون كرايس، المدير التنفيذي لمكتب شؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا، والقائم بأعمال مدير الشؤون الايرانية ، كارل كليمنت ، في بيتيهما وان سوندرز قد تولى مسؤولية محاولات الوصول الى السلطات الحكومية الايرانية ليطلب المساعدة. وابلغت ارني انني سأذهب فورا الى الوزارة وان عليه ان يلقاني هناك .

بينما كنت ارتدي ثيابي؛ واصل سوندرز تلقي وصف سويفت لأعمال الغوغاء. وبقيت سويفت علة اتصال مع واشنطن طوال الساعتين التاليتين من موقعها في المكتب الخارجي للسفير في طهران. وقبل وصولي الى المكتب كان سوندرز ولينجين قد امرا بتدمير المواد السرية واختام سمات الدخول لمنع وقوعها في ايد ايرانية. وفور وصولي الى الوزارة، بدأت اتلقى تقارير متلاحقة من المجموعة المستمرة التزايد من الخبراء السياسين والامنيين والخبراء في مقاومة الارهاب الذين كان سوندرز قد بدأ بتجميعهم في مركز العمليات بينما يرسل التعليمات من خلال فريق المراقبة . وكنا جميعا نبتهل ان نستطيع ان نصمد للرعاع الى ان تأتي المساعدة من الحكومة الايرانية . كنا نعرف انه لاتوجد سفارة تستطيع الصمود طويلا دون مساعدة من الحكومة المضيفة .

قبل دقائق من الخامسة صباحا بتوقيت واشنطن، ابلغت آن سويفت سوندرز بأن بعض الرعاع يصلون الى الطوابق العليا من مبنى السفارة ، وأنهم اسروا عددا من حراس «المارينز» ويهددون بقتلهم، وان عددا من اعضاء السفارة بينهم اربعة حراس من المارينز قد اخذوا اسرى ، بينما يقاتل الحراس بالغاز المسيل للدموع لمنع الجمع المهاجم من اقتحام الطابق الارضي من مبنى السفارة وقالت سويفت ان باقي الموظفين (بين سبعين وثمانين شخصا، بمن فيهم الموظفون الايرانيون، سيستسلمون قبل ان يبدأ الجمع في ايذاء الاسرى، وقبل ان يخترقوا باب القبو بغاز التلحيم .

ومع بدء وصول الدخان من الطابق الارضي الى الطابق الاعلى، وتخوفا من ان يلحق بالاسرى اذى، لم يكن لدى سويفت وغيرها من كبار الموظفين خيار. وفي الساعة الرابعة والدقيقة السابعة والخمسين توقف الاتصال الهاتفي مع السفارة، وبعد الخامسة بقليل، قالت سويفت لزملائها «نحن هابطون » وبدأوا هبوط الدرج ليستسلموا .

فشلت النداءات الى المسؤولين الايرانيين في جلب قوة انقاذ، وهي النداءات التي جرت من خلال سويفت وبروس لينجين، الذي تصادف ان كان في وزارة الخارجية عندما بدأ الهجوم والذي ابلغ بالاعتداء على جهاز الراديوا في سيارته بعد ان غادر الوزارة. وعاد على الفور الى وزارة الخارجية كل من بروس والمستشار السياسي فيكتور تومسيت وضابط الامن مايكل هولاند، ليطلبوا المساعدة من وزير الخارجية يزدي ، الذي كان قد عاد لتوه من الجزائر وكان في طريقه الى مكتبه .

استمر الاتصال بمقر السفارة حوالي نصف ساعة بعد ان فتح الموظفون، الذين كانوا في الطابق الثاني ، الباب للمهاجمين ، واستطاعت اليزابيت كوب، التي كانت تعمل في مبنى آخر بعيدا عن مقر السفارة ، ان تتصل هاتفيا بمركز العمليات لعدة ساعات بعد سقوط المقر. وظلت على اتصال مع عدد صغير من الموظفين الذين كانوا ما زالوا محبوسين في قبو الاتصالات وأبلغوها بأنهم ما زالوا يدمرون وثائق سرية ومعدات الترميز. وفي منتصف السادسة قالت كوب انها ابلغت للتو بأنهم قد اكملوا التدمير. وتوقفت الاتصالات مع كوب. وكان هذا هو الاتصال الاخير مع المقر.

بعد لحظات من انتهاء الاتصالات مع المقر ، اتصل ديفيد نيوسوم من مركز الاتصالات وقال ان العملية انتهت، واتصلت هاتفيا مع الرئيس كارتر ، لكن زبيغ (بريجنسكي) كان قد ابلغه، ورتبنا ان نجتمع في وقت لاحق ، وعدت الى تنظيم المجموعة عمل في مركز العمليات .

علمت في ما بعد ان الموظفين الذين كانوا في مبنى القنصلية استطاعوا الهرب من شارع جانبي ، واستطاع خمسة منهم الوصول الى السفارة الكندية حيث منحوا ملجأ، ولحق بهم في ما بعد ملحقنا الزراعي. وهربوا بعد ذلك بأسابيع بمساعدة شهمة من الكنديين .

ان تنظيم مجموعة عمل هو اجراء عادي في اي ازمة دولية ذات مغزى تضم اميركيين او مصالح اميركية ، ولا يعني بذاته اننا قد توصلنا الى ان تحرير الأسرى سيكون عملية تطول. ورغم ان الكل كان يدرك ان اعتقال موظفي السفارة هو امر بالغ الخطورة ، فقد كان التوقع العام طوال اليوم ، بل وفي اليوم التالي هو ان الافراج عنهم سيتم خلال ساعات قليلة فور تدخل السلطات الايرانية ، كما فعلت في ١٤ شباط (فبراير) بقيادة يزدي .

لم يدرك احد مدى الاستجابة التامة من جانب الغوغاء للمتطرفين الدينين، ولا فهم احد ان سلطة بازركان ويزدي السياسية قد انتهت . وبقي يزدي في مكتبه مع لينجين وزميله حتى منتصف التاسعة مساء، وبذل بعض الجهد للحصول على المساعدة، لكن عبثا. وغادر يزدي قائلا ان عليه ان يحضر اجتماعا للمجلس الثوري .

❖ ❖ ❖

فاوض .. وعاقب

في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) اعتقل الطلاب المتشددون ثلاثة وستين اميركيا. واحتجز ثلاثة آخرون ، منهم بروس لينجين في وزارة الخارجية ، لجأ عديدون آخرون الى الاختباء .

وهكذا بدأ وقت محزن لنينا وأمتنا. كانت الحكومة الايرانية تتحلل. وعندما كانت السفارة ما تزال تحت الحصار، طلب لينجين ان يساعد يزدي على انهاء احتلالها. وبعد ان استسلمت استطعنا ان نفتح خطا هاتفيا مباشرا مع لينجين ، وابلغنا ان يزدي منزعج . وعلى كل ، فلم يكن بوسع وزير الخارجية ان يفعل الا القليل. وبدا انه يحس انه يفقد السيطرة وان اوامره لن تنفذ. كما اتصلنا ايضا بآية الله بهشتي، لكنه بعد ان استشف ما يريده الخميني، أيد هو الآخر الطلاب.

وفي ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) تهاوت حكومة بازركان وانتقلت السلطة الى الزعماء الدينيين وحلفائهم من العلمانيين. وبدلا من الاتيان ببديل للزعماء الحكوميين منح الخميني السلطة السياسية الكاملة للمجلس الثوري، وهي هيئة من رجال الدين والمتشددين، كانت تقوم بدور حارس الثورة .

وفي واشنطن، ازدادت صعوبة صياغة استراتيجية للافراج عن الرهائن بضآلة معلوماتنا عن الديناميات السياسية في طهران . كان واضحا ان السلطة الحقيقية بيد الخميني .

قد لايعرف ابدا بالضبط دور الخميني في اعتقال الرهائن، وعلى كل، فايا كان دوره، يبدو واضحا انه مع نهاية تشرين الاول (اكتوبر) كان قد قرر ان يمنح دعمه الخطابي للغوغاء. وشعرت ان الخميني زعيم حازم ذو جاذبية شعبية ولا يسبح ضد التيار. انه يفضل ان يتحرك مع تيار الرأي العام. وبعد الاستيلاء على السفارة ، اصبح واضحا ان بعضا من الشخصيات الاسلامية قد خططوا الاستيلاء على السفارة كوسيلة لاضعاف الحكومة العلمانية. فقد اخبر الطلاب الذين اعتقلوا الرهائن بعض هؤلاء في ما بعد ان غرضهم من الاستيلاء على السفارة كان تعبئة التأييد الشعبي للعناصر الاسلامية في الثورة ضد السلطات العلمانية، وانهم توقعوا ان ينفخ الاستيلاء حياة جديدة في الروح الثورية المتهاوية وان يستمر الاستيلاء لعدة ايام فقط. ولدهشتهم، تخطى عملهم اكثر التوقعات ضراوة . لقد وجد المتشددون انفسهم يمتطون نمرا لايستطيعون السيطرة عليه ولا يريدونه .

وربما، ان الخميني لم يقرر استخدام الرهائن كنقطة تجميع لخلق دولة ايرانية جديدة، الا بعد ان رأى رد الفعل الجماهيري الهستيري والتقط طاقة الرهائن على توحيد المجموعات المتصارعة ضد عدو اجنبي مكروه. بدا انه يدرك ان السياسيين العلمانيين، وليس رجال الدين، هم الذين سيكون عليهم ان يديروا جمهورية اسلامية، لكنه شعر ان هذا يجب ان يحدث فقط تحت توجيه الزعماء الدينيين. فقبل ان يستطيع الخميني ان يتأكد من ان تخويل المسؤولية الادارية لن يضعف الطهارة الاسلامية للثورة كان من الضروري سحق استقلالية الوطنيين العلمانيين بما فيهم من يمثلهم بني صدر .

ومع ان فهمنا للقوى العاملة في ايران كان محدودا، فقد فهمنا ان الخميني وحده يملك سلطة اطلاق الرهائن، وبالتالي، ففي ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) قدمنا توصية الى كارتر بأن يرسل مبعوثا الى الخميني، واقترح وارين كريستوفر اسم رمزي كلارك، وهو وزير سابق له اتصالات جيدة مع الزعماء الدينيين بمن فيهم الخميني ، واسم ويليم ميللر ، وهو موظف سابق بالخارجية سبق ان عمل في طهران ويتحدث الفارسية، وكانا مستعدين للذهاب وكانت مهمتهما الاولى هي الحصول على الافراج عن الرهائن ، ولكن عليهما ايضا الاستماع الى ما قد يريد الخميني وغيره من الزعماء قوله عن مستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة. ووافقت. واقر كارتر التوصية، وسافر كلارك وميللر في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) على متن طائرة ٧٢٧ تابعة للسلاح الجوي. ومن خلال بروس لينجين ، الذي بقي في وزارة الخارجية والذي كنا ما زلنا على اتصال معه ، حصلنا على موافقة ايران على السماح لهما بدخول البلاد .

وفي ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) وبينما كان كلارك وميللر يغيران طائرتهما في تركيا، لأن الايرانيين لم يسمحوا لطائرة عسكرية اميركية بالدخول الى مجالهم الجوي، تلقيا نبأ بأن الخميني رفض ادخالهما، وانه قد اصدر مرسوما بأنه ليس بوسع اي مسؤول ايراني ان يجتمع بأي ممثل للحكومة الاميركية. من الصعب قول ماذا سبب هذا التحول، لكن من المحتمل ان يكون راجعا جزئيا على الأقل الى الاعلان الذي صدر وهما في الطريق، بأنهما مبعوثان من الرئيس . كانت هذه غلطة سيئة. فلو ان مهمتهما ابقيت غير رسمية وبعيدة عن الاضواء، فربما استقبلهما الخميني. ولا احد يعرف ماذا كان يمكن ان تكون نتيجة ذلك ، ربما لا شيء، لكن ربما انتجت شيئا مختلفا .

وبالنظر الى الماضي الآن، يبدو محتملا ان مهمة كلارك - ميللر كانت تمثل اخر فرصة لاخراج الرهائن قبل ان يتحولوا الى مرتهنين في صراع السلطة الايراني ، اذا كانوا لم يصبحوا كذلك في يوم ٧ تشرين الثاني (نوفمبر). بعد ذلك كان واضحا ان تحري الرهائن سيصبح عملية طويلة واليمة ، رغم انه لم يكن بمقدورنا ان نعرف في هذا الوقت كم ستصبح طويلة جدا.

منذ بداية ازمة الرهائن، سعينا الى صياغة استراتيجية سياسية ومجموعة من المبادىء الأساسية توجهنا في تحرير الرهائن بطريقة تنسجم مع شرفنا القومي ومصالحنا الحيوية. وبعد ان تلقينا في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) تقديرا متشائما من هيئة الاركان المشتركة حول صلاحية عملية انقاذ اسقطت الفكرة. ومع ذلك سمح للتخطيط للطوارىء بالاستمرار حتى تكون لدينا خيارات لعملية انقاذ اذا علمنا ان الرهائن موشكون على التعرض للايذاء. وفي ٢٠ تشرين الثاني ، ارسلت مجموعة عمليات على حاملة طائرات اضافية الى المحيط الهندي لتنضم الى المجموعة الموجودة هناك .

كنا نعتقد ان الرهائن مرتهنون في صراع على السلطة، ولهم قيمة فقط طالما لم يلحقهم اذى. ورغم اننا شعرنا انهم ربما ليسوا في خطر جسماني حاد، فقد كنا قلقين بعمق حول شروط حبسهم، واستحالة التنبؤ بسلوك سجانيهم والحشد المتحمس عاطفيا الذي كان يتظاهر يوميا في الشوارع خارج مقر سفارتنا. وكانت تلك العوامل وتقديرنا بأن عملا عسكريا اميركيا سيؤدي فقط الى انعاش الحماس الشيعي للاستشهاد، هي الاسباب الرئيسية وراء قرار مبكر باستخدام الديبلوماسية الصبورة والضغط الدولي المتناسق بدلا من استخدام القوة .

في ذلك الوقت، قرر الرئيس ان نسعى الى هدفين: حماية شرف الدولة ومصالحها، والافراج عن الرهائن سالمين. لن نعيد الشاه الى ايران، ولن نقدم اي اعتذار عن السياسات او التصرفات الاميركية السابقة، ولن نسمح بمحاكمة الرهائن. ولكي نحقق هذه الاهداف سنتبع استراتيجية تسير على خطين :

- سوف نفتح كل ما هو ممكن من خطوط الاتصال مع السلطات الايرانية لتحديد حالة الرهائن ومنحهم العون والراحة ولكي نعرف دوافع الايرانيين واهدافهم من اعتقالهم، وللتفاوض على حريتهم .
- سوف نحاول ان نبني ضغطا سياسيا واقتصاديا وقانونيا على ايران من خلال الامم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية لزيادة عزلة ايران عن الجماعة الدولية، وجعل زعمائها يدركون كلفة مواصلة الاحتفاظ بالرهائن انتهاكا للقانون الدولي ، بالنسبة للثورة الايرانية .

بدأ تنفيذ هذه الاستراتيجية على الفور تقريبا، بعد ان اصبح واضحا انه لا بازركان ولا يزدي سيكون بمقدورهما تحرير الرهائن. وفي ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) صدر الامر بوقف شحن جميع قطع الغيار والمعدات العسكرية الى ايران، وفي ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) منع استيراد النفط الايراني ، وفي ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) نفذ قرار رئيسي بتجميد جميع الأرصدة الايرانية في المصارف الأميركية وفروعها. وكنا نناقش لعدة ايام اذا ما كنا سنفرض تجميدا من هذا القبيل، عندما اعلنت ايران في الساعات الأولى من صباح ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) انها ستسحب جميع ودائعها من مصارفنا بقصد اضعاف الدولار . فحوالي الرابعة صباحا ايقظتني مخابرة هاتفية من وزير الخزانة وليام ميللر الذي كان قد تلقى نبأ الاعلان الايراني. فاتفقنا بسرعة ان علينا ان نضع التجميد موضع التنفيذ على الفور . وافق الرئيس كارتر ، وفي الدقيقة العاشرة بعد الثامنة صباحا وقع الاوراق اللازمة. واعطانا التجميد سلاحا مهما، وقد لعب في النهاية دورا مهما في التوصل الى الافراج عن الرهائن ، وأيد الكونغرس تصرفنا بقوة.

وكان كارتر يميل ايضا الى قطع العلاقات الديبلوماسية فورا، وكانت نصيحتي ضد ذلك لأنني كنت اعتقد ان هذا سيغلق خطا للاتصالات مع طهران ، من دون حاجة الى ذلك ، كما قد يعرض الرهائن للخطر باثارة المخاوف الايرانية من اننا نعد لعمل عسكري. ولم أر ما يمكن كسبه من ايماءات لن تفعل شيء سوى اثارة الهيستيريا الجماعية في ايران .

ما ان اصبح واضحا ان بازركان ويزدي لن يقدرا على تنفيذ التزامهما، حتى ذهبنا على الفور الى مجلس الامن التابع للامم المتحدة، الذي ادان بالاجماع الاعتقال الوحشي وطلب اعادة الرهائن فورا. وفي البداية، بدا ان هذه التحركات قد تدخل الايرانيين في حوار، لكن هذه الامكانية بهتت عندما اصبحت الثورة اكثر عنفا. ودعما لما قام به مجلس الامن الدولي، ولنظهر للعالم ان الولايات المتحدة تستخدم الى اقصى حد كل علاج سلمي في الترسانة الدولية، فقد رفعنا دعوى ضد ايران في محكمة العدل الدولية، وكنا نعرف ان ايران قد تتجاهل امرا من المحكمة الدولية بالافراج عن الرهائن ، لكن حكما بأن ايران قد انتهكت القانون الدولي من شأنه ان يزيد الضغط العالمي ويعمق من عزلة ايران. وفي منتصف كانون الاول (ديسمبر)، وفي قرار سريع ليست له سابقة ، اصدرت المحكمة حكما ابتدائيا في صالحنا، وكان هناك سيل من الادانة لايران من جانب الحكومات جميعا تقريبا .

خلال بضعة ايام من ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) كنا قد فتحنا طرقا غير مباشرة وغير رسمية مع ايران. كان من بينها طريق الى منظمة التحرير الفلسطينية، واثبتت المنظمة انها قادرة على المساعدة في اقناع الخميني في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) بالافراج عن ثلاث عشرة رهينة من النساء والسود. ووصل الثلاث عشرة الى واشنطن في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر). ومن خلالهم ومن خلال مصادر اخرى، حصلنا على معلومات عما يحدث في طهران والمعاملة البربرية لبعض الرهائن من جانب من اعتقلوهم. وأثار نشر هذا ادانة كثيفة لايران، ومع بدايات كانون الأول (ديسمبر) ، ادى الى بعض التحسن في ظروف اعتقال الرهائن .

وكان اول طريق ديبلوماسي ذو اهمية بفتح، هو من خلال الامم المتحدة. ففي ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) اجتمعنا سرا الى الامين العام كورت فالدهايم في نيويورك لمناقشة الكيفية التي يمكن ان تقدم بها الامم المتحدة مساعدتها، رغم حقيقة ان قرار مجلس الامن الدولي لم يؤد الى اي نتائج. غادرت انا وهال سوندرز من جزء منفصل من قاعدة اندروز الجوية الى نيويورك، وانتقلنا من المهبط الجوي لمشاة البحرية في نيويورك، الى بيت كورت فالدهايم في ساتون بليس « Sutton Place » ، في سيارة اجرة صفراء بدلا من سيارة وزارة الخارجية المعتادة وهناك اجتمعنا مع كورت ومدير مكتبه، رافع الدين احمد، الذي كان ناصحا وعونا حكيما خلال ازمة الرهان بأكملها في ذلك الوقت كنا قد اصبحنا على علم بالانقسامات داخل المجلس الثوري. كان يقال ان الوطنيين العلمانيين، مثل بني صدر، وبعض العمليين من رجال الدين يريدون نهاية سريعة للازمة قبل ان يلحق ضررا لايمكن تعويضه بالمصالح الاقتصادية والسياسية الايرانية . لكن سوء الحظ لم تكن للمجلس الثوري سلطة على من اعتقلوا الرهائن، الذين لم يكونوا يطيعون سوى الخميني. ولما لم يكن بمقدورنا ان نصل الى اية الله، فلم يكن لنا خيرا سوى العمل من خلال المجلس الثوري .

اقترح فولدهايم ان يدعو وزير الخارجية بني صدر الى نيويورك لمناقشة حول الرهائن مع مجلس الامن. ووافقت على ان اجتمع اليه اجتماعا غير رسمي. وكانت تصريحاته الاخيرة قد اشارت الى ان شروط ايران الاساسية لاطلاق جماعتنا ، هي

١. اعادة ارصدة الشاه .
٢. وانهاء التدخل الاميركي المزعوم في ايران .
٣. والاعتذار عن «جرائمنا » السابقة ضد ايران.

وهو ما لم نكن مستعدين لأن نفعله. وفي ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) سلمت فالدهايم بيانا يضم اربع نقاط، بقيت هي قلب الموقف الاميركي طوال شهور الازمة الخمسة عشر تقريبا، رغم انها تعرضت لبعض التطور :

١. نحن نطلب اطلاق جميع الموظفين المحتجزين في طهران .

٢. اقترحنا اقامة لجنة دولية للتحري في مزاعم انتهاكات حقوق الانسان في ايران في ظل النظام السابق .

٣. اوضحنا ان محاكم الولايات المتحدة مفتوحة امام حكومة ايران لتسمح دعواها حول الارصدة التي تعتقد انها اخرجت من ايران على وجه غير شرعي .

٤. اقتراحنا تأكيدا من جانبي حكومتي ايران والولايات المتحدة نبيتهما الالتزام الدقيق بـ « اعلان مبادئ القانون الدولي في ما يخص العلاقات الودية والتعاون بين الدول تمشيا مع ميثاق الامم المتحدة » وبمقتضيات « اتفاقية فيينا حول العلاقات الديبلوماسية ».

لم يتحقق الاجتماع الذي كان مخططا له مع بني صدر، فقد طرد فجأة من منصبه كوزير للخارجية في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، ودخل الى خسوف مؤقت الى ان عاود الظهور رئيسا لايران في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ . وحل محله وزيرا للخارجية صادق قطب زادة، الذي كان مقربا من الخميني ، رغم انه ايضا وطني علماني .

من وقت الافراج عن الرهائن من النساء والسود، كان هناك حديث في طهران عن تقديم بعض الرهائن للمحاكمة كجواسيس. فأرسلنا بشكل غير رسمي ومن خلال وسطاء تحذيرات جافة من ان محاكمة الرهائن او ايذاءهم ستكون لهما عواقب وخيمة على ايران. لكن بسبب طرد بني صدر لم نستطيع مطلقا ان نتأكد من وصول الرسالة اليه. فكرر كارتر التحذير في ٧ كانون الاول (ديسمبر) في لقاء مع عائلات الرهائن. ومن خلال سرد مسرب عن الاجتماع ، ظهرت الرسالة في صحيفة «نيويورك تايمز» وجرى بحث عدد من الخيارات من بينها اغلاق الموانيء الايرانية وتلغيم مياهها. وحتى في ظروف الفوضى في طهران ، فهم الايرانيون ان ضبطنا للنفس ليس دون حدود.

مع نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) كان المركز السياسي للرئيس كارتر قد شهد ارتفاعا كبيرا. فقد ايد الجمهور والكونغرس ضبط الرئيس للنفس في معالجة الازمة، وكذلك ثباته في رفض الاستسلام لمطالب ايران بتسليم الشاه والاعتذار . وسعينا الى جعل الكونغرس والشعب الاميركي على علم كامل بجهودنا لتأمين اطلاق الرهائن ، وفي الوقت ذاته، طبعا، كنا نحمي سرية مسالكنا الى الزعماء الايرانيون . وواصلت اجهزة الاعلام تركيز الضوء على الازمة .

وبالنظر الآن الى الماضي، اعتقد انه كان خطأ منا اننا لم نقلل من شأن الأزمة بقدر الامكان ، خصوصا بعد ان اصبح واضحا ان تحرير الرهائن سيكون عملية طويلة وبطيئة ، فكلما اعلنا خوفنا على سلامتهم وتصميمنا على الا نترك حجرا فوق حجر للحصول على حريتهم، كلما زادت قيمتهم لدى الخميني والمتطرفين الاسلاميين. وواضح، انه لم يكن بمقدورنا ان نبقي ازمة الرهائن خارج انباء التليفزيون المسائية، حتى لو اردنا ان نفعل هذا، لكننا ارتكبنا غلطة عندما اسهمنا دون ان ندري في استغلال ايران قلق الازمة ، بأن جعلنا الامر يبدو وكأن الرهائن هم الهم الوحيد لحكومة الولايات المتحدة. وانا اشارك في المسؤولية عن هذه الغلطة ، طالما لم انصح الرئيس ضدها. ومن الناحية الاخرى ، علينا ان نعترف بحقيقة ان اضواء الاعلام ربما ساعدت في انقاذ حياتهم. وعلى اي حال ، لم يكن لنا خيار سوى معاملة مشكلة الرهائن كمسألة قومية رئيسية .

بعد هذا فما زلت مقتنعا بان الاستراتيجية الاساسية التي قامت على ضبط النفس وتصعيد الضغط الدولي والديبلوماسية، وهي الاستراتيجية التي تبنيناها في الايام الاولى للازمة كانت سليمة ومتسقة مع شرف الولايات المتحدة ومصالحها وسلامة الرهائن. وفي النهاية ثبت نجاحها ، رغم انها جرحت الرئيس والادارة .

استغرق شهر كانون الاول (ديسمبر) في جهود كثيفة لمباشرة ضغط دولي ضخم على ايران . ففي ٤ كانون الاول (ديسمبر) تبنى مجلس الامن التابع للامم المتحدة القرار الرقم ٤٥٧ ، الذي دعا ايران الى الافراج عن الرهائن فورا، وطلب الى الامين العام ان يبذل مساعية الحميدة للتوسط في حل. وعندما رفضت ايران القرار، امر كارتر بأن نبعد جميع الديبلوماسيين الايرانيين من الولايات المتحدة ، عدا قلة منهم ، وان نبدأ مشاورات مع حلفائنا حول فرض عقوبات اقتصادية .

أيد السوفيات القرار ٤٥٧ ، وابلغونا بشكل غير رسمي بأنهم يحثون الايرانيين على الانصياع له. لقد اتخذت موسكو موقفا قانونيا سليما حول الرهائن، رغم انها كانت بوضوح تحاول استغلال الموقف لصالحها. ولقد احتججنا بقوة على الاذاعات الملتهبة الموجهة الى ايران من الاتحاد السوفياتي، وحذرنا موسكو من ان تصرفها في الازمة من شأنها ان تؤثر على التوجهات الاميركية لزمان طويل في المستقبل. في ذلك الوقت كان العلاقات الاميركية . السوفياتية تتسارع هبوطا ولم يكن من الممكن توقع مساعدة الاتحاد السوفياتي .

فورا بعد تصويت ٤ كانون الأول (ديسمبر) كنا قد بدأنا خططا للحصول على تأييد حلفائنا لاجراءات اقتصادية قوية ضد ايران. فأرسل خبراء ماليون وسياسيون الى اوروبا للقيام بمناقشات تمهيدية حول نوع العقوبات التي يمكن ان نفرضها معا. ورغم تعاطف الحلفاء مع مصيبتنا فقد اختلفوا معنا بقوة حول سلامة فرض عقوبات اقتصادية وديبلوماسية شديدة ، ورغم ان بإمكاننا ان ندفعهم، فلم اكن متفائلا بشأن استعدادهم لتحمل خسارة اقتصادية او المخاطرة بضرر سياسي في الخليج ، قبل ان نستفيد تماما امكانيات وساطة فالدهايم .

في محادثاتي مع وزراء خارجية الحلف الاطلسي في كانون الأول (ديسمبر) ، عرضت سياستنا في ضبط النفس والاتصالات التي قمنا بها في ايران. وقلت ان هناك حدودا لصبر الولايات المتحدة ، وان استمرار الركود لا يمكن تحمله. واكدت على ان الرئيس مصمم على ممارسة ضغط اقتصادي قوي على ايران لجعلها اكثر استجابة لحل تفاوضي. وفي اجتماعات خاصة دون مساعدين ، حذرت من انه اذا لم تنجح الديبلوماسية والاجراءات الاقتصادية، وهي لن تنجح دون دعم دولي صلب فإننا نواجه بديل القوة العسكرية. وقلت انه لصالح تجنب وضع من هذا القبيل يحمل عواقب لايمكن حسابها للجميع ، يجب على الحلفاء ان ينضموا الينا في فرض عقوبات قوية. ولقيت مداخلاتي ردورا غامضة. فقد اظهر الجميع استعدادا لاتخاذ خطوات اقتصادية محدودة ضد ايران اذا فشلت الوساطة الديبلوماسية، لكنهم لم يوافقوا الا على اجراءات قليلة

يكون لها تأثير يمكن قياسه على الاقتصاد الايراني. وقال حلفاء عديدون انهم لاسباب قانونية وسياسية داخلية ، لايستطيعون ان يفعلوا سوى القليل دون قرار ملزم من مجلس يفرض عقوبات على ايران .

في ١٨ كانون الاول (ديسمبر)، بعد عودتي من اوروبا، قبل كارتر توصية من «لجنة التنسيق الخاصة» بأن نقترح في مجلس الامن التابع للامم المتحدة ان تحظر الدول جميعا المبيعات العسكرية لايران ، وان تحرم التسهيلات النقدية ، وان تقطع جميع الاتصالات الجوية والحديدية او تخفضها تخفيضا شديدا، وان تطبق حظرا تجاريا على كل شيء ما عدا اشياء من قبيل الطعام والدواء. وفي ضوء الوضع المتدهور في افغانستان ومواجهتنا مع السوفيات حول هذه المسألة ، ادركنا ان التأييد السوفياتي لاقتراحنا غير محتمل . وقررنا ان نمضي على اي حال ، لانه حتى لو ان السوفيات واصدقاءهم في مجلس الامن اعترضوا او امتنعوا عن التصويت ، فإن القرار يمكن ان يستخدمه حلفاؤنا واصدقاؤنا كأساس قانوني للعقوبات. وبقدر ماكنت خائب الامل، كنت ما ازال على امل في ان ينضم الينا حلفاؤنا في العقوبات ما يصبح واضحا ان معنا تسعة اصوات على الاقل في مجلس الامن يحبذون العقوبات .

قبيل مغادرتي الى اوروبا للقيام بالمشاورات حول ايران ، تلقينا نبأ بأن الرئيس عمر توريخوس مستعد لدعوة الشاه الى بنما. كان هذا تطورا ذا مغزى ممكن . فمغادرة الشاه الولايات المتحدة من شأنها ان تحرم ايران دعواها الرئيسية لمواصلة احتجاز الرهائن. لم افكر أن مغادرته بحد ذاتها ستحل الأزمة، لكنها يمكن ان تدعم في طهران هؤلاء الذين يحاولون الحصول على موافقة الخميني على اطلاق الرهائن قبل ان يلحق بالاقتصاد الايراني وبالمركز الدولي للثورة ضرر جدي. وبينما كنت ما ازال في اوروبا ، اوصى وارين كريستوفر ، الرئيس ، بموافقتي على ان نتحرك فورا للاستفادة من عرض توريخوس .

في ٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩، كان جوزيف ريد قد ابلغ ديفيد نيوسوم بأن الرئيس المكسيكي خوسيه لوبيز بورتيللو قد ابلغ الشاه ان بوسعه ان يعود الى المكسيك بعد انتهاء علاجه في الولايات المتحدة. وطلبنا تأكيدا لهذا في رسالة الى سفارتنا في مكسيكوسيتي في ٢١ تشرين الاول (اكتوبر). وتلقينا تأكيدا هاتفيا من القائم بأعمالنا في اليوم التالي. كما تلقينا ايضا تأكيدات بأن بيت الشاه في المكسيك سوف يبقى وان اعضاء اسرته يستطيعون الاقامة في المكسيك. وفي ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) بعد احتجاز الرهائن بخمسة وعشرين يوما، اذهلنا قرار الحكومة المكسيكية بعدم تجديد سمة دخول الشاه .

لماذا تراجع الرئيس لوبيز بوتيللو عن تلك التأكيدات، سيبقى امرا محل تخمين. ومع ذلك ، يبدو احتمالا كبيرا، ان الحكومة المكسيكية وقد هزتها المواجهة المفاجئة الحادة بين الولايات المتحدة والثورة الايرانية، قررت ان الوضع قد تغير تغيرا جوهريا، الى حد يجعلها لا تفي بوعدها للشاه وتأكيداتها لنا .

احلنا المهمة الدقيقة، مهمة مفاتحة الشاه في الذهاب الى بنما، الى لويدكتلر ، وفي ١٤ كانون الاول (ديسمبر) في اجتماع في قاعدة لاكلاند بتكساس، حيث ذهب الشاه بعد علاجه في نيويورك، توصل كتلر الى اتفاق حول شروط اقامة الشاه في بنما. وفي ما يسمى «تفاهمات لاكلاند» وعدنا بأن نوفر للشاه المعونة الطبية من مؤسسات الولايات المتحدة في بنما، وكذلك المشورة حول الامن، رغم ان حمايته ستكون مسؤولية حكومة بنما، واكدنا للشاه اننا سنواصل مساعدته على ايجاد ملجأ دائم، وأننا لن نجعل اقامته في بنما دائمة ، واتفق على ان بوسع ابنائه ان يبقوا في الولايات المتحدة وان بوسع الامبراطورة ان تزورهم . واخيرا نص التفاهم على :

«ان مغادرة الشاه للولايات المتحدة ، لاتنفي امكانية عودته الى هنا، لكن لا يوجد ضمان لأنه سيعود. واذا طلب العودة لسبب طارىء طبي ملح، فإننا سننظر في طلبه بعين العطف . واذا طلب العودة لاسباب غير طبية، فسوف ننظر في طلبه، ولكننا لا نستطيع تقديم اي التزام من اي نوع في هذا الوقت» .

في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) غادر الشاه الى بنما .

في الايام العشرة الاخيرة من كانون الاول (ديسمبر) قمنا بمناقشات مكثفة مع اعضاء مجلس الامن حول نص مشروع قرارنا وكتب كارتر رسالة شخصية الى بريجنيف يطلب التأييد السوفياتي، ورفض السوفيات .

في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ، بعد ان قام السوفيات بغزو افغانستان ، اقر مجلس الامن القرار ٤٦١ بـ ١١ صوتا مقابل صفر ، مع امتناع اربعة عن التصويت ، ضمنهم الاتحاد السوفياتي . وحدد القرار يوم ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ ، تاريخا لعودة مجلس الامن الى الانعقاد لتبني العقوبات ، اذا قصرت ايران حتى ذلك الوقت عن الانصياع لقرار ٤ كانون الاول (ديسمبر) الذي يدعو الى اطلاق الرهائن. وبقصور القرار ٤٦١ عن تطبيق العقوبات فورا ، فإنه اوضح الخلاف بين حلفائنا بيننا. لم يكن الاوروبيون واليابانيون واصدقاء غيرهم يريدون تركنا في المأزق ، خصوصا حيث كانوا يخشون ان نقوم بضرب ايران ، لكن احدا منهم لم يكن يريد المخاطرة بانقطاع طويل الاجل لروابطهم التجارية والنفطية في الخليج (الفارسي).

رغم نواقص القرار ٤٦١ ، والمضامين السياسية والامنية للتحرك السوفياتي الى افغانستان ، ففي الايام الاخيرة من كانون الاول (ديسمبر) ، عاد الطريق الدبلوماسي ، الذي كان قد اغلق منذ اواسط تشرين الثاني (نوفمبر) الى الانفتاح واستكمل الامين العام للامم المتحدة فالدهايم، خططه للذهاب الى طهران ليجتمع الى الزعماء الايرانيين .

❖ ❖ ❖

مفاوضات متعثرة

قبل غزو افغانستان، كانت استراتيجيتنا نحو ايران هي ان نمارس ضغطا ثقيلا متزايدا واقتصاديا الى ان تغلب الكلفة على المزايا في احتجاز ايران للرهائن. ولم تنسخ افغانستان هذا التناول العريض، لكنها اضطرتنا الى المضي بحرص اكبر حتى لا ندفع بايران الى احضان الاتحاد السوفياتي. لم تكن المخاطر كبيرة ، بسبب عداء الخميني للشيوعية وخوف ايران من روسيا. ومع ذلك فلم يكن ممكنا تجاهل المخاطر. وكان هذا واحدا من الاخطار الكامنة وراء معارضتي تهديد ايران بالعمل العسكري .

كذلك كان لافغانستان تأثير على العمليين العلمانيين من امثال بني صدر وقطب زادة. وبدا الاكثر واقعية من بين اعضاء المجلس الثوري مهتمين بانهاء الازمة بسرعة حتى تحول ايران اهتمامها الى امنها الخارجي والى مشاكلها الاقتصادية والداخلية .

بقيت اهداف الخميني ودوره في ازمة الرهائن غير واضحة ، والمثير انه بدا انه ليست لديه حرية في الحركة . فحقيقة كونه كان يستخدم الرهائن لتقوية سيطرته على الثورة تشير الى ان سلطته لم تكن مطلقة. ولم يكن بوسعنا ان نتأكد من درجة مشاركته المجلس الثوري قلقه من عزلة ايران الدولية والهوة المتزايدة مع العراق وتعرضيتها للاكراه السياسي والعسكري السوفياتي. ومع ذلك ، فمع نهاية السنة كنا على قدر معقول من الثقة بان مصادقة الخميني على احتلال السفارة كانت في المحل الاول لتقوية الثورة وللسيطرة على اللاعبين في الصراع على السلطة .

بدأت الخطوة الاولى باتجاه المفاوضات الجديدة برحلة الامين العام فالدهايم الى ايران في اول كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ ، تطبيقا لقرار مجلس الامن الرقم ٤٦١ ، ليرى اذا كان بوسعه ان يكسر الركود. في ذلك الوقت كان الايرانيون يطلبون ان يمنحوا منبرا دوليا يستطيعون منه عرض ظلاماتهم ضد الشاه والولايات المتحدة وان يبرروا اعتقال الرهائن وبعد ان ناقشت مع الرئيس كيفية تحويل هذا الطلب الى صالحنا، سلمت فالدهايم بيانا جديدا بموقفنا في ٣١ كانون الاول (ديسمبر). وكان موقفنا اننا لن نعيق تحقيقا علينا فور الافراج عن الرهائن، واننا مستعدون للاتفاق على ترتيبات منتدى من هذا القبيل قبل تحرير الرهائن. وكنا نعتقد ان اتفاقا على انشاء محكمة دولية تستمع الى المظالم الايرانية، يمكن ان يعتبره العمليون العلمانيون في ايران مرضيا لمتطلبات البلاد السياسية ، وبالتالي يمكن ان يعطينا اداة للتفاوض على اطلاق الرهائن.

كانت النقاط الخمس في البيان الذي سلمته الى فولدهايم هي :

١. يجب اطلاق جميع الموظفين الاميركيين من ايران قبل انشاء اي محكمة دولية .

٢. الولايات المتحدة مستعدة للاتفاق على اخراج مع تفاهم ثابت على ترتيبات عرض المظالم الايرانية امام هيئة مناسبة بعد الافراج عن الرهائن .

٣. لن تعترض الولايات المتحدة على الدعاوي الايرانية في محاكم الولايات المتحدة لاستعادة الارصدة التي يقال ان الشاه السابق اخذها من ايران بطريقة غير مشروعة .

٤. ستؤكد الولايات المتحدة بالاشتراك مع ايران نيتها الالتزام باعلان مبادئ القانون الدولي في ما يتعلق، بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقا لميثاق فيينا حول العلاقات الديبلوماسية، وتقبل الولايات المتحدة الحكومة الحالية في ايران باعتبارها السلطة الشرعية في ايران وتعيد تأكيد رأيها بان لشعب ايران الحق في تقرير نوع حكومته .

٥. الولايات المتحدة مستعدة ما ان يتم الافراج عن الرهائن سالمين ، ان تسعى طبقا لميثاق الامم المتحدة ، الى حل لجميع المسائل بين الولايات المتحدة وايران .

غادر فالدهايم الى ايران وفي جيبه نقاطنا الخمس، وعلى كل، فعندما وصل الى ايران داهمته عاصفة. فقد تعرض للتهديد الجسماني وعومل معاملة سيئة. واشعر انه تصرف تصرفا جيدا جدا في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وسأبقى الى الابد ممتنا له لكل ما عمله طوال اشهر كثيرة ليساعد في تحقيق عودة الرهائن جميعا سالمين .

وبينما كان فالدهايم في طهران ، حاول الايرانيون ان يلووا تصريحاته كي توحي بان اللجنة يمكن ان تبدأ عملها قبل اطلاق الرهائن. فاوضحت ان هذا غير مقبول. ورغم ان زيارة فالدهايم لطهران لم تحقق نجاحا فوريا، فقد اصبح الايرانيون مهتمين بفكرة للجنة الدولية، واصبحت في النهاية هي بؤرة خطة الافراج التي تمت صياغتها في الاسابيع التالية.

أعاد تقرير فالدهايم السلبي الى مجلس الامن في ٧ كانون الثاني (يناير) عن رحلته، فتح مسألة العقوبات ، وبعد تأخير قصير للنظر في اقتراح ايراني بانشاء لجنة تحقيق دولية للتحقيق ــ وهو اقتراح غير مقبول لانه لم ينص على اسبقية الافراج عن الرهائن ــ الححنا على تصويت على العقوبات في ١٢ كانون الثاني (يناير). واستمر اجتماع مجلس الامن الى ساعة متأخرة من المساء. وكانت قاعة المجلس مكتظة وكان التوتر حادا، وكان بعض المندوبين لم يتلقوا تعليماتهم عندما افتتح الاجتماع وكنا ننتظر بقلق ان تصلهم كلمة من عواصمهم. وكان التصويت النهائي ١٠ مقابل ٢ وامتناع ٢ عن التصويت. ولم تشارك الصين وكان النقض، «الفيتو» الوحيد من الاتحاد السوفياتي.

ورغم النقص (الفيتو) اعلنا ان الولايات المتحدة ستفرض العقوبات وطلبنا الى حلفائنا ان ينضموا الينا. وابلغنا كثيرون منهم بأنهم لايستطيعون ان يفعلوا ذلك ، دون قرار ملزم من الامم المتحدة . ولما كانت انتخابات الرئاسة الايرانية مقررة في ٢٩ كانون الثاني (يناير) فقد طلب الينا الحلفاء ان نمتنع مؤقتا عن فرض العقوبات وان ننتظر حتى نتبين اذا ما كانت الحكومة الجديدة مستعدة للدخول في مفاوضات جدية .

وافقنا على طلبهم بتردد ورغم ان هذا لم يكن محتملا، فقد كنا نأمل ان تنجح الانتخابات زعيما ايرانيا له سلطة اتخاذ قرارات ملزمة. لكننا كنا منزعجين. فرغم ان بعض حلفائنا كانوا

يواجهون مصاعب قانونية بسبب غياب قرار ملزم من الامم المتحدة، فقد كنا نشعر انه كان بوسعهم ان يجدوا طريقا للتصرف اذا شاؤوا، ولان فرض عقوبات قوية كان حيويا لاستراتيجيتنا في زيادة الضغط ، فقد كنا مصممين على فرض العقوبات باسرع ما يمكن ، بمشاركة من الحلفاء او بدونها.

بعد تصويت ١٢ كانون الثاني (يناير) تلقينا مؤشرات من خلال مسالكنا غير مباشرة ، على ان الغزو الافغاني، قد اثار اهتمام بعض الزعماء الايرانيين وان اشارة من جانبنا من شانها ان تساعدهم على تحريك الخميني باتجاه حل الازمة في ذلك اليوم اقر كارتر ارسال مذكرة الى الايرانيين من خلال فالدهايم تحوي عرضا اكمل لموقفنا :

١. ان المغادرة الفورية لجميع موظفي سفارة الولايات المتحدة في طهران وغيرهم من الاميركيين المرتهنيين ، ايران سالمين ، اساسية لحل المسائل الاخرى .

٢. ان الولايات المتحدة تتفهم المظالم التي يشعر بها كثير من المواطنين الايرانيين في ما يتعلق بممارسات العهد السابق وتتعاطف معها. والولايات المتحدة مستعدة للاتفاق مقدما على تفاهمات ثابتة حول منتدى يمكن ان تعرض فيه تلك المظالم في ما بعد، حتى يمكن الافراج عن الرهائن مع الثقة بان تلك المظالم ستسمع في منتدى ملائم بعد ان يكون الافراج قد تم. ولن توافق الولايات المتحدة على اي دعوى تشمل الرهائن. والولايات المتحدة مستعدة الى ان تسعى من خلال اشراف الامم المتحدة الى اقامة مثل هذا المنتدى او للجنة لتستمع الى مظالم ايران، ولتقدم تقريرا عنها. وسوف تتعاون حكومة الولايات المتحدة مع مجموعة من هذا القبيل طبقا لقوانينها وللقانون الدولي ولميثاق الامم المتحدة .

٣. سوف تسهل حكومة الولايات المتحدة اي اجراء قانوني تقوم به حكومة ايران في محاكم الولايات المتحدة لتقديم حساب عن اي ارصدة تحت وصاية الشاه السابق او سيطرته، والتي يمكن ان يحكم بانها تعود الى الخزانة القومية لايران ، وذلك بان تبلغ المحاكم وغيرها من الاطراف المعنية بان حكومة الولايات المتحدة تعترف بحق الحكومة الايرانية في اقامة مثل هذه الدعاوى امام المحاكم وان تطلب الى المحاكم المساعدة في الحصول على معلومات حول مثل هذه الارصدة من المؤسسات المالية وغيرها من الاطراف .

٤. ما ان يتم الافراج عن الرهائن بسلام ، فالولايات المتحدة مستعدة لرفع التجميد عن الارصدة الايرانية وتسهيل العلاقات التجارية الطبيعية بين البلدين ، على اساس من التفاهم على ان ايران ستفي بالتزاماتها المالية لمواطني الولايات المتحدة وان الترتيبات التي سيتفق عليها ستحمي المصالح المشروعة للمصارف الاميركية وغيرها من المطالبين. والولايات المتحدة مستعدة لتعيين اعضاء مجموعة عمل للتوصل الى اتفاق على تلك الترتيبات .

٥ . الولايات المتحدة مستعدة لتعيين مندوب ليناقش مع مندوبين ايرانيين التهديد الراهن الذي يمثله الغزو السوفياتي لافغانستان ، وان يقدمو لحكومتيم توصيات بالخطوات التي يمكن ان تتخذها الولايات المتحدة وايران لتدعيم امن ايران، بما في ذلك استئناف الامداد بقطع الغيار العسكرية من الولايات المتحدة الى ايران .

٦. الولايات المتحدة مستعدة لان تصدر تصريحا في اللحظة المناسبة بانها تتفهم المظالم التي يشعر بها شعب ايران ، وانها تحترم وحدة ايران ، وحق شعب ايران في اختيار نوع حكومته . وتعترف حكومة الولايات المتحدة بحكومة جمهورية ايران الاسلامية باعتبارها الحكومة الشرعية لايران . وتعيد الولايات المتحدة تأكيدها ان لشعب ايران الحق في تقرير نوع حكومته.

لقد شكلت هذه النقاط الست اساس الحل النهائي للازمة والافراج عن الرهائن في كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ .

❖ ❖ ❖

في منتصف كانون الثاني (يناير) تعرقلت محاولات بدء المفاوضات بغياب وسيلة مباشرة للتواصل مع الزعماء الايرانيين. وفي ايران، كانت هناك فوضى، ولم يكن هناك احد سوى الخميني له سلطات اتخاذ قرارات ومع ذلك ، فخلال كانون الثاني (يناير) فتحنا طريقا جديداً الى طهران سمح لنا باحياء فكرة لجنة دولية مرتبطة بالافراج عن الرهائن ، وهو ما قربنا من النجاح في آذار (مارس) ..

ففي كانون الثاني (يناير) اتصل برئيس اركان كارتر ، (هاملتون) جوردان ، بنميون تعرف عليهم اثناء التصديق على معاهدات بنما، وابلغوه ان كريستيان بورجيه وهو محام فرنسي، وهيكتور فيلالون ، وهو رجل اعمال ارجنتيني يعيش في باريس وله علاقات وثيقة ببعض اعضاء المجلس الثوري يرغبان في الالتقاء مع احد من الادارة .

كنا متشككين ، لكننا كنا مصممين على الانترك حجرا فوق حجر . واتفقنا ، الرئيس وأنا ، على ان يجتمع جوردان يرافقه هال سوندرز ، سرا الى المحامين في لندن يوم ١٨ كانون الثاني (يناير) ليستمعا الى ما لديهما .

وأبلغني سوندرز وجوردان لدى عودتهما من لندن بانهما مقتنعان بان المحاميين يوفران طريقا للاتصال يستحق اتباعه. لقد ابدى بروجيه وفيلالون استعدادا للعمل كوسيطين لصياغة سيناريو لاطلاق الرهائن ، وابلغنا جوردان وسوندرز بان الرئيس الايراني الجديد، الذي سينتخب مع نهاية الشهر ، سيكون عليه ان يتنافس مع رجال الدين المتشددين وانه ستكون له سلطة محدودة . اكدا انه سيكون علينا ان نساعد على مناخ اكثر مؤاتاة ، يستطيع فيه الوطنيون العلمانيون والعمليون من رجال الدين محاولة اقناع الخميني بان الرهائن قد اصبحوا عبئا. واتفقنا ، الرئيس وأنا، على ان الاتصالات مع المحاميين يجب أن تستمر .

وانعقد اجتماع ثان في مكتب جوردان بالبيت الابيض في ٢٥ كانون الثاني (يناير)، وجرت مناقشات على قدر اكبر من التفصيل في برن وباريس. وفي ٢٤ كانون الثاني (يناير) قبل كارتر التوصية الاجماعية من كبار مستشاريه بتأجيل العقوبات بينما نحاول ترتيب سيناريو للافراج من خلال بورجية وفيلالون. وفي الوقت ذاته قررنا ان نلح على السعي للحصول على ادانة لايران من مؤتمر مقبل للدول الاسلامية .

قمنا بصياغة سلسلة من خمس خطوات مترابطة للسيطرة على برنامج العمل في كل نقطة حرجة. كل تقصير ايراني عن الانصياع يسمح لنا بايقاف العمل دون اضعاف موفقنا الاساسي.

❖ في الخطوة الاولى، نبلغ بني صدر ، الذي بدا انه الرابح المحتمل في انتخابات الرئاسة العاجلة ، وقطب زادة اننا مستعدون لبدء سلسلة من الخطوات المتقابلة سوف نعبر عن استعداد للسماح لفالدهايم بتشكيل لجنة تحقيق للاستماع الى مظالم ايران شرط ان يطلبها الايرانيون كوسيلة للتوصل الى نهاية مبكرة للازمة وان يقروا كتابة بانه سيكون بوسع اللجنة ان ترى كلا من الرهائن . وكانت هذه ايماءة لها مغزاها من جانبنا. حيث انها تعني ان اللجنة ستذهب الى ايران قبل اطلاق الرهائن. وكان القصد من الطلب الايراني ان يشير الى انهم ايضا يعملون باتجاه سيناريو سبق ترتيبه .

❖ في الخطوة الثانية، ما ان تطلب ايران اللجنة رسميا، سيعين فالدهايم اعضاءها ويحدد مهمتها بانها «تقصي الحقائق» لتمييزها عن محكمة قضائية مهمتها اصدار حكم على الولايات المتحدة. ولن تذهب اللجنة الى ايران، ما لم تعلن الحكومة الايرانية باسم الخميني بانه سيسمح للجنة برؤية كل من الرهائن .

❖ وكانت الخطوة الثالثة ، تتعلق بمحاولة ايران الجارية لاسترجاع الشاه من بنما. وكان قطب زاده يتابع هذه الحيلة. وبدا ان البنميين لهم بعض الاهتمام بالقيام باجراءات مسرحية لدعوى التسليم كطريقة لمساعدة المعتدلين الايرانين اننا لن نسمح باي شيء يمكن ان يؤدي الى اعتقال الشاه ولن يكون هناك تسليم .

❖ كانت الخطوة الرابعة مجموعة من القيود المتداخلة على تصرفات اللجنة، فبعد ان تقوم اللجنة بمناقشات غير رسمية مع السلطات الايرانية، تعلن انها مستعدة للعودة الى نيويورك لتقديم تقرير الى مجلس الامن عن مظالم ايران. وفي نفس الوقت تبلغ اللجنة المجلس الثوري بان الرهائن يحتجزون في ظل ظروف غير انسانية. عندئذ، يأمر الخميني بنقل الرهائن الى مستشفى تحت اشراف مشترك من الحكومة الايرانية واللجنة. وسيتم توضيح ان اللجنة لن تقدم تقريرها الى الامين العام الى ان يتم نقل الرهائن من تحت سيطرة المتشددين.

❖ في الخطوة الخامسة، تقدم اللجنة تقريرها الى الامين العام بتوصية بان تشكل الولايات المتحدة وايران لجنة مشتركة لمعالجة المشاكل الثنائية، بما في ذلك التجميد المفروض على الارصدة الايرانية . ويصدر الخميني ، «عفوا» عن الرهائن . وتوافقنا مع مناسبة دينية شيعية في آذار (مارس) يصدر امرا بابعادهم. ولن نشارك في اللجنة المشتركة الى ان يصبح الرهائن احرارا.

بعد المفاوضات مع المحاميين في برن في ٩ و ١٠ شباط (فبراير) قبل المجلس الثوري هذا الترتيب من حيث المبدأ وقيل لنا ان الخميني نفسه قد قبله .

❖ ❖ ❖

صراع على السلطة في طهران

اطلعت فالدهايم على الخطة، ووافق على ان يقدم مساعدة ومع منتصف شباط (فبراير) بدا المسرح مهيأ، وفي ١٣ شباط (فبراير) بدأت الخطة تتحرك برسالة من الايرانيين الى فالدهايم تعرب عن الرضا عن فكرة لجنة تحقيق. وكانت هناك عقبة مباشرة عندما قصر الطلب الايراني عن الاشارة الى الافراج عن الرهائن، لكن الحذف صحح، ومع ذلك كانت هناك عقبة ثانية من ٢٠ شباط (فبراير). فبينما كانت اللجنة تجتمع في جنيف ارسل الايرانيون رسالة الى فالدهايم تخول اللجنة الحظور الى طهران لكنها تسيء صياغة مؤشرات عملها. وبعد ان تحدث الرئيس الى فالدهايم اعطاه موافقة الولايات المتحدة على ان تمضي اللجنة الى ايران، مع التفاهم على ان يقوم فالدهايم باعادة تأكيد مؤشرات عمل اللجنة، وفعل فالدهايم ذلك.

وفي ١٧ شباط (فبراير) عين فالدهايم الأعضاء الخمسة في اللجنة: السفير اندرس اغويلار عن فنزويلا، والسفير محمد بجاوي من الجزائر كرئيسين مشاركين ومساعد الرئيس السوري اديب الداوودي ، وهادي جايواردين من سريلانكا ولوي ادمون بيتيتي من فرنسا. وتابع بني صدر العمل عندما اعلن في ١٩ شباط (فبراير) ان الخميني والمجلس الثوري وافقا على اللجنة ودعواها الى طهران .

وبعد ان قمت مع فالدهايم برسم اطار الاجراءات لاغويلار وبجاوي تجمع اعضاء اللجنة في جنيف وطاروا الى طهران في ٢٣ شباط (فبراير). وبينما هم في طريقهم على اي حال، ارتفعت علامات التحذير في طهران. فأعلن الخميني ان مسألة الرهائن سيقررها المجلس (البرلمان) الذي لن ينتخب قبل ١٤ آذار (مارس)، وكان اعلان آية الله خروجا له مغزاه على الخطة، وأثار شكوكا حول ما آذا كان الخميني قد وافق فعلا عليها. وأكثر من ذلك ، كان اعلان الخميني يميل الى تأكيد الرأي القائل بأنه ينوي الابقاء على الرهائن الى ان تتم اقامة المؤسسات الرئيسية للدولة الاسلامية جميعا. واذا كان الأمر كذلك، فان هذا يعني ان تأمين اطلاق الرهائن لن يكون ممكنا قبل ان ينظم المجلس نفسه ، واختيار رئيس للوزراء ، وتعين مجلس وزراء ، وهي عملية قد تستغرق شهورا. ولم يكن بوسعنا طبعا ، ان نتأكد من ان تلك حقيقة هي نوايا الخميني. وحتى لو كانت هذه هي نيته ، فما زال بوسعنا ان نكسب تحسنا له مغزى في الظروف التي يحتجز في ظلها الرهائن وان نعجل في يوم حريتهم اذا ما استطعنا ان نخرجهم من ايدي المتشددين ونضعهم تحت سيطرة المجلس الثوري .

واجهنا خيارا صعبا، هل نوقف العملية ، ام نمضي لنرى ما اذ كان بوسع بني صدر وقطب زاده ، ان يضعا الرهائن تحت سيطرتهما المباشرة ، وقررنا ان نواصل .

بدأت اللجنة عملها في جمع المعلومات حول مظالم ايران ضد العهد السابق والتصرفات السابقة للولايات المتحدة. لكن في قصور آخر عن اتباع الترتيبات، رفض المتشددون السماح للجنة بزيارة الرهائن وتلقينا نبأ من جورجية وفيلالون ان بني صدر وقطب زاده يناوران مناورة

يائسة لاقناع الخميني بأن يأمر بنقل الرهائن من السفارة الى وزارة الخارجية. وفي ٦ آذار (مارس) بدا ان العمليين في المجلس الثوري قد كسبوا اليد الطولي عندما اعلن الطلاب المتشددون انهم قرروا تسليم الرهائن الى الحكومة ، بعد ان فشلوا في الحصول على علامة تأييد من الخميني. وقصر قطب زاده عن التحرك باسم الحاكم، فاكتفى بالاعلان عن نية الحكومة ان تتولى مسؤولية الاميركيين .

وبينما كنا ننتظر بقلق في واشنطن، كنا ندرك ادراكا حادا انه ما لم يتكلم الخميني، فان سلطة الحكومة مهزوزة وفي ٨ آذار (مارس) ابلغت الرئيس ان المجلس الثوري قد اصدر بيانا بان على المتشددين اما ان يسلموا الرهائن الى الحكومة او ان يسمحوا للجنة بالاجتماع اليهم. وبدا وكأن بني صدر وقطب زاده سيلتزمان الخطة. واعد اسكان للرهائن في وزارة الخارجية حيث كان لينجين وفيكتور تومسيت ومايكل هولاند مازالوا محتجزين. وعلى كل، كانت معلوماتنا ان بني صدر يلقى معارضة قوية في المجلس الثوري من المتشددين من رجال الدين وحلفائهم العلمانيين .

مما يدعو الى الأسى ان بني صدر وقطب زاده انتظرا طويلا قبل ان يتصرفا. ففي ١٠ آذار (مارس) اختار الخميني الجانب الذي يقف معه، وأصدر علنا تعليماته الى المتشددين في مقر السفارة بأن يمنعوا اللجنة من رؤية الرهائن الى ان تنشر تقريرا عن مظالم ايران، والى ان يقره الشعب الايراني بطريقة لم تحدد. واستنتج المتشددون عن حق، ان الحكومة لاتتمتع بتأييد الخميني، فتراجعوا عن اعلانهم في ٦ آذار (مارس) وبهذه العقبة لم تستطع اللجنة ان تصل الى ابعد مما وصلت إليه، ورفض اعضاؤها نداء قطب زاده بأن يبقوا وغادروا طهران في اليوم التالي .

اجتمعت الى اعضاء اللجنة في ١٢ آذار (مارس) في مقر الأمم المتحدة بنيويورك ووجدتهم على خلاف، فالبعض يعتقد انه كان عليهم ان يبقوا اياما قلائل اخرى لأعطاء قطب زاده فرصة اخرى ليعيد للترتيبات تماسكها، بينما احس آخرون ان الايرانيين منقسمون انقساما عميقا، وان الحكومة يشلها الخوف من المتشددين، وان الجناح العلماني الملتف حول بني صدر اضعف من ان يمكن اللجنة من القيام بدورها . وبدا شيء واحد واضح: ان الخميني يركب التيار الاقوى وانه لن يخاطر بسلطته كزعيم بتأييد جهود الزعماء العلمانيين لانهاء الازمة على الاقل الى ان تصبح الحكومة الجديدة مستقرة تماما. وكان بعض اعضاء اللجنة يعتقدون ان قيام الخميني بنقل المسؤولية عن الرهائن الى المجلس قصد بها تركيع بني صدر وقطب زاده وتأكيد سلطته على المجلس الثوري، وكان بني صدر على اي حال، يأمل بأن يحصل على تأييد كبير في المجلس (البرلمان) وكان بعض اعضاء اللجنة يشعرون ان هناك فرصة لأن تدعي اللجنة الى العودة الى طهران ، وقالوا ان بني صدر ينوي ان يحاول حل الازمة خلال الأيام الخمسة عشر المقبلة .

وكان الأعضاء جميعا ينتقدون «الأدلة» التي قدمت لتدعيم المظالم الايرانية. وقالوا ان الايرانيين قد تجاهلوا الى حد كبير مهمة اللجنة في تقصي الحقائق حتى قرب نهاية إقامتها. وظهر ان الايرانيين من الجماعات كلها اقل اهتماما بالاعلان عن شكاواهم ضد الشاه والولايات المتحدة من اهتمامهم باستخدام الرهائن لأهداف سياسية .

وعبر بعض الأعضاء عن الاعتقاد بانه لو ان قطب زاده تصرف فورا بعد اعلان المتشددين في ٦ آذار (مارس) موافقتهم على تسليم الرهائن الى الحكومة ، فان المتشددين كانوا سيسلمون الرهائن للحكومة في التو واللحظة .

ولأنه بدا ان بني صدر لديه السلطة اكثر مما لدى قطب زاده ، ولانه قد اشار الى ان الاسبوعين التاليين لانتخاب المجلس يمكن ان يكونا حاسمين ، اوصيت بابقاء الخطة على قيد الحياة .

فور عودة اللجنة من طهران عاد هاميلتون جوردان وهال سوندرز الى برن لاجتماع سري آخر مع بورجيه وفيلالون، توصلوا فيه الى السيناريو المعدل التالي :

❖ بعد انتخابات ١٥ آذار (مارس) يحمل فيلالون رسالة من الرئيس كارتر الى بني صدر تقول انه رغم المطالبات العلنية باجراءات اقوى، فان الولايات المتحدة مستعدة لمواصلة سياستها في ضبط النفس لبضعة ايام اخرى كي تسمح للجنة بالمضي في عملها. وتقول الرسالة اننا سنعتبر نقل الرهائن الى سيطرة الحكومة دليلا على استعداد بني صدر لانهاء الأزمة واطلاقهم .

❖ توضح اللجنة، في رسائل خاصة الى بني صدر وقطب زاده ، انها لن تكمل تقريرها قبل ان ترى الرهائن جميعا ، لكنها مستعدة للعودة الى طهران لاستئناف العمل عندما تبلغ بموعد زيارتها لهم. وتقترح اللجنة الفترة ما بين ٢١- ٢٥ آذار (مارس.) .

❖ تعود اللجنة الى طهران بعد ان تتولى الحكومة مسؤولية الرهائن ، وبعد ان يكون بني صدر قد وافق على انه بمقدور اللجنة ان تعلن انها جاءت لاكمال مهمتها، وان تعلن انه وفقا لرغبات الخميني فان جميع الادلة والوثائق المتصلة بمظالم ايران ستكون في متناول اللجنة .

❖ ستزور اللجنة الرهائن كلا على حدة ، وستبلغ المجلس الثوري ان تقريرها الى مجلس الأمن ستكون له مصداقية اقل ما لم يفرج عن الرهائن، وستطلب الى ايران تحديد موعد الافراج . وستؤكد اللجنة للمجلس الثوري ان تقريرها سيذاع في اليوم ذاته .

كانت فرص الخطة المعدلة ضئيلة ، فقد تأجلت الدورة الثانية للتصويت للمجلس الى اجل غير مسمى بسبب اتهامات بالتزوير. وسوف يتأخر تشكيل البرلمان وتثبيت بني صدر في الرئاسة ، واختيار حكومة دائمة لأسابيع عدة اخرى على الأقل .

كما ان مغادرة الشاه المفاجئة لبنما قد قللت من فرص نجاح السيناريو المعدل. فقد ازعجه الحديث عن تسليمه ، وهو ما لن نكن لنسمح به ، كما ازعجته معاملة البنميين له. وفي ٢٣ آذار (مارس) غادر الى مصر حيث بقي حتى يوم موته في ٢٧ تموز (يوليو) .

بعد المناقشات في برن سعى جورجية وفيلالون الى الحصول على موافقة ايران على الخطة المعدلة ، وتلقيا ردا ايجابيا. ومرة اخرى بدا ان بني صدر سيحاول ان يحصل على السيطرة على الرهائن. وقررنا ان نتخذ الخطوة الأولى ، ففي ٢٥ آذار (مارس) ارسل كارتر خطابا الى بني صدر يطلب نقل الرهائن الى الحكومة فورا، والا فسوف تضطر الولايات المتحدة الى اتخاذ اجراءات اضافية غير حربية امتنعنا عنها حتى الآن .

ولم يكن هذا تهديدا فارغا، ففي ٢٢ آذار (مارس) اصدر الينا الرئيس توجيهه بالاستعداد لاتخاذا اجراءات عدة : فرض عقوبات اقتصادية وتجارية رسمية ، القيام باحصاء للمطالبات المالية ضد ايران ، وابعاد جميع الديبلوماسيين الايرانيين. وطلب الي ان اعد رسالة الى حلفائنا تطلب اليهم ان يقطعوا العلاقات الديبلوماسية وان يفرضوا عقوبات في تاريخ محدد . كما كان علي ان احذرهم من ان البديل هو العمل العسكري . وكان يقلقني الى اين يقودنا هذا. فقد كانت المناقشات حول مجموعة من الأعمال العسكرية تتسارع . وشملت حصارا بحريا وتلغيم الموانئ الايرانية. وداخل البيت الأبيض كان يتزايد نفاذ الصبر على التناول الديبلوماسي. وبشكل متزايد بدأت اسمع دعوات الى «عمل شيء» للمحافظة على شرفنا القومي . وكان كارتر نفسه يفقد الاقتناع بأن الاستراتيجية التي تمت صياغتها في تشرين الثاني وكانون الأول (نوفمبر و ديسمبر) يمكن ان تؤدي الى نتائج ايجابية . وكان غاضبا من مراوغة حلفائنا للعقوبات وممارسة ضغوط سياسية قوية على ايران .

في ٢٦ آذار (مارس) كتب الرئيس الى رؤساء الحكومات تاتشر وترودو واوهيرا، والى المستشار شميت والى الرئيس جيكسار ديستان ، عارضا قراراته حول العقوبات وراجيا تأييدهم. ودعونا سفراءهم لنؤكد على اهمية جعل الايرانيين يفهمون خطورة الموقف . وحذرناهم من انه دون دعم نشيط من حلفائنا ، فان اعمالا انفرادية ، اكثر شدة مما عرضه الرئيس لرؤساء حكوماتهم ، سوف تأتي. وكان رد الفعل الاول من السفراء سلبيا. فشكوا من الافتقار الى المشاورات وعبروا عن تحفظات قوية حول العواقب اذا لجأنا للقوة. وعدا عن رد ايجابي قوي من ترودو ، فقد رددت الاجابات الرسمية على خطابات كارتر ما سمعناه، من السفراء. تحبيذا قويا للمعالجة الديبلوماسية ونصائح بضبط النفس .

مرة اخرى انهار الاتفاق ، وهذه المرة بتأثير قوي على اتجاهات الرئيس. فقد زيف ونشر في ايران خطاب من كارتر الى الخميني يفيد الاعتراف بماضي التدخل الاميركي في ايران (مازلنا لانعرف من فعل هذا) . وتبرأنا على الفور من الخطاب المزيف . لكن بني صدر في محاولة حمقاء لتخفيف الضغوط المتطرفة عن نفسه ، اذاع خطابين سريين كان كارتر قد ارسلهما اليه .

في ٣١ آذار (مارس) علمنا ان بني صدر ينوي ان يقوم بمحاولة اخرى لتولي السيطرة على الرهائن. واجتمع الرئيس وكبار مستشاريه في البيت الأبيض في الساعات المكبرة من صباح يوم اول نيسان (ابريل) . يوم الانتخابات الأولية في ولاية ويسكونسن . لانتظار رسالة جديدة من بني صدر ، كنا قد ابلغنا انها ستصل عن طريق السفارة السويسرية .

عندما وصلت الرسالة ، قالت ببساطة ان بني صدر اعلن ان حكومته ستستولي على الرهائن، اذا وعدت الولايات المتحدة بتخفيف «دعايتها» واسقطت مطالباتها المالية ضد ايران. فاذا اخذنا في الاعتبار كل ما جرى في آذار (مارس) ، فقد كان تطمينا مهزوزا على افضل الأحوال ونصحت كارتر ضد اخذه بالظاهر .

❖ ❖ ❖

قصة الاستقالة

في ٧ نيسان (ابريل) قطع الرئيس العلاقات الديبلوماسية مع ايران. ووضع موضع التنفيذ، منفردا، العقوبات السياسية والاقتصادية التي استخدم السوفيات ضدها حق الاعتراض (الفيتو) في ١٢ كانون الثاني (يناير). وبدأت جهدا مكثفا لاقناع الحلفاء الاوروبيين والاسيويين بالانضمام الينا، وفي اجتماعات مع سفرائهم اكدت على ان الصبر الاميركي يتآكل وان الرئيس مصمم على تحقيق اطلاق الرهائن بصورة أو باخرى، ومع ذلك، فلم يوافقوا الافي ٢٢ نيسان (ابريل)، قبل يومين فقط من محاولة الانقاذ، على تطبيق العقوبات في ١٧ ايار (مايو) ما لم يتحقق تقدم حاسم حتى ذلك التاريخ .

وكما ذكرت انفا، كان الرئيس قد قرر بعد احتجاز الرهائن بوقت قصير استنفاد الوسائل السلمية جميعها لتأمين حريتهم قبل النظر في استخدام القوة. وفي الوقت ذاته مضى في سرية شديدة في التخطيط العسكري حتى نتمكن من التصرف فورا اذا تعرض اي من الرهائن للاذى، او لتهديد جدي، وكانت الرقابة السياسية على هذا التخطيط العسكري وتنسيقه من الجانب المدني يتولاها براون وبرجنسكي .

في نهاية اذار (مارس) كنا نحاول احياء سيناريو الافراج. واقر كارتر توصية وافقت عليها، بان يتم تحر مخابراتي في ايران لجمع معلومات كاملة اذا ما ثبت ضرورة عملية انقاذ. واجتمعنا، كارتر ومونديل وبراون وبرجنسكي وجونز (رئيس الاركان المشتركة) وأنا، في كامب ديفيد في ٢٢ اذار (مارس) لنناقش ازمة الرهائن. ناقشنا مجموعة واسعة من الخيارات ، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية. وعبرت عن معارضتي لاستخدام القوة العسكرية بما في ذلك الحصار او التلغيم، طالما الرهائن لم يتعرضوا للاذى وليسوا في خطر . فبالاضافة الى المخاطرة بحياة الرهان، كنت اعتقد ان العمل العسكري سيضر بمصالحنا في الخليج (الفارسي) وربما يؤدي بايران الى اللجوء الى السوفيات، وحتى اذا لم تطلب ايران دعما من موسكو، فان الخميني واتباعه بانجذابهم الشيعي الى الاستشهاد، فانهم حقيقة قد يرحبون بعمل عسكري اميركي كطريقة لتوحيد العالم الاسلامي ضد الغرب .

كان تقديري، على اساس ما لاحظناه في اذار (مارس) هو ان الرهائن سيطلقون فقط عندما يتم التأكد من ان جميع مؤسسات الجمهورية الاسلامية قد اصبحت قائمة. وكان من الواضح وضوحا لا يقبل الخطأ ان العمليين العلمانيين لا يتمتعون لدى الخميني بالقوة او النفوذ لحل الازمة بانفسهم ، وان طريقنا الواقعية الوحيدة هي ان نواصل تصعيد الضغط على ايران بينما ننتظر ان يقرر الخميني ان الثورة قد اكملت اغراضها، وان الرهائن لم تعد لهم قيمة. وبقدر ما كان هذا مؤلما، فان مصالحنا القومية والحاجة لحماية حياة مواطنينا الاميركيين كانت تملي علنيا ان نواصل ممارسة ضبط النفس .

كذلك، كنت اؤمن بقوة بان الرهائن سوف يطلقون سالمين ما ان يؤدوا غرضهم السياسي في ايران، ووجدت دعما لهذه الخلاصة في ما حدث في حالتين مماثلتين احتجز فيهما رهائن اميركيون. تلك هي حادثة انغوس وارد التي احتجزت فيها هيئة قنصليتنا في موكدن في نهاية الحرب العالمية الثانية ، وفي حال السفينة الاميركية بويبلو.

وكانت حادثة وارد تتميز بتماثلات كثيرة مع حالة الاحتجاز في ايران، كما هو واضح من مذكرة الاركان المشتركة الى الرئيس ترومان والتي تنصحه ضد استخدام القوة العسكرية. وكنت قد ارسلت نسخة من تلك المذكرة الى الرئيس بعد احتجاز الرهائن بوقت قصير وكنت مقتنعا بانه مع مرور الوقت فان فرص الايذاء البدني للرهائن تنعدم .

بعد الاجتماع في كامب ديفيد، لم يكن هناك مؤشر على ان قرارا باستخدام القوة العسكرية قد اتخذ.

يوم الخميس، ١٠ نيسان (ابريل) سافرت مع زوجتي لعطلة نهاية اسبوع طويلة للراحة في فلوريدا. وفي يوم ١١ نيسان (ابريل) ، وفي غيابي ، دعي على وجه السرعة لاجتماع لمجلس الامن القومي ليقرر ما اذا كانت تجري محاولة عملية لأنقاذ الرهائن. وحضر وارين كريستوفر بصفته قائما باعمال وزير الخارجية ، وكان على علم بارائي القوية ضد استخدام القوة العسكرية في ايران ويشاركني فيها، لكنه لم يحط احاطة كافية بعملية الانقاذ، التي ابقيت سرا مكتوما اشد الكتمان. وتصرف كريستوفر تصرفا سليما برفضه اتخاذ موقف من عملية الانقاذ وقال انه ما زالت هناك خيارات سياسية وديبلوماسية مهمة تستحق النظر فيها قبل ان نلجأ الى القوة العسكرية. لكنه كان معزولا . فقد ايد جميع الحاضرين عملية الانقاذ وقرر الرئيس كارتر مؤقتا ان تشن عملية الانقاذ يوم الخميس ٢٤ نيسان (ابريل)



عندما عدت الى واشنطن في ساعة متأخرة من بعد ظهر يوم الاثنين، ابلغني كريستوفر بالاجتماع ، واذهلني واغضبني ان يتخذ مثل هذا القرار الخطير في غيابي. فذهبت لارى الرئيس في ساعة مبكرة من الصباح التالي وعبرت صراحة عن اعتراضاتي القوية على عملية الانقاذ. وكما اذكر ، تحدثنا لمدة ٤٥ دقيقة ، وقال الرئيس ان اتخاذ القرار كان صعبا جدا عليه . اصعب قرار منذ ان اصبح رئيسا، وقال ان الحجج التي قدمتها مفيدة وسألني عما اذا كنت ارغب بالتعبير عن ارائي لمجلس الامن القومي ، فشكرته على منحي فرصة التحدث الى الاعضا ء الاخرين في المجلس ، واتفقنا على ان نعقد الاجتماع في غرفة مجلس الوزراء فور انتهاء اجتماعنا مع بيغن ، الذي كان في واشنطن لاجراء مشاورات .

عدت الى وزارة الخارجية لاعد مذكراتي لاجتماع مجلس الامن القومي. ولم افكر في عملية الانقاذ فقط ، وانما ايضا في قدرتي على الاستمرار وزيرا للخارجية اذا اكد الرئيس تصميمه . ولقد اختلفت في الماضي مع قرارات سياسية لكنني كنت اقبل ان الرجال الذين يحملون وجهات

نظر قوية يختلفون بين وقت واخر ، فكنت اوافق انطلاقا من الاخلاص للرئيس ، مدركا انني لا استطيع كسب كل معركة. اما القرار بمحاولة تخليص الرهائن بالقوة من وسط مدينة تعدادها اكثرمن خمسة ملايين نسمة، وتبعد عن الولايات المتحدة باكثر من ستة الاف ميل ولا يمكن الوصول اليها الا بالطيران فوق اراض وعرة، فكنت مقتنعا بأن القرار خطأ وانه يحمل مخاطرة كبرى على الرهائن وعلى مصالحنا القومية ويجب ان يواجه صراحة. تجمع اعضاء مجلس الامن القومي بعد وقت قصير من انتهاء اجتماعنا مع بيغن. وقال الرئيس انني قد اختلفت بقوة مع القرار الذي اتخذ يوم الجمعة وانني طلبت عرض ارائي ، ثم التفت الى .

اوضحت اننا حققنا تقدما كبيرا في كسب دعم الحلفاء لعقوبات فعالة. وأما وقد مارسنا ضغوطات شديدة على حلفائنا كي يفرضوا عقوبات فان نقوم فجأة باستخدام القوة العسكرية دون تحذير مسبق لهم فمن شأنه ان يبدو وكأننا خدعناهم عمدا.

كما اوضحت ان تشكيل «المجلس» (البرلمان) الذي منحه الخميني السلطة على الرهائن، يمكن ان يكون خطوة كبيرة باتجاه حكومة تمارس وظائفها ونستطيع التفاوض معها في ايران. واستطردت قائلا انه في ما يخص الرهائن، فان معلومات مخابراتية تقول انهم ليسوا معرضين لخطر بدني، وانهم في حالة صحية مرضية. ولقد تلقينا مؤخرا تقريرا من اطباء الصليب الاحمر الذين فحصوهم. وفوق هذا ، فحتى اذا كانت الغارة ناجحة بالمعنى التقني ، فمن شبه المؤكد ان تؤدي العملية الى عدد من القتلى بين الرهائن، فضلا عن الايرانيين. ان احد المبرر الوحيد عندي لعملية انقاذ ان يكون الخطر على الرهائن من الضخامة بحيث يغلب على مخاطر عملية عسكرية . ولم اكن اعتقد ان هذا هو الحال .

وذكرت المجموعة بانه حتى لو حررت العملية بعضا من موظفي سفارتنا، فان الايرانيين يستطيعون ببساطة ان يحتجزوا رهائن من بين الصحافيين الاميركيين الذين مازالوا في طهران وعندئذ سنكون في وضع اسوأ مما كنا، وستلتهب المنطقة كلها بسبب تصرفنا، وستتعرض مصالحنا القومية في المنطقة كلها لاذى شديد، وقد نواجه حربا اسلامية - غربية، واخيرا قلت ان هناك فرصة حقيقية لان ندفع الايرانيين الى احضان السوفيات .

لم يؤيد احد موقفي ، واعاد الرئيس تأكيد القرار الذي اصدره في ١١ نيسان (ابريل) .

كانت الايام فيما بين الثلاثاء ١٥ نيسان (ابريل) والاحد ٢٠ نيسان (ابريل) ايام معاناة شخصية عميقة. تحدثت مع غاي (زوجته) ووارين، وديك هولبورك؛ وطوني ليك وصول لينوفيتش، وآرني رافيل، مساعدي الخاص وبيترتا رنوف، وهو من اعتمد اعتمادا كبيرا على تدبيره وحنكه. كنت اشعر انه يجب ان استقيل وكاصدقاء مخلصين قدموا حججا مع وضد، لكن مع حديثنا اصبحت اكثر يقينا من اي وقت اخر بان هذه مسألة يجب ان استقيل بسببها .

وكنت ادرك ان الرئيس في ضيق سياسي، وكنت اود لو استطيع الوقوف الى جانبه، لكن مع حلول يوم ١٧ نيسان (ابريل) شعرت انني لا استطيع بشرف، ان ابقى وزيرا للخارجية بينما اختلف

بقوة مع قرار رئاسي يتعارض مع تقديري لما هو افضل للبلاد وللرهائن. وحتى لو نجحت العملية تماما ، ولم اكن اعتقد انها ستنجح ، فسيكون على ان اقول في ما بعد انني عارضتها، وان اقدم اسبابي لمعارضتها، وان انتقد الرئيس علنا. وسيكون هذا امرا لايمكن تحمله بالنسبة للرئيس وبالنسبة لي . وفي ذلك اليوم ابلغت كارتر انه سيكون على ان استقيل اذا مضت العملية قدما. وحثني على البقاء وقال لي ان بوسعي ان اشرح في ما بعد انني عارضت العملية على اساس مبدئي ، لكنه رفض ان يلغي قراره .

يوم الاثنين ٢١ نيسان (ابريل) كتبت، بحزن خطابا رسميا بالاستقالة. كنت قد ناقشته مع غاي في الليلة السابقة ، وسلمته الى الرئيس في غرفة الخرائط بالبيت الابيض بعد ظهر ذلك اليوم. كان هذا من اشد الايام ايلاما في حياتي لانني مغرم جدا بجيمي كارتر. لقد اصبحنا صديقين حميمين. وكان يمزقني ان اضطر لتركه في وقت عصيب كهذا. طلبت اليه ان يقرأه، ففعل، ثم وضعه ببطء في جيبه ، وقال ان علينا ان نتحدث مرة اخرى. فقلت له انني استقيل سواء كانت العملية ناجحة او لا، ووافقت على طلبه عدم الاعلان عن الاستقالة الا بعد محاولة الانقاذ وان ابقى في موقعي الى ان تتم العملية . وكان مفهوما بوضوح ان قراري غير قابل للالغاء، ايا كانت نتيجة عملية الانقاذ وعلى مدى الايام الثلاثة التالية قدمت كل ما بمقدوري من نصيحة وعون لجعل العملية ناجحة .

بعد ظهر يوم محاولة الانقاذ ، كنت في غرفة تقدير الموقف بالبيت الابيض اترأس اجتماعا، عندما تسلمت رسالة في حوالي الساعة الخامسة تقول ان الرئيس يطلب الي الانضمام اليه فورا . واسرعت الى الطابق العلوي، الى غرفة مكتب الرئيس الصغيرة بجوار المكتب البيضاوي، كان جالسا الى مكتبه ، وكان في الغرفة فريتز ، وهارولد براون وزبيغ (بريجنسكي) ووارين (كريستوفر) وجودي (باول) وهاملتون (جوردان). وقال كارتر ان العملية احبطت. وعلى نحو ما، شعرت بالراحة، حيث ان احدا لم يصب باذى. وجلست الى جوار فريتز على مقعد طويل بينما كان الرئيس يعرض اسباب الغاء العملية ثم ساد الصمت .

بعد دقائق قليلة، بدأنا بحث ماذا نقول للجمهور وافضل طريقة لابلاغ الايرانيين بما حدث، حيث انهم لن يلبثوا ان يعثروا على طائرات الهليكوبتر المهجورة التي سنضطر الى تركها وكان الابلاغ ضروريا لتقليل امكانية ايذاء الرهائن. وفجأة دق جهاز الهاتف الاحمر، فالتقطه الرئيس وانصت . وشحب بوضوح. كان ديفيد جونز (رئيس الاركان المشتركه) في البنتاغون يبلغ بالانباء المأساوية بان طائرة هليكوبتر قد اصطدمت بواحدة من طائراتنا من طراز سي ١٣٠ محملة بالرجال على الارض في موقع الهبوط بالصحراء. وقال جونز ان هناك اصابات وان الوضع خطير جدا. وبعد حوالي عشرين دقيقة عاود جونز الاتصال وقال ان عديدا من جنودنا قد قتلوا في التصادم. واصابنا الذهول وضربنا الحزن .

مع بدء زوال الصدمة ، عدنا الى موضوع ابلاغ الكونغرس والامة. وفي حوالي الثامنة الا ربعا، انتقلنا الى غرفة مجلس الوزراء وبقى الرئيس في غرفة مكتبه ليعد قائمة بما يجب القيام به من اعمال. وانضم الينا بعد الثامنة بقليل. وقضينا الساعات الثلاث التالية نناقش ابلاغ عائلات من قتلوا، وعائلات الرهائن، وزعماء الكونغرس والزعماء الاجانب، ونعد نصا لبيان صحفي، ونقرر الوقت الامن لاصدار بيان . ان هذا لا يمكن عمله الا بعد ان يكون فريق الانقاذ كله خارج المنطقة . لكن يجب القيام بذلك باسرع ما يمكن. ولكي نحمي الرهائن من الرد، يجب ان نوضح ان العملية لم تكن جزءا من غزو شامل. وحوالي منتصف الليل خولنا الرئيس ان نصدر البيان في الواحدة صباحا ، وان نبدأ فورا ابلاغ زعماء الكونغرس .

عدت الى وزارة الخارجية مع وارين، وبدأنا المهمة الصعبة، مهمة ابلاغ الكارثة الى السناتور روبرت بيرد، ورئيس مجلس النواب تيب اونيل وزعيمي الاقلية السناتور هوارد بيكر والنائب جون رورد ، وغيرهم من زعماء الكونغرس وكان السناتور بيرد وحده لديه شيء من الاطلاع على العملية، وقد احزن النبأ جميع الزعماء، وانزعج بعضهم انزعاجا شديدا. وعندما انتهيت من هذه المهمة كانت الساعة تقترب من الثانية صباحا، وعدت الى البيت موجع العظام مثقل القلب وابلغت غاي بما حدث .

على مدى الايام العديدة التالية ، انتظرت ان يختار الرئيس خلفي، ويعلن استقالتي وفي يوم الاحد ٢٧ نيسان (ابريل) ابلغني كارتر انه قد اختار السناتور ادموند موسكي، ورغم انني كنت قد رشحت لخلافتي وارين كريستوفر الذي كان مؤهلا لذلك ، تأهيلا ممتازا ، فقد ارضاني الاختيار حيث كنت معجبا بادموند اعجابا عظيما على مدى سنوات عديدة . واستطعت ان افهم ان الرئيس قد يرغب في قطيعة مع الماضي .

صباح يوم ٢٨ نيسان (ابريل) اجتمعت الى الرئيس في المكتب البيضاوي تحدثنا حديثا قصيرا، وسلمني خطابا بقبول استقالتي وقال انه يحترم اسباب قراري. ولدى مغادرتي المكتب التقيت هاملتون في الغرفة الخارجية، فتمنيت له الخير وسألته ان يحسن رعاية الرئيس، الذي سيحتاج الى العون في هذا الوقت العصيب .

رافقني هودنغ كارتر الى وزارة الخارجية، وناقشنا المؤتمر الصحافي الذي كنت سأعقده في وقت لاحق من الصباح لاعلان الاستقالة. كانت لحظة حزينة ، ولم تكن على النحو الذي اردت ان انهي به العمل الذي بدأناه في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ عندما صنعنا على ما اعتقد، وما زلت اعتقد ، انه سياسة خارجية تليق بدولة عظمى .

بعد الغذاء دعوت موظفي الى اجتماع لابلغهم باستقالتي ولاطلب اليهم البقاء وكان عدد منهم قد ابلغني من قبل انهم يرغبون بترك العمل. وقلت لهم ان البلد والرئيس يحتاجان لمساعدتهم وانه يجب عليهم ان يبقوا. وابلغني لويد كتلر الذي علم بالعملية فقط في يوم الجمعة السابق على تنفيذها، انه ايضا ينوي الاستقالة وحثثته على الا يفعل ذلك. فقد كان غير قابل للتعويض في عمل البيت الابيض ، وكان حيويا ان يبقى ووارين كريستوفر .

بعد ظهر اليوم التالي وقفنا ـ غاي وانا ـ في مكتبي ، بينما جاء اصدقاؤ نا في الوزارة لتوديعنا. كان موقفا يثقل القلب بالنسبة لكلينا. وحوالي الساعة الرابعة ذهبنا الى قاعة المدخل الرئيسي، حيث كان كينيث بلاكلي رئيس جمعية موظفي الخارجية قد جمع عددا من الزملاء والاصدقاء وغمرتنا غاي وأنا العواطف والقيت خطاب شكر قصير لكل مافعلوه لمساعدتي، ثم تحركت ببطء متأبطا ذراع غاي ، عبر الحشد ، وخرجنا من الباب الى سيارتنا التي كانت تنتظرنا.

❖ ❖ ❖

نقد « الريغانية »

كان موضوع هذا الكتاب هو ادارة الشؤون الخارجية لبلدنا في زمن تغير كبير ، تقرير الاولويات ومحاولة الا تحرفنا اولويات الاخرين، والعيش في عالم عملي يفرض خيارات صعبه، ان هذا لا يعني ان شؤون الدولة تجب رعايتها دون النظر الى المبادئ، على العكس، انه يقضي بأن اهدافنا واولوياتنا يجب ان تتشرب بقيمنا ومبادئنا الموروثة. انه يقضي بان ندرك ما يمكن عمله وما لايمكن عمله، انه يقضي بان نكون مثاليين، لا ايديولوجيين وان نكون غير خائفين من الاعتراف بالاخطاء الماضية وان نغتنم الفرص بحكمة . انه يفرض علينا ان ندرك انها ليست علامة ضعف ان نتفاوض على حلول وسط تكون في صالحنا، وانه في محاولة تحقيق الكثير بسرعة فان الافضل يصبح عدو الطيب .

وبتحديد اكثر ، عندما ننظر الى المستقبل، يجب ان ندرك اننا لانستطيع تحمل عبء سياسة خارجية اميركية تكون رهينة لضغوط اللحظة او تتحول تحولا واسعا مع بداية كل ادارة جديدة. علينا ان نختار سياسات للمدى الطويل وان نسأل انفسنا نحن نفعل ذلك كيف سيكون العالم في التسعينات .

ليس هناك شك في اننا ودولا اخرى كثيرة سنستمر في مواجهة الاتحاد السوفياتي كمنافس وكخصم محتمل، حيث ان لنا وللسوفيات نظما اجتماعية وسياسية حادة الاختلاف مبنية على قيم مختلفة. ووجهات نظر متباينة لمصالح كل منا في العالم. وسنواصل حمل عبء ثقيل للابقاء على دفاع عسكري قوي .

سيظل هناك تحالف اطلسي يسعى، كمهمة اولى له، الى امن اوروبا الغربية واميركا الشمالية ، وسنظل ننظر الى اليابان باعتبارها صديقنا وشريكنا الرئيسي في شرق اسيا بينما نواصل محاولة جذب الصين الى العالم الخارجي وسنظل نحاول ان نوفر امننا الاقتصادي ورخاءنا في عالم تنافسي، وان نساعد في ادارة اقتصاد عالمي .

لكن الكثير سيكون مختلفا في التسعينات ، الانفجارات السكانية ، تنافس اقتصادي اكبر داخل العالم الصناعي وبينه وبين العالم النامي، ضغط متزايد على بيئة العالم، حركات احياء دينية وثقافية، وصراع في بعض اجزاء العالم التي تعيش الان في سلام ــ كل هذا سيخلق بيئة اعظم

خطرا. ان هناك حقيقتين ماثلتين لا يمكن الهروب منهما. الاولى: ان مزيدا من الدول ستمتلك اسلحة نووية، والثانية: ان التوقعات الاقتصادية، خصوصا في العالم الثالث؛ ستسبق بالضرورة امكانية التحقيق .

التحول والاختيار

في الماضي، واجهنا تحديات في علاقات الشرق والغرب. وسيكون علينا ان نكيف انفسنا مع عالم يندر ان نستطيع ان نتصرف فيه وحدنا، عالم سيكون علينا فيه نحضن اتجاهات ومهارات ومصادر للقوة والنفوذ مختلفة .



اي ادوات للسياسة الخارجية نحتاج للنصف الثاني من الثمانينات وللتسعينات؟ كيف يجب ان نواجه المشاكل التقليدية التي تواجهنا كدولة عظمى؟ وكيف يجب ان نتعامل مع الجدول الجديد من المسائل والمشاكل؟

تواجهنا مجموعتان من التحديات: المسائل التقليدية التي تقع ضمن نمط الحياة الدولية الذي تشكل منذ الحرب العالمية الثانية، ومجموعة ثانية من المسائل الجديدة تنبع من عوامل تبدأ لتوها في الظهور في الأفق ولا نستطيع التعامل مع اي منها على حدة، علينا ان نتعامل مع كليهما بطريقة متناسقة ومتماسكة .

وسأبدأ بالمسائل الاكثر تقليدية ثم انتقل الى عالم المستقبل الذي ما زال غائما وان يكن حقيقيا.

علينا ان نبدأ بإعادة الحيوية الى قوانا القومية. العسكرية والاقتصادية والسياسية والمعنوية.

البعد العسكري

على الولايات المتحدة ان تحتفظ من القوة العسكرية بما يكفي لمقابلة قوة الاتحاد السوفياتي ونطاقا من الطوارئ الاخرى. وتبدو هذه المسالة الأن خارج مجمل البحث. ان البحث الحقيقي بالتأكيد قد بدأ: ليس فقط كم يجب ان ننفق على قواتنا العسكرية ، وانما ايضا على ماذا يجب ان ننفق .

ان اكثر شواغلنا اهمية يجب ان يكون الابقاء على الردع ومنع الابادة التي تعنيها حرب نووية يمكن ان تنهي الحضارة. ولا يوجد في الحقبتين المقبلتين ما قد يغير تلك الحقيقة. علينا ان نحتفظ بقوات نووية استراتيجية تدعم الردع بينما نتجنب الاسلحة التي قد تقلل الاستقرار ، وتفتح الباب للصراع الذي نريد ان نتجنبه بالذات. يجب ان تكون لدينا نظرية نووية تقدر بذاتها على تقليل مخاطر الحرب وتتخطى المراهنة على امكانات خوض ما يسمى حربا نووية محدودة. وهي مراهنة لا تفعل شيئا سوى زيادة مخاطر الصدام. يجب ان نضاعف هذا بجهود جدية

لتحقيق تقدم الى اتفاقات متوازية وقابلة للتدقيق للحد من التسليح، تحول الى الاتجاه العكسي الاتجاه المتصاعد لسباق الاسلحة النووية .

وبينما نقوم بتحديث قواتنا النووية يجب ان نختار ما يفي بحاجاتنا الحقيقية يجب ان نحافظ على ثلاثي قواتنا النووية بغواصات يوسيدون وترايدنت، والصواريخ المتمركزة على البر ، والقاذفات البعيدة المدى. ان المضي مع قاذفة ب . ١ المتهاوية هو اهدار للاموال. وسنكون افضل حالا اذا سرعنا تطوير «قاذفة التكنولوجيا المتقدمة» كبديل فعال طويل الاجل لقاذفاتنا من طراز ب . ٥٢ المسلحة بصواريخ كروز (هذه الطائرة تسمى ايضا القاذفة «المسترقة» لانها لا تكاد تظهر على شاشات الرادار . المؤلف). كما ان علينا ان نعيد النظر في ما اذا كان يجب تركيز صواريخ ام . اكس ، ويجب ان ندرس حاجاتنا الى القوات التقليدية العسكرية. اين يزيد احتمال ان نتعرض للتحدي؟ من الذي يحتمل ان ينضم الينا ؟ أي نوع من القتال يحتمل ان نواجه؟ اي نوع واي عدد من القوات العسكرية تفي بهذه المتطلبات على افضل وجه؟ وعندما ننظر الى نهاية الثمانينات نجد نواقص القوات التقليدية واضحة. لقد كنا مشغولين بالقوات الاستراتيجية وتحدي القوة الاستراتيجية السوفياتية الى حد جعلنا تقريبا نهمل استعداد القوة التقليدية وتدريبها وصيانتها وتوفير الامداد الملائم لها .

اننا نحتاج الى ان نزيد قدرتنا على نشر القوات التقليدية في الخارج، سواء كان هذا للمحافظة على الممرات المائية مفتوحة الى اوروبا واليابان والخليج (الفارسي) الحيوي او كي نكون قادرين على الوفاء بالالتزامات التي تعاهدنا بها، او ليكون لدينا خيار الاشتباك المحدود في الخارج، اذا ما دعت الحاجة الى ذلك لحماية مصالحنا الحيوية. لكن علينا الا نفسر زيادة في القوة العسكرية التقليدية كرخصة لعسكرة اتجاهاتنا نحو المصاعب في العالم الخارجي، فنعتبر انفسنا جزءا من المشاكل بدلا من ان نكون حلا لها، او لكي نغير تغييرا راديكاليا التزامات قواتنا التقليدية في القارة الاوروبية .

ان تحسينا كبيرا في دفاعاتنا التقليدية في اوروبا قد آن اوانه منذ زمن طويل، ولدينا المعرفة والقدرة على تطوير اسلحة وتكتيكات جديدة توفر لنا مزيدا من المرونة والقدرة على الضرب. وما نحتاجه هو الحكمة والارادة السياسية لاتخاذ القرارات الضرورية. ومن شأن هذا ان يقلل اعتمادنا على كل من ميدان القتال والاسلحة النووية المتوسطة المدى في اوروبا . لقد كان الضعف الغربي في القوات التقليدية هو الذي ادى الى استرايجية الحلف الاطلسي في الاعتماد على الاسلحة النووية في المسرح الاوروبي. ان تحسين الدفاعات التقليدية والنظر في احداث تحول في استراتيجية الحلف الاطلسي يجب ان يضاعف بمجهود متجدد للتوصل الى اتفاق مع الاتحاد السوفياتي على التساوي في الاسلحة التقليدية في اوروبا . وليس هذا املا كاذبا .

فان مناقشاتي مع الزعماء السوفيات تشير الى انه توجد الآن فرصة كبيرة للتفاوض على هذا مع السوفيات يجب ان نبذل جهدا دؤ وبا من اجلها .

ان هذا هوالسياق الذي يجب ان ننظر فيه الى الاقتراح الذي تقدم به مؤخرا اربعة من المسؤلين الامريكين البارزين السابقين حول نظرية «عدم البدء باستخدام» الاسلحة النووية. واوضح ان هذا هدف مرغوب للمدى الطويل، لكنه لايمكن تحقيقه _ بالتناسق مع الحلفاء الاوربين _ اذا تلى بدلا من ان يسبقه تحقيق تساو في القوات التقليديه في اوربا يجعل دفاعا حقيقيا غير نووي ممكنا. ان النظرية يجب الاتتغير الى ان يكون لها بديل قادر على البقاء، ليحل محلها.

في الوقت ذاته يجب ان ندرس كيفية تكوين قواتنا العسكرية فقد فقدت الخدمة العسكرية عن طريق القرعة مصداقيتها اثناء حرب فيتنام، جزئيا لانها اعتبرت غير عادلة، وأكثر لان أهداف الحرب كانت مرفوضة، ليس فقط من جانب الشباب المطلوبين للخدمة وانما من جانب قسم كبير من الشعب الامريكي. أن الفعالية تقدم حجة قوية الى جانب العودة الى التجنيد الالزامي _ اتباعا لمثال اغلب حلفائنا الاطلسيين.

ان العدالة تقدم حجة قوية الى جانب منهج ينظر اليه على انه عادل لتقرير من الذي يخدم وينقلنا الى ما وراء اي ارتكان في اي فرع من القوات المسلحة على الشباب الامريكيين العاجزين عن الحصول على وظائف كريمة في اي مكان اخر. ان الخدمة العسكرية يجب ان تكون جزءاً واحدا فقط من برنامج للخدمة الوطنية يستدعي الشباب من كل الفئات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية .

ان القوة العسكرية حيوية، ولايمكن قياسها ببساطة بالدولارات التي ننفقها، وانما بنوعية قواتنا وفعاليتها. لكن القوة العسكرية ليست المقياس الوحيد لقوتنا، رغم اننا نسمح لها احيانا بان تكون العملة التي نحكم بها على قوتنا ونفوذنا. واهم شيء، اننا لانستطيع _ كما نفعل الان _ ان نضعف القوة القاعدية لاقتصادنا الداخلي بالقصور عن ضبط الانفاق العسكري التضخمي غير المنسوب الى مصالحنا والطاقات العسكرية التي نحتاج لحماية تلك المصالح .

زيادة القوة

من خلال الحد من التسلح

بدأت السبعينات باعتبارها زمناً مفعماً بالامل في السعي لوضع حدود على كل من الاسلحة العسكرية الاستراتيجية والتقليدية. ولم يكن هذا الامل مبنياً على مثالية بلا أساس ، وانما على واقعية عملية ، قوامها ادراك ان انتشار القوات العسكرية يجعل القتال اكثر احتمالا، أو ، اذا حدث فانه اكثر كلفة بالنسبة للحياة البشرية. ان الثمانينات تحمل مخاطرة ان تصبح حقبة ضائعة للحد من التسلح، ما لم نتعلم مرة اخرى نحن والسوفيات الدرس الذي فهمته كل ادارة امريكية على امتداد عقدين من السنوات ، كما فهمه الشعب الامريكي : ان امننا يجب ان يتدعم ويمكن ان

يتدعم بالملاحقة الملحة لانفاقات الحد من الاسلحة _ اتفاقات شاملة بعيدة المدى متوازنة قائمة على المساواة وقابلة للتدقيق .

كل هذا معروف منذ سنوات عديدة ، ومع ذلك فان الدرس الاساسي للعصر النووي يستحق التكرار : ان القوتين العظميين والبلدان الاخرى كلها في القارب ذاته ستعيش او تغرق معا . فلا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفياتي يستطيع ان يوفر امنه ضد الابادة النووية مالم يساعد على توفير ذلك الأمن للاخر . لايستطيع اي منهما ان يسعى الى امتياز نووي حاسم دون مخاطرة استفزاز هجوم يدمر الاثنين.

باختصار ، ان الامن الاساسي جدا للدولتين العظميين _ الامن من الحرب النووية _ لايمكن في التحليل النهائي ان تحكمه المنافسة ان امنهما يجب ان يتأسس على درجة من التعاون لا يوازيها شيء اخر . انه يجب ان يكون امنا عاما.

انه من قبيل انعدام الضمير ان نفقد فرصة التفاوض على قيود قوية على الاسلحة الاستراتيجية وتخفيضها على نحو مستمر ، اما لاننا نقدر تلك الجهود بأقل من قدرها او لاننا نربطها بتطورات اخرى في علاقات الشرق والغرب . ان اتفاقات الحد من الاسلحة اما ان تكون في صالحنا وتجب ملاحقتها ، واما انها ليست في صالحنا ولا تجب ملاحقتها .

يجب الانفقد الفرصة لاننا عاجزون عن ان نفهم ان القوة القومية والامن يمكن تدعيمها على مائدة المفاوضات كما يمكن تدعيمها في الترسانة. فاذا فقدنا الفرصة فسوف ندخل التسعينات اقل امانا مما نحن فيه الان .

في كل من الولايات المتحدة واوربا الغربية، وصل الاهتمام العام بالمشاكل النووية الى قمة لم يصلها من قبل جزئياً لان ادارة ريغان لم تتقدم باقتراح واضح صالح للتفاوض حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية. ان اقتراح التجميد النووي، الذي قاده كل من السناتور ادوارد كنيدي والسناتور مارك هاتفليد، قد اصبح نقطة تجميع للسخط العام. ان قيمته تقع اولا في المساعدة على تعميق المعرفة العامة وتعميق الانغماس العام في تلك المسائل. ان نتيجته الاولية يجب ان تكون بمحادثات تخفيض الاسلحة الاستراتيجية وبمجهود حقيقي للسعي الى اتفاق بعيد المدى وشامل مع الاتحاد السوفياتي .

ان الاسلحة الاستراتيجية ليست هي البؤرة الملائمة الوحيدة لمفاوضات الحد من التسلح ففي اوروبا، علينا مواصلة الجهود كي نخفض مستوى القوات العسكرية على الجانبين ولكي نحول انواع الاسلحة ومواقعها من الهجومي الى الدفاعي مثلا ، يمكن خلق منطقة ميدان قتال خالية من الاسلحة النووية في اوروبا الوسطى على الاسس التي اقترحتها «اللجنة المستقلة حول مسائل نزع السلاح والامن»❖ وبالحد من الصدام اومنعه ، يمكن ان يكون الحد من التسلح اضافة مهمة الى قوتنا القومية والى فعاليتنا في اجزاء اخرى من العالم. وعلى وجه الخصوص،

علينا احياء الجهود لتنظيم التجارة المتوسعة في الاسلحة التقليدية والحد منها، مبتدئين بالمحادثات الموضوعة على الرف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

نحن نحتاج الى اعادة بناء قاعدتنا الاقتصادية في الداخل، ان نحقق نموا اقتصاديا مضطردا، وان ندمج دمجا افضل سياستنا الخارجية باقتصادنا المحلي .

ان قوتنا الاقتصادية النسبية في العالم تدهورت حتما. . . جزئيا لان دولا صناعية دمرتها الحرب اعيد بناؤ ها واغتنت، وجزئيا لان بلدانا أخرى أما قامت بالتسلق العسير الى العالم الاقتصادي الحديث اوتملك موارد طبيعية قليلة لكنها حيوية. لكننا أيضا أسهمنا في تدهورنا الاقتصادي النسبي بالعيش على رأسمالنا الاقتصادي، بتركنا مصانعنا ومعداتنا في صناعات مهمة تتدهور، بتحولنا بدرجة كبيرة الى اقتصاد خدمات، وباهمالنا البحث والتطوير الاساسيين لكل من الاستخدامات العسكرية والمدنية، لقد تخلفنا عن كثير من الدول في كل من معدل زيادة الانتاجية والتكيف مع عالم يتزايد فيه انتقال المنافسة على القوة السياسية والنفوذ الى المجال الاقتصادي.

انه لمن الاساسي ان نخفض التضخم دون ان نتسبب في بطالة ضخمة، ان نزيد الانتاجية ، ان نؤمن تنمية رأسمالنا البشري، ان نطور التكنولوجيا خلال مزيد من البحث والتنمية، ان نزيد تنمية الطاقة والاقتصاد في استخدامها، أن نحقق تحديث رصيدنا الرأسمالي، وان نخلق ترتيبات اقتصادية جديدة بين رجال الاعمال والعمل والحكومة. فهذه في الحقيقة من شؤون الامن القومي ، وهي تمتد الى ما وراء النظر في ما اذا كنا سنثرى ام لا في الاقتصاد العالمي .

ان هناك مسألة اقتصادية واحدة ، هي التضخم _ تؤثر تأثيرا اساسيا في بقية المسائل. ان هذه المشكلة المعقدة والتي تبدو مستحيلة التتبع الى اصولها يجب ان تهاجم في جذورها. ان العنصر الاول والذي لايكمن الاستغناء عنه في برنامج ضد التضخم يجب ان يكون سياسة للمداخيل تتحكم في كل من الاسعار والاجور، بينما تقتضي الاجراءات الاطول اجلا والاكثر اساسية وقتا لتؤتى ثمارها.

ان سياسة للمداخيل يجب ان تشمل كلا من الاعمال والعمال ، ويجب ان تكون متوازية. ان هناك طرقا عديدة لتنفيذ سياسة للمداخيل، تتراوح مابين خمس و ثلاثين سنة تؤدي بنا الى تفضيل سياسة للمداخيل، مبنية على الضرائب، تكافيء الذين يبقون ضمن المستويات المستهدفة وتعاقب الذين لايفعلون هذا .

سوف نحتاج الى تنظيم افضل كثيرا في الحكومة الفيدرالية، وبينها وبين الصناعة الخاصة ، لربط كل من السياستين الداخلية والخارجية احداهما بالاخرى _ اي ، الزراعة والطاقة والمعونة الاجنبية والتجارة وتنمية الصادرات، وادارة الدولار وتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الصناعية : لم نعد نستطيع ان نتحدث عن مشاكل خارجية ومشاكل داخلية كما لو ان كلا منهما في عالم مختلف. يجب ان ينظر اليهما معا وان تحلا معا. لم يعد هناك اقتصاد اميركي منفرد ، انما هناك اقتصاد عالمي تتنافس فيه صناعات الولايات المتحدة وقطاعاتها ومناطقها مع نظائرها وراء البحار .

سوف تتوقف قوة امريكا ايضا على الروابط السياسية لمجتمعنا وعلى حكمة زعمائنا ومواطنينا في تهيئة انفسهم لما ينتظرهم من تحديات .

لسنوات عديدة ، والثقة في مؤسساتنا القومية تتآكل _ جزئيا بسبب فيتنام وترغيب وبسبب المصاعب الاقتصادية المزمنة ، وجزئياً بسبب احساس واسع الانتشار بان واشنطن فقدت صلتها بالحقيقة الاميركية. ولا بد من ان تكون هناك ادوية تعيد الثقة الشعبية في قدرة الحكومة على ان تعمل، في كل من الداخل والخارج، في مستوى تطلعات الشعب الاميركي. لكن الجراحة الجذرية في الانفاق الداخلي والتي قامت بها ادارة ريغان ليست هي الجواب ، ان تحديد الحكومة الفيدرالية باعتبارها المشكلة الاساسية ، بدلا من النظر اليها كمؤسسة تحتاج الى التغيير لايؤدي الا الى بذر الارتباك. ان الخفض الكبير في البرامج الاجتماعية خصوصا التعلم، يخفض الرأسمال البشري الذي هو عنصر رئيسي في القوة القومية ، ان الحنين الى ماض ربما لم يوجد قط يمكن ان يكون مضللا ومدمراً .

ان ثقة الشعب الاميركي في الحكومة امر اساسي للقوة القومية، ولا يمكن استعادتها الا بعملية رباعية الاوجه: الغاء البرامج والنظم الحكومية التي لا تعمل ولا تخدم احتياجاتنا، وضمان ان ما يبقى سيبقى فعالا قدر الامكان ، ووضع المهام الحكومية بيد المستويات الاكثر قابلية للمساءلة والاكثر استجابة لشعبنا حيثما امكن، وقول الحقيقة عن ظروفنا الاقتصادية الداخلية وعن التحديات الحقيقة التي نواجهها في الخارج، وايجاد طرق جديدة لتعبئة تأييد الشعب الاميركي . من خلال الكونغرس ومن خلال مجرد الاستماع الى ما يقوله الناس. وسيكون فهم حقائق العالم الخارجي امراً حيوياً جدا. ويجب ان نكون قادرين على التعامل بصورة خلاقة مع المسائل التي تتطلب مزيداً من الدقة والخيال والبراعة في ضوء قوتنا العسكرية والاقتصادية التي اصبحت اكثر انكماشا .

نحن الاميركيين نكون في أحسن احوالنا عندما نكون صادقين مع انفسنا، ولكي نكون اقوياء كأمة، يجب ان نتصالح مع التزامنا بالعدالة الاجتماعية في الداخل، ويجب ان نضمن ان سياساتنا الخارجية والدفاعية في الخارج على قياس القيم والمعتقدات الاميركية، بدلا من قياسها على مصالحنا القومية باضيق تحديداتها. والحقيقة ان رعاية حقوق الانسان هي مقتضى قومي لامة لها تراثنا. ان استجابة لاحتياجات الامم الاقل تطورا هي مصلحة قومية والسعي الى السلام والى تقليل اسباب الصدام هو مصالح قومية للامة التي قدمت مشروع مارشال، والتي ساعدت اليابان على الانتقال من الهزيمة الى واحدة من الديموقراطيات القائدة في العالم ، والتي ساعدت على انهاء الصراع بين مصر واسرائيل. بدون هذه القوة المعنوية يستحيل على اي رئيس اميركي ان يدعو الشعب الاميركي الى التضحيات التي يجب تقديمها من وقت لآخر .

❖ في اوروبا ينشر كلا الجانبين اعدادا كبيرة مما يسمى الاسلحة النووية لميدان القتال، وكثير منها مخزون في مواقع متقدمة بالقرب من الخط الذي يفصل الشرق عن الغرب، ان هذه

الاسلحة التي تعد بالالاف، هي بحد ذاتها مصدر للقلق، ويمكن جدا ان تصبح مصدراً لعدم الاستقرار .

فاذا ارتفعت التوترات في اوروبا، فستكون هناك ضغوط عسكرية لتخويل سلطات قيادية لاستعمالها قبل ان يبدأ صدام. فاذا نشبت الحرب فعلا ، فان ضغط كلا القائدين لاستخدام تلك الاسلحة قبل ان تدمر سيكون من الصعب الى حد كبير مقاومته. وفي كلتا الحالتين، فان مخاطر الصدام النووي ستتزايد دون ان تتزايد بالقدر ذاته قوة الردع .

وقد اقترحت اللجنة المذكورة انشاء منطقة ميدان قتال خالية من الاسلحة النووية. وتبدأ هذه المنطقة في اوروبا الوسطى وتمتد في وقت ما الى الجناحين الشمالي والجنوبي لحلفي الطلسي ووارشو. وتسحب جميعا الاسلحة النووية مسافة ١٥٠ كلم وهو المدى المؤثر لاسلحة ميدان القتال من الجبهة الوسطى. وفي داخل هذه المنطقة بعرض ٣٠٠ كلم لا يمكن تركيز او تخزين او تدريب اسلحة نووية. ولضمان الالتزام عل الجانبين يسمح بالتفتيش على المواقع على اسس من التحدي. وبالطبع ، يمكن اعادة ادخال الاسلحة النووية الى ميدان القتال في اوقات الازمات.

❖ ❖ ❖

السياسة الخارجية الأميركية

في التسعينات (أ)

على هذه الخلفية من القوة القومية، ماهي المشاكل الملحة التي نواجهها في الخارج ان المسائل التقليدية في السياسية الخارجية ستقضينا ان نمارس قيادة حكيمة على مدى السنوات المقبلة ، في علاقات الشرق والغرب ، في حلف الاطلسي، في شراكتنا مع اليابان ، في جذب الصين الى العالم الخارجي ، في تحقيق السلام في اماكن مثل الشرق الاوسط، في المساعدة على ادارة الاقتصاد العالمي ، وفي المساعدة على فتح مجالات للفرص امام دول العالم النامي .

علاقات الشرق والغرب

أي نوع من العلاقات سيكون لنا مع الرئيس يورى اندروبوف ومع الجيل التالي من الزعماء السوفيات ؟ هل سيغطس بلدانا اكثر في الحرب الباردة؟ هل ستكون هناك فرص لتلطيف بعض اخطر اوجه منافستنا ؟ هل لانرى امامنا سوى المواجهة ؟

مع مجيء زعماء سوفيات جدد الى السلطة، فانهم لايأتون معهم بالاتجاهات التي تشكلت بشخصيتهم ونوعيتهم وخلفيتهم فحسب وانما ايضا يأتون معهم بالاتجاهات التي يشكلها ما تقدمه سياستنا من خيارات وستكون المصالح السياسية هي العامل الاساسي، لكننا في الغرب نستطيع ان نؤثر في الوجهات التي سيتخذها الاتحاد السوفياتي الى درجة ما. فنحن لسنا بلا خيارات ولا نفوذ .

ان العنصر الاول في السياسة الغربية تجاه الاتحاد السوفياتي يجب ان يكون القدرة على الاستمرار، قدرة الحكومات المتحالفة المتعاقبة على اتباع تعبير اكثر اسمرارية عن المصالح الغربية التي تمتد الى ماوراء الانتخابات القومية او التغيرات في المزاج العام. اذا كنا نريد القادة السوفيات ان يفهموا ماذا يتوقع منهم في العلاقات المتبادلة ، فيجب ان يكون لديهم قدر ما من القدرة على التنبؤ باتجاهاتنا وسلوكنا .

العنصر الثاني في السياسة الغربية في علاقات الشرق والغرب يجب ان يكون توثق شراكتنا مع الدول التي تشاطرنا العقلية ذاتها، بدءا من دول اوروبا الغربية. لن تكسب اي من الدول الغربية اذا سمحنا للانقسامات بان تخرج الى العلن، كما حدث في ازمتي افغانستان وبولندا. سوف نختلف على مسائل معينة لان مصالحنا ليست دائما متطابقة. لكن على الولايات المتحدة وحلفائها ان يظهروا انهم يستطيعون العمل معا ، حتى يكون لعملهم تأثير سياسي اقوى وحتى يظهروا للزعماء السوفيات انه لا قيمة لمحاولة تفريقنا .

ثالثا، علينا نحن وحلفاؤنا أن نحافظ على القوات العسكرية المطلوبة لمقابلة التحديات السوفياتية، في اوروبا وفي اي مكان اخر اذا دعت الحاجة. لا يجب اتاحة الفرصة للاتحاد السوفياتي لان يختبرنا عسكريا ولا ان يستغل المزايا العسكرية سياسيا. وليس من السهل مطلقا تحقيق توازن بين القوة العسكرية الكافية وبين الاعتماد الزائد على الادوات العسكرية، لكن على التحالف الغربي ان يكون قادرا على القيام بتلك التقديرات، وعلى القيادة السوفياتية ان تعرف اننا مستعدون لدفع ثمن الامن .

يتمتع الغرب بمزايا على الاتحاد السوفياتي مثلا ، قابليتنا الافضل كثيرا للتكييف مع التغير في كل من الداخل والخارج، اقتصادنا الاكثر كفاءة، والقدر الاكبر من التحرر من اليد القابضة للبيروقراطية وحقيقة اننا مرتبطون معا بالاختيار اكثر منا بالاكراه .

رابعا، علينا في الغرب ان نبدأ مرة اخرى تمييز مجالات علاقات الشرق والغرب التي لا تتسع للمساومة عن المجالات التي يمكن التوصل فيها الى اتفاق متبادل ، علينا ان نجعل جيلا جديدا من الزعماء السوفيات يفهم اين تقع مصالحنا الحيوية _ اي ، على امتداد الجبهة الوسطى في اروبا الغربية ، في الخليج (الفارسي) ، في شمال شرق اسيا، وفي مناطق اخرى من الكرة الارضية حيث تكون المصالح الغربية كبيرة. وعلى جميع الدول ان تدرك ان التدخل الاجنبي في ايران يمكن أن تكون له عواقب دولية خطيرة .

خلال العقد الماضي، كان احد العناصر الرئيسية في تدهور علاقات الشرق والغرب والتي لاتتسع للمساومة عن المجالات التي يمكن التوصل فيها الى اتفاق متبادل ، علينا ان نجعل جيلا جديدا من الزعماء السوفيات يفهم اين تقع مصالحنا الحيوية _ اي، على امتداد الجبهة الوسطى في اوروبا الغربية ، في الخليج (الفارسي) ، في شمال شرق اسيا، وفي مناطق اخرى من

الكرة الارضية حيث تكون المصالح الغربية كبيرة. وعلى جميع الدول ان تدرك ان التدخل الاجنبي في ايران يمكن ان تكون له عواقب دولية خطيرة .

خلال العقد الماضي ، كان احد العناصر الرئيسية في تدهور علاقات الشرق والغرب ، هو افتقار السوفيات الى الكوابح في استغلال الصراعات المحلية ، على امل توسيع نفوذهم . وعندما تحين فعلا فرصة لادارة غير قهوره للعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، فسيكون من المهم ايجاد طرق لزيادة تلك الكوابح . وبينما من غير الممكن صياغة «قواعد للسلوك» تشمل كل شيء ، فبوسعنا ان نسعى الى قيود عملية في مناطق محددة من العالم حيث تكون لكلا البلدين مصلحة في منع التنافس السياسي من الوصول الى مستويات متفجرة .

فوق هذا ، هناك قيمة ايجابية طويلة الاجل لنا في السعي الى ايجاد حدود اقليمية للاسلحة او لانغماس الدولتين العظميين، سواء في اوروبا من خلال محادثات الخفض المتبادل والمتوازن للاسلحة، او في اجزاء من العالم النامي، كما اقترح بشكل متردد في المحيط الهندي في السبعينات. هناك قيمة لخلق حوافز للاتحاد السوفياتي لمزيد من العلاقات الاقتصادية، مع الحرص الواجب في مايتعلق بنقل التكنولوجيا ذات القيمة العسكرية. وهناك قيمة لبناء مصلحة سوفياتية في علاقات الشرق والغرب يمكن ان تضبط السلوك السوفياتي، ان لم يكن طبيعة طموحاته للمدى الطويل. ان الغرب لايستطيع وليس من واجبه ان يعوض النكسات الاقتصادية السوفياتية الاساسية . ولكن في حدود استعداد الزعماء السوفيات لبدء عملية طويلة تؤدي الى نزع الطابع العسكري من اقتصادهم لصالح الاحتياجات المدنية ، يجب ان نكون مستعدين لتشجيعهم.

علينا وعلى حلفائنا ان نواصل التحدث مع الاتحاد السوفياتي . ولا يمكن ان يكون هناك عذر لوقف التواصل، خصوصا في اوقات التوتر حيث يكون وضوح نوايا كل من الطرفين حيويا للاستقرار والسلام .

ان كثيرا مما سيحدث في العالم في السنوات المقبلة سيتوقف على استعداد السوفيات للاعتراف بالتغير في اوروبا الشرقية وغيرها من الاماكن ، واثر هذا التغير ، وان يفعلوا هذا عاجلا خير من ان يفعلوه آجلا. وبوسعنا ان نقدم حوافز ، يمكن ان نساعد في التوضيح للزعماء السوفيات اننا لا نسعى الى طي بساط السيطرة السوفياتية على اوروبا الشرقية، كي نكسب لانفسنا مزيدا من النفوذ ، وان درجة اكبر من تقرير المصير لدول اوروبا الشرقية ليست بالضرورة تهديدا لامنهم. وعلينا ان نؤكد على التطور الذي بدا بـ «اعلان هلسنكي النهائي» لدعم الامن في اوروبا، ولتطوير تعاون الشرق والغرب على اسس متبادلة، وان نصر على اعتراف سوفياتي متنام بالحقوق الاساسية للانسان (الاعلان النهائي الصادر عن مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا الذي عقد في هلسنكي في فلندا عام ١٩٧٥ ، وشاركت فيه ٣٥ دولة ، بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . المؤلف) . ومع ذلك فسوف يكون على الاتحاد السوفياتي ان يقرر ادق الخيارات . اذا

ما كان يريد ان يحيا بشكل منتج مع الدول الاخرى او ان يفرض علينا مواجهة متواصلة. علينا ان نكون مستعدين للرد الفعال على اي من الاختيارين السوفياتيين .

في الغرب، علينا نحن الغربيين ان نفكر في علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي على اساس عقود من السنين، وليس ببساطة من سنة الى اخرى، ويجب ان يكون هدفنا للمدى الطويل، ان نوضح للزعماء السوفيات الحاليين واللاحقين اننا مستعدون لاقامة علاقة بناءة مع اتحاد سوفياتي لا يسعى الى السيطرة على بلدان اخرى ويقبل دورا مسؤولا في العالم .

لايمكن ولن يحدث ان يكون هناك استرخاء في ادارة الغرب الحريصة لعلاقات الشرق والغرب ، ولا تراخ في الحاجة الى القوة الغربية ، ولا وهن في الحاجة الى السعي الدؤوب الى خفض متبادل ومتوازن في كل من القوات الاستراتيجية والتقليدية. ان علينا مسؤولية الذهاب الى منتصف الطريق في السعي الى اتفاق مع الاتحاد السوفياتي حيث تتوافق مصالحنا. ان العالم اصغر من ان يسمح لنا وللاتحاد السوفياتي بالنكوص الى الحرب الباردة او ما هو اسوأ .

على مدى اكثر من ثلاثين سنة، كان دعم التحالف الاطلسي هو حجر الزاوية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة: من هنا جاء مشروع مارشال ، ومنظمة معاهدة شمال الاطلسي (ناتو) ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودعم الولايات المتحدة للمجموعة الاوروبية ، والنسيج المتشابك من العلاقات بين دولنا. ولا يمكن تصور ان يحدث شيء في هذا العقد او في العقد التالي يقلل من اهمية اوروبا الغربية لامن الولايات المتحدة ورخائها . قد تتحسن علاقات الشرق والغرب في اوروبا ، وتفتح بالتالي فرصة لتلطيف بعض التوترات الاساسية، يمكن ان تكون هناك دفعة جديدة في مجهود صياغة وحدة اوروبية تشمل مع مرور الوقت ، خلق مجموعة دفاعية كي توازي غيرها من المجموعات . لكن الروابط بين الولايات المتحدة ستبقى على القدر نفسه من الحيوية للجانبين كما هي الان . ان انسحابا اميركيا من اوروبا هو حماقة مطلقة .

في الوقت ذاته، ان التحالف الاطلسي يتغير الان تغيرا عميقا، ويتطلب تعديلات كبيرة. وسيحتاج الحلفاء الى خلق طرق جديدة للتعامل مع بعضهم البعض، بما في ذلك المزيد من تقاسم المسؤوليات وسلطة اتخاذ القرار .

ولدى العمل للمحافظة على شراكة اميركا مع كندا واصدقائنا وحلفائنا الاوروبيين علينا اولا ان نفهم طبيعة التغير الذي يحدث :

❖ ان حلفاءنا الاوروبيين، الذين يقعون جغرافيا على الجبهة الوسطى، ينظرون الى علاقات الشرق والغرب نظرة مختلفة ، وعلى نحو متزايد، عن نظرة الدول الاعضاء الاخرى. ولقد نسمح لهذه التنافسية الجديدة بأن تقسم التحالف وبأن تزيد سياسات «افقر جارك» ، لكن بوسعنا بدلا من ذلك ان نجد الوسائل للعمل معا على نحوت وثيق لحل المشاكل المشتركة ولربط الادارة الاقتصادية الداخلية في كل بلد على حدة على نحو اكثر فعالية مع متطلبات الجميع ، وعلينا ان نفعل هذا .

❖ ان جيلا اصغر من الاميركيين والاوروبيين يعرف عن الآخر بقدر أقل، ويتمتع بقدر أقل من الفهم الغريزي لمشاكل الاخرين ومتطلبات التحالف، مما كان عليه الحال بالنسبة لاي جيل آخر منذ الحرب العالمية الثانية . ان الجيل الخلف على جانبي المحيط لن يتم ادخالة على نحو فعال في الشراكة الاطلسية ، حتى يمكنه فهم اغراضها ورعايتها. ويمكننا ان ندع هذا الاتجاه ينمو مع تزايد الغربة عبر الاطلسي. او نستطيع ان نعمل معا لتأمين امكان توسيع العناصر الاساسية للتحالف ، ومراجعتها ، ونقلها .

لقد كان التحالف الاطلسي فريداً في التاريخ، ولقد تخطى التوقعات التي صاحبت مولده الى مدى بعيد، من حيث الزمن الذي عاشه وانتعش فيه، ومن حيث مدى فعاليته في ربط دول وشعوب معا. وليس لدينا ما نخافه من التغير الحتمي الذي يجري. ومحاولات الوقوف حيث نحن، من المؤكد سنفشل. ولن يكون للتحالف معنى في اواخر الثمانينات وخلال التسعينات كما اثبت في الماضي الا بالتكيف مع التغيير وبالبحث عن فرص جديدة .

❖ ❖ ❖

السياسة الخارجية الأميركية

في التسعينات (ب)

احتلت علاقتنا مع اليابان لزمن طويل المركز الثاني لتأكيدنا على التحالف الأطلسي. وقد كان هذا يعكس انشغالنا الاستراتيجي الأكبر بالأمن في القارة الأوروبية، وهيكل علاقاتنا الاقتصادية ، وصلاتنا الثقافية الأساسية، ومع ذلك، فعلينا ان ننظر الى اليابان على نحو متزايد كشريك اساسي على درجة مساوية من الأهمية، وليس هذا اساسا لأغراض الأمن، رغم انها حقيقية، ولكن بسبب الأهمية المتنامية للمسائل الأقتصادية الدولية بالنسبة لرخاء دولتنا وبالنسبة للادارة الفعالة لسياسة خارجية شاملة. واليابان ليست وحدها في تزايد الأهمية بالنسبة لنا، فهي تمثل حوض الباسيفيكي بأكمله

ان الولايات المتحدة الآن هي قوة اقتصادية كاملة في الباسيفيك استكمالا لدورنا الاستراتيجي. نتيجة لذلك، سوف نركز في العقد المقبل جزءا متناميا من مصالحنا وشواغلنا غربا في شرق آسيا اكثر منه شرقا في اوروبا .

ان نمو اليابان وتطورها منذ الحرب العالمية الثانية ما زال بارزا. وكذلك قدرتها المتنامية على تولي مسؤوليات جديدة ومشتركة في منطقها، ونحن نقع تحت اغراء ترجمة هذه الحقائق الى الضغط على اليابان لتصبح قوة عسكرية رئيسية، وبذلك ترفع عن الولايات المتحدة بعض عبء تقديم قوة بحرية كبيرة في غرف الباسيفيكي. ومع ذلك، فعلى الولايات المتحدة في

السنوات المقبلة ان تحرص جدا على التمييز بين دعوة اليابان الى زيادة إنفاقها العسكري، وهو امر مرغوب، وبين القيام بدور امني، الأمر الذي سيكون غلطة خطيرة. وهناك اربعة عوامل رئيسية تستدعي هذا الحذر في النصوص الفريدة لدستور اليابان، وذكريات مستقرة في اجزاء كثيرة من شرق اسيا (بما فيها اليابان) عن دورها في الحرب العالمية الثانية، الصغر النسبي للمشكلة الأمنية في شرق آسيا، وغرب الباسيفيكي رغم تناميها بالمقارنة بالمشكلة الأمنية في اوروبا، والحاجة الماسة الى الجهود اليابانية في التنمية الاقتصادية العالمية والاقليمية معا .

وعلى ذلك فلدى تنمية المصالح المشتركة، على الولايات المتحدة وغيرها من شركائها من الدول الصناعية ان تضع تركيزا على مايمكن ان تفعله اليابان اقتصاديا اكبر من التركيز العسكري سوف تحتاج اليابان الى قدر من الزيادات الدفاعية للمساعدة على حماية الوطن بينما الولايات المتحدة وعلى ما آمل بعض حلفائها الأوروبيين ، يتحملون اعباء امنية جديدة ابرزها في الخليج (الفارسي) حيث تستطيع اليابان ايضا دعم الأمن بالقيام بدور سياسي اقتصادي، اما في منطقتها هي فعلى اليابان ان تركز على تنمية الرخاء الاقتصادي لبلدان حوض الباسيفيكي جميعا. فاليابان قد بدأت فعلا التعاون مع «اتحاد دول جنوب شرق اسيا» (آسين) وقد زادت معونتها الاقتصادية الأجنبية زيادة فعالة. كما ان الدور الاقتصادي الياباني يمكن توسيعه الى مناطق اخرى لها اهميتها الجماعية للغرب ، ومثلا فانها بالفعل تقدم دعما اقتصاديا للباكستان وتركيا ومصر .

علينا ان نساعد على جذب اليابان بفعالية اكبر الى مثلث العلاقة الاقتصادية والسياسية الذي يضم الولايات المتحدة واوروبا الغربية _ حيث العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان ، وبين الولايات المتحدة واوروبا متقدمة النمو ، بينما العلاقات الأوروبية _ اليابانية متخلفة كثيرا عنها. وعلينا اليوم ان نتعامل مع المشاكل الحقيقية لقدرة اليابان التنافسية في اسواق الدول الصناعية ، ليس من خلال معاقبة اليابان على معدلاتها الانتاجية الأعلى ولكن بتشجيع اليابان على فتح اسواقها وان تبذل الجهود المقترحة هنا للتعويض عن تحملنا المستمر لمعظم عبء الأمن المشترك في غرب الباسيفيكي وغدا سوف تشعر اليابان ايضا برياح المنافسة ، خصوصا من القوى الاقتصادية البارعة مثل كوريا الجنوبية وتايوان وبعض دول اتحاد دول جنوب شرق اسيا (آسين). وستتزايد مصلحتها مع تزايد مصلحة الولايات المتحدة في التوصل الى ترتيبات اقتصادية تعاونية في حوض الباسيفيكي بأكمله .

ان الثقة المتبادلة يجب ان تكون جوهر علاقتنا مع اليابان، وعندما تتخذ خطوات سياسية واقتصادية رئيسية فلم يعد بامكاننا ان نقوم بـ «صدمات» للتطلعات اليابانية الى مشاورات اوثق واكثر فعالية. يجب ان تكون العلاقة بين الولايات المتحدة واليابان علاقة شراكة حقيقية في السياسة والاقتصاد والأمن .

الصين

في مكان آخر من شرق آسيا، قد تبقى علاقة الولايات المتحدة مع جمهورية الصين الشعبية واحدة من اصعب الأحاجي في السياسة الخارجية الأميركية. ان هذه العلاقة التي لم تزل يافعة يجب ان تنمى ببطء واضطراد واصرار . وفي التعامل مع الصين يجب على الولايات المتحدة ان تتبنى بشكل خاص سياسات تستطيع ان تبقى مستقرة لسنوات كثيرة، وان تصمد للتغيرات في ادارات الولايات المتحدة. ان التطبع الذي استغرق تحقيقه وقتا طويلا، غير قابل للانتكاس وبالتأكيد ستبقى تايوان شريكا اقتصاديا مهما للولايات المتحدة، وسيبقى رخاء شعبها مهما بالنسبة لنا، لكننا لا نستطيع اعتبار تايوان «الصين الاخرى» حيث يمكن اللعب بعلاقاتها معنا ضد ما لنا من علاقات مع بكين يجب الا نحاول اعادة الزمن الى الوراء .

ان تحديد الدور الذي ستلعبه الصين في شرق آسيا وغيرها من الاماكن، هو امر لا نستطيع ان نفعله ، ولا يجب ان نحاول . ولابد ان تمضي سنوات عديدة قبل ان تتضح اتجاهات المدى البعيد لانغماس الصين الحديثة العهد في العالم الخارجي . ومع ذلك ، ففي بعض المجالات ، يمكن ان تمضي مصالح الولايات المتحدة ومصالح الصين على التوازي ، كما ثبت مؤخرا في جنوب غرب آسيا وفي السعي الى استقرار مستمر في كوريا. ومن مصلحتنا ان يمضي صعود الصين في دروب يمكن ان تعزز على نحو متبادل انشغالنا بالامن والاستقرار _ خصوصا في شرق اسيا _ ويمكن ان يبنى على الفرص الاقتصادية لبلدينا وغيرهما من بلدان المنطقة ، لكن علينا الا نبالغ في تقدير قدرتنا على التأثير في دور الصين في المستقبل _ الى ما يتخطى اتباع الوصفات العامة هنا _ وحدنا وبالتعاون الوثيق مع حلفاء كاليابان .

ان الصين والولايات المتحدة اصدقاء لاحلفاء، وخلال ما تبقى من هذا العقد وخلال العقد المقبل، قد يثبت ان الكثير من مصالح الولايات المتحدة والصين متماثلة، لكنها بالتأكيد ستفترق في بعض المجالات المهمة. ان الظروف لا تستدعي، ولا المصلحة تتطلب، تخطيطا عسكريا مشتركا او بيع اسلحة استراتيجية بين الولايات المتحدة والصين. ان التحركات لتخطي تلك الأعتاب قد تنعش توقعات صينية غير واقعية، وتخلق مخاوف لا ضرورة لها لدى الأصدقاء الأسيويين الآخرين ، وتدعو لردود فعل مبنية على الريبة من جانب السوفيات ان الغرب قد يواجه قدرا اقل من التهديد العسكري السوفياتي المباشر بسبب انشغال موسكو بالصين _ رغم ان هذه الفرضية قابلة للجدل _ لكننا يجب الا ننزلق الى الاعتقاد بأن بامكاننا بطريقة ما ان نلعب «ورقة الصين» ضد الاتحاد السوفياتي. ان محاولة من جانبنا لاستخدام اي من الدولتين ضد مصالح الأخرى يعني التعرض لمخاطرة ان نغرق في توتراتهما ومنازعاتهما وبذلك نلحق الضرر بمجهودنا لادارة العلاقات ادارة فعالة مع كليهما .

تحقيق السلام

ستكون للولايات المتحدة مصلحة حيوية في موصلة القيام بدور صانع السلام. وللمدى المنظور سيكون الشرق الاوسط بؤرة اولى وضرورية لاهتمامنا. فرغم النجاح الحقيقي في اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية _ الاسرائيلية ، فالصراع العربي _ الاسرائيلي ابعد ما يكون عن التسوية . والمشكلة الفلسطينية تتابع التفاقم ، والسلام الشامل يراوغ قبضتنا. ولبنان مدحور بوجود القوات الأجنبية ، ولم يزل في خطر .

في الشرق الأوسط لا خيار لنا سوى ان نؤدي دورنا كشريك ونشيط وكوسيط عميق الانغماس يسعى باستمرار لحل الصراع على مائدة السلام . ان مصالحنا وولاءاتنا وتجربتنا كلها تتطلب ان تستمر الولايات المتحدة في تحمل الجزء الاكبر من ذلك العبء ، وحتى اذا كانت دول اخرى خارجية يمكن ذات حين ان تقوم بدور المحاور الموثوق . وحتما ، سنحتاج الى ان نساعد في ضمان الاتفاقات التي تنبع من عملية تحقيق السلام الشاقة .

وفي اماكن اخرى ، ستبقى لنا ايضا مصالح رئيسية في تحقيق السلام. وكثيرا ما وجدنا اننا نعمل بشكل افضل عندما نتقاسم مهمة تنمية السلام مع دول اخرى. فقد حل السلام في زيمبابوي لأن بريطانيا والولايات المتحدة استطاعتا العمل مع الدول الافريقية في المنطقة جميعا. وهكذا ، ايضا، قد يمكن المساعدة في حل مشاكل اميركا الوسطى بالعمل مع جيراننا من الاميركيين اللاتينين والذين عبر بعضهم ، مثل المكسيك ، عن استعداده للقيام بدور رئيسي.

كجزء من دورنا التقليدي. وفي السياسة الخارجية نواجه الأن مطالبات متصاعدة من اجل ادارة فعالة للاقتصاد العالمي من دول العالم. ولسوف تزيد المنافسة في المجالات جميعا _ لزيادة الصادرات وعلى نحو متزايد لتقليل الواردات، ولتأمين المواد الخام، ولكسب الرأسمال، ولنقل اعباء التكيف الاقتصادي الداخلي الى دول اخرى. ولن تكون تلك المشاكل محدودة اساسا بذلك الجزء من الاقتصاد الدولي الذي تسيطر عليه الدول الصناعية، وفي مجال الأدوات والوسائل التي تحتاج للادارة الاقتصادية ستخفي باضطراد التمايز بين الدول المتقدمة والدول النامية .

بالنسبة للولايات المتحدة فان التكيف مع عالم يضطرد انشغاله بتلك المسائل سيكون صعبا صعوبة خاصة . فنحن لم ننغمس تماما في الاقتصاد العالمي الا في وقت قريب ، بمعنى ان العالم في ما وراء شواطئنا له الآن تاثير مباشر اكثر من اي وقت مضى على سياساتنا الاقتصادية الداخلية وعلى حياة الأمريكيين جميعا، في الغذاء والنسيج والوقود، وفي دور الدولار الذي تغير ، وفي النسبة المتزايدة من ناتجنا القومي الاجمالي المربوطة في التجارة الخارجية .

سيكون حيويا بالنسبة لنا ان نغير بعضا من اتجاهاتنا الاساسية نحو الاقتصاد العالمي ودورنا فيه. علينا، على سبيل المثال، ان ندرك ان قدرا متزايدا من تجارتنا سنويا يجري مع الدول النامية ولذلك فعلينا ايضا ان نغير عددا من ممارساتنا الاقتصادية. كي نزيد من التركيز على

دورنا في التجارة الخارجية ، مثلا عند نقطة ما ، يجب ان نراجع بعناية تطبيق قوانيننا المضادة للاحتكار على العمليات الخارجية لشركات الولايات المتحدة وهو مجال يتمتع فيه بعض منافسينا الرئيسيين بمزايا علينا على كل من الحكومة والقطاع الخاص ان ينميا صادرات الولايات المتحدة بمزيد من الحماس وفي العقد المقبل قد نرغب في اعادة النظر في الدولار باعتباره عملة الاحتياطي في العالم .

اكثر من هذا، سنحتاج نحن وغيرنا الى تقوية المؤسسات التقليدية لادارة الاقتصاد العالمي _ بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومفاوضات التجارة المتعددة الأطراف، وجاءت (الاتفاقية الدولية للجمارك والرسوم _ وبنوك التنمية وكثير من هيئات الامم المتحدة) سنحتاج الى ان نحسن المؤسسات التي انشئت حديثا وان نطورها، مثل القمة الاقتصادية للدول السبع (تضم القمة الاقتصادية للدول السبع: بريطانيا _ كندا _ فرنسا_ المانيا الغربية_ ايطاليا _ اليابان والولايات المتحدة _) . فهذه القمم السنوية تفعل القليل جدا للمساعدة في تنسيق السياسات الاقتصادية الداخلية للدول الصناعية، ولا توفر بعد منتدى فعالا للمشاورات حول المسائل السياسية والأمنية الحيوية التي غالبا ما لاتقبل الفصل عن الاقتصاد العالمي، ولا تتعامل على النحو الملائم مع المسائل التي تربط الدول المتقدمة والدول النامية معا. وبالاضافة الى هذا، فقد تتطلب ادارة الاقتصاد العالمي مؤسسات جديدة، اي مؤسسات لمساعدة الدول النامية على استغلال مصادر الطاقة المحلية، حسب ما اقترح البنك الدولي .

مع كل يوم يمضي يصبح اكثر وضوحا ان ممارسة الديبلوماسية الاقتصادية الدولية تتطلب ان نتصالح مع علاقات الشمال والجنوب المعقدة. ان الدول النامية، فرادى وكجماعة ، تتزايد حيويتها لرخائنا في الداخل. انها الآن اسرع اسواقنا نموا في الخارج، وتستوعب من الصادرات الأميركية اكثر مما تستوعب المجموعة الأوروبية واليابان معا. ويعتمد اقتصادنا اعتمادا شديداً على المواد الخام التي نستورد من العالم النامي _ حوالي مئة في المئة من حاجتنا من التصدير ٩٠،٥% من حاجتنا من البوكسيت ، وحاجتنا كلها من المطاط الطبيعي ، وحوالي ٤٠% من حاجتنا من النفط.

بالنسبة للعمال الأميركيين فان الأسواق المتنامية في العالم الثاني تعني وظائف _ تبلغ اليوم حوالي ٨٠٠ الف في قطاع الصناعة الانتاجية وحدها. وبالنسبة للمزارعين الأميركيين، اسواق العالم النامي في حيوية فهي تستهلك واحدا من كل ثلاثة فدّانات من الانتاج الزراعي للولايات المتحدة .

اليوم توجد «اوبك» واحدة ، غدا يمكن ان توجد مجموعات اخرى من مصدري البلدان النامية ، رغم انه باستثناء الغاز الطبيعي لا يستطيع شيء ان يتوقع تمركز السوق الذي يجده النفط. وسيكون لمؤسسات احدث مثل اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسين) اثر متزايد على علاقاتنا

الاقتصادية والسياسية مع البلدان النامية وستتطلب استجابة مستنيرة من الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية ، فان قدرتنا على ان نتاجر بفعالية مع الدول النامية ستتوقف بصفة متزايدة على استعدادنا للاستجابة بحكمة لمصالحها وشواغلها .

كذلك نتقاسم مع الدول النامية مصلحة في تضييق التفاوت الملتهب بين الثروة والفقر . نحن نتقاسم مصلحة في توازن بين المطالبات المتزايدة من جانب مزيد من الناس بحياة افضل والحقيقة التي لا ترد عن محدودية الموارد. ونحن نتقاسم مصلحة في تحقيق ارتفاع مضطرد واكثر عدالة في مستويات المعيشة دون ان ندمر كوكبنا في هذه الأثناء .

وبالتالي ، فان علينا ان نبني تصرفاتنا تجاه العالم النامي ليس فقط على انشغالنا الانساني الحقيقي بالظروف القاسية للمعيشة التي تواجه الملايين من زملائنا البشر ، لكن علينا ايضا ان نؤسسها في الفرضية التي لا مهرب منها بأن السلام والرخاء لنا الآن في المستقبل، يرتبط مباشرة بقوة علاقاتنا مع الدول النامية .

في العقد المقبل، ستتركز مفاوضات دولية رئيسية على التوصل الى صفقة بين الشمال والجنوب ، تغطي جوانب العلاقات الاقتصادية جميعا وتضم عددا كبيرا من البلدان . وقد يثبت ان هذا الهدف بالغ الطموح ، لكن هذا لا يزيل حاجة الدول الصناعية الى ان تكون حساسة لرغبات الدول النامية للمشاركة على نحو اكمل في قرارات الاقتصاد العالمي ومغانمه. يجب ان تحصل البلدان النامية على فرصة اكبر للانضمام الى المؤسسات الدولية المهمة ، وان تنغمس فيها على نحو اكثر عمقا. يجب ان يكون لها مطال اكبر على نقل الموارد، او شروط افضل لتجارة المنتجات الأولية، او معونة للتنمية . وفي مجال الغذاء والطاقة فان الروابط والتوترات والفرص المحتملة ستكون ذات اهمية خاصة، تستدعي وسائل جديدة لادارة الأعمال. عموما بمقدور الولايات المتحدة ان توسع مصالحها وتحميها في اقتصاد عالمي سليم باتباع ستة مبادئ رئيسية:

١. علينا ان ندرك ان الاعتماد الاقتصادي المتبادل لم يعد مجرد شعار يطبق غالبا على العكس، انه حقيقة في الحياة الدولية .
٢. على اقتصادنا الداخلي ان يتكيف ليلبي طلبات جديدة وملحة للسوق الدولية .
٣. ان رخاء الدول _ المتقدمة وكذلك النامية _ سيتوقف على تجديد الالتزام بتجارة محررة، حتى عندما تطغى الضغوط الداخلية من اجل الحماية الجمركية على المخاطر العميقة للبطء في نمو التجارة العالمية .
٤. علينا ان ننسق السياسات الاقتصادية الداخلية للولايات المتحدة مع سياسات الدول الأخرى خصوصا في العالم الصناعي ، وان نركز على اقتسام فرص النمو والرخاء بدلا من احتمالات القلة والصعوبة .

٥. ان الانفتاح والنفع المتبادل يجب ان يميزا سياساتنا الاقتصادية تجاه الدول النامية لتعكس اعتمادنا المتنامي عليها من اجل المواد الخام والاسواق وفي بعض الحالات للمساعدة على ابقائها مستقرة ومستقلة ايضا .

٦. على الولايات المتحدة ان تعود شريكا نشيطاً وداعماً في المؤسسات الرئيسية التنموية والمالية المتعددة الأطراف .



عالم جديد

تعكس المسائل التي نوقشت آنفا نمط الحياة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، ولكن تطورات اخرى تلوح الان في الافق ستؤثر تأثيرا عميقا في الطريقة التي يعمل بها العالم في الثمانينات والتسعينات، وقد تنتج جميعا تحديات اساسية للنظام القائم. بعضها سيؤثر في هيكل الامن، وبعضها سيؤثر في الاقتصاد العالمي، وسيؤثر بعضها تأثيرا حادا في قدرة الافراد على توجيه حياتهم. وليست كل هذه التطورات جديدة لكنها تقع ضمن اطرا تقتضي فكرا جديدا من جانب الولايات المتحدة وكثير غيرها من الدول والمؤسسات .

عوامل جديدة في الامن :

على امتداد ما يقرب من اربعة عقود، كانت مسائل الامن الدولي قد تشكلت اساسا بنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي مجالات رئيسية يسطير على هذا النظام المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. انه يعتقد على مجموعات من التحالفات ترعاها الدولتان العظيمتان. ولقد استطاع هذا النظام حتى الآن ان يتخطى صدمات محدودة من التغيرات والتصورات: نهاية الكلونيالية، وضعف بعض روابط التحالفات وظهور التوترات الصينية السوفياتية وصعود الصراع في العالم الثالث ، والتحولات في الاقتصاد العالمي .

ومع ذلك ففي مجالات كثيرة يواجه النظام الاساسي للامن الدولي تحديا من تطورات لا يسهل احتواؤها ضمن الانماط القائمة للسلوك. ولعدد من التطورات اهميتها وستصبح اكثر اهمية في المستقبل :

❖ القدرة المتزايدة لكثير من الدول على بناء اسلحة نووية وتعاظم احتمال ان بعضها سيفعل ذلك بالفعل .

❖ التجارة المزدهرة في الاسلحة مع دول العالم الثالث ، مما يزيد من حدة كل من مخاطرة الصراعات وطبيعتها .

❖ زيادة فرص الصراع المسلح داخل الدول او في ما بينهما في كثير من اجزاء العالم النامي الامر الذي لا يحمل مخاطرة عدم الاستقرار فحسب انما ايضا مخاطرة تصعيد يدخل دولا من الشرق والغرب معها في الصراع.

❖ تنامي الارهاب الناتج عن مجموعة واسعة من العوامل والذي يهدد الدول في اجزاء العالم كلها تقريبا .

❖ تزايد الروح القتالية المبنية على الاحياء الديني والثقافي. بينما تلك التطورات في اوج حدتها في العالم الثالث ، فان اثرها ليس قاصرا عليه. فالتوتر النووي والصراع النووي في اي مكان هو موضع انشغال شامل. والصراع في العالم الثالث الذي يحمل مخاطر الانتشار لا يمكن تجاهله. والصراع الداخلي لفرض التغيير السياسي والاجتماعي كثيرا ما يحمل مخاطرة ان يجر اليه قوى خارجية، اما لكي تستغل التوترات الداخلية او لتردع انغماس غيرها من القوى الخارجية. والارهاب اصبح حقيقة حية حتى في قلب الدول المحمية تماما ضد التهديدات العسكرية التقليدية. وفي الشرق الاوسط خصوصا، يمكن ان تمثل التيارات الدينية والثقافية تهديدا لمصالح الدول الخارجية وفي بعض الاحيان تشل حتى قدرتها على ان تفهم ما يحدث. فضلا عن ان تتعامل معه بفعالية .

هذه التطورات كلها ستفرض مطالب قاسية على الولايات المتحدة، تتطلب ادوات خاصة للسياسة الخارجية .

اولاً . ان الحاجة الاولى هي الى فهم افضل للاماني ، القومية والثقافية والدينية والاثنية. ان هذا سيفرض عبئا على نظامنا التعليمي وعلى تدريب ديبلوماسيينا المحترفين وصناع السياسة .

ثانيا . نحتاج الى ان نفحص منابع الصراع بمزيد من العمق . الطموح القومي أو المنافسة القومية ، لدغة الفقر ، او الخلافات العميقة في النظرة الى طبيعة المجتمع خصوصا في ما بين البلدان النامية والغرب .

ثالثاً . علينا أن نكون أكثر حساسية للطبيعة الفردية للدول المختلفة في العالم الثالث ، وان نقاوم اغراء التصنيف او اغراء ان نجمع معا مناطق باكملها ذات ثقافات او خبرات تاريخية متباينة.

رابعاً . يجب ان نلح على الدول المتقدمة ان تحد من تصرفاتها في العالم الثالث اذا كانت تريد ان تتجنب الغرق في اوضاع لا يمكن احتواؤها او يمكن ان تضر بمصالح الجميع. ان وقف الانتشار النووي يتطلب نظاما دولياً أقوى ليحتوي الانتشار غير المحكوم لاقتصاد البلوتونيوم وغيرها من الصفقات ذات القدرة على صناعة اسلحة نووية. وهكذا ايضاً على موردي الاسلحة في العالم ان يظهروا حذرا اكبر بكثير في موازنة القيمة المقدرة لنقل الاسلحة التقليدية مقابل تزايد مخاطر الصراع .

ان هذا الجهد للحد من الصراع يمكن ان ينجح فقط اذا بذل في تنسيق مع دول العالم الثالث . ان الامساك عن اقتناء اي من الاسلحة النووية والتقليدية لن يحدث ما لم يكن بمقدور البلدان النامية كل على حدة ان تشبع مصالحها القومية الرئيسية بوسائل اخرى، سواء كان من خلال التوازنات الاقليمية ، او الضمانات الخارجية ، او التحقيق الفعال للسلام _ وهذا اصعبها جميعا _ أو من خلال تخفيف المصاعب الاقتصادية الداخلية التي تحرك في بعض الاحيان مطامح القوة العسكرية . وحتى عندئذ فان الدول التي تسعى للحصول على القوة العسكرية النووية التقليدية لاغراض العظمة القومية ستفعل ذلك رغم الجهود المنسقة لاثنائها. ورغم انه لا يوجد حل قادر على البقاء لهذه المشكلة فان القوى الخارجية يمكن ان تساعد في احباط مثل هذه التطورات أو عزلها .

عوامل جديدة في الاقتصاد العالمي :

أصبحت اتجاهات جديدة كثيرة في الاقتصاد العالمي واضحة لكن الكثير منها يتعدى فهمنا التقليدي .

❖ كل يوم ، يستجد ما يقرب من ٢٠٠ الف فم من الناس تطلب الطعام في العالم. وكل سنة ٢٧ مليونا. ومع حلول العام الفين سيكون في العالم بليون ونصف بليون نسمة اضافيين، أكثر من اجمالي النمو في سكان العالم منذ ميلاد المسيح حتى ١٩٥٠.

❖٩٠ % من هذه الزيادة ستكون في العالم النامي. وفي الحقيقة فانه مع حلول العام ٢٠٠٠ سيعيش ثمانية من كل عشرة اشخاص في تلك الدول، وسيكون متوسط العمر بينهم ١٩ سنة وسيزيد تعداد سكان مكسيكو سيتي عن ٣٠ مليوناً وسكان كلكتا ٢٠ مليوناً والقاهرة ١٧ مليوناً.

اذا لم نغير الانماط القائمة الى الضد، فان الكثير من الموارد التي سنحتاجها لاشباع تلك الحاجات البشرية المتزايدة ستختفي. ان غابات العالم الحيوية، التي توفر، من اشياء اخرى الطاقة الاولية لبليونين من الناس يجري تدميرها بمعدل ٥٠ فداناً في الدقيقة . وبهذا المعدل ستنخفض مساحتها الى النصف من حلول العام ٢٠٠٠ .

❖ ان قاعدة العالم من الارض الزراعية تتناقص. ففي شمال أفريقيا وحدها يجف ربع مليون فدان في الصحراء كل سنة، وكل سنة في الولايات المتحدة يجري تحويل مليون فدان من الارض الزراعية الى الاستخدام الحضري .

❖ إن الضغوط على تموين العالم من الماء العذب تضاعف ايضاً مشكلة انتاج غذاء لاطعام سكانه. وحتى في الولايات المتحدة تشهد نتائج التخطيط السيء وعموماً فإن النقص المتزايد في المياه قد يصبح شاغلاً اساسيا في هذا العقد .

❖ في هذه اللحظة نتمتع بفترة راحة من الزيادة المضطردة في أسعار النفط ، لكن الفائض النفطي مؤقت وسببه جزئيا الانكماش في جزء كبير من العالم المتقدم. وسنرى هذه الدورة تتكرر

في المستقبل. وخصوصا في مجال الموارد غير القابلة للتجدد، فإن إتجاه المدى الطويل هو ندرة الطاقة، رغم ان الولايات المتحدة ودولاً أخرى لديها موارد لم تستغل بعد من الوقود الحجري، والتي يعتبر فحم الولايات المتحدة احد أمثلتها. وفي الوقت ذاته فإن معظم دول العالم الثالث يكاد يكون لديها ماينجدها. ومع الزيادات القاسية في أسعار النفط في السبعينات ، فقد وصلت ديونها الخارجية الى أرقام فلكية. وكثير منها غير قادر على إشباع حاجاته الاساسية من الطاقة بسبب تزايد كلفة النفط ، وهكذا يتعثر تقدمها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

❖ عموماً، فإن موارد العالم الطبيعية ونظامه الاقتصادي واقعة تحت الضغط أكثر من أي وقت سابق في التاريخ. وسيواصل هذا الضغط تصاعده مبدداً آمال بلايين من الناس في العالم النامي في حياة أفضل . ولن تهرب نوعية الحياة في العالم المتقدم خالية من الاذى.

❖ ❖ ❖

ليس لاي من تلك التطورات جواب واضح ، وكثير جداً منها بالكاد درس ولم يفعل أحد شيئاً أكثر من جرده للاضرار التي وقعت بالفعل والتي يمكن أن تحدث في السنوات القليلة المقبلة. ان الحاجة الى ردود ايجابية ليست مقصورة على الاقتصاد، انها أيضاً تمتد الى النسيج العام للعلاقات الدولية وآفاق تطور السياسات العالمية .

كما تفرض علينا تلك التطورات الحاجة الى انهاء التراجع عن التعددية والذي تعتنقه الان الولايات المتحدة اي دعمنا المتناقص للمؤسسات المالية الدولية ، خصوصا البنك الدولي الذي كنا تقليدياً نلعب فيه دوراً قيادياً. فكلما اصبح العالم اكثر اعتماداً بعضه على البعض علينا أن ندرك حدود الثنائية واهمية التناول المتعدد الاطراف للمشاكل التي تتخطى الحدود القومية . ان وقف انتشار الاسلحة النووية، وادارة موارد العالم ادارة موضوعية وعادلة، وصيانة البيئة التي يمكن ان تعولنا. تلك المشاكل لا تصدر عن أي بلد واحد بمفرده وليس بمقدور اي دولة بمفردها ان تعمل وحدها على حلها. فحيث امكن، علينا ان نمارس نوعاً جديداً من الديبلوماسية، ديبلوماسية تجميعية تقوم على العمل مع الاخرين لتحقيق اهداف مشتركة. ان هذا النوع من الجهود المتعددة الاطراف تستهلك الوقت ومعقدة لكنها في الغالب تكون أكثر انتاجية من العمل المنفرد .

ان الامم المتحدة اساسية لتلك الجهود، وكذلك المؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات الاقليمية مثل «منظمة الدول الاميركية» و «اتحاد دول جنوب شرق آسيا» و «منظمة الوحدة الافريقية» ان هذه المنظمات تستطيع في غالب الاحيان ان تقدم اكثر المستويات فعالية لحل المنازعات الدولية ولتوسيع نطاق التعاون الدولي . لكنها للاسف لا تتمتع بالقدر الكافي من الدعم العام في دولتنا اليوم. ومثلها مثل تنظيمات اخرى فلها نواقصها لكن تبقي حقيقة انها توفر آلية لا يمكن الاستغناء عنها لحل مشاكل لا نستطيع حلها وحدنا .

وحيثما لا ترضينا تلك المؤسسات ، علينا ان نسعى الى اصلاحها، وحيث نرى مواضع للضعف، علينا ان نحاول تقويتها. ولسوف نخط طريقاً معزولاً ومضللاً اذا اهملناها .

عوامل جديدة في التطور البشري :

وأخيرا، فاثناء السنوات العديدة المقبلة سنتعرض وغيرنا من الدول للاختبار بطرق اخرى، حيث تقتحم التطورات الجديدة حياة الافراد من الرجال والنساء والاطفال. على سبيل المثال....

❖ لقد دخل العالم مرحلة جديدة من الهجرات الجماعية. لقد هرب لاجئون من بيوتهم في السنوات الاخيرة واكثر من اي وقت آخر منذ الجيشان الكبير في نهاية الحرب العالمية الثانية من جنوب شرق آسيا، من افغانستان ، من كوبا ، من القرن الافريقي وغير ذلك من الاماكن، فيضان عظيم من البشر يبحث عن ملجأ من الصراع او القهر. ولا تستطيع اي أمة متحضرة ان تدير ظهرها لقدرهم . ويجب ان نتقاسم على نطاق واسع مسؤولية تقديم المأوى والفرصة .

❖ في الولايات المتحدة تواجه الان تدفق المهاجرين من المكسيك ومن غيرها من بلدان اميركا اللاتينية. وهو التدفق الذي بدأ ينافس الحركة العظمى للناس الى هنا خلال القرن التاسع عشر . والى حد كبير فان حدنا اللغوي والثقافي لم يعد الـ «ريو غراند» فأكثر من أي وقت مضى ، تتطلب منا تلك التطورات ان نركز على مكاننا ودورنا في هذا النصف من الكرة الأرضية . انه سوف ينافس انشغالنا التقليدي باوروبا واهتمامنا الاحدث عهدا بشرق آسيا .

❖ في اجزاء كثيرة من العالم ، خصوصا في عدد كبير من البلدان النامية تتسارع وتيرة التغير السياسي والاجتماعي الداخلي . يجب ان نستجيب بحساسية لعمليات التغيير الحتمية هذه ، وان نتجنب من ناحية عدم المبالاة ، ومن الناحية الاخرى المبالغة في رد الفعل على احداث قد تتجه ضد مصالحنا في الاجل القصير . ان تقاليدنا القومية تهيئنا للمهمة. وبناءاً على تجربتنا كدولة تعددية علينا أيضا أن نتعلم العمل بفعالية في عالم متزايد التعددية .

❖ أهم الاشياء في السنوات الاخيرة ان المطالبة في جميع انحاء العالم بحقوق الانسان . السياسية والاجتماعية والاقتصادية . قد اشتدت. وفي الولايات المتحدة استفدنا من التزامنا بحقوق الانسان منذ تأسيس الجمهورية . وكثيرا ما حدث في تاريخنا ان كنا مستعدين لرعاية تلك الحقوق في الخارج، خصوصاً مع الالتزام الثابت لادارة كارتر، حيث بدأنا ايضا نفهم ان تنمية حقوق الانسان مصلحة قومية رئيسية لا يجري التخلي عنها عندما تثور حاجات اخرى .

وعند اتباع سياسة بشأن حقوق الانسان، يجب ايضا ان نفهم حدود قوتنا وحكمتنا. فاننا نستطيع ان نهزم اهدافنا اما بمحاولة متصلبة لفرض قيمنا على الاخرين او خطة مقررة للعمل. وحيث نكون مصممين على العمل فان وسائلنا تترواح بين الديبلوماسية الهادئة باشكالها الكثيرة ، عبر البيانات العلنية والقوية ، الى وقف المعونة . وحيثما امكن أن علينا إستخدام خطوات ايجابية للتشجيع والدفع. وعلينا ان نمنح تأييدنا القوي للبلدان التي تعمل لتحسين احوال

الانسان ، ويجب ان نعمل في تناغم مع البلدان الاخرى من خلال الهيئات الدولية . وفي النهاية فان تقرير اذا ما كنا سوف نتصرف وكيف نتصرف في قضية حقوق الانسان يقتضي تقديراً حريصا ومبنيا على المعرفة . ولا توجد وصفة ميكانيكية تنتج اجابة اوتوماتيكية .

عند صياغة علاقاتنا مع البلدان النامية ، كما مع غيرها يجب ان نحافظ على التزامنا بتقدم حقوق الانسان ان هذا الالتزام لا ينبع فقط من قيم امتنا، وانما ايضا من تقدير عملي ولدته التجربه. فنحن نعرف ان الحكومات التي تحترم الحقوق الانسانية لمواطنيها، والتي تستطيع التكيف مع التغير ، والقادرة على الاستماع الى مختلف آراء شعبها وان تتصالح معها، ستكون اصدقاء وشركاء اكثر استقرارا في المدى الطويل .

وهذا لايعني ان علينا ان نفرض قيمنا أو شكل حكومتنا على الاخرين. انما يعني ان علينا ان ندعم الجهود الساعية الى التحرك بعيدا عن الحكم التعسفي والقمعي وعلينا ان نسعى الى تحقيق هذا قبل ان تتآكل العلاقة بين حكومة ما ومواطنيها، بما ينتج عن ذلك من معاناة واضطراب .



ان التنبؤ بمجرى الاحداث المقبلة صعب .

خلال العقد المقبل من غير المحتمل ان نجد اجوبة سهلة على الاسئلة الصعبة. وستتعرض حكمتنا وخيالنا وقيادتنا لاختبار قاس. وسنجد على نحو متزايد ان علينا ان نعمل مع دول اخرى لتحقيق اهدافنا ، ولتنسيق ، كما لم يحدث من قبل ، شواغلنا الخارجية والداخلية . ومن المحتمل ان نجد في مجالات عديدة من السياسة الخارجية ان اطارنا الاساسي للمؤشرات يتغير احيانا، على نحو غير ملموس، واحيانا بقوة دراماتيكية .

وعلى ذلك، علينا ان نهيء انفسنا لما قد يأتي بان نستكشف فهما جديدا، وبتعليم انفسنا والاجيال المقبلة حقائق العالم ومكاننا منه. وبتنمية القوة، والمهارات القومية، والعلاقات مع الاخرين التي يمكن ان تساعدنا على ان نلقى المستقبل بثقة .

هذه مهمة قومية ، ان حلول المشاكل الكثيرة التي سوف تواجهنا لن تأتي من حزب سياسي واحد، ولا من الحكومة وحدها، او من الامريكيين المنتمين فقط الى اليمين او اليسار، فعلى الامريكيين جميعاً ان يشاركوا في المسؤولية _ السلطة التنفيذية، الكونغرس ، الاعلام ، المدارس والجامعات، ورجال الاعمال ، العمال، المزارعون ، المهنيون ومن لاحصر لهم من ملايين الافراد الامريكيين .

يجب الا نخاف من المستقبل، فرغم عوامل القلق وافق التغير المؤلم في بعض الاحيان والضغوط الجديدة التي تقع على السياسات والاقتصادات العالمية، فبوسعنا ان نساعد في صياغة عالم الغد نستطيع ان نراه كمجرد امتداد لليوم وان نضاعف قدرتنا على التكيف مع

ظروفنا الجديدة وان نؤثر فيها. او نستطيع ان نرى ماينتظرنا كفرصة اخرى لاستخدام قوانا ومواهبنا الضخمة لتوفير حياة افضل لشعبنا وللاخرين. ان الخيار خيارنا، لكن علينا ان نختاره في وقت مبكر من هذا العقد اذا كنا سنؤدي دورنا في العقد المقبل .

❖ ❖ ❖

سمعت ذات مرة قصة شعبية من تسمانيا لن انساها ابدأ، في البداية تقول القصة ان السماء كانت قريبة جداً من الارض الى درجة انها حجبت الضوء وكان الجميع مضطرين الى الزحف في الضلام ليجمعوا بأيديهم ما يستطيعون ان يجدوا ليأكلوا. لكن طيور تلك الارض قررت انها اذا عملت معا فبوسعها ان ترفع السماء وتفسح مجالا للحركة، وبعصى طويلة رفعت السماء ، فراحت الظلمة واصبح بمقدور كل شخص ان يقف منتصباً في وسط الضوء.

يبدو لكلٍ منا أحياناً ان سماءنا قريبة جداً ، فنحن نعيش تحت ظلال الاسلحة النووية، وتفرض الانقسامات والصراعات العميقة بين الدول خطرا ماثلاً. وملايين من زملائنا من البشرية في فقر طاحن. لكني اعتقد اننا اذا عملنا معاً، نستطيع ان نرفع السماء وان نفسح مجالاً للحركة للجميع، بعزة وفي سلام .

انتهى

طبـع في أرابيا ش . م . ل .
بيـروت لبنـان ٥. ٣٤٦٩